كتاب الأهالي رقم ١١

لطفي الخولي

مدرسة السادات السياسية

واليسار المصري

كتاب الأهالي رقم ١١

لطفي الخولي



كتاب الأهالى

كتاب غيـر دوري

رئيس مجلس الادارة

خالد محيى الدين

رئيس التحرير

لطفى واكد

مدير التحرير

صلاح عيسى

كتاب الأهالى : يصدر عن جريدة الاهالى

حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى

المراسلات : ٢٣ شارع عبد الخالق ثروت ـ القاهرة

الغلاف هدية من

الفنان محيي اللبــاد

صدرت الطبعة الاولى من هذا

الكتاب عن منشورات العالم

العربي - باريس ١٩٨٢

كتاب الأهالي رقم ١١

لطفي الخولي

مدرسة السادات السياسية

واليسار المصري

مقـــدمـــة

كتبت هذه الدراسة خلال حياة الرئيس انور السادات . الا انه لم يتيسر اصدارها كاملة فى كتاب الا بعد موته فى مشهد تراجيدى عنيف . وكل ما أمكن نشره منهـا ، والسادات على قيد الحياة ، هو بعض حلقات فى «الأهرام» القاهرية ، و «النهار» البيروتيه ، و « الوطن » الكويتية . وذلك فى وقت واحد من عام ١٩٧٥ .

ومع ذلك كان ثمة اختلاف بين ما نشر من هـذه الحلقـات فى القاهرة ، وبين ما نشر فى بيروت والكويت من نفس الحلقات . ويرجع ذلك الى أن الرقيب المصرى تنبه الى مغزى هذه الدراسة بعد ظهور الحلقة الأولى منها ، فراح يصادر بقلمه الأحمر فقرات مما يدفـع به الى النشر . وأحيانا حلقـات بكاملها ، على الرغم من ادعاء النظـام ، العالى الصوت وقتذاك ، بتوفير الحـرية للصحافة والغـاء الرقابة عليها . وكانت مفارقة شاذة وطبيعية فى نفس الوقت ، أن القراء المصريين باتوا يتابعون الحلقـات فى «النهار» و «الوطن» ، التى كان يسمح لهما بالتوزيع فى مصر ، بدلا من جريدة «الأهرام» التى تصدر كل صباح فى عاصمتهم ، والمراقبة — على حد التعبير الذى شاع وقتها — من قبل « مكتب حرية الصحـافة بوزارة الاعلام » .

ومن خلال «المقـارنة» ، تمكنوا بسهولة من ان يقرأوا ما كان

يصادره مكتب حرية الصحافة المصرية من الحلقات . وهو الأمر الذي كان مصدر مناقشات واسعة في المجتمع حول هذه الدراسة، فجرت العديد من الأسئلة .

والواقع ان الاقدام على كتابة هذه الدراسة — في ذلك الوقت بالذات — كان على حد رأى عدد من زملائي في أسرة تحرير «الطليعة» ، مغامرة محفوفة بالمخاطر على أكثر من صعيد ولأكثر من سبب .

لماذا ؟

الدراسة ، من ناحية ، تدور حول ما أسميته مجموعة الأفكار والاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للرئيس السادات . والتي بات مؤكداً ، عندي ، انه قد انتهى اليها ، منذ أن اتخذ قرار حرب اكتوبر — تشرين الأول ١٩٧٣ ثم قرار مباحثات الكيلو متر ١٠١ بعد وقف اطلاق النار . وراح يصوغ منها مدرسة سياسية متميزة محددة الأهداف ، تقطع الطريق على مسار ، وأبعاد حركة التحرر الوطني — الاجتماعي في مصر والوطن العربي .

وليس هناك جدوى ، بالطبع ، من هذه لدراسة اذا لم تعر أفكار واختيارات المدرسة الساداتية الاهتمام اللازم . وتتكشف عن جذورها السياسية والاجتماعية . وكذلك معطياتها الآنية والمحتملة في المستقبل المنظور . والتي كان يبدو واضحا أمامي — وقتذاك — ان هذه المدرسة تستهدف على الأقل تغيير طبيعة العلاقة والروابط بين مصر وبين بقية أجزاء الوطن العربي ؛ وابرام صلح منفرد مع اسرائيل ، يكون حجر الزاوية في بناء توافق استراتيجي في المنطقة ، يحاول أن يجمع بين مصر ودول البترول العربية والايرانية في الخليج من ناحية ، والولايات المتحدة الأمريكية و « اسرائيل المتصالح معها » من ناحية أخرى .

وكان هذا كله يستلزم بالضرورة كشط المكياج السياسى الذي تخفت تحته ببراعة هذه المدرسة . وهو المكياج الذى تجسد فى شعارات براقة بدت على قدر من المعقولية ، تستمد مفرداتها والوانها من تراث الحركة الوطنية عامة ومرحلتها الناصرية خاصة، بعد افراغها من محتواها النضالى .

ولكن ... كيف ؟

كانت هذه هى الصعوبة الأولى التى واجهتنى عندما قررت التصدى لهذه الدراسة . وذلك تحت الاحساس العميق بنوع من المسؤولية الخاصة للاعلان والكشف عن هذه المدرسة ، وهى مازالت عند خطواتها الأولى . حيث كانت الظروف الموضوعية والذاتية قد اتاحت لى من خلال ممارستى للسياسة والصحافة : النفاذ بشكل مباشر الى عقل وتصورات وحركة السادات : انسانا ونظاما ، وذلك عن طريق حوار متصل حينا ومتقطع احيانا اخرى على مدى جلسات خاصة عديدة معه ، كان بعضها يمتد الى أربع وخمس ساعات .

من **ناحية اخرى** ، كان تقديرى أن هذه الدراسة تبقى ناقصة ، اذا وقفت عند حد تشخيص ماهية المدرسة الساداتية واتجاه حركتها بصورة مجردة عن الواقع وصراعاته وحركته التاريخية الحية دائما . تلك الحركة التى نستبطىء خطواتها بمعيار عمرنا الزمنى احيانا ، ونقع فى وهم تجمدها وشللها احيانا اخرى . ومن هنا بات حتميا ، كى تكتسب الدراسة جدلية الواقع وروحية التاريخ ، أن تبرز فى مقابل المدرسة الساداتية المتحصنة بقوة السلطة امام ضغط الواقع والمتسمة بهمجية الفعل وبدائيته ـ اذ صح التعبير ـ ضد روحية لتاريخ ، مجموعة الأفكار والاختيارات

البديلة . والتى راحت تختمر فى باطن المجمع الرافض للمدرسة الساداتية . وتحكم الاتجاه المنسام لليسار المصرى ، فى اطار الحركة الوطنية ذات البعد القومى . وكانت طلائع فصائلها المختلفة قد شرعت تتحاور وتتجمع فى تحالفات جنينية . مناهضة ، بدرجات متفاوتة ، تحالفات المدرسة الساداتية المكتملة الصنع نسبيا . وذلك فى وقت ساد فيه داخل مصر والوطن العربى تيار عام يبدى استخفافا مفزعا بالسادات ومدى قدرة السياسة التى ينتهجها على احداث تغييرات كيفية فى الواقع المصرى ، ومضمون وشكل الصراع العربى الاسرائيلى بابعاده المحلية والدولية . وقد بلغ هذا الاستخفاف بالسادات ، الذى استغله هو شخصيا بذكاء ، درجة انعدام المسؤولية وافتقاد الرؤية الشاملة لما يكن أن تصل اليه المدرسة ، فى كثير من الاحيان ، من فعل مدمر .

وبدا لى ان تيارات الاستخفاف ، كانت تراهن — قدريا — على الوقت مجردا عن الفعل ، وعلى معجزات الجماهير غير المنظمة . لمجرد أنها تعرف بحسها وتجاربها ما هو فى مصلحتها وما هو ضد مصلحتها . وقبل هذا وذاك ، كان الرهان الاكبر على العامل الذاتى للسادات وقدراته المحدودة .

والحق أن هذا الرهان ، الذى كان بشكل او آخر ، تعبيرا عن الهرب من اقتحام الواقع وتعقيداته المختلفة ، بالفعل المؤثر وليس بالكلمة المجردة ، نبع عن ذهنية تتعاطى الحتمية التاريخية على نحو ميكانيكى لا جدلى . وتقيم حساباتها على اسس الصورة التقليدية للسادات التى ظل سجينها مدى ثمانية عشر عاما فى ظل زعامة جمال عبد الناصر التاريخية القوية ، وعلى أنه تبوأ الرئاسة صدفة من خلال عبثية للتاريخ . لا مفر من أن تصحح سريعا قبل أن يتمكن من الاضرار بمصر . ولم تضع هذه القوى فى اعتبارها

قوة السادات النسبية ازاء كل القوى الأخرى التى استهدها من الجيوب الاجتماعية الطفيلية والبيروقراطية التى ظلت كامنة تحت السطح وشرعت تتحرك بالهجوم ، مذ هزيمة ١٩٦٧ . وكذلك من وزن مصر التى باتت هو حاكمها الشرعى « بالاجماع » بعد غياب عبد الناصر .

وهكذا فان الدراسة ، لا تتساهل مخاطرها ، ان لم تدل بدلولها فى عمق هذا الواقع المعقد .

ولكن — ايضا — كيف ؟

كانت هذه هى الصعوبة الثانية . فالدراسة — من هذا الجانب — مطالبة وفى ظل حياة السادات رئيسا ، أن تخوض عمليات تقييم ومقارنة بين السادات وبين عبد الناصر ، وما يمثله كلاهما اجتماعيا وسياسيا ، فى اطار ثورة يوليو وتطوراتها ومكاسبها وخسائرها وأبعاد تأثيرها مصريا وعربيا ودوليا . وتبيان مدى التداخل والانفصال ، التوافق والتمايز بين الرجلين ، سواء فى حياة جمال عبد الناصر ، أم بعد موته واستئثار السادات بالسلطة وسط ظروف يطحنها التغيير بمعدل سريع منذ السبعينات، وعلى جميع المستويات الاجتماعية والجيوبوليتيكية معا .

ومن ناحية **ثالثة** ، فان هذه الدراسة تؤدى وظيفتها على نحو فعال ، لو أنها ، بجانب الحرص على التزام الموضوعية والدقة ، علقت الجرس بعنق القط . بمعنى أن تقوم بمهمة تحذير جميع القوى القومية التقدمية : مصريا وعربيا ، بصوت عال ، بل ومستفز التبرات احيانا الى المخاطر المرئية وغير المرئية للمدرسة الساداتية . وكان الساداتيون يتحركون تحت أقنعة

اقرب الى اقنعة المهرجين فى سيرك ، على مرأى من الكل السـاغر المسقه ــ وفقا لتوقيتات محسوبة ومهارة تكنيكية ، باجــراء عمليات جراحية فى الكيان المصرى دون أن تسيل منه دماء ، وذلك بهدف الخصاء حيويته الثورية وقطع صلة الرحم بينه وبين الجسد العربى المتكامل ، وحركة التحرر الوطنى وعدم الانحياز . تتلاحق خطواتها فى كل اتجـاه دون انقطاع وبنهج برجماتى . تهـاجم حيث لا يتوقع احـد الهجوم . وتتسلل بالتغيير فى العمق الداخلى من الأبواب الخلفية . على حين يظـل الديدبان فى موقعه علـى حراسة الباب الأمامى وكأن شيئا لا يقع . تتابع من حوله الخطوات، كأنها نزوات عارضة وتقلصات عفوية لا منطق لهـا ولا رابـط فيما بينها . وإذا حدث وتنبه لبعض هـذه الخطوات صرخ منددا ولكن بعد أن يكون فعل المدرسـة الساداتية قد وقـع . وحتى لو تمكن الديدبان فى بعض الأحيان من حصار بعض الخطوات ، فان ذلك لا يلغى الدمار الذى يكون قد حل وبات أمرا واقعـا لمرحلة تطول أو تقصر .

من هنا كان من الضرورى بمكان أن تنشر الدراسة على أوسع نطاق ممكن داخل مصر وخارجها ، فى نفس الوقت الـذى شرعت المدرسـة الساداتية فى ممارسة اختياراتها عمليا .

ولكن ــ مرة ثالثة ــ كيف ؟

كانت هذه هى الصعوبة الثالثة . ذلك أن تحقيق النشر بسرعة، على أوسع نطـاق وبأقصى قدر من الفـاعلية فى نفس الوقت ، لم يكن ممكنا الا عبر الصحف اليومية ولا سيما «الأهرام» .

ولم يكن سـهلا أن تنشر « الملابس الداخليـة » للمدرسة

الساداتية على اعمدة صحافة خاضعة لرقابة فرسان الاعــــلام لهذه المدرســـة الحاكمة . وان كانت درجـــة المـــامهم بالقراءة والكتابة السياسيتين محـــدودة للغاية خـــارج اطار التعليمـــات والتوجيهات الصادرة عن «رب» المدرسة .

تلازم البحث عن وسائل مجدية وممكنة التنفيذ للتغلب على هذه الصعوبات ، مع تراكم المواد الخام الدراسة تحت يدى . واوحى لى هذا التلازم بصياغات متعددة لمعمار الدراسة الـــذى انشده ..

كانت المواد الخام التى تجمعت تتكون من :

اولا : حصاد عملية شاملة ودقيقـــة ، شارك بالجهد الاكبـــر فى فى اجرائها زملائى من اسرة «الطليعة» : لكل خطب الرئيس السادات ، المكتوبة والمرتجلة . واحـــاديثه الصحفية فى الداخل والخارج . والتنقلات المميزة لحركته فى الواقـــع . وذلك منذ صعوده الى قمة السلطة ، خلفا للرئيس الراحل جمال عبد الناصر فى سبتمبر — ايلول ١٩٧٠ ، رئيســـا مؤقتا . فمنتخبا يتقاسم المسؤولية مع المجموعات الناصرية. ثم منفردا بالحكم بعد تصفيته لهذه المجموعات .. وحتى ابرام اتفاقية فض الاشـــباك الاولى بين القوات المصريـــة والقوات الاسرائيلية فى سيناء ، واعادة فتح قناة السويس فى ٥ يونيو — حزيران ١٩٧٥ .

ثانيا : المذكرات الخاصـــة التى دونتها عن محـــادثاتى مع الرئيس السادات عقب كل مقابلة جرت بينه وبينى ، على مدى المسافة الزمنية الممتدة من عام ١٩٧١ حتى عام ١٩٧٦ . وكانـــت

جميع هـذه المقابلات قد تمت بمبادرة منه ، عدا ثلاث منها وقعت بطلب مني بعد المناقشة مع الزملاء في الطليعة . وذلك لأسباب محددة في ظروف معينة . المقابلة الأولى استهدفت تقديم اعتراضنا على فرض الاقامة الجبرية على السيد خالد محي الدين عضو مجلس قيادة الثورة وأحد الرموز البارزة للحركة الوطنية التقدمية . وذلك استنادا الى اتهام المدعي الاشتراكي له بالتعاون مع ما اصطلح النظام على تسميتهم بمراكز القوى (قضية على صبري والآخرين) لاسقاط حكم السادات في مايو — أيار ١٩٧١ .

والمقابلة الثانية كانت بغرض طرح وجهة نظرنا بشأن تدهور العلاقات المصرية السوفيتية نتيجة القرارات المعادية للسوفيت التي اتخذها السادات منفردا ، والمخاطر الناجمة عن ذلك ، مصريا وعربيا ، وكيفية العمل على ايقاف هذا التدهور .

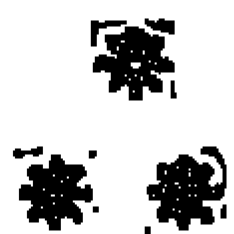
أما المقابلة الثالثة فكانت تتعلق بالاحتجاج على الحملة السياسية الصحفية التي شنها النظام ضد الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير مع بداية تنفيذه لسياسة الخطوة خطوة الكيسنجرية . والتركيز على مدى الأضرار الفادحة التي تصيب مصر والعرب من جراء هذه الحملة . والضغط من أجل ايقافها .

ثالثا . مجموعة الوثائق الرسمية السرية والأوراق الخاصة بالسادات التي شاء أن يطلعني عليها . وأهمها الخطابات المتبادلة بينه وبين الرئيس السوفيتي بريجنيف حول أزمة العلاقات بين البلدين واقتراحاته لحلها (شارك

فى اطلاعى عليها السيدان اسماعيل فهمى وزير الخارجيـة وقتذاك ، واسامة الباز الوكيل الاول لوزارة الخارجية) . وايضا بعض اوراقه الخاصة التى سجل فيها — علـى حد تعبيره — ملاحظاته على شريط الاحداث الطويل ، قبـل وبعد توليه الرئاسة . وأخيرا بعض التسجيلات (كاسيتات) بصوته يروى فيها تاريخ حياته ودوره فى ثورة يوليو وبعد غياب عبد الناصر ورؤياه « لمصر المستقبل » .

رابعا : مجموعة من الرسائل التى تلقاها الرئيس تعترض وتنتقد بعض سياسات النظـام وتسجل فى نفس الوقت مطالب الحركة الوطنية منه . وكان عدد من الشخصيات الوطنيـة والتقدمية قد قام قبل تكوين الاحزاب بتقديمها اليه . وقـد شاركت شخصيا فى تحرير بعض هذه الرسائل مع الزملاء د. فـؤاد مرسى وأبو سيف يوسف وعبد المنعم الغـزالى وغيرهم .

خامسا : مجموعة الخطـوط الفكرية والسـياسية التى تمثل — فى تقديرى — العـام المشترك لدى اليسار المصرى والحـركة الوطنية ، والتى أفرزتها حوارات السنوات الخمس الأولى من السبعينات بين الفصائل المتعددة المنابع الفكرية والاجتماعية بعضها مع بعض . وكذلك ما صدر عن بعض هذه الفصائل من وثائق علنية أو سرية خاصة بتحليل الأوضاع فى مصـر والوطن العربى وتصورها عن المهام الاستراتيجية والتكتيكية لحقبة السبعينات وبداية الثمانينات من هذا القرن .



وفى النهاية انتهت القراءة التحليلية للمادة الخام وتصنيفها ، جنبا الى جنب مع تحدى الصعوبات الثلاث حول النموذج الأفضل لمعمار الدراسة ، الى صياغة محددة ، بات فى يقينى ، بعد تجربة صياغات اخرى ، أنها الاكثر تحقيقا للهدف ، تكتيكيا وموضوعيا .

وتمثلت الصياغة على مستويين ، أفقى ورأسى .

الأفقى ، يقسم الدراسة الى قسمين منفصلين . يبدو كل منهما كما لو كان مستقلا بذاته . ولكنهما فى الحقيقة متقابلين ومتداخلين ، تقابل وتداخل الأضداد فى نفس الوقت ، بحكم وحدة الموضوع والزمن . ذلك أن القسمين يعالجان افكار واختيارات كل من الجهتين ، فى ذات المرحلة التاريخية ، وحول قضايا رئيسية واحدة ، بنظرة جدليـة .

اما الرأسى ، فقد عنى بالتزام اسلوب التحليل المعملى للمادة الخام الساداتية واليسارية على السواء . وذلك بالتعامل مع كل منهما داخل مختبر علم السياسية ، « كموضوع بحث » مستقل عن «ذات الكاتب» وأفكاره المسبقة . الأمر الذى يفرز فى النهاية معطيات كل من الساداتية واليسارية ، كما هى لدى اصحابها وفى تفاعلها ، ايجابا وسلبا ، مع الواقع . لا كما يتصورها الكاتب أو يستنتجها وبذلك يتمكن «القارىء» كتفا الى كتف مع «الكاتب» ، فى ضوء هذه المعطيات الموضوعية أن يستشرف ، بنظرة نقدية ، الاكثر دقـة ونفاذا ، مسارات هـذه المعطيات وصراعاتها واحتمالاتها المختلفة فى المستقبل المنظور .

* * *

وهكذا دفعت الى النشر ، فى حياة السادات ، ببعض حلقات القسم الأول من الدراسـة تحت عنوان « مدرسـة الساداتت

السياسية » . وقد اخترت عن قصد ، هذا العنوان ، لأنه ـــ من ناحية ـــ تعبير علمي دقيق عن النسق الفكرى والحركى المتكامل لسياسة السادات . وقد اثبتت حركة الأحداث صحة هذا التعبير . ولأنه ـــ من ناحية أخرى ـــ يسهل تمرير الحلقات من تحت أنف الرقيب الى النشر . ذلك أنه كان من الصعب على الرقيب أن يبدأ بمصادرة مقالات تخلع على « السادات » الذى كان مغرما بالتحلى بالأوصاف والألقاب ذات الطنين العالى (مثل « رب العائلة » « بطل الحرب والسلام » الخ ...) لقبا جديدا ـــ وبالحق هذه المرة ـــ يتجسد فى أنه « صاحب مدرسة سياسية » مميزة وغير مسبوقة فى تاريخ العرب الحديث . بغض النظر عن طبيعة ومضمون هـــذه المدرسة وأهدافها .

وبالفعل نشرت الأهرام ، دون ما أى اعتراض ، الحلقـــة الأولى من الدراســـة كاملة ، تحت عنوان « فتح القناة : بـــداية الممارســـة لمدرسة السادات السياسية » .

ووقع ما لم يكن فى حسابى على الاطلاق .

تفجرت ، على نطاق واسع ، ردود فعل مباشرة وسريعة ، فور نشر هذه الحلقة الأولى . والتى لم تكن سوى مدخل تمهيدى عام الى اغوار المدرسة الساداتية . وتبلورت ردود الفعل حـــول سؤالين سادا المناقشات : كيف سمح الرقيب (سواء أكان المرحوم الأستاذ على حمدى الجمال رئيس التحرير أم الأستاذ طلعت خالد الرقيب العام والذى أصبح بعد اعلان الغاء الرقابة رئيس مكتب الصحافة بوزارة الاعلام) بنشر هـــذه الحلقة ؟ وهل من الممكن الاستمرار فى نشر حلقات هذه الدراسة ؟

وعلى الرغم من انى سعدت لهـذه المفاجاة التى اكدت لى ثقتى بقـدرة المواطن المصرى على اجـادة قراءة هـذا النوع من الكتابات . الا انه سرعان ما تحولت هذه السعادة الى مشاعر من القلق والخشية من أن لا ترى بقيـة الحلقات طريقها الى النشر أو على الأقل تخضع لرقابة شديدة . ذلك إنه بعد يومين من النشر وجدتنى فى مواجهة عاصفتين عنيفتين من موقعين متناقضين .

العاصفة الأولى من مواقع السلطة فى النظام الساداتى . وبالذات من قيادة الاتحاد الاشتراكى العربى وجهاز الأمن القومى . تصنف الحلقة على أنها « عمل عدائى موجه للنظام عامة والرئيس السادات شخصيا ، مصاغ — كما جاء فى أحد التقارير التى اتيح لى الاطـلاع عليها — « فى أسلوب يتخـذ قالب البحث العلمى الموضوعى المحايد من كاتب معروف باتجاهاته الأيديولوجيـة التى تتنافى مع أيديولوجية ثورة مايو ودولة العلم والايمان » .

اما العاصفة الثانية فقـد صدرت عن بعض عناصر يسارية فى مصر والوطن العربى اتهمت الدراسـة ، فى مقالات وتعليقات متعددة ، بأنها « تجمل » و « تبيض » وجه السادات . « وتنظر وتؤصل » افكار السادات وسياساته . وذلك من كاتب « محسوب على اليسار » .

والحق أنه بقدر ما تفهمت دوافع واتهامات العاصفة الأولى ، بقدر ما عجزت عن فهم دوافع واتهامات العاصفة الثانية . ولم أدر ما هو جرم كاتب يسارى فى ان يحاول أن يكتشف بمنهاج علمى ، أصول ومنطلقات ومسار افكار وسياسـات معادية لالتزامه الفكرى ومواقفه السياسـية . وما علاقة ذلك بتجميل وجـه السادات أو تبيض صـفحة نظامه . كأن الدراسة الموضـوعية « لظاهرة

سياسة — اجتماعيـــة » ما ، فى حالة نشاط خطير ومدمر ، هى تأييد لها . وذكرنى هذا الموقف من « بعض الرفاق » بما كان سائدا فى مجتمعاتنا العربية فى الخمسينيات وأوائل الستينيات من اعتبار الاقدام على دراسة العدو الاسرائيلى والكشف عن أصول ومنطلقات افكاره وسياساته واهـــدافه عملا من أعمال تجميل وتريض وجـــه العدو والاستسلام له . وكان لابد من أن تقع هزيمة ١٩٦٧ المروعة بجميع أبعـــادها حتى ينهار ذلك النوع من التفكير الذى أســـميه « بمرض البداوة اليسارى » ، ويفيق العقل العربى الى ان معرفة العـــدو معـــرفة موضـــوعية شاملة خـــارج دائرة التصـــورات والانطباعات والاتهامات اللفظية ، هى شرط ضرورى وحتمى لادارة الصراع ضده بنجاح .

وعندما اتيح لى أن أدخل فى حوار مع بعض هؤلاء الرفاق حـــول ما تيسر نشره من حلقات هـــذه الدراسة — خلال حيـــاة السادات — شارحا وجهـــة نظرى ، كانوا ينتهون الى الموافقـــة عليها . ولكن مع تســـجيل « تحفظهم الشـــديد » على « الخطأ الكبير » الذى « انزلقت » اليه ، باستخدامى اصطلاح « المدرسة الساداتية » لمـــا وصفوه « بهذا العبث وهـــذه الردة التى تمثلها أفكار وسياسات السادات » وان ادراج ذلك تحت عنوان « مدرسة سياسية » يحمل معنى « التفخيم والتضخيم من شخصية السادات العاجزة » .

وكنت أرى أن هذا « الاعتراض من بعض الرفاق » تجسيد دقيق للنظرية التى تقول « بأن ازالة الخطر فى الواقع ، هو بتجاهل وجوده وعـــدم الانشغال به » . وهو قد يندرج فى باب العواطف والحماسة الجياشة ضد السادات ، ولكنه مقطوع الصلة بالدراسة

العلمية لماهية الخطر وكيفية مواجهته . والا كان معنى ذلك ان كل المفكرين والكتاب اليساريين فى العالم قد ساهموا فى التفخيم والتضخيم من شأن « النازية » عندما أطلقوا عليها « مدرسة هتلر السياسية » . أو أن كارل ماركس — واظن انه لا خلاف على يساريته — كان مفخما ومضخما للظاهرة التى أطلق عليها اسم « البونابارتزم » عندما تحدث عن « مدرسة نابليون الثالث السياسية » .

وبح صوتى مع « هؤلاء الرفاق » وانا احاول أن أوضح أن اصطلاح « المدرسة » ليس وصفا اخلاقيا ، نخلعه على ما نحترمه او نتبناه من افكار وسياسات . وانما هو اصطلاح علمى يعبر عن مجموعة افكار أو سياسات تكون بناء متميزا ايديولوجيا او حركيا . وذلك بالقياس الى مجموعات افكار وسياسات أخرى تجسد بالمقابل مدارس خاصة بها .

ومضت السنوات بأحداثها الجسام المتلاحقة ، والتى تنبأت بها الدراسة قبل وقوعها ، واذا باصطلاح الساداتية او مدرسة السادات السياسية قد بات شائعا ومتداولا ومعترفا به حتى من هذا « البعض من الرفاق » الذى كان يرفضه ويتهم من يستخدمه بانه « يبيض » و « يجمل » وجه السادات .

هددت هاتان العاصفتان استمرار نشر حلقات الدراسة وعلى الأخص قسمها المتعلق « بمدرسة السادات السياسية » . وتنمر الرقيب شارعا قلمه الأحمر فى مواجهة بقية الحلقات . واضطرنى هذا الوضع الى ان اصدر الحلقة الثانية بمقدمة تحمل رسالة واضحة الى كل من يهمه الأمر . قلت فيها :

« مقال اليوم ، هو الحلقة الثانية من سلسلة مقالات أحاول خلالها رصد وتحديد سمات وملامح منهج الرئيس السادات فى معالجة ما يسمى بأزمة الشرق الأوسط ، بعد حرب اكتوبر . والتى أصبحت تكون بترابطها وحركتها مدرسة سياسية خاصة . بل وغير مسبوقة — من مناحى عديدة — فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى . ذلك انها تختلف مع المدارس السياسية الأخرى فى الساحة ، فيما تلتزم به من مفاهيم وتكتيكات بل واهداف فى بعض الأحيان .

والقلم — فى هذا النوع من المقالات — اقرب ما يكون الى آلة التصوير الفوتوجرافى . يلتقط صور الواقع السياسى ، كما هى دون « رتوش » . ومع تعدد الصور ، تتراكم المادة الأولية ، التى تصلح بعد ذلك ، اساسا للدراسة والاستقراء والتحليل .

المقال الأول من هذه السلسلة نشر بعنوان « فتح القناة مدرسة السادات السياسية » . ومن خلال القلم — الكاميرا ، سجلت الصور الثلاث التالية :

— صورة الملامح العامة لمدرسة السادات السياسية فى رؤيتها للصراع .

— علاقة القوى الراهنة بين هذه المدرسة والمدارس السياسية الأخرى فى العالم العربى

— حركة المدرسة الساداتية ومبادراتها الفاعلة ، تحقيقا لأهدافها . وذلك ازاء السكون النسبى للمدارس الأخرى ،

وعدم قيامها — بعد — بترجمة مناهجها الى مبادرات فاعلة.
وذلك باستثناء مدرسة الثورة الفلسطينية » .

* * *

اذا كنت قد سمحت لنفسي بهذا الاستطراد ، فليس بهدف التدليل على الزلل الفكرى والسياسى الذى وقع فيه بعض هؤلاء الرفاق الذين اهتدوا الى الحقيقة ، متأخرين ، فكلنا في النهاية ، لأسباب ذاتية وموضوعية مختلفة معرضون للزلل . وانما قصدت في الأساس القاء الضوء على ما اثبتته حركة الأحداث من صحة منطلقات الدراسة وصياغاتها واصطلاحاتها . هذا أولا . وثانيا تحديد أهمية ان تنشر الدراسة متكاملة بقسميها ، في الظروف الراهنة . وذلك على النحو الذى كتبت به دون ما تغيير . لماذا ؟ لأن ما عرضته هذه الدراسة العملية وما تنبأت به حول مسار وأهداف المدرسة الساداتية ، كان صحيحا — وما يزال — في خطوطه الرئيسية . وصار — مع الأسف — واقعا يتحدى ويستفز المدارس السياسية الأخرى في وطننا بما في ذلك مدرسة اليسار المصرى ، للعمل على مواجهته وتغييره . ونقصد بهذا الواقع ، التحالف الأمريكى الاسرائيلى مع المدرسة الساداتية وقواعدها الطفيلية والبيروقراطية في المجتمع المصرى . وحول المواجهة والتغيير المعقدين غاية التعقيد ، اجتهدت الدراسة في أن تطرح منطلقات ومسارات وأساليب جديدة لليسار المصرى في ادارة الصراع مع المدرسة الساداتية بكل ابعادها . وهو الصراع الذى ما يزال قائما ومشتعلا في العمق وبأشكال متعددة ، مصرية وعربية، على الرغم من افول نجم السادات .

والآن ...

أعتقد أن من حق القارىء اليوم ، ان يتعرف على الظروف

الموضوعية والعوامل الذاتية ، التى اختمرت فى بوتقتها فكرة الدراسة . وغدت تلح على كواجب قومى ومهمة عاجلة لا تحتمل التأخير .

واذا لم تخنى الذاكرة فان الفكرة نبتت خلال لقاء تم بين الرئيس السادات وبينى فى اوائل عام ١٩٧٤ بناء على طلب مفاجىء منه . وكانت سلسلة اللقاءات بيننا قد انقطعت منذ شرعت ، من موقعى فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى مسئولا عن العلاقات الخارجية ، أوجه النقد لاختيارات النظام السياسية ، التى بدا واضحا أنه شرع فى انتهاجها بديلا لاختيارات ثورة يوليو الأساسية. واستخدامه وسائل القمع على نطاق واسع نسبيا ضد حركات العمال والطلبة والمثقفين . وكنت قد شاركت فى صياغة بيان المثقفين المصريين الذى صدر فى أوائل عام ١٩٧٣ مؤيدا مظاهرات الطلبة والعمال ومطالبا بخوض معركة التحرير ضد الاحتلال الاسرائيلى واعداد الجبهة الداخلية والجبهة العربية لذلك . وكانت قطاعات واسعة من العمال والمهنيين والشباب والمثقفين قد أخذت تتحرك بقوة متصاعدة من أجل تحرير الأرض وتأمين الديمقراطية ولقمة العيش الضرورية والكريمة معا للجماهير والقوى المنتجة .

وفى محاولة من النظام لقمع هذه الحركة الشعبية فى مهدها . اتخذ عدة اجراءات أمنية رادعة . تراوحت بين الاعتقال وبين الطرد من العمل والحجر السياسى لعشرات من المواطنين . وكان نصيبى من هذه الاجراءات ابعادى عن جريدة الأهرام وعن رئاسة تحرير الطليعة . وتقديمى ، مع آخرين ، لمحاكمة سياسية غيابية ، من خلال ما عرف باسم لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكى التى ترأسها محمد عثمان اسماعيل ، وصدور الحكم باسقاط عضويتى من اللجنة

المركزية للاتحاد الاشتراكي ومسئولية مقرر لجنة العلاقات الخارجية .

ومنذ ذلك الوقت ، الذي أستهلك حوالي العام ، من نهايات عام ١٩٧٢ حتى عشية حرب اكتوبر — تشرين الأول ١٩٧٣ ، انقطعت مقابلاتي ومناقشاتي المباشرة مع الرئيس السادات . حتى بادر هو في أوائل عام ١٩٧٤ بدعوتي للقائه مرة أخرى . وكان ذلك في بيته بالجيزة على ضفاف النيل .

في هذا اللقاء حرص الرئيس السادات على أن يبدو في صورة القائد العسكري والسياسي الذي « فاجأ الجميع — على حد تعبيره — بالحرب والنصر وفتح الطريق الى السلام في منطقة كالجحيم بصراعاتها وأزماتها المعقدة والتي لايقدر على اطفاء نيرانها الا بشر تمتزج في عروقهم حكمة غاندي ودهاء معاوية وعبقرية رومل وذكاء تشرشل » .

كان واضحا ، أنه يعني نفسه أول ما يعني بهذه الكلمات ، وهو يستقبلني بزيه العسكري الخاص الذي وضع بنفسه تصميمه كما أخبرني مزهوا ببدلته وانتصاره معاً .

عاقبت على حديثه بأن صراعات وأزمات منطقة الجحيم متعددة الأطراف وبالتالي لا يكفي وجود طرف واحد فقط يملك الحكمة والدهاء والعبقرية والذكاء اذا لم تتجاوب معه بقية الأطراف على نفس المستوى في سلوك طريقه الى السلام .

أجاب : « صح . هناك أيضا هنري ... هنري كسينجر . . انه يشاركني ذات الصفات . ولهذا فان تفكيره مثل تفكيري

استراتيجى لا يغرق فى التفصيلات الهامشية التافهة ... بعد ربع ساعة فقط من أول لقاء معه اكتشف هذه الحقيقة واعترف لى بها علانية . ولهذا بدأنا نتفاهم فى العمق ... »

عندما أعود الى مذكراتى عن لقاءاتى مع الرئيس السادات التى أنقل عنها اليوم ، أجدنى عند هذه النقطة قد قطعت حديثه قائلا : ولكن هنرى كسينجر لا يرى ولا ينفذ الاستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية . وفى هذه الاستراتيجية ، اسرائيل حليف والعرب أعداء . فكيف يكون التفاهم معه فى العمق وقبل حرب أكتوبر كنت انت نفسك تعبر عن ذلك فى خطبك العامة ...

أوقفنى عن الاسترسال فى الحديث بحركة من يده وقال بحدة : اصحوا وافهموا يا جماعة يابتوع الكلام الكبير المجعلص اياه . قبل حرب اكتوبر حاجة وبعد حرب اكتوبر حاجة ثانية ... فى كل شىء ... عندنا . عند العرب عند السوفييت وكذلك عند امريكا . لا تنس أبدا أننا انتصرنا لأول مرة على اسرائيل ... زلزلناها ... ده كلامهم مش كلامى ... رغم انكم بتتفلسفوا وتقولوا انه نصر تكتيكى وانها حرب للتحريك لا للتحرير الى آخر هذا الكلام الفارغ . المهم فى كل هذه العملية هو امريكا . امريكا هى شريان الحياة لاسرائيل . وامريكا هى القوة العسكرية والاقتصادية والسياسية الأولى فى العالم . والمشكلة اننا عاديناها بسبب اسرائيل . واسرائيل غذت هذا العداء فى أمريكا . اذا جيت انا واثبت قدرتى على مناطحة اسرائيل وفى نفس الوقت اوقفت العداء لأمريكا فى مصر وبالضرورة فى المنطقة كلها . امريكا اليوم ترحب جدا بى وبكده توضع اسرائيل فى مأزق . امريكا اليوم مستعدة لعمل توازن بينى وبين اسرائيل . وانا مقدرش اطلب اكثر من كده . امريكا تغيرت تحت قيادة نيكسون وكسينجر وبالذات كسينجر ...

وتوقف فجأة عن الحديث وراح يملأ غليونه قبل أن يستأنف: انا أعرف انك تقابل محمد ... هيكل يعني . اسأله شوان لاى قال ايه عن كسينجر ... هيكل قال لي ان شوان لاى وضعه خلال استعراضه لليهود العظام في تاريخ الانسانية بجانب ماركس واينشتاين ... كسينجر وانا تفاهمنا على دور مصر الجديدة بعد حرب اكتوبر ... حرب اكتوبر هي الخط الفاصل بين مصر — هزيمة ١٩٦٧ وبين مصر — انتصار اكتوبر . ومن هنا مشواري يختلف بالضرورة عن مشوار عبد الناصر الله يرحمه » .

خرجت من اللقاء مع السادات وقد بات مؤكدا لي أنه أدار ظهره الى الحركة الوطنية في مصر وحركة التحرر العربي . وأنه ماض نحو تحالف مع الولايات المتحدة . وعقدت اجتماعا لأسرة تحرير الطليعة واطلعتهم على تفاصيل الحديث مع السادات . وانتهينا الى ضرورة العمل على تنبيه الرأى العام في مصر والوطن العربي الى خطورة ما يحدث تحت السطح على مستقبل الوطن العربي كله بين السادات وكسينجر وانعكاساته الداخلية والعربية والدولية . وكونا فريق عمل يقوم باعداد مسح شامل لأحاديث وخطابات وتحركات السادات السياسية . واكتشفنا انه ليس من السهل الاقدام على كشف تفكير وحركة السادات في مشواره الجديد بالوسائل التقليدية للنشر . ومن هنا نبعت فكرة الدراسة المعملية لهذا المشوار . واتفقنا على أن أوالى السعى الى كشف المزيد عن « أسرار مشوار السادات » من خلال اللقاءات معه .

وتبينت ان السادات يستدعى — أيضا — عددا من الكتاب والسياسيين من مختلف الاتجاهات الى اللقاء معه حيث يطرح « اختيارات مشواره » على أنها أفكار للمناقشة . وذلك بقصد معرفة ردود الفعل المتوقعة تجاهها .

وفى مقابلة أخرى تمت معه فى صيف عام ١٩٧٤ ببرج العرب، غرب الاسكندرية ، بدا لى أنه أكثر تبلورا فى أفكاره واختياراته . حيث راح بشىء من التجسيد يعزف بكلمات محددة على ثلاث نغمات .

قال فى النغمة الأولى ، وأنا أنقل هنا عن المذكرات الخاصة التى حرصت على تدوينها فى أعقاب المقابلة مباشرة اذ يمكن القول اننى استخدم نفس كلماته وتعبيراته . « عندكم فى الفكر الاشتراكى حاجة بتسموها ايه . . . الجدل مش كده ؟ أليس معنى ذلك ان الصراع الرئيسى ، زى ما بتقولوا ، يأكل بقية الصراعات الفرعية أو الأقل أهمية . عظيم . ما هو صراعنا الرئيسى اليوم بعد انتصارنا على اسرائيل فى حرب أكتوبر . هل هو برضه لسه اسرائيل التى ضربناها وانتقمنا لهزيمتنا فى ١٩٦٧ بالزلزال الذى احدثناه فيها باعتراف الكل هناك . أم ان الصراع الرئيسى انتقل بهذا الانتصار الى موضوع آخر . انا يعنى بأفكر قدامك بصوت عالى . . . الموضوع الرئيسى الجديد هو اعادة بناء مصر الجديدة التى تفرض الاستقرار والانضباط على كل من حولها اسرائيل والعرب كمان » .

وفى النغمة الثانية شدد على قضية راح يمزج فيها ذاته بالموضوع . قال : « أنا حاربت اسرائيل ومفروض ورائى الاتحاد السوفيتى . وحاربتنى اسرائيل ووراها امريكا . وعندما كدت أكسر رقبة اسرائيل وجيشها الذى لا يقهر طلعت لى أمريكا بدباباتها وطياراتها وصواريخها من تحت الأرض فى مواجهتى . ألتفت ورائى مالقيتش الاتحاد السوفيتى . فص ملح وداب . هرب . وبعت يقول لى وقف الحرب وخلينى أتكلم مع الأمريكان علشان اصلحك

على اسرائيل . سبحان الله . اسرائيل عند الزنقة لقيت أمريكا واقفة معاها زى السبع تزغطها طيارات ودبابات من المصنع لميدان القتال عبر جسر جوى مهول . وبصيت لقيت نفسى فجأة وحدى احارب أمريكا مش اسرائيل . أنادى يا موسكو ... ياكرملين . مفيش خبر . ودن من طين وودن من عجين . أخرج من التجربة المريرة دى بايه ؟ جماعة معايا بيفكروا . قالوا لى يا ريس بصراحة ومتزعلش . قلت الصراحة مابتزعلنى ابدا . قالوا الأمريكان فى مسألة دعم الأصدقاء والحلفاء رجاله بصحيح . فرق كبير بينهم وبين الروس . لماذا لا نجرب صداقتهم . صداقة الند للند . السادات راسه براس نيكسون . والظروف اختلفت بعد حرب اكتوبر واصبحت فى صالحنا . وقالوا كمان بصراحة ومتزعلش يا ريس . الحرب مع اسرائيل مش حتجيب نتيجة ولو استمرت مائة سنة . وبعد ما انتقمنا من هزيمتنا لازم من طريقة أخرى غير الحرب ... ايه هى ؟ قالوا نعلن عليها السلام زى ما أعلنا الحرب ضدها . الكلام مش بسيط . فيه عقل وحكمة وعمال يدور بدماغى . أنتم يا أولاد يا اشتراكيين مش كنتم بتنادوا فى أول الصدام خالص ... فى ١٩٤٨ باقتسام فلسطين بين العرب وبين اليهود والسلام مع اسرائيل لأن الاستعمار والامبريالية ... اللى مش عارف ايه من كلامكم اللى يكحول ده ... همه اللى بيستفيدوا من الحرب بين العرب واليهود ... والله زمان كنتم عاقلين وبتفهموا ... غيرتم ليه ؟

وركز فى النغمة الثالثة على العرب . قال : « انا اكره شىء يغمنى لما اقرا جرنال أو كتاب وتقع عينى على جملة حركة التحرر العربى ... كلام همايونى بلا معنى تحرر إيه وعرب ايه ؟ نازلين تتكلموا عن القومية العربية والوحدة العربية ... وحدة

من ومع من . ده أمة محمـــد عليه الصلاة والسلام نفســـها غير موحدة . ده سراب . انا رجل واقعى ... ثورى لكن واقعى ... عبد الناصر كان ثورى حالم ... العرب بدو تحـــرر فيهم أيه وتوحد من مع من . دول قبائل متناحرة متهافتة لا حول لهم ولا قوة . هم الذين ضيعوا فلســـطين . وشبكوا فينا وقالوا يا مصر أنت أم العرب . تعالى بدمك حتى آخر قطرة . وفلوسك حتى آخـــر مليم وحاربى ... حاربنا ... انهزمنا مخلصناش ... انتصرنا مخلصناش . ظلوا يحلبونا كالبقرة . وحتى بعدما اغتنوا غنـــاء فاحشـــا بالبترول اللى مش عارفين قيمته وبســـبب الحرب التى شنتها أنا ضد اسرائيل وسجلت فيها النصر ... قالوا مش كفاية لا سلام حتى نطهر فلسطين من كل يهودى . طيب ومن الـــذى سيقوم بالتطهير ؟ مفيش الا مصر . ومصر فقط حتى يقينا لحم على عضم ... آدى القومية العربية . هل هـــذا شيء يمكن أن يقبله عقل أو منطق ؟

أنا عندى توليفة ثانيـــة غير حكاية القومية العربيـــــة اللى سحروا بها عبد الناصر المسكين ، الله يرحمه واللى ضيعته فى الآخر وغير حكاية الأمة الواحدة الخالدة بتاعة البعث وميشيل عفلق . توليفة بين ثلاث قوى لها وزن وقيادات رشـــيدة . مصر العظيمة والسعودية الاسلامية البترولية ، وأهى محسوبة عربيـــة وايران الاسلامية البترولية . والحقيقة الشاه بقى متجاوب معى الى آخر الحدود . وقف معى فى الحرب بتاعتى . وكفاية بقى كـــلام عن رجعية وتقدمية ... والتاريخ العربى والمصير المشترك و ... و ... كل ده على رأى اللبنانيين « طق حنك » . وبصراحة أنتم التقدميين أكبر معلمين فى طق الحنك » .

وهكذا لم يعد هناك مزيد من أسرار « مشوار الساادات »

يحتاج الى بذل الجهد للكشف عنه . وباتت القضية تنحصر فى ربط هذه الأسرار بعضها ببعض ربطا جدليا فى إطار الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية على كل من المستويات المحلية والعربية والدولية . واطلاق سراحها من داخل الجدران المغلقة الى الشارع السياسى بكل قواه وجماهيره . وشرعت فى كتابة الدراسة فى نفس الوقت الذى كنت أمارس فيه حوارا نقديا فى اللقاءات التى تتابعت مع الرئيس السادات . وكانت النغمات التى يعزف عليها قد أخذت تتحول الى مقولات سياسية اكثر دقة فى بنيتها الفكرية والاجتماعية . وتدخل دائرة تجريب السبل والوسائل لترجمتها فى الواقع الى خطوات . وبدا لى مؤكدا والمقولات تتمنطق وتغير أرديتها اكثر من مرة وهى تتعامل مع الواقع حتى تستقر على شكل معين ، ان كسينجر يساهم منذ البداية بقسط ملحوظ فى صياغتها ولو بصورة ايحائية وغير مباشرة . كان السادات شديد الاعجاب بل الافتتان بكسينجر ، يردد عباراته التى حفظها عن ظهر قلب واحيانا يخطىء وينسبها الى نفسه . واذا ما تنبه او اعتراه الشك سارع الى القول : « والله ؟ لم أعد أعرف من الذى قال هذا . انا او كسينجر . لقد اصبحنا نتكلم لغة واحدة تماما . انطق بعبارة ما تصف حدثا او شخصا فيبادرنى كسينجر بأنها كانت على طرف لسانه ، ويحدث لى نفس الشىء » . وكان يصف كسينجر بأنه « صديق عزيز وعاشق حقيقى لمصر رغم يهوديته . ذلك ان أمريكيته تغلب يهوديته التى كثيرا ما يسخر منها ويقول لو ان موسى كان ذكيا بما فيه الكفاية لبقى هانئا فى ظل الحضارة المصرية العظيمة وأراحنا من هذا الصراع الذى لا معنى له بين العرب واليهود » .

وكان السادات يرى ان « كسينجر كشف جهل وغباء وعجز العرب ولهذا لم يتعب نفسه معهم واكتفى بأن باعهم أوهاما . لكنه

احترم مصر جـــدا لانه وجد امامه فى القاهرة وهو الرجل ذو العقل الاستراتيجى ، عقلا استراتيجيا يقابله ويناقشه فى جـوهر الأمور بنظرة مفتوحة ومستقبلية . نحن معا نشتغل فى تغيير هذا العالم . اقول لك هذا بوعى وبتواضع » .

وحينما كنت انطلق فى محاجة الرئيس السادات من أن « قضية تغيير الأوضـــاع » سواء فى مصر أو فى العالم ، هى قضية حيـــة ومطروحة باستمرار . وان المهم فى هذه القضية هو اتجاه التغيير وطبيعته ولفائدة من يصب فى النهاية . وان التغيير اذا كان حصيلة تفاعل الصراعات بين المصـــالح والأفكار للقـــوى الاجتماعيـــة والسياســـية مع معطيات ظروف العصر الخاصـــة ، فان التدخل الارادى الواعى لهذه القوة او تلك يسهم فى تحديد نوعيـــة التغيير ووزنه ويسرع أو يبطىء منه . وانه اذا سلمنا بكل ما يصـــف به كسينجر من عبقرية ومن مشاعر طيبـــة نحو مصر ، فانه نتيجـــة العوامل الذاتية والموضوعية التى تحكم حركته والمصالح الامبريالية التى يمثلها ، لا مفر وان يستهدف من التغيير الذى يقصده تصفير مصر عربيـــا ودوليا والحد من استقلالها السياسى والاقتصـــادى ودورها التحـــررى فى المنطقة وعزلها عن العـــرب مما يؤدى الى الاخلال الخطير بأمنها وهويتها ومصالحها الوطنية .

وكان السادات يحتد بغضب شديد ازاء هـــذا النـــوع من المحاجة ويتهمنى و « امثالى » بعقدة النقص امام امريكا وبالجمود والجهل . ويؤكد على « ان امريكا تعاملنى اليوم بعد أن عرفتنى جيدا وراسى مرفوع الى الســـماء . تماما كما تعـــامل فرنســـا وبريطانيا والمـــانيا . فهل هذه البلاد فقدت استقلالها لمجـــرد أن زعماءها يشاركون واشنطن فى الراى والمشورة والسعى الى

تغيير العـــالم الراهن الى عالم افضل . هذا سخف . ودليـــل على انكم ماتزالون تعيشون بعقدة الخوف من الخواجه . لا . أنا بقى راسى براس الخواجة » .

فى اللقاء الأخير الذى اتيح لي مع السادات ، كانت حلقـــات القسم الأول من الدراسة « مدرسة السادات السياسية » قـــد نشرت وردود فعلها متأججة . تم اللقـــاء فى يناير — كانون الثانى ١٩٧٦ . وحين هممت بالدخـــول عليه أشار الى كومة من الأوراق ومعها صفحات من حلقات الدراسة المنشورة وقد خطـــط باللون الأحمر تحت عدد من فقراتها . وقال : « هذه هى التقارير المقدمة عن مقالاتك من المكتب الصحفى برئاسة الجمهورية والمباحث العامة والأمن القومى وأمانة الاتحاد الاشتراكى , لو أخذت بما فيهـــا لأمرت فورا بقطع رأسك » .

وتوقف عند عبارة وصفته فيها بأنه «برجوازى ريفى صغير» . وقال : «طبعا استغليت جهل الأفندية بتوعى اللى مسلمهم الصحافة وكتبت هذه العبارة . ولم يعرفوا طبعا ، كما أعرف أنا ، أن هـــذا سب وقذف فى حقى بأسلوب الاشتراكيين » .

ولم تجد كل محاولاتى لاقناعه بأن هذا تعبير علمى بات شائع الاستخدام ، لا فرق فى ذلك بين كتاب اشتراكيين أوغير اشتراكيين . وأنه لا يحمل اى معنى من معانى السب والقذف .

وتريث غاضبا عند المقارنات التي عقدتها فى الدراسة بين مدرسته وبين مدرسة عبد الناصر . واتهمنى بعدم الانصاف واننى شككت بطريـــق غير مباشر وملتو فى الواقعة التى اكدها هـــو بنفسه والخاصة بكونه المؤسس الأول لتنظيم الضباط الأحرار .

وفى النهاية اشار الى أننى «فهمته جيدا فى مايخططه بالنسبة لأمريكا والاتحاد السوفيتى واسرائيل والعرب » ولكن هذا الفهم ، كما اكتشف هو ، لم يكن بنية صافية ولوجه المعرفة وانما بغرض أن تكون مقدمة لتوجيه النقد الى المدرسة الساداتية من وجهة نظر يسارية معادية فى الجوهر . « بدليل المقالات التى دفعت بها للنشر باسم اليسار المصرى » .

وأكد انه لن يعاقبنى « على هذه العملة » . كما كان يفعل عبد الناصر عندما انتقدت انتهاك اجهزة الأمن لحريات وحقوق المواطنين فقام بايداعى فى السجن . وانما اكتفى بان اصدر امره بوقف نشر حلقات القسم الثانى من الدراسة والمتعلقة « باليسار المصرى » بعد أن كان قد تم نشر حلقة واحدة مبتورة .

وما لم يقله السادات ، فى هذا اللقاء الأخير ، انه أصدر قراره يومها للمرحوم الأستاذ يوسف السباعى رئيس مجلس ادارة ورئيس تحرير الاهرام وقتذاك بحرمانى تماما من حق الكتابة واعتقال قلمى داخل مصر منذ أوائل ١٩٧٦ حتى لقى مصرعه فى اكتوبر — تشرين الأول ١٩٨١ .

هذه باختصار ، قصة الدراسة المعملية التى تنشر متكاملة فى هذا الكتاب . وتقدم مدرستين فى الفكر والممارسة ما يزالان على صراعهما منذ سكتت مدافع حرب اكتوبر وحتى لحظة كتابة هذا التقديم فى يناير — كانون ثانى ١٩٨٢ بعد الغياب التراجيدى العنيف للسادات .

لطفى الخولى

باريس : يناير — كانون الثانى ١٩٨٢

القسم الاول

مدرسة السادات السياسية

- فتح القناة بداية الممارسة
- الموقف من أمريكا
- الموقف من السوفييت
- العرب
- فلسطين
- من حركة التصحيح الى ثورة التصحيح
- ثورة يوليو وثورة مايو

(١)

مدرسة السادات السياسية

فتح القناة : بداية الممارسة

فى ٥ يونيو — حزيران ١٩٧٥ ، فتحت قناة السويس للملاحة الدولية من جديد . وذلك بعد ثمانى سنوات من اغلاقها فى يونيو — حزيران ١٩٦٧ ، وبعد عشرين شهرا من حرب اكتوبر — تشرين الأول ١٩٧٣ .

أيا تكن المواقف التى اتخذتها قوى المنطقة والصراع — ذات المنابع المتعددة اجتماعيا وسياسيا — فى مسار حركة الأحداث الجارية وقتذاك واتجاهاتها ؛ فان أحدا لم يملك — وهو يعيد تقييم حساباته — أن يتجاهل « هذا الواقع الجديد » الذى جرى فرضه من خلال فتح القناة ، على خريطة المنطقة والصراع .

لعل أبرز هذه الآثار — ونحن هنا نشخص بموضوعية صارمة ما هو كائن وملموس — يكمن فى بعدين :

البعد الأول ، يعنى أنه ، فى ميزان علاقات القوى الراهنة فى المنطقة والصراع ، ترجح فى شكل واضح كفة القوى التى يمثلها الرئيس السادات — سواء على مستوى المعركة السياسية فى العالم العربى أو على مستوى المعركة الديلوماسية مع اسرائيل — على كفة القوى الأخرى .

والمدرسة الساداتية — اذا جاز التعبير — أصبحت تملك، منفردة ، اكبر قدرة متاحة على المناورة والمبادرة والفعل . وذلك بالقياس على مختلف القوى الأخرى المعارضة التى ، وان اتفقت على الهدف الاستراتيجى المعلن ، الا انها ذات تكتيكات متضاربة ومتنابذة فى ميدان الواقع . ولم تستطع — بعد — أن تترجم « رفضها » الى افعال ومبادرات حية . فى حين انطلق الرئيس السادات فى حركة دائبة منذ قرار حرب اكتوبر — تشرين ١٩٧٣ ، من قبول وقف اطلاق النار بعد ثلاثة اسابيع من القتال عندما اصطدم — على حد تعبيره — بالولايات المتحدة فى الميدان ، الى مفاوضات الكيلومتر ١٠١ ، الى جلسات مؤتمر جنيف الأولى ، الى مهمة الدكتور كيسنجر الاولى الناجحة فى اطار سياسة الخطوة خطوة ، الى تخطى سقوط الرئيس نيكسون فى هوة ووترجيت بمهمة ثانية لكيسنجر لم يتحقق لها النجاح ، الى لقاء سالزبورج بالنمسا مع الرئيس الامريكى فورد . واخيرا الى فتح قناة السويس فى يونيو — حزيران ١٩٧٥ .

الا أن النجاح تحقق بعد ذلك وفى العام ١٩٧٥ نفسه ، وانجز ما سمى باتفاقية سيناء الثانية .

فى مواجهة هذه الحركة الساداتية الدؤوب ، يكاد المراقب لا يلمس حركة عربية مقابلة فاعلة أو بديلة ذات وزن ، اللهم الا تصاعدا نسبيا فى عمليات الثورة الفلسطينية بالأرض المحتلة . وهو تصاعد يدفع له الوجود الفلسطينى فى لبنان — مع الشعب اللبنانى — ثمنا باهظا ، يستنزف كل القوى الوطنية على هذه الجبهة الساخنة التى تضاعفت اهميتها فى الفترة الأخيرة من دون ما نجده عربية رادعة او حاسمة .

على صعيد المعركة الدبلوماسية مع اسرائيل ، نجحت المدرسة الساداتية فى ان تؤزم الى حد ما علاقات اسرائيل التقليدية مع الغرب عموما ، ومع الادارة الحاكمة فى البيت الابيض ووزارة الخارجية فى الولايات المتحدة ، بصفة خاصة ، على نحو غير مسبوق فى تاريخ المنطقة . وذلك بتقديم « بديل عربى » مواز لاسرائيل ، قادر ومؤهل على حماية المصالح الغربية فى المنطقة من خلال المشاركة فى الطاقة ورأس المال والتكنولوجيا . وهو وضع دفع اسرائيل الى مأزق لم تألفه فى تاريخها من قبل ، حولها — دبلوماسيا فى المجال الغربى — الى موقف الدفاع ، بعد ما كانت باستمرار فى موقف الهجوم . الأمر الذى زاد من درجة الضغط عليها من جانب حلفائها لتقديم ما يسمى بتنازلات تكتيكية للعرب ، خصوصا على الجبهة المصرية .

ويستند السادات فى بلورة قوته المتحركة الى عوامل عدة : لهـا ثقلها الراهن فى المنطقة والصراع .

العامل الأول ، يتمثل فى الوزن المصرى ، عسكريا واقتصاديا وبشريا ، الذى بدونه لا يتصور امكان تحرك عسكرى ضد الاحتلال الاسرائيلى . ويدخل فى حسابات هذا العامل أيضا ، دور مصر فى حرب اكتوبر — تشرين ودور السادات شخصيا فى اتخاذ أول قرار لحرب هجومية فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى ، بعد عام ١٩٤٨ .

العامل الثانى : يتركز فى حصوله على مساندة كاملة من دول النفط الكبرى فى المنطقة . وبالذات السعودية وايران وبلاد الخليج . وبالتالى توظيف « الطاقة » فى خدمة حركته ومبادراته السياسية ، على اساس احترام نظمها الاجتماعية والسياسية وعدم التدخل فى شئونها .

العامل الثالث ، هو تمكنه فى الآونة الاخيرة من تحييد الدول العربية ذات الاتجساه السياسى الرافض . وبالذات العسراق والجزائر . او على الأقل التزامها بعدم عرقلة حركته فى العمل لمرحلة زمنية كافية . وذلك على اساس انه بعد انقضاء هذه المرحلة التى لم يوضح لهما تحديد زمنى معلن ، يمكن الحكم على نتائج حركة السادات وتقييمها سلبا او ايجابا .

العامل الرابع ، يتجسد فى فتح ابواب عربية أوسع وأكثر أمنا للولايات المتحدة ومصالحها فى المنطقة . وذلك بالقياس الى الباب الاسرائيلى الضيق والمحفوف بالمخاطر ، وخاصة بعد حرب اكتوبر — تشرين وآثارها العسكرية والنفطية .

هكذا نقرأ ملامح البعد الاول لفتح قناة السويس . وكان الرئيس قد لخص هذا البعد فى ختام جولته العربية الأخيرة خلال الشهور الأولى من عام ١٩٧٥ ، التى سبقت لقاءه والرئيس الأمريكى فى النمسا . حين أكد أنه يذهب الى سالزبورج « للتباحث مع فورد باسم الغالبية العظمى من الملوك والرؤساء العرب قبل فتح القناة » .

أما **البعد الثانى** لفتح القناة : فانه يكشف فى جلاء عن المضمون والحدود لحركة الرئيس السادات ومبادراته الجديدة فى تاريخ المنطقة والصراع معا ، والتى تشكل فى الواقع منهجا سياسيا جديدا .

كيف ؟

ينطلق الرئيس السادات ، فى وضوح من مفهوم اساسى هو ان الصراع العربى — الاسرائيلى ، صراع اجيال ، وليس فى مقدور

جيل واحد — خصوصا بعد العديد من التجارب — أن يتحمل بمفرده مهمات كل الأجيال . ومن هنا فلابد من أن تتحدد لكل جيل مهام وأهداف معينة فى هذا الصراع ، عليه أن ينجزها من دون أن يطالب بأكثر من ذلك لأنه فوق طاقته واحتماله . وأن على العرب ، فى هذا المجال ووفقا لمنهاجه ، أن يتعلموا من المخطط الصهيونى الذى اعتمد اسلوب الأجيال المتتابعة منذ مؤتمر بال فى سويسرا فى ١٨٩٧ والهجرات المتلاحقة الى فلسطين ووعد بلفور باقامة وطن قومى حتى اقامة اسرائيل فى ١٩٤٨ ، ثم توسعاتها المتوالية بعد ذلك .

وفى اطار الواقع الراهن وظروفه المميزة تنحصر مهمات الجيل العربى المعاصر بدقة — فى مفهوم الرئيس السادات — فى ازالة آثار عدوان ١٩٦٧ بتحرير الأرض العربية المحتلة ، وفى الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى من خلال اقامته لدولته الوطنية فى غزة والضفة الغربية .

وما يزيد عن هذه المهام ، يبقى خارج اطار مسئولية جيل حرب أكتوبر — تشرين ، وتتحمل عباه الأجيال القادمة .

وتحقيق مهام هذا الجيل ، يعنى بلا غموض فى منهاج السادات ان تظل اسرائيل قائمة فى حدود ما قبل الخامس من يونيو — حزيران ١٩٦٧ . وهذه حقيقة لا مفر أمام الجيل من ترويض نفسه على الاعتراف بها . ولكن فى صورة لا تصادر حق الأجيال القادمة فى الصراع أو تستلب مهماتها .

من هنا ، ترى مدرسة السادات السياسية أن يكون الوضع ، اذا ما تم انجاز مهمات الجيل المعاصر ، فى حدود خطوط سياسية ثلاثة :

أولا : انهاء حالة الحرب مع اسرائيل فى هذا الجيل .

ثانيا : الاعتراف باسرائيل كأمر واقع على الأقل .

ثالثا : عدم تبادل التمثيل الدبلوماسى او التجارى مع اسرائيل ، باعتبار ان هذا خارج عن اطار مهام الجيل الراهن ، ومتروك أمر تقريره للأجيال القادمة .

ويمضى الرئيس السادات فى حركته ومبادراته السياسية ، من اعتقاد راسخ لديه وهو انه فى عصر الانفراج الدولى ، أصبح من الضرورى الانتقال من حالة الاستقطاب التى بلورت صداقة عربية سوفيتية فى مواجهة حادة مع تحالف اسرائيلى — أمريكى ، الى حالة توازن بشكل ما فى العلاقات العربية مع كل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية .

وفى تقديره ان اقامة هذا التوازن من شأنه أن يؤدى — من خلال مبادرات متوالية — الى فك الارتباط التاريخى والمصلحى بين اسرائيل وأمريكا . وان الظروف الدولية عموما ، وظروف المنطقة بعد حرب أكتوبر — تشرين خصوصا ، باتت ناضجة لأحداث ذلك . فهناك ازمة الطاقة التى تتفاقم عالميا ويمتلك العرب مع ايران اهم مفاتيحها الراهنة . وهناك الخروج الأمريكى فى فيتنام وكمبوديا والشرق الأقصى ، الذى لابد أن يعوض بنوع من الأمان للوجود والمصالح الأمريكية فى الشرق الاوسط ، والا اختلت موازين القوى بين السوفييت والأمريكيين ، لمصلحة الاولين بدرجة خطيرة .

وهذا يستلزم بالضرورة — نسج علاقات من نوع جديد مع الولايات المتحدة وخاصة قياداتها التنفيذية وقواها المالية والنفطية ، ترسب اقتناعا متزايدا لدى جماعات الضغط السياسية فى المجتمع ،

بأن الحصان الامريكى « اذا كان قد خسر فى الشرق الأقصى ، فان امامه فرصة لا تعوض للكسب فى الشرق الاوسط اذا خف عنه الثقل الاسرائيلى الى حد معقول » .

ومدرسة السادات السياسية ، ترفض جذريا ، انتهاج الأسلوب الفيتنامى وحربه الشعبية الطويلة الأمد ، الذى كثيرا ما يحتج به فى مواجهتها . وذلك على أساس رؤيتها التى تقوم على ان الظروف — خصوصا الجغرافية — تختلف فى العالم العربى عنها فى فيتنام . فضلا عن أن اسرائيل كيان يختلف فى طبيعته وفى اسلوب التصدى له عن الكيان الفيتنامى الجنوبى .

وفوق هذا وذاك ، فان المدرسة السياسية للسادات تقدر ان عبء التضحيات المادية والبشرية للجيل العربى عموما وللجيل المصرى خصوصا ، فى الصراع مع اسرائيل ، يبلغ حدا يفوق طاقة الاحتمال ويهدد قضية التطور والأمن الاجتماعى فى الصميم .

وفى كلمات لا ينقصها الوضوح ، صارح الرئيس السادات — عن عمد — الشعب المصرى والأمة العربية بقوله أكثر من مرة :

* ان الاقتصاد المصرى وصل الى حافة الصفر قبيل حرب اكتوبر — تشرين ١٩٧٣ .

* أن مصر بعدما كانت من اغنى البلدان العربية ، صارت من افقرها نتيجة استنزاف طاقتها فى الصدام المسلح مع اسرائيل .

هكذا يأتى فتح قناة السويس تجسيدا واضحا لممارسات مدرسة السادات السياسية فى معالجة الصراع العربى الاسرائيلى

بعد حرب اكتوبر — تشرين ، وبمفهوم المهام المحددة للجيل العربى المعاصر .

في مقابل هذا المدرسة الساداتية المحددة الابعاد والوسائل والأهداف والفعل ، لا وجود — بعد — في الوطن العربى لمدرسة أخرى على مستوى الدول ، تطرح سياسة بديلة قادرة على الفعل والمبادرة .

وهذه هى القضية .

(٢)

مدرسة السادات السياسية

الموقف من امريكا

يبدو من رصد ما هو مرئى وملموس من حركة « القاهرة » على مدى يقرب من العامين ١٩٧٤ ــ ١٩٧٥ ، أن « مدرسة السادات السياسية » باتت على اقتناع بأن نيران حرب اكتوبر ــ تشرين الأول القتالية والنفطية ، قد جعلت « الحديد الأمريكى » ساخنا للطرق . وذلك لأول مرة فى تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى .

ولقد شرعت القاهرة فى طرق الحديد الأمريكى بالفعل ، عقب توقف قتال اكتوبر مباشرة . وترى المدرسة السياسية للسادات ان هذا الطرق قد احدث تغييرا ما ــ له وزنه ــ فيما يتصل بالعلاقات الأمريكية الاسرائيلية من ناحية ، والعلاقات الامريكية العربية ــ خاصة المصرية ــ من ناحية أخرى .

كيف ؟

قبل حرب اكتوبر ، كان هامش التمايز بين المصالح الامريكية والمصالح الاسرائيلية فى المنطقة ، ضئيلا الى حد انه لم يكن يؤثر فى وحدة العلاقات والحركة بين البلدين . سواء على المستوى

الاستراتيجي أم على المستوى التكتيكي . وكانت الانتصارات الاسرائيلية في حروبها مع العرب ، وخاصة حرب يونيو — حزيران ١٩٦٧ ، قد ولدت نوعية استثنائية جديدة من الروابط بين البلدين.

حتى يونيو ١٩٦٧ ، ظلت اسرائيل مجرد « دولة تابعة ومحمية أمريكية » . لكنها مع مكاسب حرب الأيام الستة ، صعدت الى مرتبة « الدولة — الشريك » في رسم وتقرير السياسة الأمريكية في المنطقة ، مع انفراد اسرائيل بمسئوليات التنفيذ حتى ولو تجاوزت — في بعض الأحيان — حدود ما هو مرسوم ومتفق عليه، مثلما حدث في العدوان الاسرائيلي — بعيد ١٩٦٧ — على كل من لبنان والأردن . وفي كل مرة ثار خلاف تكتيكي بين أمريكا واسرائيل خلال المرحلة الممتدة من يونيو ١٩٦٧ الى أكتوبر ١٩٧٣ — فانه ، في الغالب الأعم ، كان يحسم لحساب اسرائيل . وذلك على اساس انها القوة المتواجدة بالمنطقة الماسكة بالعصا الغليظة ، والاقدر على الرؤية الصحيحة واستنباط أكثر الوسائل ردعا وفاعلية تجاه الأعداء .

وتستدل « مدرسة السادات » على ذلك بما انتهت اليه « مبادرة روجرز » في ١٩٧٠ . حيث كانت بعض الدوائر في البيت الأبيض ووزارة الخارجية ، قد استشعرت بعض الخطر في الموقف نتيجة حرب الاستنزاف التي شنها المصريون على جبهة سيناء ، وما صاحبها من نمو كمي وكيفي للثورة الفلسطينية . وفي محاولة لقطع الطريق على التطور العسكري والسياسي لهذين الحدثين ، قدمت أمريكا مبادرة روجرز بهدف تسكين الجبهة القتالية والشروع في محادثات سياسية ، تقوم خلالها اسرائيل بتقديم بعض التنازلات. لكن اسرائيل — كدولة شريك — ثارت بعنف في وجه مبادرة روجرز . واضطرت أمريكا الى تجميدها بل وابتلاعها . وتمكنت

جولدا مائير بعد ذلك — مستغلة ظروف الصراع داخل السلطة الأمريكية — من اسقاط روجرز نفسه .

بعد حرب اكتوبر ، وبفعل نتائجها ، فان هذه النوعية الاستثنائية من الروابط الأمريكية الاسرائيلية قد تفككت ، فى تقدير المدرسة الساداتية . صحيح ظلت اسرائيل ، كما كانت دوما ، محمية من امريكا . بيد أن ما حاق بها من خسائر فاقت كل توقع ، انزلها من موقع « الدولة الشريك » الى وضعها التقليدى كمجرد دولة تابعة لأمريكا ، وعلى نحو أسوأ — هذه المرة — بسبب انهيار نظرية التفوق العسكرى المطلق . وبالتالى انتقل مركز تقدير السياسات بالمنطقة وتحديد الأساليب التكتيكية والتنفيذية — مرة اخرى — الى واشنطون اساسا . بصورة تتيح للبيت الأبيض حرية اوسع فى الحركة وقدرة نسبية على التصدى لجماعات الضغط الصهيونية ، نتيجة بما حدث من تخلخل فى موازين القوى بالمنطقة من ناحية ، وتفاقم أزمة الطاقة من ناحية اخرى .

وترى المدرسة الساداتية ، ان هذا التغيير قد أخذ ينعكس على العلاقات الاسرائيلية — الأمريكية ، بشكل واضح فى بعديه : السلبى والايجابى .

من ناحية ، واصلت الولايات المتحدة تدعيم اسرائيل ، عسكريا واقتصاديا وتعويضها عن خسائرها الفادحة فى حرب اكتوبر حتى بلغت القيمة التعويضية الأولى ٢٢٠٠ مليون دولار . بيد ان الولايات المتحدة من ناحية أخرى — وبالذات فى البيت الأبيض ووزارة الخارجية بعد ان وليها « الاستراتيجى كسينجر » — وجدت نفسها امام واقع جديد فى المنطقة . لم تعد فيه اسرائيل قادرة — بمفردها — على حماية وجودها ، فضلا عن حماية المصالح

الأمريكية . على النقيض ، قفزت الى الساحة مجموعة من العوامل التى كانت غاطسة أو يحجبها « ضباب الانتصار الاسرائيلى فى ١٩٦٧ » لتبلور « قوة عربية فى حالة نمو تصعد الى مرتبة الكتلة الاقتصادية السادسة فى عالم اليوم » ، تستند الى مقدرة المقاتل العربى وحيوية الثورة الفلسطينية والطاقة البترولية بفوائضها الرأسمالية الكبيرة والامكانية العملية لوحدة عمل عربى .

على هذا الأساس ، تفسر مدرسة السادات السياسية ، قيام الادارة الأمريكية (البيت الأبيض — وزارة الخارجية) — على الرغم من معارضة أسرائيل وجماعات الضغط الصهيونية فى واشنطون — بفتح أبواب التعامل مع هذه القوة العربية الجديدة . وتقدم « كسينجر » عندما كان فى أوج قوته مع الرئيس السابق نيكسون ، وبعد توقيع اتفاقيات باريس بشأن الحرب الفيتنامية ، بطرق الأبواب العربية . غير أن هذه الأبواب ظلت موصدة ، حتى تقدم الرئيس السادات وبادر بفتح أبواب القاهرة . وتلا ذلك فتح أبواب دمشق والجزائر . ولم تجد السعودية والمغرب وتونس ، بعد ذلك ، حرجا فى استقبال كسينجر .

وتتابعت الأحداث . . .

وتلفت المدرسة الساداتية الانتباه — من خلال تحليلها وتقييمها لحركة الأحداث — الى ان هامش الخلافات السياسية قد أخذ يتسع يوما بعد يوم بين أمريكا واسرائيل فى اتجاه الهدف الذى يعبر عنه السادات « **بفك الارتباط بين واشنطن وتل ابيب** » . حتى أن الولايات المتحدة عمدت الى الاسهام فى احداث انقلاب صامت فى المؤسسة الحاكمة باسرائيل ، حيث اسقطت حكومة « جولدا مائير » ودفعت الى السلطة برجل أمريكا « اسحاق رابين » . بيد انه

نتيجة ضعف الرجل وضعف حكومته معا ، زاد الموقف الأمريكى الاسرائيلى تأزما .

فى نفس الوقت ، استمر الرئيس السادات ، على خطة مؤداها انه بقدر ما تعرقل « تل أبيب » مهمة كسينجر ، بقدر ما تعمل « القاهرة » على تسهيلها . وذلك فى اتجاه هدف المدرسة الساداتية فى « فك الاشتباك العدائى بين مصر وأمريكا » . حتى ان القاهرة استخدمت نفوذها فى رفع حظر البترول العربى عن أمريكا فى وقت مبكر عما كان مقدرا . وأخذت تعيد بناء الجسور — دون كلل — بين مصر والولايات المتحدة ، على الرغم من سقوط الرئيس نيكسون فى هوة ووترجيت وضعف مركز كيسنجر .

وبقيت القاهرة على اصرارها فى هذا السبيل ، على الرغم مما واجهته من مصاعب وعراقيل محلية وعربية ودولية ، وحتى من داخل أمريكا ذاتها . وعلى الرغم من بطء وتعثر الحركة الكيسنجرية فى الوصول الى ما يسمى بحل سلمى عادل . وحتى عندما اندحرت العسكرية الأمريكية فى فيتنام وكمبوديا ، وراح أقرب الأصدقاء والحلفاء الى أمريكا فى آسيا والعالم الثالث يبتعدون عن « السفينة الأمريكية الغارقة » ، فان القاهرة ظلت تواصل بناء جسورها مع واشنطون . وحرص الرئيس السادات اكثر من مرة على اعلان ثقته وتقديره لجهود فورد وكسينجر من أجل اقرار السلام العادل فى المنطقة . وذلك فى الوقت الذى ارتفعت فيه صيحات الغضب والاحتجاج من اسرائيل على مختلف المستويات فى وجه أمريكا ، على أساس ان سياستها فى الشرق الأوسط قد تقود اسرائيل الى هاوية فيتنام ومصير كمبوديا .

وكانت « القاهرة » من قبل ، قد عزت اغراق الرئيس نيكسون

فى فضيحة ووترجيت الى اسباب صهيونية فى الأساس . ومازالت تعزو الهجوم المتصاعد داخل المجتمع الأمريكى على كسينجر الى جماعات الضغط اليهودية .

هكذا بدا واضحا ، منذ انهيار مهمة كسينجر الثانية فى مارس — آذار ١٩٧٥ ، انه فى الوقت الذى اصبحت العلاقات الأمريكية الاسرائيلية تعانى قدرا من التأزم التكتيكى ، فان العلاقات الأمريكية المصرية راحت تتجه نحو التحسن الاستراتيجى . وتردد ان اجتماع القمة بين الرئيسين السادات وفورد فى سالزبورج كان تعبيرا عن هذه الظاهرة الجديدة .

ومن الواضح ان المعادلة التى يقدمها الرئيس السادات للعلاقات الجديدة بين مصر وأمريكا ، تسلح الثنائى كسينجر — فورد ، بنوع من الدرع الواقى من حملات الضغط الاسرائيلية والصهيونية . ذلك انه انطلاقا من نظريته بأن مسئولية جيله فى الصراع ، تتحدد فى ازالة آثار العدوان وقيام الدولة الفلسطينية دون ما تصفية للكيان الاسرائيلى ، فان معادلة العلاقات التى يقدمها لأمريكا يصوغها على النحو التالى : « نحن لا نطالبكم بالتخلى عن اسرائيل وعلاقتكم الخاصة بها . بل ضعوها فقط فى حجمها الطبيعى فى المنطقة ازاء الحجم الطبيعى للعرب وقدراتهم البشرية والاقتصادية والجغرافية . ومن هنا فنحن لا نقول لكم اليوم — كما كنا نقول فى السابق — اختاروا اما نحن واما اسرائيل . لا . نحن نقول اختاروا التوازن الدقيق للأحجام والذى يحقق فى نفس الوقت مصالحكم الحقيقية فى المنطقة ، « بيننا » وبين اسرائيل : ونحن هنا نمثل العرب بالاضافة الى ايران ، بما فى ذلك منطقة الخليج ، التى غدت بما تدره من حوالى ٥ر١ مليار طن بترول سنويا ، اغنى

قطعــة أرض على خريطـــة عالم اليوم وإلى نهـــاية القرن على الاطـــلاق » .

هل تقبل امريكا هـــذه المعادلة فى العلاقات ؟

تجيب المدرسة الساداتية بالايجاب . وتعطى لهذا مجموعة من الأسباب يمكن أن نجمل أهمها فيما يلى :

* حرب اكتوبر العسكرية والبترولية وما كشفت عنه من امكانيات لتطور القوة العربية فى المستقبل بمعدل سريع ، بحيث يستطيع خلال عقد من الزمان أو اكثر قليلا أن تتفوق على تطور القوة الاسرائيليـــة .

* تحول اسرائيل ــ بعد حرب اكتوبر ــ الى خطـــر داهم على المصالح الأمريكية البترولية فى المنطقة ، بعد أن كانت القاعدة الحامية لها على مدى الربع قرن المـــاضى .

* صعود الخط البيانى فى صراع مجموعة الاحتكارات البتروليـــة الأمريكية ــ العربيـــة مع مجمـــوعة الاحتكارات البتروليـــة الأمريكية داخل القارة ، لصالح المجموعة الأولى . وذلك فى وقت تتفاقم فيه أزمة الطاقة وتعانى الولايات المتحدة داخليا متاعب اقتصادية وسياسية حادة .

* حرص فورد ، الذى يطمح الى النجاح فى الانتخابات الرئاسية فى ١٩٧٦ ، بتأييد من كسينجر ومجموعة المصالح البتروليـــة الأمريكية العربية على تعويض خسارة الشرق الاقصى بمكسب شرق أوسطى .

أليس هناك من عقبات موضوعية فى وجه تحقيق هذه المعادلة؟

لا تنفى مدرسة السادات السياسية ، وجود مثل هذه العقبات ، وتركز — أساسا — على ما يلى منها :

* التحجر الاسرائيلى داخل قوقعة نظرية الأمن التى انهارت تحت ضربات أكتوبر بالاضافة الى «خوفها من السلام» على مستقبل المشروع الصيهونى .

* عدم اعتراف الولايات المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعى ووحيد للشعب الفلسطينى ، ومن أجل هذا تلح القاهرة على اقتراح تأليف حكومة فلسطينية مؤقتة يمكن أن تستقطب اعتراف أمريكا فى موجة اعتراف حكومات العالم بها على أساس « نظام دولى » ، لا على أساس « حركة حرب عصابات تحريرية » .

* مناهضة أغلبية أعضاء الكونجرس لسياسة فورد — كيسنجر فى الشرق الأوسط بالتعاون مع جماعات الضغط الصهيونية وبتحريض من الحزب الديمقراطى المناهض للحزب الجمهورى الذى ينتمى اليه فورد .

ومع ذلك ، فان القاهرة ، ترى أنها قادرة ، بسياستها والمعادلة التى تقدمها للعلاقات ، على تطويق هذه العقبات وشل معظمها . وذلك بالتدليل السياسى والعملى على ان كفة المصالح الأمريكية العربية ، ترجح فى الحاضر والمستقبل كفة المصالح الأمريكية الاسرائيلية فى موازين المنطقة والطاقة وضرورات الوفاق الدولى مع الاتحاد السوفيتى .

هذا فضلا عن أن البديل الموضوعى ، لهذه المعادلة الأمريكية العربية ، ينحصر فى أمرين :

اولا : انفجار الحرب الخامسة بكل ابعادها السياسية والعسكرية والاجتماعية ، التى سوف يكون من شأنها أن تشعل النيران فى الوجود الأمريكى كله بالمنطقة ، أيا كانت نتيجة المعارك فى النهـــاية .

ثانيا : انفراد الاتحاد السوفيتى المطلق بصـــداقة عرب ما بعـــد الحرب الخامســة ، مع ما يعكســه ذلك من الضعاف استراتيجى لمركز الولايات المتحدة فى سياسة الوفاق الدولى .

والذى يتضح من تصريحات الرئيس السادات الأخيرة أن هذه « السياسة بمعاذلتها » ، كانت الموضوع الرئيسى لمباحثـــات قمة سالزبورج ، والمدخل المصرى الى ما يسمى « باعادة تقييم أمريكا لسياستها فى الشرق الأوسط » . مع تحديد آخر عام ١٩٧٥ موعدا اقصى لبداية ترجمتها ترجمة فعلية .

فى حديثه الى جريدة « النهار » البيروتية فى السابع عشر من يونيو — حزيران ١٩٧٥ قال الرئيس السادات : **« أنا لا ازال انتظر ان تنتهى امريكا من اعادة تقييم ســـياستها . ونحن على اتصال مستمر بواشنطن كما اتفقنا على ذلك فى سالزبورج . والذى اصر عليه مع امريكا باستمرار انه لابد من الذهاب الى جنيف خلال ما تبقى من العام الحالى ... اى عام ١٩٧٥ ... » .**

بعد هذا كله .... ما هى المبادرات العملية الفاعلة والبديلة التى تمارسها — ولا تطرحها نظريا وحسب — المدارس السياسية الأخرى فى المنطقة . وذلك باستثناء مدرسة الثورة الفلســـطينية التى تصطدم بكفاحها المسلح يوميا مع أمريكا والصهيونية ، فى العمق الاسرائيلى ؟

هذا هو السؤال . وهذه — مرة أخرى — هى القضية .

(٣)

مدرسة السادات السياسية

الموقف من السوفيت

في السابع عشر من يوليو — تموز ١٩٧٢ ، فاجأ الرئيس السادات العالم — بما في ذلك أقرب معاونيه السياسيين ، عددا مجموعة صغيرة لا يزيد عددها عن أصابع اليد الواحدة — بقرار إنهاء مهمة الخبراء العسكريين السوفيت في مصر . وهم الذين كانوا قد قدموا الى مصر بعد هزيمة ١٩٦٧ ، تحت الحاح الرئيس جمال عبد الناصر للمساعدة في اعادة بناء القوات المسلحة المصرية وتدريب رجالها على الأسلحة المتطورة مثل « صواريخ سام » بأنواعها المختلفة .

وكان الرئيس السادات ، قد فاجأ — أيضا — العالم من قبل ، في التاسع والعشرين من مايو — أيار ١٩٧١ ، بعقد معاهدة صداقة وتعاون بين مصر والاتحاد السوفيتي . كانت هي الأولى من نوعها في تاريخ العلاقات العربية السوفيتية . بل وعلاقات السوفيت مع مجموعة البلاد التي اصطلح على تسميتها — منذ نهاية الخمسينات — بالعالم الثالث .

والسؤال المركزي الذي تفرزه هاتان « المفاجأتان » في تاريخ العلاقات المصرية السوفيتية ، بعد تولى الرئيس السادات

لمسئولياته الدستورية فى عام ١٩٧٠ ، يدور حول ما تثيره — وما تزال — هاتان المفاجأتان من تناقض .

غير أن « مدرسة السادات السياسية » تنفى وجود مثل هذا التناقض ، الذى قد يبدو بمظاهر خادعة ، على سطح الأحداث . بل وتنفى ايضا عن كل من عقد المعاهدة وانهاء مهمة الخبراء ، طابع المفاجأة . وتقرر أن كلا منها جاء نتيجة طبيعية لمجموعة من التغييرات المحلية والعربية والدولية كان لها تأثيراتها المتباينة على كل من مصر والاتحاد السوفيتى .

وفى اجابة « المدرسة الساداتية » على هذا السؤال المركزى تركز على النقاط الأربع التالية :

أولا : أن عقد معاهدة التعاون مع السوفيت ، لم يكن يعنى تحول مصر — كبلد من بلاد عدم الانحياز — الى بلد منحاز للمعسكر الاشتراكى . وانما كان وليد تفاعل الظروف الاستثنائية التى تولدت عقب وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وغياب ثقله التاريخى عن المنطقة ، وما تفجر من صراعات على السلطة ، ظلت تتصاعد من الأعماق الخفية للسطوح المكشوفة ، الى ان حسمت فى ١٥ مايو — أيار ١٩٧١ لصالح الرئيس السادات . وذلك ضد مجموعة « السيد على صبرى » الذى فسر تصفيتها وتنحيتها عن مراكزها — فى الوطن العربى والعالم — بأنهما بداية تصدع فى بناء الصداقة المصرية السوفيتية . وهو البناء الذى ارسيت اسسه منذ صفقة الأسلحة التشيكية فى ١٩٥٥ .

وتقول « المدرسة الساداتية » انه على رغم التأكيدات التى أعطيت « للأصدقاء السوفيت » — وقتذاك — على

عدم صحة هذا التفسير ، الا انه يبدو انها لم تفلح فى تبديد ضباب الشك فى سماء الكرملين ، الذى كان الحليف الأوحد — سياسيا واقتصاديا — لمصر وللقضية العربية . وكان بالتالى لا مفر — فى مثل تلك الظروف — من الاقدام على «اجراء مشترك وغير عادى من القاهرة وموسكو معا» لنفى ودحض هذا التفسير عمليا . وطمأنة الأصدقاء السوفيت على ان لا شىء تغير فى مصر بعد ١٥ مايو . ومن هنا تم الاتفاق على صياغة هذا الاجراء فى شكل معاهدة تعاون وصداقة . وهى صياغة كان قد اقترحها الرئيس الراحل جمال عبد الناصر قبل وفاته . ولكن السوفيت طالبوا بفسحة من الوقت لدراسة الفكرة . وبعد ١٥ مايو جاء « الرئيس بودجورنى » الى القاهرة وعرض على الرئيس السادات موافقة موسكو على الاقتراح .

وترى المدرسة الساداتية : ان السادات شخص العرض السوفيتى ، وقتذاك على انه نوع من جس النبض او اختبار النوايا المصرية الجديدة ، فرحب به دون تردد . خاصة وانه كان قد تم لقاء بين السادات « وروجرز » وزير الخارجية الأمريكية فى القاهرة — لأول مرة — جرى « تأويله » على نحو يصور الساداتبانه يتجه الىاستبدال صداقة واشنطن بصداقة موسكو . وهو ما عبر عنه الرئيس بعد ذلك فى حديث له مع رئيس تحرير مجلة الحوادث اللبنانية فى السادس من اكتوبر ، ١٩٧٢ بقوله : « ... **وعندما اتصلت امريكا بنا ، وحضر روجرز الى القاهرة ، راح جماعة على صبرى يقولون السادات بقى امريكانى** » .

ثانيا : انهاء مهمة الخبراء السوفيت،جاء بعد اتمام ادائهم لواجباتهم .

وحلول الاطارات المصرية المدربة محلهم . وتكامل الاستعداد المصرى لشن حرب ضد الاحتلال الاسرائيلى . وكانت المدرسة الساداتية تسعى لأن تكون حربا مصرية — عربية مئة بالمئة . وعلى حد تعبير السادات فى حديثه السابق الاشارة اليه لمجلة الحوادث : « ان وجود جندى روسى واحد على أرض مصر عندما تبدأ معركتى مع اسرائيل ، يشكل خدمة كبرى للاستراتيجية الاسرائيلية . فاسرائيل سوف تدعى انها تحارب الروس وانها لا تحارب العرب، وبذلك ستكسب الرأى العام الأمريكى بل وحتى الأوروبى » .

ثالثا : ان انهاء مهمة الخبراء السوفيت تم فى اطار ما حرص السادات على وصفه بانه **((وقفه مع الصديق))** . بمعنى انه وفقا لتعبيره الحرفى — « ليس ضد الروس بل من اجل مصر » . وبالتالى فان المدرسة الساداتية ترفض أن يصنف القرار بانه طعنة للصداقة المصرية السوفيتية. وتلفت الانتباه الى أن الرئيس حاول ، منذ ان اتخذ القرار وأبلغه للسوفيت فى الثامن من يوليو — تموز ١٩٧٢ حتى إعلانه رسميا فى السابع عشر من يوليو ، اقناع السوفيت — عن طريق الدكتور عزيز صدقى رئيس الوزراء الذى سافر الى موسكو فى ١٢ يوليو — باصدار بيان مشترك بأن الانهاء تم بموافقة ورضا الطرفين ولمصلحة الصداقة بين البلدين . لكن الإتحاد السوفيتى رفض ، وسارع بسحب جميع خبرائه قبل ٢٠ ساعة من الموعد المحدد له ، وهو ١٨ يوليو ١٩٧٢ .

رابعا : أن قرار إنهاء مهمة الخبراء السوفيت ، جاء فى ختام فترة تميزت بالتوتر الشديد فى العلاقات بين البلدين ، انعكس

فى شكل حملات صحفية وتصريحات من بعض المسؤولين — — مثل الفريق محمد صادق وزير الحربية وقتذاك — ضد السلاح السوفيتى وجدواه . فضلا عن قيام الرئيس شخصيا بابداء ملاحظات نقدية تراوحت فى درجات عنفها حول سياسة الاتحاد السوفيتى تجاه مصر والقضية العربية بعد « الوفاق الدولى » مع الولايات المتحدة وحول امدادات السلاح وأنواعها . وهذا كله — فى تقدير المدرسة الساداتية — قد ولد فى جسم ونفسية العلاقات المصرية السوفيتية نوعا من الحالة المرضية ، كان لابد من علاجه بطريقة : **« الصدمة الكهربائية ... نعم . قد يكون فيها شىء من العنف . ولكنها ضرورية »** ... هكذا كان النص الحرفى لكلمات الرئيس فى وصفه للقرار .

وباستقراء حركة المدرسة الساداتية ، يلحظ المرء ، انتهاجها لأسلوب « الصدمات الكهربائية » فى العمل السياسى بتزايد مستمر .

وهو أسلوب يقوم على مباغتة « الغير » بمبادرة غير متوقعة . سواء لاقتناص فرصة أو الهجوم على هدف من زاوية غير متوقعة . وذلك بعد تمهيد خاص للاجواء يتراوح بها من درجة التجمد إلى درجة الغليان والعكس ، عدة مرات ، حتى يشيع فى «واقع الغير» حالة من الخدر والاطمئنان الزائف الى استمرار الوضع على ما هو عليه .

وقد سجل هذا الأسلوب نجاحا محسوسا سواء على المستوى المحلى أم الدولى . ويمكن أن نلمس ذلك بوضوح فى عديد من الحالات :

* « الصدمة الكهربائية » التى وجهت على نحو غير متوقع — وبعد

تمهيد خاص — الى ما سمى بمراكز القوى . وذلك بالقـــرار المفاجىء باقالة « على صبرى » من منصـــبه كنائــب لرئيس الجمهـــورية .

* « الصدمة الكهربائية » التى هاجمت اسرائيل على نحـــو غير متوقع ، بعد تمهيـــد خاص ارتكز على التعمية واشـاعة الضباب . وذلك بشن حرب هجومية من جبهتى سوريا ومصر فى وقت واحد، مقتحمة اقوى نقـــاط العدو الحصينة . . . (خط بارليف) .

* « الصدمة الكهربائية » التى تجسدت على نحـــو غير متوقع ، وعلى الرغم من فشل مهمة كيسنجر الثانية فى الفصل بين القوات فى مارس — آذار ١٩٧٥ ، باعادة فتح قناة السويس للملاحـــة الدولية فى الخامس من يونيو — حزيران ١٩٧٥ .

واذا عدنا الى « الصدمة الكهربائية » التى مارسها السادات، فى اطار العلاقات المصرية السوفيتية بانهاء مهمة الخبراء السوفيت، فان المراقب يرصد الحقائق التالية :

— منذ ولى الرئيس مسؤولياته الدستورية والى ما قبيل اتخـــاذه قرار انهـــاء مهمة الخبراء السوفيت ، ظل يؤكد على أهمية وضرورة الصداقة المصرية السوفيتية . ويهاجم بقوة حمـــلات التشكيك التى راحت تتصاعد ضدها .

— فى لقائه مع **وفد من علمـــاء الأزهر** فى الثامن عشر من اكتوبر — تشرين الأول ١٩٧٠ قال : « . . . اريد أن اطمئنكم ان امريـــكا التى تشكك فى موقف الاتحاد السوفيتى تحت مختلف الشعارات، فانى اقول ان الاتحـــاد السوفيتى يضع تحت ايدينا كل أسباب القوة بشرف وامانة ومن غير تدخل على الاطلاق . . » .

— وفى اجتماعه مع قادة وضباط القوات المسلحة فى العشرين من
من الكتوبر ١٩٧٠ ، صرح : « ... صمد شعبنا فى السنوات
الثلاث الماضية سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، وكان الاتحاد
السوفيتى يقف الى جانبنا بشرف وامانة فى جميع الميادين .
واستمر يعطينا كل ما نريد بدون ثمن تقريبا ، لاننا نسدد على
اقساط طويلة الأجل ... أما فى المجال العسكرى فانكم لستم
فى حاجة لكى احدثكم عن الدعم العسكرى السوفيتى لنا فمن
اين لنا هذه الأسلحة ؟ ان الغرب لا يسمح ولا يقبل ان يبيع
لنا بندقية واحدة ... » .

— فى ندوته مع رجال الصحافة والاعلام والفكر فى الثالث من
يناير — كانون الثانى ١٩٧١ ، قرر « أما عن علاقاتنا بالاتحاد
السوفيتى ، فنحن لا ندافع عن مصالحه وانما تقوم علاقاتنا على
هدف مشترك هو مقاومة الامبريالية . ومن أجل هذا يقدم لنا
المساعدات ... ويزودنا بأسلحة الحرب الالكترونية . ويسعدنى
ويشرفنى أن أقول أن جميع القائمين على هذه الأجهزة مصريون
... أولادنا ... وقد اتموا تدريبهم على هذه الأجهزة مما ادهش
السوفيت انفسهم » .

ظل هذا هو موقف الرئيس السادات من السوفيت . وعندما
قام بأول زيارة له لموسكو بصورة سرية فى ١ و ٢ مارس — آذار
١٩٧١ ، عاد يقول فى بيان اعلان انهاء فترة وقف اطلاق
النار : « خلال يومين فى موسكو ، اتيحت لي الفرصة التقى بقادة
الاتحاد السوفييتى . ولقد تحدثنا فى كل الأمور وبحثنا جميع
الاحتمالات بصراحة ووضوح وصدق . وعدت الى القاهرة راضيا
تماما عما تم انجازه ، واثقا ان الاتحاد السوفيتى يؤيد حقنا
العادل تأييدا مطلقا وايجابيا » .

بقى السادات على هذا الموقف العلنى أيضا ، بعد زياراته الثلاث العلنية الأخرى الى موسكو . لكنه بعد اتخاذه قرار انهاء مهمة الخبراء كشف علانية ـ لأول مرة ـ عن وجود خلافات بينه وبين القيادة السوفيتية حول تقييم الموقف فى الشرق الأوسط عامة وقضية الحرب والسلام فى الصراع العربى الاسرائيلى خاصة، وخشية السوفيت من مغامرة عسكرية عربية غير مأمونة النتائج . وان كانوا يسلمون بأن قرار الحرب فى النهاية هو قرار مصرى عربى أولا واخيرا .

قال فى حديث صحفى : « واحتدم النقاش بيننا . وعندما أوشكنا على انهاء المباحثات . قلت لهم : سأذهب الى القاهرة لأعلن فى اللجنة المركزية ان الاتحاد السوفيتى يساعدنا وان علاقاتنا على ما يرام . ولكنى أصر على ان اثبت فى محضر المحادثات اننا مختلفون . ان النص على هذا الخلاف ضرورى للتاريخ ولمسؤوليتى امام شعبى . وعندما جاء بريجنيف يعرض قائمة أسلحة بـ ٥٠٠ مليون دولار ، قلت سآخذها شاكرا . ولكنى مرة اخرى ، أصر على اثبات اختلاف وجهتى نظرنا حول قرار المعركة ونوعية الأسلحة . وعندما عدنا الى القاهرة ذهب محمد فوزى وشعراوى جمعة يقولان : (الريس ما كانش بيتفاوض مع الروس . ده كان بيردح لهم) .

وتتابعت الأحداث ...

اتخذ الرئيس قرارا بضرورة المعركة فى عام ١٩٧٢ . لكن الفريق محمد صادق وزير الحربية وعددا من معاونيه أبدوا اعتراضهم على أساس ان السلاح السوفيتى ، علاوة على عدم كفايته ، فانه غير قادر على مواجهة السلاح الأمريكى الذى يحارب به الاسرائيليون . لكن الرئيس صمم على خوض الحرب . واستشار

فى ذلك المرحوم المشير احمد اسماعيل الذى قرر كفاية وقدرة السلاح السوفيتى فى يد المقاتل المصرى على مواجهة السلاح الأمريكى فى يد الجندى الاسرائيلى . وهكذا اقيل صادق ليحل محله احمد اسماعيل .

واندلعت حرب اكتوبر .

وأعلن الرئيس السادات ان المقاتل المصرى قد عبر قناة السويس واقتحم خط بارليف بالسلاح السوفيتى . وبدأ ان العلاقات المصرية السوفيتية قد راحت تستعيد حيويتها وقوتها . لكن هذا لم يدم طويلا . فقد انفجرت خلافات من نوع جديد حول توقيت وقف اطلاق النار ، وامدادات الأسلحة . والموقف من مؤتمر جنيف وسياسة كيسنجر المعروفة باسم الخطوة خطوة .

وتلقى المدرسة الساداتية باللوم كله — فى هذا المجال — على الاتحاد السوفيتى . وتقدم أسبابها المتراكمة على النحو التالى :

* توقف الاتحاد السوفيتى عن مد مصر بالأسلحة منذ وقف اطلاق النار فى ٢٢ اكتوبر — تشرين الأول ١٩٧٣ . وان كان قد بدأ بعد ذلك فى تنفيذ العقود المبرمة قبل عام ١٩٧٣ — ١٩٧٤ .

* عدم قيام الاتحاد السوفيتى بتعويض مصر عن الأسلحة التى فقدتها خلال حرب اكتوبر . على الرغم من انه عوض سوريا عن كل ما فقدته بل واكثر . فى الوقت الذى عوضت فيه أمريكا اسرائيل عما فقدته بسخاء . « مع العلم بأن الجبهة التى تكون العمود الفقرى فى الصراع العربى الاسرائيلى هى مصر » .

* عدم قيام الاتحاد السوفيتى بالاستجابة الى طلب مصر بجدولة

جديدة للديون التى تبلغ ـ حسب تقدير المدرسة الساداتية ـ حوالى ٩ آلاف مليون دولار . بما يوفر فترة سماح يتأجل خلالها الوفاء باقساط الديون المستحقة .

* قيام الاتحاد السوفيتي بمد ليبيا بأسلحة متطورة لم تسلم مصر أو سوريا مثلها بعد .

* عدم قيام الرفيق بريجنيف بزيارة القاهرة ، رغم وعده بذلك أكثر من مرة ، للتباحث حول نقاط الاختلاف .

ويبدو من استقراء حركة الأحداث ان « جوهر الخلاف » بين المدرسة الساداتية والقيادة السوفيتية : يكمن فى ان الأولى ترى ان مفتاح حل الخلافات هو قيام الاتحاد السوفيتي بازالة هذه الأسباب أولا وقبل كل شيء . فى حين ان القيادة السوفيتية ترى ان المفتاح هو فى الاتفاق على استراتيجية موحدة لمواجهة مؤتمر جنيف ومضاعفاته واحتمالاته . واعتباره الطريق الأساسي للوصول الى حل سلمى شامل وعادل ، وبحيث لا تكون سياسة الخطوة خطوة الأمريكية بديلا عنه .

لكن المدرسة الساداتية ، فى تقييمها لنتائج حرب اكتوبر وتفسيرها للوفاق الدولى وعلاقات القوى العالمية ، انتهت الى انه أصبح من غير المقبول لديها « العمل » على أساس استراتيجية مصرية سوفيتية موحدة . والا كان معنى ذلك ـ فى مفهومها العودة الى حالة الاستقطاب العربى ـ السوفيتى من جانب، الاسرائيلى ـ الأمريكى من جانب آخر . الأمر الذى يؤدى الى العودة من جديد الى حالة اللاحرب واللاسلم .

ومن هنا فان « المدرسة الساداتية » تقرر انها تتجه نحو

التعامل المفتوح الحر مع كل من الاتحـــاد السـوفيتى والولايات المتحدة . وذلك على اساس انهما الدولتان العظمتان بلا تفريق أو تمييز ، اللتان تتحملان — بحكم قرار مجلس الأمن رقــم ٣٣٨ — مسؤولية مشتركة للوصول الى حل سلمى وعادل للصراع . خاصة أن الولايات المتحدة نتيجة علاقاتها الخاصة باسرائيل تملك ٩٠٪ من وسائل الحل على الأقل . وانه اذا كان لا مفر من الاتصال بأمريكا من أجل ذلك ، فلماذا لا يتم مباشرة بين القاهرة وواشنطن دون المرور بوسيط وهو الاتحاد السوفيتى . وبذلك توفر « عمولة سياسية » يتوجب عليها دفعها .

ولهذا ترفع « المدرسة الساداتية » شعار «لا شرق ولا غرب» ... وهذا يعنى — فى تقديرها — الانفتاح على الجميع دون عقد أو حساسيات أو خشية من امبريالية أو استعمار أو غيرهما من تلك الأوهام التى ترى أنهـــا لم تعد قائمة فى عصر الوفاق الدولى .

وتترجم مدرسة السادات هذا الشعار — عمليا — بسياسة التوازن فى العلاقات بين الاتحـــاد السوفيتى وبين أمريكا بصـــفة اساسية والسوق الأوربية المشتركة بصفة فرعية مع اعطاء فرنسا وزنا خاصـــا .

وتخطط المدرسة الساداتية على هذا الأساس من أجل :

* الاستمرار فى مطالبة الاتحاد السوفيتى بمد مصر بالسلاح وجدولة الديــون .

* العمل على تنويع مصادر السلاح بعقد صفقات انتـــاج وتوريد مع فرنسا وبريطانيا أساسا ، بتمويل من بلاد البترول العربية وخاصة السعودية والكويت وامارات الخليج .

* فتح ابواب التعامل السياسى والاقتصادى والثقافى مع امريكا والغرب معا بحثا وراء راس المال واستثماراته بالاضافة الى التكنولوجيا المتقدمة ..

* المواءمة بين مؤتمر جنيف وسياسة الخطوة خطوة الكيسنجرية

وترى المدرسة الساداتية ، انهسا بهذا المنهج التوازنى الجديد فى العلاقات ، تحاصر اسرائيل سياسيا على نحو اكثر فاعلية . ذلك ان تل ابيب لا تستطيع موضوعيا أن تنشىء صداقة مع الاتحاد السوفيتى ، توازن بهسا صداقة مصر الجديدة مع الولايات المتحدة. فالاتحاد السوفيتى بحكم التزامه المبدئى بالقضية العربية عامة والفلسطينية خاصة ، يرفض صداقة اسرائيل ما لم تنسحب من كامل الأراضى العربية المحتلة وتعترف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى . فى حين أن امريكا لا تستطيع – بعد حرب اكتوبر وتفاقم ازمة الطاقة وخروجها من جنوب شرق آسيا – أن تتجاهل القوى العربية أو تضيع الفرصة الذهبية التى تتيحها لها سياسة التوازن المصرية لحماية مصالحها المهددة فى المنطقة .

وبالتالى فان المدرسة الساداتية ، ترى انهسا بسياسة التوازن نجحت – رغم كل الظروف – فى احتكار التعامل السياسى والعسكرى والاقتصادى مع الاتحادالسوفيتى . فىحين ان اسرائيل لم تعد تحتكر هذا التعامل مع امريكا . بل أصبحت مصر تنافسها فى التعامل السياسى والاقتصادى مع واشنطن .

هل تصمد سياسة التوازن للعواصف والصراعات الاجتماعية والقومية والدولية التى تختزنها المنطقة ... مع ثرواتها البترولية ؟ هذه – أيضا – هى القضية .

(٤)

مدرسة السادات السياسية

العــــرب

تكشف الممارسات العملية ــ خلال ما يقرب من خمس سنوات ــ ان « المدرسة الساداتية » ، انطلقت ــ ومازالت ــ فى سياستها العربية من ثلاث نقـــاط اساسية .

تتحدد **النقطة الأولى** فى وجوب أن تكف القاهرة عن التمييز ــ سياسيا واجتماعيا ــ بين عرب وعرب . أو تؤلف مـــع بعضـــهم « محورا خاصا » فى مواجهة محـــاور أخرى . ذلك ان المدرســـة الساداتية ترى أن مصر بحكم وزنهـــا الخاص فى الساحة العربية ، تشـــكل قطب الجذب لجميع العرب ، تاريخيا ، وبالتالى فانهـــا لا تستطيع أن تستثمر باقتدار جماع قوتها المؤثرة ، الا حينما تكون مصر «لكل العرب . . ومع كل العرب». أيا كانت نظمهم واتجاهاتهم السياسية والاجتماعية .

فى حديث الى مجلة «روزاليوسف» عام ١٩٧٤،قال السادات:

« أما الذين تحدثوا ويتحدثون عن انحيازنا لدول عربية وتجاهل دول عربية أخــرى ، فهم مازالوا متأثرين بنظـــرية المحـــاور القـــديمة . . » .

ومن هنا فان المدرسة السياسية للسادات ، تحرص على أن

تنأى بمصر عما تسميه التورط فى الصراعات السياسية والاجتماعية الجارية داخل الوطن العربى أو داخل كل بلد عربى على حدة . ذلك ان هذا «التورط» يعنى الانحيــاز لطرف ضد طرف فى « عائلــة واحدة» . وهذا ما يعرضها ــ فى تقديـر المدرسة ــ لفقــدان جانب كبير من قوتهــا المؤثرة . ويمنعها من أداء دورها «كحكم» معترف به تاريخيــا ، وهو دور له وزنه وكلمته فى اتجــاه سير الأحـــداث فى الوطن العربى .

وتدلل « المدرسة الساداتية » على سلامة هــذه النقطة فى سياستها العربية ، بعــدد من الوقائع ، تركز فيهــــا على ما يلى بشــكل خــاص :

* نجاحها فى اقامة علاقات سياسية واقتصادية ، بل وعسكرية عند الاقتضاء ، تتزايد ــ كما ونوعا ــ باستمرار ، مع كــل من العراق والجزائر والسعودية . وذلك على الرغم من وجود خلافات فى المسارات السياسية والاجتماعية المتفاوتة الدرجات بين مصــر وبين هذه البلاد الشقيقة من ناحية ؛ وبين كل من العراق والجزائر وبين السعودية من ناحية أخــرى .

* القدرة على الاحتفاظ بعلاقات متوازنة بين مصر والعراق من جانب ، وبين مصر وسوريا من جانب آخر . وذلك رغم الخلافات الحزبية الحادة المتفجرة بين العراق وسوريا .

* مزاولة التعامل المفتوح ــ على حد تعبير المدرسة ــ دون عقد أو حساسيات ، وفى وقت واحد ؛ ســواء مع ما كان يســمى فى الستينيات بالنظم والقوى الرجعية مثل الاردن والســعودية وامارات الخليج والمغرب وحزبى الكتائب (لبنــان) والاشــتراكى

الدستورى (فى تونس) ... أو مع ما يسمى بالنظم والقوى التقدمية مثل العراق والجزائر وسوريا واليمن الديمقراطى ومنظمة التحرير الفلسطينية وأحزاب التقدمى الاشتراكى (فى لبنان) والاتحاد الاشتراكى (فى المغرب) والبعث (فى سوريا والعراق ولبنان) .

وتتجسد نقطة الإنطلاق الثانية ، فى سياسة مدرسة السادات العربية فى أن الانتماء الى العروبة ، يجب الا يطمس أو يذيب الشخصية المصرية والوطنية المصرية والكيان المصرى بسماته الخاصة والمميزة . لماذا ؟ تجيب المدرسة الساداتية ان التجربة دلت على أن كل محاولة لاذابة الشخصية المصرية فى الكيان العربى ، يولد داخل المجتمع المصرى ردود فعل تحتية معادية للعروبة . الأمر الذى يكون أرضية ومناخا مواتيين للانعزالية والانفصالية ، وانه نتيجة لهذا كله ثقل الوجدان المصرى بعدد من الظواهر السلبية التى أصبحت تشكل خطرا على « الوحدة العضوية والمستنيرة بين مصر والوطن العربى » . وخاصة بعد تجربتى الوحدة الفاشلة مع كل من سوريا فى الخمسينات وليبيا فى السبعينات . وان هذه الظواهر ، قد صاحبتها تضحيات مصر الجسيمة فى الميدان العربى ، مما جعلها تتحول من « أغنى بلد الى أفقر بلد فى العالم العربى » . فضلا عن فقدان حياة الآلاف من أبنائها . واحتلال الاسرائيليين لترابها الوطنى .

وترى المدرسة السادتية ان محاصرة هذه الظواهر وعلاج آثارها لصالح العروبة ، فى المدى الطويل ، يكمن فى اعادة التركيز على الشخصية المصرية والكيان المصرى . وان «الاخاء العربى» ، لا يعنى ذوبان مصر . وان التضامن العربى هو فى مشاركة مصر —

كمصر — فى الدفاع عن المصالح المشتركة التى تربط وادى النيل والعالم العربى . ولهذا فان المدرسة الساداتية ، تنفر من كل محاولة لاملاء او فرض وحدات عربية دستورية ، وتطالب بديلا عنها بوحدة عمل عربى — فى اطار احترام الكيانات القائمة — وذلك على مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والعسكرية .

فى مؤتمر صحفى عقد فى «ليبيا» فى الحادى عشر من يناير ١٩٧٣ ، عنى السادات بالتركيز على أن ((**الوطنية المصرية والقومية العربية هى سلاحنا الأساسى فى المعركة القادمة**)) .

بهذا المفهوم ، عمدت مدرسة السادات الى :

* استعادة اسم مصر من جديد . اذ قرر الدستور الدائم الذى صدر عام ١٩٧١ — رغم اعتراضات عربية كثيرة — «جمهورية مصر العربية» بديلا عن «الجمهورية العربية المتحدة» . وهو الاسم الذى ظلت تحمله منذ قيام الوحدة مع سوريا والى ما بعد انفصالها فى عام ١٩٦١ حتى وفاة عبد الناصر وتولى السادات رئاسة الجمهورية .

* رفض الوحدة الاندماجية الفورية بين مصر وليبيا . والتى الح عليها باصرار وعنف الرئيس معمر القذافى . وتقديم بديل عنها هو ((الوحدة على مراحل)) وفى اطار «اتحاد الجمهوريات العربية» ، الذى كان قد تكون عام ١٩٧١ من مصر وسوريا وليبيا . وذلك دون الغاء للكيان الوطنى المستقل لكل دولة .

* عدم الحجر على انطلاق الطاقات الفنية والأدبية والثقافية عامة من حول «قداسة مصر» وبطولاتها التاريخية الخاصة وسماتها

الميزة . حتى ولو تجاوزت — فى بعض الأحيان — الحدود نحو الانعزالية . وذلك باعتبار أن الانعزالية لن تقوى — مهما اشتدت — على مناطحة واقع العصر واتجاه حركته الحاسمة نحو الوحدات السياسية والاقتصادية الكبيرة .

أما النقطة الثالثة فى سياسة مدرسة السادات العربية ، فهى الربط بين «القومية العربية» و «الكيان الاسلامى الكبير» بطاقاته المتنامية . وخاصة فى آسيا وافريقيا ، الموطن الأساسى لما أصبح يسمى بالعالم الثالث وعالم عدم الانحياز . وهما عالمان يتمتعان اليوم بمركز ثقل متزايد فى الساحة الدولية .

ويبدو — مما يرويه بعض الثقاة نقلا عن الرئيس السادات — ان هذه النقطة كانت من احدى نقاط الخلاف السياسى المكتوم بين الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وبين الرئيس السادات ، الذى ظل يشغل لسنوات عديدة مسؤولية السكرتير العام للمؤتمر الاسلامى . وهى المنظمة التى أنشأتها ثورة يوليو بالقاهرة خلال سنواتها الأولى ، تجسيدا لنظرية الدوائر الثلاث المتشابكة التى كانت تعتنقها الثورة كمجالات حيوية لنشاطها ، وهى الدائرة العربية والدائرة الافريقية والدائرة الاسلامية .

لكن عبد الناصر — فى تحليل المدرسة الساداتية — بدأ يتخلى عن نظرية الدوائر الثلاث المتشابكة بعد اشتراكه فى مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥ . وأصبح يرى أن مهمة المؤتمر الاسلامى اجتماعية تثقيفية فى الأساس ، وسياسية على نحو جانبى . مكتفيا باقامة جسور اتصال مع البلاد والحركات الاسلامية غير العربية من اجل بناء درع واق ضد الهجوم على حركة القومية العربية باسم الاسلام والحلف الاسلامى .

فى حين ظل الرئيس السادات على قناعة بنظـرية الدوائر الثلاث المتشابكة . وكان يرى انه اذا كانت مصر هى مركز الثقل فى حركة القومية العربية ، فان العروبة ـ بدورها ـ يجب أن تكون مركز الثقل فى العـالم الاسلامى . وان هذا يتطلب الربط السيادى بين العالم العربى والعالم الاسلامى ، بما يحـول دون تفجـير تناقضات عدائية بينهما .

ونتيجة لهذا الخلاف ، تنحى الرئيس السادات عن مسؤولية المؤتمر الاسلامى . لكن حـدث بعد هزيمة ١٩٦٧ ، ان اتجه الرئيس عبد الناصر الى المواءمة ـ فى حركته لتجميع كل القوى المضـادة للصهيونية ـ بين القومية العربية والعالم الاسلامى . وراحـت مصر ـ بعد مقاطعة ـ تشارك فى المؤتمرات الاسلامية . وفى آخر مؤتمر عقد فى الرباط بالمغرب ـ قبيل وفاة عبد الناصر ـ رأس السادات الوفد المصرى اليه .

وتؤكد المدرسة الساداتية على أن الرئيس السـادات راح يتابع ، سياسته العربية ـ الاسلامية ، ما كان يلح عليه فى حياة الرئس عبد الناصر ، والذى أصبح فى النهـاية وقبيل وفـاته ، خطـا مقـررا .

وبهذه السياسة ، امكن ـ فى تقدير المدرسة ـ تحقيـق عدد من المكاسب :

* تحويل الطاقة البترولية ـ السياسية المتزايدة النمـو للنظام الايرانى الشاهنشاهى ، نحـو مساندة الحق العـربى ـ لأول مرة ـ منذ نشوب الصراع العربى الاسرائيلى . مع تجميـد صلاته مع اسرائيل على نحـو يتجه الى العداء .

✻ خلق تيار فى افريقيا ، من خلال المدخل الاسلامى ، أمكن — مع عوامل أخرى — ان يلعب دوره فى احداث التغيير الجذرى فى العلاقات القوية التى كانت تربط بين اسرائيل ، وبين الدول الافريقية . بحيث أدى الى اضعافها ثم تحطيمها ، قبيل وخلال حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

✻ الاستفادة من التقارب العربى الاسلامى ، فى حل الصراع الدامى بين العراق وايران بخصوص التمرد الكردى الانفصالى ومشاكل الحدود . وكذلك بين باكستان وبنجلاديش بعد الحرب الطاحنة بينهما . بل وفى منع تحول أحداث لبنان الأخيرة الى فتنة طائفية مدمرة فى قلب الوطن العربى كله .

يلاحظ المراقب والمتتبع لحركة المدرسة الساداتية فى المحيط العربى انها تنقسم الى مرحلتين متميزتين .

المرحلة الأولى ، تمتد من أواخر عام ١٩٧٠ حتى أكتوبر ١٩٧٣ . وهى مرحلة التحضير للحرب .

المرحلة الثانية ، تبدأ من أعقاب حرب أكتوبر ، ومازال قائمة.

فى المرحلة الأولى ، تركز مدرسة السادات السياسية على أنها استهدفت — فى المقام الأول — تحقيق ثلاث أهداف :

الأول : اقامة وحدة عمل عسكرية — تخطيطية تنفيذية — مع سوريا ، على أوسع وأعمق أبعاد ممكنة . وذلك باعتبار أن مصر وسوريا تشكلان أهم وأقوى جبهتين من جبهات المواجهة المباشرة مع اسرائيل ، وان ضمان الهجوم المشترك فى وقت واحد فى الجولان وسيناء ، على الأقل ، ضرورة استراتيجية .

الثانى : تامين العمق الاستراتيجى الغربي لمصر مع ليبيا وكذلك العمق الجنوبى فى السودان ، بأى ثمن ومهما كانت الظروف . ومن هنا عمد الرئيس السادات بالحاح شديد — كان موضع دهشة وتساؤل عامين — الى الاسراع فى تجسيد « ميثاق طرابلس » على نحو يضمن توافر الحد الأدنى من هذا التأمين وحسب . يتيح له امكانية الاستفادة ، خلال الاعداد للحرب واثنائها ، من أقصى عطاء يقدر عليه هذان العمقان ، دون أن يشكل أى منهما قيدا على حركته التخطيطية والتنفيذية مع سوريا ، أو كشفا لها .

الثالث : نسج علاقات « اخاء استراتيجى » — اذا جاز التعبير — بين مصر والسعودية ، بصفة خاصة ودول البترول الخليجية بصفة عامة . وذلك بهدف ضمان المشاركة فى تمويل الحرب واستخدام سلاح البترول فى المعركة عند الاقتضاء .

فى حديث مع شبكة كولومبيا للتليفزيون الأمريكى فى الثانى والعشرين من يونيو — حزيران ١٩٧٤ ، وجه المراسل سؤالا للرئيس السادات يقول فيه : « واذا ما اتجهت العلاقات الدولية للتركيز على الناحية الاقتصادية ، أليس ممكنا ان تصبح السعودية بكل ما تملكه من ثروات بترولية أهم للغرب من جميع ما فى المعادلة العربية ، رغم ما تمثله مصر من قيم ثقافية واقتصادية » ؟

أجاب السادات : « ولكنك نسيت شيئا واحدا : نسيت شيئا هاما ... وهو اننا فى تعاون تام مع العربية السعودية » .

وحدد الرئيس السادات ، بعد الحرب ، بصورة أوضح

نظرته حول « التفاعل المصرى السعودى » بقوله فى حديث الى مجلة « روز اليوسف » :

« اننا جميعا نخوض معركة مصير عربى واحد . وقد فرضت ظروف هذه المعركة ، وقدر التاريخ أن تكون مصر القاعدة العسكرية الأساسية ، وان تكون السعودية مالكة ستين بالمائة من احتياطى البترول العربى . . فلما تساندت قدرة مصر العسكرية وسلطان السعودية البترولى بدأ كل منهما اكثر فاعلية ... » .

فى المرحلة الثانية من سياسة المدرسة الساداتية العربية — بعد الحرب — انتقلت الحركة الى الأهداف التالية :

أولا : بناء تآزر عربى — اسلامى ، يقوم على المشاركة القيادية — بدرجات متفاوتة — بين كل من مصر وسوريا (المقاتلين) والسعودية وايران الشاهنشاهية (البتروليتين) للعمل الموحد فى الميدان الدولى ، من أجل الاستثمار السياسى — الاجتماعى لنتائج حرب اكتوبر بما يعيد رسم خريطة المنطقة من جديد . ويركز بصفة خاصة على ترجيح كفة المصالح الأمريكية — العربية الاسلامية ، على كفة المصالح الأمريكية — الاسرائيلية التقليدية فى الشرق الأوسط .

فى حديثه مع « جريدة البيرق » اللبنانية فى العاشر من يناير ١٩٧٥ لخص السادات نظرته الى ايران على النحو التالى : « نحن العرب وايران نحتل موقعا بارزا فيما يسميه العالم بالشرق الأوسط . وهذه منطقة حساسة وخطيرة فى هذا العالم المضطرب، الذى أصبح مطمعا لكل القوى . لذلك أعتقد انه آن الأوان لكى ندرك نحن العرب وايران مسئولياتنا المشتركة فى هذه المنطقة . وان نعمل على ازالة ما يشوب هذه العلاقات فيما بيننا . . وذلك

وصولا الى هدف أكبر .. هو اننا في مركب واحد ، رضينا أم أبينا. وهناك مصير عربي واحـد شئنا أم أبينا . وهناك ناحية ننطلق منها ، وهي أنه آن الأوان لكي نحدد نحن أصحاب المنطقة أو القوى الموجودة في هذه المنطقة — نحن وايران — مواقعنا وندعم وجودنا، بحيث تكون لنا كلمتنا الفصل في مصير منطقتنا ومستقبل شعوبنا ، لا أن يفرض علينا هذا المصير والمستقبل من الخارج .. » .

ثانيا : الضغط المستمر من أجل الحصول على أي مكاسب اقليمية جزئية — مهما بدت صغيرة — في كل من سيناء والجولان (سياسة الخطوة خطوة) وذلك على أساس تقدير المدرسـة الساداتية ، بأن أي انسحاب اسرائيلي ولو من شبر واحـد الى الخلف ، يزيد من تفجير التناقضات داخل اسرائيل من ناحيـة ، ويعمق الخلافات — أو بالأصـح — يعقـد العلاقات الأمريكيـة الاسرائيلية من ناحية أخـرى .

ثالثا : فرض نوع من « الوفاق العـربي » يمكن من خلاله تسكين الصراعات السياسية والاجتماعية داخل الوطن العربي . وايجاد حلول سلمية للصراعات العربية الايرانية . الأمر الذي يخلق أرضية ممهدة ومأمونة لاستثمارات الفوائض الرأسماليـة للبترول العربي والايراني في مصر والعالم العربي ككل .

رابعا : السعي من أجل تحقيق ، ولو حدا أدنى من المصالحة بين النظام الأردني وبين الثورة الفلسطينية . وذلك وصولا الى « موقف عربي — اسلامي موحد » سـواء في التعامل مع سياسة الخطوة خطوة أو عند الذهاب الى مؤتمر جنيف .

من الطبيعي أن تواجـه مدرسـة السادات ، العـديد من

الانتقــادات والهجوم فى ســياستها العربية . فهى تتحــدى كل ما تواضعت عليه السياسات العربيــة من قبل وتشق لنفسها ــ باصرار ــ طريقا مميزا .

واذا كان المجــال لا يتســع لعرض تفصيلى لموضــوعات الانتقادات وردود المدرسة الساداتية عليها . الا اننا نرصد بايجاز، أهم خطوط هذه الموضوعات ، التى تسهم فى نفس الوقت فى تسليط الأضواء على الخلفية الفكرية للمدرسة الساداتية .

✻ يقول المنتقدون ، ان المدرسة الساداتية ، قد عادت من جديد الى تبنى شعار « وحدة الصف » . وهو شعار تخطاه التطور السياسى والاجتمــاعى للوطن العربى منذ ضرب الوحــدة المصرية السورية فى الستينات ، الى شعار « وحدة الهدف » . وان هــذا التبنى الجديد « لوحدة الصف » يعنى ، فى الواقع ، تقوية للجانب الرجعى على حساب الجانب التقدمى فى العالم العربى .

ــ وترد المدرسة الساداتيــة ، بأنه فى الصراع العــربى الراهن مع اسرائيل ، لا يعنيها فى قليل أو كثير حسابات الرجعية والتقدمية .. وانما الذى يعنيها ــ بالدرجة الأولى ــ هو وحــدة جميع القوى العربية ، وبالذات الأكثر فاعلية ، فى الصراع ضــد الاحتــلال الاسرائيلى . ويستوى عندها ان تكون هــذه القوى جمهورية أو ملكية ... اشتراكية أو رأسمالية .. أو حتى اقطاعية، ما دامت تؤدى دورها فى مواجهة اسرائيل من جانب . وفى مساندة ودعم قوى القتال المصرية والسورية والفلسطينية من جانب آخر .

✻ يتساءل المنتقدون ، عما اذا كانت الفوائض الرأسمالية

للبترول السعودى والايرانى ، لا تتقاضى من الشعوب العربية ، ثمنا باهظا — على المستوى السياسى والاجتماعى — لقاء ما تتقدم به من مساعدات فى الوقت الراهن . وان هذا الثمن من شأنه ان يجمد عملية التطور والتقدم التاريخية للمجتمعات العربية . بل ويعرضها للردة ؟

— وتجيب المدرسة الساداتية على هذا التساؤل بأنها تمارس مسئولياتها على اساس الواقع العملى (البرجماتى) وضروراته ومهامه العاجلة . وتكره الغرق فى بحار الأيديولوجيات والنظريات . وانه نتيجة سياستها ، أمكن لأول مرة عقد زواج بين « الثروة العربية والايرانية » وبين « الثورة العربية » ، وتجنيده فى خدمة الصراع ضد اسرائيل من ناحية ، وفى التطوير الاقتصادى المفتوح الأبواب — عربيا وعالميا — من ناحية اخرى .

* يقرر المنتقدون ، بأن المدرسة الساداتية قد أدت بسياستها الى عزل مصر عربيا . وبالتالى غيابها المؤثر والفعال عن الساحة العربية . وتقدم دليلا على ذلك افتقاد دور مصر فى الأحداث الدموية التى اندلعت فى لبنان على اثر عدوان ميليشيا الكتائب المسلحة على الفلسطينيين فى « عين الرمانة » فى أبريل — نيسان ١٩٧٥ .

— وتواجه المدرسة الساداتية هذا الانتقاد ، بنفى انعزالها او غيابها عن الساحة العربية . وتقول أن اسلوب وجودها وتأثيرها قد تغير . اذ لم يعد يتجسد — كما كان من قبل — من خلال انحيازها الى طرف ضد طرف آخر . أو من خلال مشاركتها المادية بالاعلام المصنوع والسلاح المهرب . وانما أصبح تواجدها وتأثيرها يمارسان

من خلال القيام بدورها السياسى « كحكم غير منحاز » ، وحرصها على عدم التورط فى صراعات جانبية أو فرعية على حساب الصراع الأساسى ضد اسرائيل . وانه من خلال هـذه السياسة ، قامت بدور ايجـابى ، ولكنه غير منظور ، فى اخماد الحـريق اللبنانى الأخير .

* يثير المنتقدون موقف مسايرة المدرسة الساداتية لسياسة الخطوة خطوة الأمريكية التى يقودها كيسنجر وان من شأن هـذا الموقف ان يؤدى الى حلول جزئية ومنفردة ، تضر بوحدة القضـية العربية عـامة ، وبالموقف السورى بصفة خاصة ، وبالقضـية الفلسطينية على نحو أخص .

ــ وترد المدرسـة الساداتية ، بأنهـا لا تساير ميكانيكيا سياسة الخطوة خطـوة . وانما هى ، معها ، كلما حققت كسبا ولو ضئيلا . وهى ، ترفضها ، اذا ما طالبت مصر بتنازلات مبدئية أو حاولت جـرها الى حلول جزئية ومنفردة ، وذلك مثلما حـدث بالنسـبة لمهمة كسينجر الثانيـة فى مارس ــ آذار ١٩٧٥ . وان الاتفاق الاستراتيجى قام بين الرئيس السادات والأسـد ، اللذين تحملا ــ معا مسئولية حرب اكتوبر . ويتحملان ــ ومعا أيضا ــ مسئولية استثمار نتائجها . وان هذا الاتفاق الاستراتيجى لا يمنع كلا منهما ــ وفقا لظروفه الخاصة ــ من ان يتخذ فى هذا الاطار ما يراه من تكتيكات مختلفة . اما بالنسبة للقضية الفلسطينية ، ما يلزم المدرسة الساداتية هو عدم التفريط فى الحقـوق المشروعة للشعب الفلسطينى ، الذى تعتبر منظمة التحـرير ممثله الشرعى

والوحيد . وانه فى نطاق هـذا الالتزام فان للمدرسة الساداتية حرية الحركة والمناورة . وذلك دون أن يطالبها احد بكشف أوراقها خلال المعركة السياسية ، او « التفاوض أمام الميكرفون » .

ويبقى ، دوما ، السؤال :

الى اى مدى تستطيع المدرسة الساداتية أن تواصل مسيرتها ؟ والى أى مدى تقدر المدارس السياسية الأخرى فى الساحة على مواجهتها من خلال تقديم بديل عملى محسوس ؟

هـذه ـ أيضا ـ هى القضية .

(٥)

مدرسة السادات السياسية

فلسطين

تتفق مدرسة السادات السياسية مع جميع المدارس السياسية الأخرى فى الوطن العربى ، حول المبدأ العام القائل بأن « القضية الفلسطينية » هى « محور » الصراع العربى الاسرائيلى. وبالتالى فانها تشكل « جوهر » ما أصبح يعرف — منذ حرب ١٩٦٧ — باسم « أزمة الشرق الأوسط » .

قبل حرب أكتوبر — تشرين ١٩٧٣ ، فى خطابه فى الجلسة الافتتاحية للدورة التاسعة للمجلس الوطنى الفلسطينى التى انعقدت فى القاهرة فى السابع من يوليو — تموز ١٩٧١ ، قال الرئيس السادات : « واذا كانت قضية فلسطين قد أصبحت فى الضمير العربى جزءا لا يتجزأ من نضال أى شعب من شعوب أمتنا ، فانها بالنسبة الي الشعب المصرى جزء لا يتجزأ من حياته نفسها » .

وعلى هذا الأساس ، أعلنت المدرسة الساداتية فى ١٩٧٢ معارضتها للمشروع الذى كان قد دعا اليه الملك حسين — وقتذاك — باسم « المملكة العربية المتحدة » ، لأنه على حد تعبير السادات فى الخطاب الذى القاه فى الثلاثين من مارس — آذار ١٩٧٢ فى احدى القواعد الجوية فى وسط الدلتا : « ينسف قضية فلسطين من أساسها ويحولها الى مجرد مشكلة حدود مع اسرائيل . . .

وخلاص اسرائيل بقى معترف بها وقائمة ومتعايشة مع المملكة العربية المتحدة ، والمشكلة تبقى بينهم وبيني مشكلة حدود » .

بعد حرب أكتوبر — تشرين ١٩٧٣ ، ظلت المدرسة الساداتية تؤكد على اعترافها بمحورية القضية الفلسطينية . ففى حديث الى مراسل شبكة كولومبيا للتليفزيون الامريكى فى الثانى والعشرين من يونيو — حزيران ١٩٧٤ ، قال السادات : « ... يجب أن تعرف ان المشكلة الفلسطينية هى لب المشكلة كلها ... اذا استطعنا حلها ، أى حل لب المشكلة ، اذن فكل شىء سوف يحل » .

لكن الخلاف بين المدرسة الساداتية وبقية المدارس السياسية فى العالم العربى ، يبدأ عند اختيار نقطة الحركة فى معالجة القضية الفلسطينية وطريقها وما يتصل بذلك من مناهج وأساليب .

كيف ؟

الاختيار المطروح فى الساحة للتحرك السياسى ، ينحصر بين نقطتين رئيسيتين :

الانطلاق من نقطة عام ١٩٤٨ (الحرب الأولى فى الصراع العربى — الصهيونى) حيث قامت اسرائيل بالقوة المسلحة على اشلاء الجزء الأكبر من الوطن الفلسطينى الذى شرد شعبه ، وذلك من أجل تحرير التراب الوطنى كاملا . والانطلاق من هذه النقطة يعنى ، منهاجا وطريقا وأسلوبا ، خوض حرب تحرير شاملة وطويلة المدى ذات أبعاد شعبية .

أو الانطلاق من نقطة عام ١٩٦٧ (الحرب الثالثة فى الصراع العربى — الصهيونى) حيث امتد الاحتلال الاسرائيلى ليشمل كل

الأرض الفلسطينية ، اضافة الى أجزاء من التراب المصرى (سيناء) والتراب السورى (الجولان) . وذلك من اجل تحرير ما تم احتلاله خلال هذه الحرب ، مصرياوسوريا وفلسطينيا . وبحيث يتم تجسيد « الحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى » على الأرض التى تتحرر من الوطن الفلسطينى من احتلال العام ١٩٦٧ . والانطلاق من هذه النقطة يعنى ، منهجـا وطريقا واسلوبا ، التركيز على ازالة آثار عدوان ١٩٦٧ ، بكل ما يتاح من قوة عسكرية نظامية وعمل سياسى ودبلوماسى .

فى وضوح ، اختارت « مدرسة السادات السياسية » الانطلاق من النقطة الثانية . وتحركت بالفعل — ومازال — فى هذا الاتجاه . أقدمت — بالتحالف مع « مدرسة الأسد السياسية » — على شن حرب أكتوبر — تشرين ١٩٧٣ ، كعملية عسكرية « محـدودة » ؛ من أجل تحرير أقصى ما يمكن تحريره من الأرض العربيـة المحتلة وضرب نظرية الأمن الاسرائيلى ، القائمة على التفوق العسكرى ؛ وكسر حالة الجمود التى تقوقعت داخلها أزمة الشرق الأوسـط . وتحريك العالم للاهتمام بها سياسيا ودبلوماسيا ، باعتبارها قضية ساخنة من قضايا الحرب والسلام الملحة .

ومع الحرب وبعـد ايقاف اطـلاق النار ، ظلت المدرسـة الساداتيـة تدعو الى مؤتمر عالمى لاقرار « السـلام العادل » فى المنطقة ، على أساس قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ . ورحبت بمؤتمر جنيف الذى دعت اليه الأمم المتحـدة تحت اشراف أمريكا والاتحاد السوفيتى . وشرعت فى اعادة بناء الجسور المهدمة مع الولايات المتحدة ، القوة العظمى المساندة لاسرائيـل . ورحبت بسياسة الخطوة خطوة التى انتهجهـا كيسنجر وزير الخارجيـة

الأمريكي . وكتلت من السعودية وايران ودول الخليج ، قوة نفطية سياسية ضاغطة . واخذت تزاوج بين المبادرات السلامية والتحذير بتجدد القتال (فتح قناة السويس ، التهديد بعدم التجديد لقوات الأمم المتحدة العازلة بين القوى العسكرية المصرية والاسرائيلية فى سيناء) .

يأتى « الاختيار الساداتى » لنقطة الانطلاق ومنهاجها وأساليبها ، محصلة لجملة عوامل تحكم حسابات مدرسته السياسية ، يمكن أن نحدد أهمها فى الخطوط الستة الآتية :

* ان اختيار نقطة ١٩٤٨ يعنى بالفعل خوض حرب تحرير شعبية طويلة الأمد . وهذا أمر غير واقعى ، لأنه غير ممكن — فى تقدير المدرسة — فى ظروف المنطقة وجغرافيتها الحالية . فضلا من مخاطرها الاجتماعية والسياسية التى قد تعصف بكل الأسس التى يقوم عليها الكيان العربى المعاصر وتجعل الساحة العربية ميدانا لحرب عقائدية عالمية ، مثلما حدث فى جنوب شرق آسيا . وهو أمر يشدد الرئيس السادات على ضرورة تجنبه .

* ان تجارب الصدام العسكرى الأربع بين العرب واسرائيل ، على مدى ربع قرن ، تكشف — فى تقدير المدرسة — عن استحالة الصراع بالحرب وحدها ، سواء من الجانب العربى أو من الجانب الاسرائيلى . وبالتالى فلا مفر من العمل السياسى والدبلوماسى ، من أجل الحصول على مكاسب متوالية مهما تكن صغيرة أو جزئية لكنها بتراكمها ، تحقق فى النهاية ازالة آثار عدوان ١٩٦٧

* ان الثورة الفلسطينية ، على رغم ما حققته سياسيا من

ابراز الكيان الفلسطيني من جديد كعنصر أساسي من عناصر الأزمة في الشرق الأوسط ، فانها — عسكريا — وعلى رغم ما قامت به من أعمال بطولية ، غير قادرة بمفردها وبقوتها الراهنة والمحتملة، وحتى بكل المساعدات الممكنة عربيا ودوليا ، على تحرير فلسطين في المستقبل المنظور . واذا كان « مجرد استمرارها في حمل البندقية تجسيدا صحيحا وسليما لشعب فلسطين » (خطاب السادات في المؤتمر الوطني الفلسطيني في السادس من أبريل — نيسان ١٩٧٢) ، فان عليها أن « تخترق المسافة بين الاعتراف بالحق من جانب العالم ، والاضطرار الى التسليم به كرها من جانب العدو » (خطاب السادات في الدورة التاسعة للمجلس الوطني الفلسطيني في السابع من يوليو — تموز ١٩٧١) . وانه في هذا الاطار ، لا يتعدى الممكن المتاح — فلسطينيا — في حدود المستقبل المرئي ، اقامة وطن فلسطيني على الأرض الفلسطينية التي احتلت خلال حرب ١٩٦٧ .

* ان علاقات القوى الدولية التي يحكمها ، الى حد كبير ، الوفاق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، لا تقبل — في تقدير المدرسة — تحرير كل فلسطين ، بما يعني زوال اسرائيل . اذ ان كلا من الدولتين — التي تنظر اليهما المدرسة على قدم المساواة ومن دون تمييز وتعمل على اقامة سياسة متوازنة معهما — تعترفان بوجود اسرائيل . وانه اذا كان الاتحاد السوفيتي يتميز عن أمريكا — في صدد القضية الفلسطينية — بتأييد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومساندتها ، فان ذلك يتم في اطار عدم المساس بقيام اسرائيل ووجودها ، داخل حدود ما قبل الخامس من يونيو — جزيران ١٩٦٧ .

* ان العمل السياسي والدبلوماسي للمدرسة الساداتية ،

يجرى دوما على أساس ضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن الرقم ٢٤٢ الصادر فى نوفمبر — تشرين الثانى ١٩٦٧ ، والذى التزمت به مصر فور صدوره ، والتزم به العالم والأمم المتحدة تجـاه مسئولياتها نحو المنطقة . وانه اذا كان من حق الفلسطينيين عـدم الاعتراف بهذا القرار ، فان ذلك لم يعد من حق مصر ولا من « مصلحتها » سياسيا أمام العالم . وهذا ما عبر عنه السادات فى حديثه الى تليفزيون كولومبيـا الأمريكى فى الثانى والعشرين من يونيـو — حزيران ١٩٧٤ اذ قال « ليست هناك مشـكلة فى الاعتراف بالأمر الواقع بحق اسرائيـل فى الوجود ، لأن هـذا موجود فى القرار الرقم ٢٤٢ » . الا ان هذا القرار فى الوقت نفسه — طبقا لحديث السادات الى صـحيفة « فييسنك » اليوجوسلافية فى السـابع والعشرين من مايو — آيار ١٩٧٣ — « ينص فى صلبه على حـل مشكلة اللاجئين » . وان الأمم المتحدة ، باعترافها بحقوق الشعب الفلسـطينى الوطنية وقبول منظمته التحـريرية عضوا مراقـبا فى العام ١٩٧٤ ، قد حول المشكلة — عالميا — من طبيعتها كمشكلة لاجئين الى مشكلة شعب لابد له من « وطن قومى » .

* ان القضية الفلسطينية — فى تقدير المدرسة الساداتية — قبل حرب ١٩٦٧ ، هى غيرها بعد هزيمة ١٩٦٧ وانتصار حـرب أكتوبر — تشرين ١٩٧٣ . بمعنى انها قبل ١٩٦٧ كانت قضـية قائمة فى ذاتها وتشكل المحور الوحيد للصراع العربى — الاسرائيلى . ولكن بعد هزيمة ١٩٦٧ واحتلال أجزاء من الأراضى العربية لمصر وسوريا ، أصبحت القضية الفلسطينية — فى حسابات المدرسة — أحـد محورين رئيسيين للصراع . اما المحور الآخر فهو تحـرير الأرض العربية المحتلة باعتباره الهـدف المباشر والعاجل لكل من مصر وسوريا ، ويخدم فى الوقت نفسه القضية الفلسـطينية .

وانه فى حرب أكتوبر ــ تشرين ، انفتح الباب عمليا لتحرير هــذه الأرض ، وبالتالى فمن الخطأ قفل هذا الباب حتى ينفتح باب تحرير كل فلسطين ، لأنه ــ على حد تعبير السادات ــ « من الخيانة ان أرفض تحــرير ولو شبرا واحــدا من أرضى المحتلة بكل الســبل الممكنة » .

تكيف المدرسة الساداتية « حركتهــا » على أساس تحقيق النجاح لهذا الاختيار ، بمناهج وأساليب رئيسية خمسة :

فهى أولا ــ تترجم ــ فى المجال الفلسطينى ــ نظريتها عن حدود مسئولية الجيل المعاصر فى الصراع العربى ــ الاسرائيلى ، بأنها اقامة وطن فلسطينى يكون بديلا عن مخيمات التشرد الراهنة. وترى المدرسة ان الرئيس السادات صارح الفلسطينيين بذلك ، عندما خاطبهم فى مؤتمرهم الوطنى فى القــاهرة فى السادس من أبريل ــ نيسان ١٩٧٢ ، قائلا : « لحقوق شعب فلسطين جانبان، الحق التاريخى للشعب الفلسطينى والحقوق السياسية الراهنــة للشعب الفلســطينى » . وان حدود مسئوليته ومســئولية جيله « تقف عنــد تجسيد هذه الحقوق الســياسية الراهنــة فى دولة فلسطينية تضم قطاع غزة والضفة الغربية لنهر الأردن مع وجود ممر بينهما » (حــديث السادات الى شبكة كولومبيــا للتليفزيون الأمريكى) . وترى المدرسة انه بذلك يمكن أن يتم توازن مقبول عالميا للصورة : اعترافا واقعى باسرائيل ، فى مقابل اعتراف واقعى بالدولة الفلسطينية .

وهى ــ ثانيا ــ تعمل حثيثا على تغيير طبيعــة العلاقات الامريكية ــ العربية ، والمصرية خصوصا ، من «العداء التقليدى» الى « الصــداقة المتفهمة » للحقوق السياسية الراهنة للشعب

الفلسطينى . ويلمح الرئيس السادات الى ذلك فى حديثه مع غسان تويني فى « النهار » فى الرابع عشر من مايو — آيار ١٩٧٥ بقوله: « الجميع باتوا يدركون ان لا حل من دون الفلسطينيين . أنا واثق من ذلك ، وان لم تكن عندى بعد الضمانات النهائية التى تكفينى .. » .

وتستخدم المدرسة الساداتية فى هذا الصدد ثلاثة عوامل :

* القوة السياسية المتجمعة لديها نتيجة تكتلها مع دول النفط فى المنطقة ذات العلاقات مع أمريكا ، وبالذات السعودية وايران وامارات الخليج .

* تحقيق التوازن السياسى فى العلاقات مع كل من الاتحاد السوفيتى وأمريكا .

* التهديد بأن عدم الاعتراف بالحقوق السياسية الراهنة للشعب الفلسطينى يقوى ما يسمى جبهة الرفض ويمهد لها المناخ المؤاتى للفعل الذى قد يؤدى « بالجميع » الى هاوية حرب بلا قاع .

وهى — ثالثا — تحرر حركتها من كل قيد ، ولا ترى نفسها ملزمة ، قوميا ، بشىء سوى الاطار العام لقررات مؤتمر قمة الرباط . وهو الاطار الذى يمنع التنازل عن أى شبر من الأرض المحتلة ، أو المساومة على حقوق شعب فلسطين ، أو التنكر لمنظمة التحرير الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى .

ومن هنا فهى لا تعترف خارج كيان منظمة التحرير بأى وجود فلسطينى آخر . فى الوقت نفسه لا تطالب منظمة التحرير بتأييدها ومساندتها فى كل حركة من حركاتها السياسية . لكنها

تطالب المنظمـــة ، فى حالات الخلاف ، ان تعمـــد الى مناقشتها لا الى اصدار بيانات بالادانة سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. وقد وقع بالفعل صدام بين المنظمة والمدرسة الساداتية فى أوائل العام ١٩٧٥ ، عندما أصدرت المنظمة بيانا — خلال آخر جولة قام بهـــا كيسنجر فى المنطقة فى مارس — آذار ١٩٧٥ — هاجمت فيه « سياسة مقايضـــة جزء من الأرض العربية المحتلة بالقضـــية كلها » . وامتنع الرئيس السادات عن مقابلة الوفد الذى بعثته المنظمة الى القاهرة ، وطالب باجراء مناقشة شاملة مع اللجنـــة التنفيذية للمنظمة بكامل أعضائها . مقررا فى حديثه فى العشرين من آذار ١٩٧٥ الى مجلة الحوادث اللبنانية التى خصها قبل حـــرب أكتوبر — تشرين وبعدها بتصريحاته المهمة : « ان هناك جهات أنا لا أريد تسميتها ، تريد ان تفتعل خلافا بين مصر والمقاومة عن طريق الايحاء للفلسطينيين أن بيننا خـــلافا فى التكتيك أو الأسلوب .. فليس هناك أحـــد يســـتطيع الادعاء اننـــا غير ملتزمين بالخط الاستراتيجى الأساسى . ولسنا فى حاجة الى الدفاع عن أنفســـنا فى هـــذا الموضوع لأنها مســـئوليتنا التى حملناها منـــذ أكثر من ٢٥ سنة . وما ضحينا به معروف للجميع . وهذا ليس منة وانما حقيقة واقعنا فى شكل لا يتصوره بشر .. عشرة آلاف مليون جنيه خسرها هذا البلد . وبعد أن كان من أغنى البلدان العربية أصبح من أفقرها ..... كل ذلك من أجـــل القضية الفلســـطينية ونحن راضون . وبعد كل هـــذا يجىء من يهمس فى اذن الفلسطينيين فى عاصمة عربية ويقول لهم أن هناك تدبيرا يجرى بين مصر والأردن وأمريكا ضد الفلسطينيين » .

وهى — رابعا — تطالب منظمة التحرير بأن تحسم موقفها فى وضوح من مؤتمر جنيف : هل تقبل المشاركة فى أعمـــاله أم لا ؟

وذلك من دون انتظار لدعوتها الى ذلك رسميا ، من الدولتين المترئستين للمؤتمر وهما الاتحاد السوفيتي وأمريكا . ذلك ان اعلان المنظمة المشاركة من ناحية المبدأ ، يسهل — في تقدير المدرسة الساداتية — قضية توجيه الدعوة ويضع اسرائيل في مأزق من ناحية ، ويحرج الولايات المتحدة من ناحية أخرى .

ولكن ماذا يحدث لو تعذر ذلك كله لسبب أو لآخر ؟

يجيب السادات على هذا التساؤل في حديثه الى مجلة « تايم » الأمريكية في السادس من ابريل — نيسان ١٩٧٥ : « هناك امكان لأن يمثلهم (يقصد منظمة التحرير الفلسطينية) وفد من الجامعة العربية .... انى أحاول تسهيل الأمر كله من خلال تجربة أساليب عدة حتى لا نصل الى حالة من الجمود . ولكن ينبغى أن تحظى الصيغة بموافقة الفلسطينيين في نهاية الأمر . ولم يصلنى حتى الآن أى رد منهم ولا أعرف ما هى فكرتهم » .

وهى — خامسا — تبذل جهدا مكثفا من أجل اقناع منظمة التحرير بالسير في اتجاهين ، تراهما المدرسة الساداتية جوهريين في المرحلة الراهنة :

الاتجاه الأول ، عقد مصالحة بين المنظمة والنظام الأردنى . وذلك توحيدا للصف العربى المواجه لاسرائيل ، سواء في التحرك نحو مؤتمر جنيف أو داخله ، اذا انعقد ، أو خارجه . وفى تقدير المدرسة الساداتية ان المنظمة لا تمانع — سياسيا — في هذه المصالحة على أساس احترام النظام الأردنى لاتفاقات القاهرة التى عقدت بعد سبتمبر — أيلول ١٩٧٠ . لكن الأردن يطالب بالمصالحة على أسس جديدة يتم الاتفاق عليها من خلال مفاوضات

لا تتقيد بشروط مسبقة . وتحاول المدرسة الساداتية من خلال اشتراكها فى المؤتمر الرباعى الذى يضم المنظمة وسوريا والأردن اضافة الى مصر ، الوصول الى حل وسط ، بعدما جمد الملك حسين مشروعه الخاص بالمملكة العربية المتحدة .

فى مقابلة صحافية مع جريدة «عكاظ» السعودية فى السابع من سبتمبر — ايلول ١٩٧٤ ، قال السادات : « التناقض الوحيد فى الجبهة العربية داخل جنيف سيكون بين الأردن والمقاومة الفلسطينية ومن هنا بدأت عمليتى لانهاء هذا التناقض .. اننى مصر على هذا .. مصر على أن ازيل هذا التناقض على رغم كل ما سمعتموه من محاولات بيننا وبين الاردنيين ..... كل هذا أنا القيه جانبا ، لأن الهدف الأساسى والخط الاساسى هو أنه يجب أن ندخل جبهة واحدة والا تكون هناك قنابل زمنية فى الجبهة العربية أمام جبهة العدو الموحدة اسرائيل » .

أما الاتجاه الثانى ، فان المدرسة السياسية للسادات شرعت تضغط عليه قبيل حرب اكتوبر — تشرين . وجددت ضغطها بعد الحرب ، وذلك فى اتجاه ان تقيم منظمة التحرير «حكومة فلسطينية مؤقتة» . أن تكوين هذه الحكومة — فى تقدير المدرسة — يساعد على «انهاء الخلافات فى الساحة الفلسطينية والخروج من حالة انفصام الشخصية » . (تصريح السادات الى مجلة «الحوادث» فى السادس من أكتوبر — تشرين ١٩٧٢) . فضلا عن أن اقامة الحكومة «يسهل كثيرا دعوة الفلسطينيين الى مؤتمر جنيف . لأنه بقيامها تنال الاعتراف الدولى وتسقط الحجة الاسرائيلية . فالمؤتمر مؤتمر حكومات والفلسطينيون منظمة ثورية ، فكيف يمكن اشراكهم ؟ » (تصريح السادات الى «النهار» فى الرابع عشر من أبريل — نيسان ١٩٧٥) .

وكانت منظمة التحرير قد رفضت اقتراح تكوين الحكومة المؤقتة قبل اندلاع حرب أكتوبر ــ تشرين على اساس أنها تقسم الصف الفلسطينى . لكنها عادت ؛ بعد حرب أكتوبر ــ تشرين والاعتراف بها كعضو مراقب فى الأمم المتحدة ، تعلن ان القضية موضع دراسة . الا انها ليست فى عجلة من أمرها .

الى أى مدى يمكن ــ فى الفعل والحركة ــ أن يتلاقى وأن يتقاطع الخط الفلسطينى للمدرسة الساداتية ، مع خط الثورة الفلسطينية ؟ هــذا هو السؤال والقضية ، معا .

(٦)

مدرسة السادات السياسية

من حركة التصحيح الى ثورة التصحيح

بات واضحا ، منذ مايو — أيار ١٩٧٥ ، ان «المدرسة الساداتية» قد انتهت الى وصف محدد لهويتها وموقعها التاريخي والسياسي والاجتماعي ، من خريطة الواقع المصري المعاصر ، وتوصلت الى بلورة «اجاباتها المنهجية» عن مجموعة الأسئلة التي راحت تتصاعد في وجهها — منذ مايو ١٩٧١ — من مصادر اجتماعية وفكرية متعددة ومتباينة ، خصوصا عن علاقاتها بثورة يوليو — تموز ١٩٥٢ ، وموقفها من جمال عبد الناصر ومن الناصرية .

لماذا نلتقط مايو ١٩٧٥ بالذات ، تاريخا مميزا للمدرسة الساداتية ، وكاشفا عن ملامحها وأبعادها الرئيسية ؟

في هذا التاريخ وفي التحديد في الأول من مايو — أيار ١٩٧٥ ، أعلن الرئيس السادات — للمرة الأولى — ان ما قام به من اجراءات قمعية ، «تحت راية حماية الديمقراطية وثورة يوليو وسمعة جمال عبد الناصر» ، ضد ما عرف باسم « مراكز القوى » في الخامس عشر من مايو ١٩٧١ ، لم يكن مجرد « حركة تصحيحية » تمس اتجاهات ومواقع متفرقة من مسار ثورة يوليو ، وانما كان « ثورة تصحيح وانقاذ وتجديد لثورة يوليو » .

كيف ؟

تجيب المدرسة أن ثورة التصحيح سارت — وما تزال — فى خطين متلازمين ، يكمل احدهما الآخر .

الأول . رد ثورة يوليـو ، من جديد ، الى أصـولها التى تضبطها المبادىء الستة الأساسية التى انفجرت من أجلها وتحت اعلامها ، فى العـام ١٩٥٢ .

الثانى : تجديد الثورة ، بحيث تتكيف مع المتغيرات المحليـة والعربية والدولية ، خصوصا بعد غياب عبد الناصر ، واندلاع حرب أكتوبر العسـكرية والنفطية بآثارها الايجابية ، وقيـام « الوفاق العالمى » اطارا للعلاقات الدولية بديلا عن « الحـرب البـاردة » .

تتحدد المبادىء الستة للثورة فى :

١ — القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة المصريين .

٢ — القضاء على الاقطـاع .

٣ — القضاء على الاحتكار وسيطرة راس المال على الحكم .

٤ — اقامة العـدالة الاجتماعية .

٥ — اقامة جيش وطنى قـوى .

٦ — اقامة حياة ديمقراطية سليمة .

والالتزام بثورة يوليـو — فى مفهوم المدرسة الساداتية — هو فى الدقة الالتزام بهذه المبادىء الستة . وكل مع عدا ذلك عارض وقابل للتعديل والتغيير طبقا للظروف . وبالتالى فان كـل

ما جرى فى المجتمع المصرى من صياغات واجراءات ـ منذ العام ١٩٥٢ حتى العام ١٩٧١ ـ لا يعدو أن يكون «تجارب واجتهادات»، من اجل وضع المبادىء الستة موضع التطبيق العملى ، « تحتمل الصواب والخطأ» .ذلك ان التجارب والاجتهادات ـ فى طبيعتها ـ غير نهائية وغير جامدة ، وانما هى مطالبة ـ دوما ـ بالتجدد مع الاستمرار . والاستمرار ـ وفقا لتعبير السادات فى حديثه الى مجلة «التايم» الأميركية فى ١٩ مارس ـ آذار ١٩٧٤ ـ يقوم على نقطتين رئيسيتين :

أولا : ان ما كان قائما لدينا هو تجربة . والتجربة لها ايجابيات وسلبيات . وما أفعله الآن هو تصحيح السلبيات .

ثانيا : انه «يجب أن تكون لنا رؤية جديدة . لأن كل شىء من حولنا فى العالم ، من علاقات وموازين واستراتيجيات ، يتغير من ساعة الى أخرى . ومن ثم يجب أن تكون هناك نظرة جديدة . ونحن نحاول أن نكيف أنفسنا لهذه النظرة الجديدة». واللافت للانتباه ، فى هذا الصدد : ان الرئيس السادات ظل متحفظا على مبادرة بعض الأقلام الصحافية والسياسية القريبة منه ، الى اضفاء اصطلاح «الثورة» على ما حدث فى مايو ـ أيار ١٩٧١ ، وذلك على مدى المسافة الزمنية التى امتدت من مايو ١٩٧١ الى مايو ١٩٧٥ .

لماذا ؟

تجيب المدرسة بأن السادات ظل يعتبر مايو ١٩٧١ مجرد «وعد بثورة جديدة» . وكان لابد من « حد أدنى من الزمن » تتم خلاله ترجمة هذا الوعد الى مجموعة من الأفعال والاجراءات الواقعية التى تغير جذريا من نظام ١٩٦٧ (الهزيمة) ـ ١٩٧١

(مراكز القوى) ، الى نظـــام جـديد فى نوعيته الســـياسية والاجتماعية . ذلك قبل أن يقرر أن «الوعد» قد أنجز وان «ثورة التصحيح» قد تحققت بالفعل ؛ خصوصا انه لم يكن من المستطاع أن يكشـــف ــ وقتها ــ عن طبيعة هذه الأفعال والاجراءات التى يتطلبها ، مثل انهـــاء مهمة الخبراء السوفيت والانفتاح الاقتصادى وشن حرب أكتوبر ــ تشرين الأول .

وتؤكد المدرسة الساداتية ان النية كانت مبيتة منذ وفـــاة عبد الناصر ، للقيام « بثورة التصحيح » حتى وان لم تبادر مراكز القوى بحركتها المضادة . وتستدل على ذلك بما جـــاء فى ورقـــة أكتوبر ــ تشرين الأول ، التى طرحت للنقاش الجماهيرى فى الثامن عشر من أبريل ــ نيسان ١٩٧٤ ، من «ان حركة التصحيح الذى بدأت فى مايو ــ أيار ١٩٧١ ، وان كانت قـــد عجلت بها مؤامرات بعض مراكز القوى ، الا انهـــا كانت فى جوهرها أمرا ضروريا ، حتى تضع شعبنا فى الوضع الأكثر ملاءمة لتحمل أعباء المعـــركة والمساهمة فى احراز النصر . فقد كشفت هزيمة يونيو ــ حزيران ١٩٦٧ عن سلبيات كثيرة فى حياتنا ، كانت تشوه وجـــه تجربتنا الثورية الناصع ... » .

ويسترعى النظر ــ هنا ــ أمران :

الأول : انه الى ما بعد اصدار ورقة أكتـــوبر (أبريل ــ نيسان ــ مايو ــ أيار ١٩٧٤) التى تعتبرها المدرسة ، الوثيقة الفكرية والسياسية لثورة التصحيح حتى نهاية القرن العشرين ، ظل التمسك بتعبير « حركة » لا « ثورة » قائما .

الثانى . ان ما حدث فى مايو ١٩٧١ لم يكن تصفية « لـــكل مراكز القوى » وانما «لبعضها» فحسب . وهو هذا البعض الذى

اتهم بأنه تحرك «فى المؤامرة» . مما يعنى — فى مفهوم المخالفة — ان المدرسة ترى ان ثمة «مراكز قوى أخرى» ما برحت كامنة فى المجتمع .

فى مايو — أيار ١٩٧٥ ، كان الرئيس السادات قد قام بجولته العربية قبل لقائه «الاستراتيجى» والرئيس الأمريكى فورد فى سالزبورج فى يونيو — حزيران ١٩٧٥ ، الذى أعقبه فتح قناة السويس للملاحة الدولية بعد ثمانى سنوات من الاغلاق . وكان قد حدث تعديل أساسى فى مؤسسات الدولة باسقاط ما بقى فيها من شخصيات تقليدية (حسين الشافعى) تنتمى الى مجلس ثورة يوليو القديم ، وتطعيمها بقيادات عسكرية تنتمى الى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، الى غير ذلك من الخطوات التى سنشير اليها فى ما بعد .

من هنا ، أحدث التراكم « الكمى » لمجموعة من الأفعال والاجراءات ، تغييرات «نوعية» فى القاعدة الاجتماعية والسياسية للنظام ، سلحته بقدرات مادية ومفاتيح فكرية جديدة . وتم بذلك فى تقدير المدرسة الساداتية — بناء «الهيكل العام المصحح» ، فكان عليها — بالتالى — أن تجاهر «بثورتها التصحيحية» .

وتجمل مدرسة السادات السياسية أفعال «ثورة التصحيح» واجراءاتها فى النقاط السبع عشرة الآتية :

* اصدار الدستور الدائم .

* تنظيم الصحافة على أساس اعتبارها سلطة رابعة من سلطات النظام السياسية ، وذلك من خلال تكوين « مجلس أعلى للصحافة » يرأسه الأمين الأول للاتحاد الاشتراكى ، ويحكمه ميثاق شرف ، ويتمتع بحرية ذاتية فى حدود القانون .

* اعادة القضاة المفصولين عام ١٩٦٩ ، لأسباب سياسية ، الى مراكزهم فى السلطة القضائية .

* اعادة بناء الاتحاد الاشتراكى «كتنظيم سياسى وحيد معبر عن تحالف قوى الشعب العاملة » . وذلك على اساس «ورقة التطوير» التى طرحها الرئيس السادات للنقاش العام فى التاسع من أغسطس - سبتمبر ١٩٧٤ ، وتبنت العضوية الاختيارية والعضوية الجماعية للنقابات والاتحادات ، وحق تكوين منابر داخلية .

* انهاء مهمة الخبراء العسكريين السوفيت الذين توافدوا الى مصر منذ العام ١٩٦٨ - بناء على طلب الرئيس جمال عبد الناصر - للمساعدة فى بناء القوات المسلحة بعد هزيمة ١٩٦٧

* الغاء كل الاجراءات الاستثنائية التى اتخذتها الثورة على مدى السنوات الثمانى عشرة السابقة لتولى السادات مسئولية رئاسة الجمهورية وتصفية آثارها ، وفتح الأبواب أمام جميع المصريين المغتربين ، منذ الخمسينات والستينات للعودة الآمنة من دون استثناء .

* اطلاق شعارات «دولة العلم والايمان» و «الدولة العصرية ذات المجتمع المفتوح» و «دولة المؤسسات وسيادة القانون» ، عنوانا لنظام ثورة التصحيح .

* شن حرب أكتوبر ١٩٧٣ ضد الاحتلال الاسرائيلى : عسكريا ، بالاتفاق مع سوريا . ونفطيا ، بالاتفاق مع السعودية والكويت وامارات الخليج .

* فتح قناة السويس للملاحة الدولية ، واعادة تعمير منطقة

القناة وعودة المهجرين (٧٠٠ الف نســمة) الى المــدن الثلاث : بورسعيد والاسماعيلية والسويس .

✱ تقرير سياسة «الانفتاح الاقتصادى» على العالم دون تفريق بين النظم الاشتراكية والنظم الراسمالية ، وذلك بما يؤمن المجالات لاستثمار رؤوس الأموال العربية والأجنبية على كل من المستويين الخاص والعــام ، واقامة مدن ومناطق حرة وفقا لقوانين أجازها مجلس الشــعب .

✱ تنشيط القطاع الخاص ودعمه ، مع تحــرير القطـــاع العــام من «القيود البيروقراطية والمؤسسات الخاسرة» ، وتمويله عن طريق طرح بعض أسهمه للبيع للعــاملين والمواطنين فى حدود عشرة آلاف جنيــه للشــخص الواحــد ، واذكــاء المنافســة الاقتصادية — على قدم المساواة من دون تمييز — بين القطــاع العــام والقطـــاع الخاص .

✱ تنويع مصادر التسلح العسكرى ، بعدم الاقتصار علــى مصدر واحد (الاتحاد السوفيتى) والبحث عن مصادر غربية أخرى ، والبدء ببناء صناعة عسكرية عربيــة مشــــتركة مع السعودية وامارات الخليج .

✱ طرح «ورقة اكتوبر» التى ترسم تصور «ثورة التصحيح» لخريطة الحركة المصرية ، وحصولها على موافقــة ٩٩٫٠٥٪ من اصــوات الناخبين .

✱ تصفية ما تكشــف — فى تقدير المدرسة — من مراكــز قوى جديدة ، بعد التصفية الأولى فى مايو — ايار ١٩٧١ ، واشراك قيادات حرب اكتوبر وحركة التصحيح فى السلطة (انتقال الفريق

حسنى مبارك من قيادة القوات الجوية الى منصب نائب الرئيس .
وانتقال السيد ممدوح سالم ، الذى لعب دورا أساسيا فى ١٥ مايو ـ
أيار ١٩٧١ ، من وزارة الداخلية الى رئاسة مجلس الوزراء) .

* اعتماد سياسة الوفاق العربى ــ الاسلامى ، فى علاقات مصر العربية والاسلامية ، من دون انحياز ، أو انخراط فى محاور سياسية أو عقائدية .

* السير على سياسة التوازن فى العلاقات الدولية : خصوصا بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى من دون تمييز أو تفريق . وذلك بالعمل على تقليص روابط مصر مع الاتحاد السوفيتى وتنمية وزيادة روابطها مع أمريكا .

* العودة الى المبادىء الستة الأولى لثورة يوليو ــ تموز ، باعتبارها المقاييس الوحيدة للالتزام ، من دون تقيد بالقوالب أو الجمود فى الصياغات ، التى فرضتها الظروف والصراعات السابقة خلال مسار الثورة ، والتكيف مع المتغيرات المحلية والعربية والدولية المستمرة فى عصر الوفاق العالمى وفقا لمفاهيم المدرسة وتحليلاتها عن هذه المتغيرات .

من استقراء حركة الأحداث خلال الفترة الممتدة من سبتمبر ــ ايلول ١٩٧٠ (وفاة عبد الناصر) الى يوليو ــ تموز ١٩٧٥ (العيد الثالث والعشرون لثورة يوليــو) يبدو جليا ان انتقال مدرسة السادات السياسية من «حركة التصحيح» ــ بالأفعال والاجراءات السبعة عشر ــ الى «ثورة التصحيح» ، قد تم من خلال أربع قفزات مرحليــة :

القفزة الأولى : من وفاة عبد الناصر فى سبتمبر ــ ايلول ١٩٧٠

الى التصفية الأولى «لمراكز القوى» فى ١٥ مايو — أيار ١٩٧١ . وفيها استمرت الثورة — فى مفهوم المدرسة الساداتية — ثورة يوليـو . وكان الأسلوب الأساسى للعمل هو أسلوب الناصرية التقليدى .

فى خطابه أمام الهيئة البرلمـانية للاتحـاد الاشـتراكى فى العاشر من مايو — أيار ١٩٧١ (قبل ضرب مراكز القوى) قـال السادات : « ليكن رائدنا دائما اننا عائلة واحدة .. عائلة ثـورة يوليو وجمال عبد الناصر .... وان أفراد العائلة يمكن أن يختلفوا وأن يناقشـوا . ولكن تحت مظلة العـائلة، وليس تحت مظلة الصراع . لأن الهدف يجب أن يكون مصلحة مجموع العائلة . وأن الشعب اذا كان قـد شرفنى بأن أكون تعبيرا لهذه العائلة فلن أسمح بهـذا الصراع . لكن ذلك كله سيكون فى حـدود سيادة القـانون » .

وفى الخامس عشر من مايو — أيار ١٩٧١ تحدث السـادات الى الشعب ، فقال : «لن أسمح بقيام أى مركز من مراكز القوى مهما كان مكانه ومهما كانت قوتـه ... لن أفرط فى الأمانة ولن أتسامح ... لقد اضطررت فى الأربع والعشرين ساعة الاخيرة أن اتخذ اجراءات استثنائية سـواء بالنسبة لبعض النواب أو غيرهم ... ولن أسمح لأحد ان يخرب جبهتنا الداخلية أبدا مهما كلفنى الأمر . وأنا قلت لأولادى فى انشاص ... ثقوا ان الذى سيحاول عمل شىء فى الجبهة وراكم حافرمه ... وأنا بقولها تانى ... » .

القفزة الثانية ، تتخطى المسافة الزمنية الممتدة من مايو — أيار ١٩٧١ (تصفية مراكز القوى الأولى) الى أكتوبر — تشرين الأول (الحرب الرابعة مع اسرائيل) . وفيهـا ظلت الثورة — فى مفهوم المدرسة الساداتية — ثورة يوليـو . وكان الاسـلوب

للعمل هو الناصرية ، ولكن مع بعض التعديلات التى اخذت حركة التصحيح تجريهـــا .

فى خطابه فى مجلس الأمة فى العشرين من مايو ــ أيار ١٩٧١، قال السادات : « لقد تعرضنا ولساعات قليلة فقط لانحـــراف عن طريق عبد الناصر ..... وأقولها للتاريخ ان عمليـــة التصحيح التى قام بهـــا الشعب فى ١٥ مايو ــ ايار ، لا تصنع زعامة جديدة لأنو ر السادات ..... لكن قيمتها وأصالتها انها تعطى القيـــادة والزعامة لتحالف قوى الشعب العاملة ... » .

وفى حديثه أمام المؤتمر القومى للاتحاد الإشتراكى فى الثالث والعشرين من يوليـــو ــ تموز ١٩٧١ ، قال السادات : « أنا بوجه وباقول أخطاءنا بصراحة . أنا كنت جزء من هذا التنظيم ورئيس لجنة فى اللجنة المركزية . انا كنت ، وزى ما قلت لـــكم ، كل قرار صدر منذ ١٩٥٢ الى اليوم انا مسؤول عنه . مش بعد عبد الناصر ما يموت ، اعمل بطل واقـــول لا انا مكنتش مسؤول .. انا مسؤول وشريكه الى أن مات ومسئول الى اليوم .... ماذا نعمل فى هـــذه التجربة ؟ لازم نتعلم أن الاتحاد الاشتراكى يخدم ولا يحكم ... يخدم ولا يحـــكم ..... علشان لا نقع فى نفس ما وقـــع فيه التنظيم اللى فات .... » .

وخلال الجلسة المغلقة التى عقدها المؤتمر القومى فى السابع عشر من فبراير ــ شـــباط ١٩٧٢ ، توجه أحد الأعضاء بسؤال الى الرئيس يقـــول فيه : « هل تعنى بالمزيد من الاشتراكية المزيد من التأميمات ؟ » ورد السادات : « الاشتراكية فى تصـــورنا وفى خطوطنا تنبع من مبدأين : أولهما ، سيطرة الدولة على وســـائل الانتـــاج . وثانيهما ، عدم استغلال الانسان للانسان ..... وليس

هنـــاك مبرر أبدا لتخويف النـــاس بتأميمات جديدة .... نحن فى ظرف يحتم تكريس الوحدة الوطنية من أجل المعركة » .

القفزة الثالثة ، تطوى المرحلة من أكتوبر — تشرين الأول ١٩٧٣ (الحرب الرابعة مع اسرائيل) حتى مايو — أيار ١٩٧٥ (الجهر بثورة التصحيح) . خلال هذه القفزة ، بقيت الثورة — فى مفهوم المدرسة الساداتية — هى ثورة يوليـــو — تموز . بيد أنه ظهر تمايز واضح بين منهـــاج العمل الناصرى ومنهاج العمل الساداتى ، وذلك بعد تكامل «الهيكل العام لثورة التصحيح» .

فى حديثه الى مجلة «التايم» الأمريكية فى الثالث عشر من مايو — أيار ١٩٧٤ ، ركز السادات على «اننى فخور بأننا — ولأول مرة منذ ٤٠ عاما — لا توجد عندنا معسكرات اعتقال حتى أثناء حرب أكتوبر — تشرين الأول ، فالقانون اليـــوم هو الفيصل والحـــكم فى كل شىء ....

سوف نحتفظ بالقطاع العـــام ، فقد كان عمودنا الفقرى فى السنوات الحالكة .... ولكننا سننشط القطاع الخاص أيضـــا . ولست أشارك فى هذا الصدد فى مخاوف المتطرفين . وسنرحب برؤوس الأموال العربية والأجنبية لمساعدتنا فى بناء بلادنا » .

فى حديث مع مجلة « الحـــوادث » اللبنانية فى العشرين من يوليـــو — تموز ١٩٧٤ ، صرح السادات ، « بعد انغلاق عشرين سنة ، لا تنتظر أن تستجيب الأجهزة الادارية للانفتاح الذى نهيىء له .... ولكنى أؤكد لك أن الأجهزة سوف تستجيب لمتطلبات المرحلة الجديدة ، وسوف نعيد النظر بالتشريعات ، أولا بأول ، وكلمـــا ظهرت لنـــا عيوب » .

وفى حديث آخر الى صحيفة «البيرق» اللبنانية فى العاشر من يناير — كانون الثانى ١٩٧٥ ، قال : « أنا عايز أقول هنا إن مبادىء ٢٣ يوليو — تموز ، ليس هناك ناصرية . الا أن بعضهم يريد تسميتها كذلك . فمادامت الثورة قائمة وما دمنا متمسكين بمواثيق هذه الثورة ، فليسمها أى انسان ما يشاء ... ثورة ناصرية ... أو ما يريدون . لكنى أرفض تسمية الساداتية ، لأننى لم أضف شيئاً فى هذا الشأن ، ولكنى استمريت أنفذ مبادىء هذه الثورة ... » .

القفزة الرابعة ، هى المرحلة التى انطلقت منذ مايو — أيار ١٩٧٥ . وفيها تظل الثورة أيضاً — فى مفهوم المدرسة الساداتية — هى ثورة يوليو — تموز . لكن هذا النبع الواحد كما أفرز فى ظروف الخمسينات والستينات ، مدرسة ناصرية ، فقد أفرز فى ظروف السبعينات مدرسة ساداتية . وبحكم النبع الواحد للمدرستين هناك — من ناحية — جوانب اتفاق فى ما بينهما ، مثل الاعتماد على «تحالف قوى الشعب العاملة» كصياغة للعمل والنظام السياسيين . غير انهما — من ناحية أخرى — بحكم تباين الظروف وبروز قوى اجتماعية جديدة أو كامنة ، لكنها لم تكن مرئية أو فاعلة من قبل ، تختلفان فى المنهج والأسلوب وبعض التوجهات . وتقدم المدرسة أمثلة عدة على ذلك ، فى إطار العلاقات بين القطاع العام والقطاع الخاص ، فى الموقف من الاجراءات الاستثنائية ، وفى العلاقات مع كل من الاتحاد السوفيتى وأمريكا ، أو داخل الوطن العربى .

فى حديثه الى مجلة «الأسبوع العربى» اللبنانية فى أواخر العام ١٩٧٤ حدد الرئيس السادات اختياراته بقوله : «وجدت

نفسى أمام حل من اثنين . أما أن اكتفى بمواردى كما هى للتنمية واعادة التعمير والطاقات العاطلة ... ومعنى ذلك ان يأخذ هذا العمل عشرين سنة أو ربع قرن وبتضحيات جسيمة ، أكثر مما يضحى شعبنا اليوم . واما أن أستعين بالرأسمال العربى والأجنبى ، فاختصر العشرين سنة الى خمس سنوات . والفرق الوحيد بين الاختيارين هو فى بعض عقد نفسية ، وأقول سطحية ، وتخوفات لا معنى لها ، مثل تلك التى يرددها البعض ، ويقول ان هذا الانفتاح هو تخل عن الاشتراكية وعودة للرأسمالية .. عودة ؟ ابدا ... نحن بعد ٢٣ يوليو — تموز أصبحنا أسياد مصيرنا وأسياد اقتصادنا وأسياد حياتنا ولانخشى من أى شىء .. » .

وفى بيانه الى الشعب فى الخامس عشر من مايو — أيار ١٩٧٥ ، قال السادات : « لقد كان من أسباب الخطأ والخلط ، ان هناك من تصوروا ان التجربة الثورية لشعبنا تتوقف عند لحظة معينة من الزمان . ونسوا ان الثورية الحقيقية ليست الجمود ، وانما الثورية الحقيقية حوار مع الظروف المتغيرة واستجابة للتحديات الطارئة . والا فهو القعود بدلا من الحركة ، وهو التراجع بدلا من التقدم ... لقد كانت هذه الاعتبارات والضرورات ومنطلقاتنا الأساسية هى التى أملت علينا مجموعة من الضمانات الجديدة .

أولها : مرونة فى السياسة الدولية تدعونا من موقف الاستقلال واللاانحياز الى التعاون الحر الايجابى والخلاق مع كل الأطراف الدولية بلا عقد أو رواسب من الماضى ، لأن الظروف تغيرت ، فانتقلنا من عصر الحرب الباردة الى عصر الوفاق الدولى .

ثانيها : اسلوب مختلف فى العمل العربى ، يجمع بالاختيار والرضا كل القوى العربية وبغير استثناء أو تمييز ، وذلك لصالح الأمن العربى الذى لا يتجزأ .

ثالثها : منطق جديد فى رسم وتوجيه سياسة التنمية ، ينفتح على الــكل ليحصل على الخبرة والتكنولوجيا من حيث يستطيع الحصول عليهــا ، وينفتح على العالم العربى بوجه خاص لأنه أصبح الكبر مصــدر واكبر مورد للأموال اللازمــة للاستثمار بل والدفاع أيضــا » .

الى أين تؤدى القفزة الرابعة للمدرسة الساداتية ، بعــدما انتقلت من «حركة التصحيح» الى «ثورة التصحيح» ... هــذه هى قضية الجميــع ... جميع الــ «مع» وجميع الــ «ضــد» علــى الســـواء .

(٧)

مدرسة السادات السياسية

ثورة يوليـو .. و « ثورة مايو »

ينطلق الساداتيون من مقولة رئيسية وهى ان «ثورة يوليو» تحتل بمبادئها الستة ، الخلفية العـامة المشتركة لكل من «المدرسة الناصرية» التى سيطرت على حركة الأحداث وتطورها فى مصـر والوطن العـربى على مدى ثمانية عشر عاما .. و « المدرسـة الساداتية » التى انطلقت فى ظروف متباينة ومن مواقع مختلفة ، توجه حركة الأحداث منذ ١٥ مايو — أيار ١٩٧١ ..

فى ٢٣ يوليو — تموز ١٩٥٢ ، تفجرت الثـورة فى شـكل «حركة الجيش» ، من مخزون الآلام والمصالح الوطنيـة للطبقـة الوسطى ومثقفيها وابنائها فى القوات المسلحة . وذلك فى أعقـاب هزيمة الجيوش العربية ، ومن بينهـا الجيش المصرى ، فى أول صدام عسكرى مع اسرائيل عام ١٩٤٨ ..

وكانت هذه الهزيمة — كما عبر عنها فى صياغات متعددة كل من عبد النـاصر والسادات — هى التى كشفت ، على نحـو لم يسبق له مثيل من الوضوح ، التآمر العدائى لـكل من الاستعمار البريطانى والصـهيونية والقصر الملكى وكبـار ملاك الأراضى

والرأسماليين ، ضـد الشعب المصرى عموما والطبقة الوسطى خصوصا . وكانت حركة الجماهير تتنامى — عمقا واتساعا — ضد قوى التآمر ، وتتخذ أشكالا متعددة ومتفاوتة الحدة : اضرابات عمالية واسعة فى شبرا الخيمة والمحلة الكبرى وكفر الدوار . تظاهرات الطلبة وطوائف عدة من الشعب عضها الاستغلال والجوع حتى شملت ضمن ما شملت رجال البوليس . انتفاضات للفلاحين فى بهوت وكفور نجم . حركات فدائية ضد قوات الاحتلال فى منطقة قناة السويس . مقالات تحريضية على الثورة — مباشرة وغير مباشرة — فى الصحف العلنية والسرية . وامتلأت السجون والمعتقلات بالوطنيين من مختلف الطبقات والاتجاهات ابتداء من الاخوان المسلمين حتى الشيوعيين ، مرورا بالوفديين والاشتراكيين وقيادات الحزب الوطنى وشبابه .

وفى مواجهة هذا المد الشعبى الثورى ، احرق الزبانية المتآمرون القاهرة . وذلك بهدف بناء خط دفاع سياسى يتحصنون وراءه من ناحية ، وارهاب الطبقة الوسطى وسحبها بعيدا عن الحركة الشعبية ، من ناحية أخرى ، وافتعال ذريعة من أجل توسيع دائرة العنف الفاشى ، من ناحية ثالثة .

ونزل الليل ثقيلا بظلماته وقيوده على مصر كلها . فى تلك المرة ، كما فى مرات سابقة ، كانت تشع دائما فى قلب الظلمة داخل حركة الجماهير الشعبية والقوى الوطنية «علامة استفهام» ضخمة تتساءل : أين الجيش .. هل هو معنا أم مع الآخرين ؟ وكانت علامة الاستفهام نفسها تدق بعنف فى الوقت ذاته ، الصدور والعقول لمجموعة من الضباط الشباب من أبناء الشرائح الاجتماعية المختلفة للطبقة الوسطى ، الذين فتحت لهم أبواب الجيش للمرة الأولى فى منتصف الثلاثينيات ، اثر عقد الوفد معاهدة

١٩٣٦ مع بريطانيا . ومنذ أواخر الأربعينيات وخلال حرب ١٩٤٨ مع اسرائيل ، تصدت أكثر من مجموعة من هؤلاء الضباط الوطنيين لصياغة اجابة عملية على علامة الاستفهام ، منطلقة من ان الجيش يجب ان يتحول من أداة قمع للشعب الى أداة قمع لأعداء الشعب.

فى العام ١٩٧١ ، نقل عن الرئيس السادات قوله ، خلال مناقشة مع أحد الكتاب : «شرعت فى تكوين تنظيم لضباط الاحرار. وقمت بتجنيد خالد محى الدين و عبد اللطيف البغدادى فى أول خلية . وبدأنا العمل . وفى هذا الوقت اتصل بى جمال عبد الناصر وعرفت منه بنشاطه من أجل بناء تنظيم آخر للضباط الأحرار . وبعد المناقشة قررنا ان نوحد جهودنا وانخرطنا جميعا فى تنظيم موحد بقيادة عبد الناصر » .

ووفقا لتحليل السادات ، فان جميع اعضاء قيادة الثورة فى ١٩٥٢ كانوا ينتمون الى الشرائح العليا والمتوسطة من الطبقة الوسطى المصرية . وذلك فى ما عداه هو وعبد الناصر . فقد كانا — وحدهما — ينتسبان الى الشريحة الدنيا الفقيرة للطبقة الوسطى (البرجوازية الصغيرة) .

هذا التماثل فى الأصل الاجتماعى — فى رأى المدرسة الساداتية — ، كان هو سر التقارب الشخصى الذى اوحظ دوما بين عبد الناصر والسادات على رغم ما كان يثور بينهما من خلافات .

ويرجع الرئيس السادات « هذه الخلافات بين رفيقين وصديقين » ، الى ان عبد الناصر كان فى أفكاره ومزاجه وقيمه ، ابنا للمدينة . فى حين كان هو (السادات) وما يزال ، ابنا للقرية ، فى أفكاره ومزاجه وقيمه .

ولعل هذا التماثل فى الأصل الاجتماعى والتقارب الشخصى ، هو الذى يفسر — ضمن أسباب اخرى — قرار عبد الناصر فى العشرين من ديسمبر — كانون الأول ١٩٦٩ ، عندما ادرك خطورة مرضه ، بتعيين السادات نائبا اول له ، يخلفه عند حدوث أى طارىء ، من دون سائر زملائه .

على مدى الاعوام الثمانية عشر التى ظل فيها جمال عبد الناصر يحمل مسئولية قيادة الثورة والسلطة ، وقعت خلافات سياسية وفكرية متعددة بينه وبين السادات وحول وضع مبادىء الثورة الستة موضع التنفيذ ، مثلما حدث مع « زملاء آخرين » . لكن الفارق — فى تقدير المدرسة الساداتية — بين أولئك الزملاء وبين السادات انهم كانوا يؤثرون الاعتزال والتخلى عن مسئوليتهم واتخاذ مواقف المعارضة المباشرة وغير المباشرة ، العلنية او المكتومة ، عكس السادات الذى حرص دائما — بحكم رابطة التماثل فى الأصل الاجتماعى والتقارب الشخصى — على الاستمرار فى موقفه داخل ابنية الثورة وعدم التخلى عن مسئوليته مهما كان الاختلاف فى وجهات النظر حول اتجاه سير الأحداث . بمعنى ان السادات ظل فى علاقته مع عبد الناصر ينهج أسلوب « الاختلاف مع البقاء والمشاركة فى المسئولية » .

وتقدم المدرسة الساداتية نموذجا على ذلك ، الخلاف الذى وقع بين عبد الناصر والسادات حول الموقف من « مبادرة روجرز » فى العام ١٩٧٠ . فقد كان هناك فى البداية اتفاق على رفض المبادرة . واعلن السادات ذلك فى عدد من الاجتماعات العامة فى الاتحاد الاشتراكى . لكن الرئيس عبد الناصر عاد وقرر قبول مبادرة روجرز ، على أساس اتاحة الوقت لبناء حائط الصواريخ فى غرب القناة . فى حين ظل السادات على موقفه الرافض

للمبادرة . بيد ان اعتذار السادات عن عدم حضور المؤتمر واختلافه وقتذاك حول الموقف من مبادرة روجرز ، لم يصلا قط الى حد التخلى عن موقفه ومسئولياته من الثورة أو معارضته لجمال عبد الناصر . وعندما سئل الرئيس الراحل فى المؤتمر نفسه عن « غياب السادات » قال انه « يستريح من وعكة صحية وسيستأنف نشاطه معنا فور شفائه » .

على أساس أسلوب « الاختلاف مع البقاء » تفسر المدرسة الساداتية اعلان السادات مسئوليته بالنسبة الى القرارات التى اتخذها جمال عبد الناصر طوال المرحلة من يوليو ١٩٥٢ الى سبتمبر ١٩٧٠ (البقاء على رغم الاختلاف) ، وقيام السادات فى الوقت نفسه بالغاء أو تعديل عدد من هذه القرارات ، وذلك من خلال « حركة » ثم « ثورة التصحيح » (الخلاف على رغم البقاء) .

بغياب عبد الناصر المفاجىء عن الحياة ودفة القيادة فى سبتمبر ١٩٧٠ ، تفجر فى باطن الواقع السياسى صراع حاد ، ولكنه مكتوم بين جبهتين متميزتين فى قمة السلطة :

الجبهة الأولى ، هى ما عرف باسم « السلطة الشرعية » التى مثلها السادات ، بصفته النائب الأول الذى يخلف دستوريا رئيس الجمهورية عند الوفاة . والذى أصر على ضرورة انتخاب رئيس أصيل للجمهورية فى الموعد الذى حدده الدستور المؤقت . وذلك على رغم محاولة الجبهة الثانية تأجيل ذلك لفترة من الوقت تعيد خلالها تنظيم قواها . وبالفعل أجرى الانتخاب بطريق الاستفتاء الشعبى ، وصار السادات رئيسا أصيلا للجمهورية فى السادس عشر من اكتوبر ١٩٧٠ ، بتزكية اجماعية من اللجنة المركزية للاتحاد

الاشتراكى وترشيح اجماعى من مجلس الأمة (كانت غالبية اللجنة المركزية ورئيس مجلس الأمة وعدد من الأعضاء من مؤيدى الجبهة الثانية فى السلطة) .

أما **الجبهة الثانية** ، فهى ما عرف باسم « مراكز القوى » . وكانت تقبض على أجهزة السلطة الفعلية فى الدولة (قيادة مجلس الأمة والبوليس والاعلام وغالبية الوزارات والحكم المحلى فى المحافظات) وفى المؤسسات السياسية والجماهيرية (قيادات الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى السرى وعدد كبير من النقابات .

وكانت قيادة هذه الجهة تتألف من مجموعة من الشخصيات ، التى كانت خلال السنوات الأخيرة من حياة عبد الناصر ، قريبة منه بحكم احتلالها لمراكز أساسية فى الدولة . وتكونت من بعض أعضائها « لجنة لادارة الحكم » فى السنة الأخيرة من حياة عبد الناصر التى عصره فيها مرض القلب والسكر عصرا حادا مؤلما ، أضعف من نشاطه وحيويته الى حد كبير . وعلى الرغم مما كان بين شخصيات هذه الجبهة من خلافات سياسية وفكرية وشخصية ، الا انها تآلفت ضد سلطة السادات ذات القوة الشرعية . وكان السيد على صبرى أحد نواب رئيس الجمهورية على رأس هذه المجموعة التى ضمت السادة شعراوى جمعة والفريق محمد فوزى وسامى شرف وسعد زايد وضياء الدين داود والدكتور لبيب شقير وعبد المجيد فريد وغيرهم . وبادر السادات الى تفجير الصراع علانية باقدامه المفاجىء على اقالة على صبرى فى الثانى من مايو — آيار ١٩٧١ . فاستنفز الجبهة المناوئة الى الحركة السريعة غير المخططة التى انتهت باستقالات الوزراء الجماعية فى الثالث عشر من الشهر نفسه ، واعتقالهم وتقديمهم الى المحاكمة بتهمة التآمر .

وتحت راية اطلاق الحريات وسيادة القانون ، تمكنت السلطة الشرعية ، مستندة الى الجماهير غير المنظمة وقوة الحرس الجمهوري الناصري ، من حسم الصراع — في يوم وليلة — لصالحها ، ضد السلطة الفعلية ، التي اعتمدت على اجهزة بيرقراطية معزولة اكتفت برفع « راية الناصرية وحماية التجربة الاشتراكية » .

وتلفت المدرسة الساداتية الانتباه في هذا المجال ، الى ان « صراع ١٩٧١ » كان ثاني صراع علني على السلطة في تاريخ « ثورة يوليو » . اما الصراع الاول فقد نشب في مارس ١٩٥٤ بين السلطة الشرعية الشكلية متمثلة في اللواء محمد نجيب رئيس الجمهورية وقتذاك وبين القيادة الفعلية متجسدة في غالبية اعضاء مجلس قيادة الثورة بزعامة جمال عبد الناصر . وحسم هذا الصراع لمصلحة الخط الناصري .

وعلى رغم اختلاف الظروف التي تولدت عنها احداث كل من صراعي ١٩٥٤ و ١٩٧١ ، الا أن المدرسة الساداتية ترى ان كلا منهما كان يبدو اساسا من حول محور الديمقراطية والحريات السياسية ، ولكن بمفاهيم ومن مواقع مختلفة . في العام ١٩٥٤ كان « اليسار في النظام » (خالد محي الدين ويوسف صديق وثروت عكاشة) هو المطالب بالديمقراطية واطلاق الحريات . في حين كان « اليسار في النظام » في العام ١٩٧١ يعتبر المناداة بالديمقراطية واطلاق الحريات مناورة يمينية ضد الثورة .

ومع ذلك ، فان ما تجدر ملاحظته هو ان الحسم في كل من الصراعين جاء في الاتجاه المضاد للقوى التي توصف — كل في ظروفها — بيسار الثورة . هذا من ناحية . ومن ناحية أخرى فان

حسم الصراع فى المرتين ثم بقوة الجماهير غير المنظمة تدعمها قوة عسكرية ناصرية . فى ١٩٥٤ كانت القوة العسكرية الناصرية هى كل اسلحة الجيش فى ما عدا سلاح الفرسان . وفى ١٩٧١ كانت القوة العسكرية الناصرية هى الحرس الجمهورى الذى اسسه وظل يشرف عليه جمال عبد الناصر شخصيا الى ساعة وفاته .

ليست هذه هى كل خطوط الصورة ، كما ترسمها المدرسة الساداتية ، للصراع على السلطة . وانما هى تضيف اليها خطوطا أخرى لا تقل عنها اهمية . فقد حدث قبل حسم الصراع مع « مراكز القوى » وبعده ان ظلت سلطة الرئيس السادات تتعرض لعمليات « شد وجذب » من تيارات شدة من المجتمع ، تقاسمتها قوتان متميزتان :

القوة الأولى ، تجسمت فى ما يمكن أن يسمى — فى تقدير الساداتيين — الاتجاهات المحافظة واليمينية التى تلفعت بأردية ليبرالية . وراحت تلح فى طلب اقتضاء ثمن معارضتها لعبد الناصر . وهى تتكون من تجمع لعدد من الاعضاء السابقين فى مجلس قيادة « ثورة يوليو » الذى حل عام ١٩٥٦ ومن بعض الساسة العسكريين والمدنيين الذين تولوا مناصب قيادية فى الدولة خلال فترات من عهد الرئيس عبد الناصر ، أبرزهم السادة عبد اللطيف البغدادى وزكريا محى الدين وكمال الدين حسين والدكتور مصطفى خليل والدكتور أحمد عبده الشرباصى واللواء مدكور أبو العز وصلاح الدسوقى .

وحاولت هذه القوة جذب المدرسة الساداتية ونظامها الى تكوين « مجلس ثورة جديد » يقوم بادارة شئون البلاد على أسس جديدة تتفق واتجاهاتها ، يتولى السادات رئاسته . وقدمت من أجل ذلك مذكرتين سياسيتين . واحدة قبل انتخابات الرئاسة

فى ١٦ اكتوبر — تشرين الأول ١٩٧٠ ، واخرى بعد ١٥ مايو — آيار ١٩٧١ .

اما **القوة الثانية** ، فتضم ما يمكن ان يسمى اليسار المريض وخصوصا اجياله الجديدة ، التى راحت تحاول شد المدرسة الساداتية ونظامها نحو بناء « جبهة وطنية » تضم كل القوى الوطنية والتقدمية من أجل دفع مسيرة الثورة فى مقاومتها للاحتلال الاسرائيلى وفى استمرار عملية التنمية ذات الآفاق الاشتراكية فى مناخ ديموقراطى ، بحيث تكون الجبهة بديلا عن الاتحاد الاشتراكى الذى أخفق فى تجسيد تحالف حقيقى وفعال لقوى الشعب العاملة .

فى الرابع عشر من مايو — آيار ١٩٧٢ (بعد عام واحد من حركة التصحيح) كشف السادات عن عمليات الجذب والشد هذه ، وموقفه منها ، فى خطاب عام قال فيه : « فوجئت قبل الانتخابات بأن عريضة جاية لى موقعة من بعض اخواننا الذين كانوا معنا زمان بمجلس الثورة . واحد منهم اتصل وقال عاوز يشوفنى وجاب العريضة ، وطلب ان الكل يجوا يقابلونى مرة واحدة . رفضت . . . قلت أنا ماشوفش مجاميع . ملخص العريضة انه يتشكل مجلس ثورة جديد . وجايلونى وقالوا انت رئيسه باعتبار انك انت نائب رئيس الجمهورية . والمجلس ده يقعد وصى على البلد . يعمل هيئة تأسيسية . الهيئة التأسيسية بعد ١٨ شهرا تضع دستورا للبلد . وبعدين تنقى البلد رئيس جمهورية من بين اعضاء المجلس الجديد . أنا رفضت هذا الكلام . . . رفضت مبدأ الوصاية على البلد . . . فى الايام الأخيرة تكررت العريضة بصورة اخرى . . . ودوروا على شوية ناس يمضوا معاهم . . » .

واستطرد السادات فى الخطاب نفسه : « فى وسط هذه التجربة تطلع نغمة تقول الجبهة الوطنية . جبهة وطنية ايه ؟ يعنى الغى المؤسسات اللى هنا .. ما هو جبهة وطنية يعنى ماعندناش مؤسسات . طيب ما فيه لجنة مركزية بتاعة الاتحاد الاشتراكى ... وفيه سلطة تشريعية .. وفيه سلطة تنفيذية ... الجبهة الوطنية دى المطلوب ايه ؟ فيه عندنا حزب ناسيين نضمه للاتحاد الاشتراكى ولازم نضيفه ... والا فيه عندنا عباقرة نسينا نضمهم للاتحاد الاشتراكى ومن غيرهم الدنيا حاتغرق ... انا بقول : لا . الجبهة الوطنية كلام مقصود به التخريب فى عملنا . واحنا بنواجه عدونا بوحدة وطنية واحدة ... اللى عرفناه طول عمرنا ، واللى اشتغلنا به طول عمرنا هو الوحدة الوطنية ... ما عندنا غير هذا ... » .

وهكذا تحت شعار « لا يمين ولا يسار » قاومت مدرسة السادات السياسية جذب اليمين الى «مجلس ثورة جديد » . كما قاومت شد اليسار الى « الجبهة الوطنية » . وقررت المضى فى الطريق الوسط ، الذى اختطته لنفسها بمفهوم « مصر .. ومصر فقط » مستندة فى ذلك الى مبادىء الثورة الستة الاولى والى صياغات « ثورة يوليو » للعمل السياسى من خلال تحالف الاتحاد الاشتراكى ، ولكن بعد « تصحيحه » ، وذلك بالسماح بقيام منابر سياسية داخلة وفتح العضوية الجماعية للنقابات والاتحادات الى جانب العضوية الفردية العادية واقرار تمثيل وظيفى لقيادات القوات المسلحة والشرطة على مستوى المؤتمر القومى واللجنة المركزية .

وتحرص المدرسة الساداتية على التأكيد ان « مسيرتها التصحيحية » تعنى استمرار « ثورة يوليو » واستقلاليتها من دون

وقوع فى الجمود ، او الاصرار على الأخطاء والسلبيات . او الخوف من الاقدام على تجارب وخطوات جديدة ، وذلك فى اطار الالتزام السياسى بالمبادىء الستة من ناحية ، ومن ناحية اخرى . « استلهام الشخصية المصرية ذات الأبعاد الثلاثة ، وهى الاصالة والصلابة والايمان . من دون استيراد لأيديولوجية او مبادىء من خارج هذه الأرض وخارج هذا الشعب الذى هو عائلة واحدة يحس فيه كل انسان بأخيه كما هـو الحال الى يومنا هـذا فى القرية » . (حديث الرئيس فى الذكرى الثانية لوفاة عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر — ايلول ١٩٧٢) .

وتحدد المدرسة ما تعنيه بالايديولوجية المستوردة بانها من جانب « الماركسية التى تقول بسيادة طبقة البروليتاريا » . وبانها من جانب آخر « الراسمالية والحزبية اللتان جربناهما وعانينا منهما » . (خطاب الرئيس فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٢) .

وتتابع الأحداث وتراكم التغيرات الهيكلية التى تحدثها المدرسة الساداتية بالنظام والمجتمع وخاصة بعد حرب اكتوبر . وهى تجد فى نفسها التعبير عن ثورة يوليو ومبادئها الستة فى السبعينات ، كما كانت الناصرية هى التعبير عن ثورة يوليو فى الخمسينات والستينات .

اذا كان التعبير الناصرى . قد قدم وثائق فكرية سياسية هى الميثاق الوطنى عام ١٩٦٢ وبرنامج ٣٠ مارس — آذار عام ١٩٦٨ . فان التعبير الساداتى يركز على ثلاث وثائق فكرية سياسية تحكم مساره . وهى ورقة اكتوبر — تشرين الأول ١٩٧٤ ، ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى ١٩٧٤ ، وخطاب السادات فى الثانى والعشرين من يوليو — تموز ١٩٧٥ امام اول مؤتمر

للاتحاد اشتراكي بعد حرب اكتوبر . وبموجب هــذه الوثائق ، فان المدرسة الساداتية تقوم بالعمل على الانتقال بالواقع المصرى الراهن — ومن خلال سبع نقلات كيفية — الى اوضاع تختلف عن تلك التى كانت عليها قبل ثورة التصحيح فى ١٥ مايو — آيار ١٩٧١

فالمجتمع اولا : ينتقــل من حالة الشرعيــة الثورية التى استهدفت تغيير مجتمع ما قبل ثورة يوليو ، الى الشرعية الدستورية التى تقنن وتثبت الأوضاع العامة المجتمع . وبدلا من « الصراع الطبقى » الذى تصفه بانه يقوم على الحقد والخصام الاجتماعى ، يحل « الامن والسلام الاجتماعى » القائم على قيم الحب والتعاون فى عائلة واحدة وفق تقاليد القرية المصرية التى تجعــل « للابن الفقير » حقــا معلوما فى مال « الابن الغنى » داخــل المــائدة الواحــدة .

وهو ثانيا : ينتقل من سيادة الاجراءات الاستثنائية للتغيير ومحاربة الاستغلال مثل التأميمات والمصــادرات والحراســات والاعتقالات الى سيادة القانون وازالة الاجراءات الاستثنائيــة واستخدام الضرائب سلاحا رئيسيا فى مواجهة الاستغلال والأرباح الطفيلية من جهة . واذابة الفوارق بين الطبقات من جهة اخرى .

وهو ثالثا : ينتقل من اقتصاد «مغلق» الى اقتصاد منفتح على راس المــال العربى والأجنبى وما يصاحبه من تكنولوجيا حديثــة ولذلك لمواجهة التغيرات العربية والدولية السريعة .

وهو رابعا : ينتقل من « نظم اشتراكية مستوردة » قائمة على ساق واحدة متورمة بيروقراطية هى القطاع العــام ، الى « اشتراكية مصرية عربية » نابعة من اصول وطنية وقومية قائمه على ساقين اثنتين قويتين : القطاع العام والقطاع الخاص .

وهو خامسا : ينتقل من تحالف قوى الشعب العاملة من خلال اتحاد اشتراكي وحيد المنبر مغلق فى وجه القوات المسلحة والشرطة ، الى تحالف يضم القوات المسلحة والشرطة جنبا الى جنب مع الفلاحين والعمال والمثقفين والراسمالية الوطنية فى اتحاد اشتراكى جديد متعدد المنابر .

وهو سادسا . ينتقل من قيادة محور عربى يؤجج صراعات وتمايزات اجتماعية وسياسية داخل الوطن العربى ، الى قيادة « تضامن أخوى » لبناء « وفاق عربى » .

وهو سابعا : ينتقل من علاقة صداقة خاصة مع الاتحاد السوفيتى وعلاقة عداء خاصة مع الولايات المتحدة ، الى علاقة متوازنة فى صداقتها ومصالحها مع كل منهما . وذلك دون تمييز او تفريق بين اشتراكية الأول وراسمالية الاخرى .

فى هذا الاطار العام من التنقلات الكيفية السبع قامت المدرسة الساداتية بجهد مكثف وبمعدل سريع للحركة باجراء عملية جراحية شاملة فى جسم المجتمع ، الذى شخصه الرئيس السادات بأنه ظل يعانى أمراض الهزيمة طوال سبع سنوات عجاف حتى وصل اقتصاده الى درجة الصفر وهبط الى مستوى أفقر المجتمعات العربية بعد أن كان من أوفرها ثراء .

الى اى مدى تحقق هذه الجراحة . اهداف المدرسة الساداتية ، وسط صراعات ضاربة ومشاكل معقدة ومتشابكة ..؟

هذه هى كل القضية .

القسم الثانى

اليسار المصرى

- الطريق والاهداف
- الموقف من أمريكا
- الموقف من السوفييت
- العرب
- فلسطين
- ثورة مايو وثورة يوليو

(١)

اليســار المصرى

الطريق والاهــداف

والآن ....

ماذا عن رؤية « اليسار المصرى » وموقفه من القضـــــايا والمشاكل التى يطرحها الواقع المعـــاصر ، محليا وعربيا ودوليا ؟

تستوجب الأمانة ان احدد بوضوح الموقف الاجتماعى الــذى انطلق منه فى محاولة الاجابة على السـؤال .

وباختصار ، فان هذا الموقف يستند الى مبادىء الاشتراكية العلمية . لا بمفهوم تجريدى او ميكانيكى يجمدها ويفقد فاعليتها ، ويحولها الى مغامرات — وقد تبدو بطولية فى بعض الاحيــان — ولكنها فى النهاية لا تحقق شيئا . وتسقط فى هــوة الفوضــوية والعدمية بعد تضحيات لا مجدية . وانما بمفهوم التفاعل الجــدلى والخلاق بين مبادىء الاشتراكية العلمية وبين كل من « العــام والخاص » فى ظروف المجتمع وتراثه التاريخى والنضالى ، علــى ضوء ما اسفرت عنه حرب اكتوبر — تشرين الأول القنـــالية والبترولية من ايجابيات وسلبيات . وعلى ضوء الانتماء المصرى — بوزنه المؤثر — الى الوطن العربى وحركته التحررية ضــد الامبريالية والصهيونية والتخلف .. وأخيرا على ضوء معايشته

لعصر الربع الأخير من القرن العشرين . هذا العصر الذى تحكم مساره — اليوم — خمس ظواهر اساسية ، يمكن ان نجملها فيما يلى :

* شمول حركة التحرر السياسى والاقتصادى للعالم الثالث فى آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . وبلوغها مرحلة المواجهة الحادة مع النظام الراسمالى وقواعده العنصرية العسكرية (اسرائيل) وشبه العسكرية (روديسيا وجنوب افريقيا) واحتكاراته العملاقة المتعددة الجنسيات . فى الوقت الذى تتفاقم فيه بدرجات قياسية ، ازمات الطاقة والمواد الخام والغذاء ، فى العالم ككل .

* عالمية حركة التحول ، بطرق واشكال مختلفة واساليب تتراوح بين العنف المسلح والسلمى ، من الراسمالية الى الاشتراكية .

* تصاعد ثورة العلم والتكنولوجيا ، منذ نجاحها فى تفتيت الذرة فى الأربعينات ، الى آفاق وابعاد لا نهائية . تزيد — كما وكيفا — من قدرة الانسان على السيطرة على الطبيعة واكتشاف كنوزها الهائلة ، على مستوى كونى . وتسخيرها — بمعدل قياسى — اما لرفاهية الانسان وامنه ، واما الى خرابه وتدميره .

* الاتجاه المتعاظم نحو الانفراج الدولى والتعايش السلمى بين الدول على اختلاف احجامها وانظمتها . وذلك دون ما حجر على « جوهر » الصراعات الايديولوجية والاجتماعية . ولكن مع اتخاذها اشكالا وصياغات جديدة .

* تحول انسان العادى فى العالم ، من « كم مهمل سجين

همومه الذاتية واليومية الضيقة » الى « كيف فاعل ومؤثر » بتخطى «الذات» الى «الموضوع» . ويربط بين امنه الشخصى وامن البشرية وسلامها ، وبين حريته وحرية وطنه وبين حرية الانسان جمعاء . وذلك من خلال تفجر مخزون معاناته المأساوية لحربين عالميتين فى اقل من جيل واحد ، فضلا عن الحروب الاستعمارية والمحدودة . ومن خلال نزوعه المستقبلى ، فى الوقت نفسه ، الى التوحد مع العالم والكون ضد مخاطر الحرب النووية . والتساوى مع « القلة المتميزة » — على مستوى الدول والطبقات — فى التمتع المادى والمعنوى بالحضارة ومعطياتها . وذلك كله بفضل الاكتشافات العلمية الحديثة وتطوير وسائل المواصلات والاعلام وتبادل المعلومات ، التى جعلت من « الكرة الارضية » مجرد « قرية » ، يتنامى صغرها وتتلاحم أجزائها يوما بعد يوم .

بيد أن « اليسار المصرى » ، بحكم الخريطة الاجتماعية والسياسية للواقع المعاصر ، لا ينحصر فى دائرة الاشتراكيين العلميين أو الماركسيين وحسب . وانما هو كيان متجدد الحيوية والتنوع ، يتسع لقوى وتيارات أخرى عديدة . تشمل ضمن ما تشمل الناصريين والاشتراكيين الديمقراطيين (ومعظمهم من المثقفين والتكنوقراط) . والقوميين التقدميين ، والقواعد الجماهيرية والشبابية لثورة يوليو التى تنتمى الى فئات اجتماعية مختلفة ، تتراوح من الشرائح الدنيا للطبقة الوسطى حتى العمال وفقراء الفلاحين .

وقد جاء هذا التعدد لقوى اليسار فى مصر ، حصيلة موضوعية للصراعات والتغييرات التى واكبت ثورة يوليو بمراحلها المتعاقبة ، من ناحية . ونتيجة أن الاشتراكية — من ناحية أخرى — فى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية واندلاع حركات التحرر

الوطنى على نحـو يزاوج بين الاستقلال السياسى والاستقلال الاقتصادي ، لم تعد تشـكل قوة جذب للطبقة العاملة وحسب. بل ولقطاعات واسعة من أبنـاء الطبقـة الوسطى المطحونة ، بأفكارهم واتجاهاتهم الاصلاحية فى الأسـاس .

من هنا يمكن القول ان « اليسـار المصرى » هو كم سياسى ، ينتسب الى منابع اجتماعية وفكرية متباينة . وهذا ما يطبعـه بخاصتين رئيسيتين ومتناقضتين فى وقت واحـد .

* خاصية الانقسام والتضارب فى الفكر ومناهـج الرؤيـة والتحليل . وبالتالى تعدد نقاط الانطلاق ووسـائل العمل .

* وخاصية التوحد السياسى النسبى ، بفعل اللقاء علـى ارضية الاستقلال الوطنى والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وقضـايا الديمقراطية والعصرية . وذلك فى مواجهة الامبريالية والصهيونية. فضلا عن بقايا كبار ملاك الأراضى والراسمالية الكبيرة (الرجعية القديمة) والراسمالية الطفيلية والبيروقراطية والريفية الجشعة التى اخذت تنمو وتنتعش مع هزيمة ١٩٦٧ (الرجعية الجديدة) .

والتناقض بين هاتين الخاصتين ، يؤثر تاثيرا سلبيا علـى اليسار . فعلى الرغم من أن الساحة الاجتماعية لليسار رحبة الا أنهـا مفتتة . وعلى الرغم من الشيوع العـام لأفكار وشعارات اليسـار ، الا انه فى ميزان قوى الفعل والعمـل المؤثر ، ما برح يلعب — فى الغالب الأعم — دور الأقلية المطاردة فى المجتمع .

وتنشط القوى الرجعية القـديمة والجديدة ، منذ هزيمـة ١٩٦٧ ، للعمل — بعد أن فشلت في تصفية اليسار واقتلاع جذوره

من التربة المصرية — الى محاولة دفعه للحياة داخل ما يشبه « الجيتو » السياسي .

وفي هذا المجال تقوم باستغلال عدد من العوامل ؛ يمكن أن نحدد اهمها في خمس نقاط :

* سيادة مناخ الحياة الزراعية بتقاليدها المحافظة على المجتمع ككل ، بدرجات متفاوتة .

* ارتفاع نسبة الأمية اللغوية ، التي تحد بالضرورة من امتلاك المواطن لوسائل المعرفة والوعي السياسي . ويزيد بالتبعية من حجم الأمية السياسية .

* تراكم المصاعب والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية منذ هزيمة ١٩٦٧ ، على اساس ان اليسار هو المسؤول عنها بدعوى ان الاشتراكيين كانوا المسيطرين على السلطة !

* عقد مقارنات سطحية وزائفة بين « راسمالية الاقتصاد » في عدد من البلدان العربية مثل لبنان ، وبين ما يسمونه «اشتراكية الاقتصاد المصري» . وكيف ان الرأسمالية انبتت هناك الرخاء وناطحات السحاب وسيارات الكاديلاك . في حين ان «الاشتراكية» هنا ، افرخت الفقر وازمات المساكن والمواصلات والتموين . وهي مقارنات تخفي تحت بريقها اللامع والخادع ، حقيقة أن المقابلة تتم بين «اقتصاد خدمات» و «واقتصاد انتاجي وطني مستقل ، ولكنه غير اشتراكي » . فضلا عن أن المقارنة لا تبرز الا رخاء تلك القلة المميزة على قشرة مجتمع الخدمات ، دون التفات الى ما يتراكم في قاعه من عوز وبطالة وازمات خانقة لجماهير الكادحين الذهنيين واليدويين على السواء .

* التجسيم المبالغ فيه لبعض التصرفات الهامشية غير المسؤولة التى تصدر عن جماعات يسارية طفولية ، تفتقد الى الخبرة والوعى والصبر الثورى . وسط ظروف استثنائية بالغة التوتر والتعقيد ، اجتماعيا وسياسيا .

وتمارس القوى المناهضة لليسار استغلالها لهذه النقاط الخمس ، من خلال اربعة محاور :

المحور الاول ، يدور حول ان اليسار ، ليست له جذور وطنية مصرية ، يعتنق مبادىء وافكارا «مستوردة» غريبة عن التراث الوطنى .

المحور الثانى ، يعزف على نغمة ان اليسار يعادى الدين ، ويدعو الى الالحاد فى مجتمع شرقى متدين .

المحور الثالث ، يلح عن ان اليسار بحكم انه يطمح الى الاشتراكية ، ويميز فى نظرته الدولية بين الاتحاد السوفيتى والبلدان الاشتراكية ، وبين الولايات المتحدة والبلدان الراسمالية الأخرى ، فهو اذن عميل للسوفيت ويسعى الى فرض نظامهم على المجتمع المصرى بالقوة .

المحور الرابع ، يحذر من ان اليسار استبدادى المنطلقات دكتاتورى النزعة ، يعادى الديمقراطية ويصادر الحريات السياسية ، ويطحن فردية الانسان ويمزق وشائج العائلة وترابط اعضائها .

كيف يواجه اليسار المصرى هذه الهجمة ، بمحاورها الأربعة ؟

يمكن أن نجيب : بوضوح للرؤية ، وتوحيد للقوى ، وعمل ثورى واقعى مسؤول تاريخيا .

لكنها تظل اجابة تتسم بشعارات عامة . وبالتالى غير كافية . ويستلزم الأمر ترجمتها الى واقع عملى ، وخطوط ووسائل محددة .

واذا حاولنا الاقدام على مخاطرة الترجمة ، بطريقة التفكير بصوت عال ، فاننا نعرض النقــاط الثلاث التالية بايجاز شديد .

النقطة الأولى : تتصل بتحليل علمى دقيــق لواقع المرحــلة الراهنة فى المجتمع المصرى ، وطبيعة واهداف معركته المعــاصرة : والى المدى المنظور من المســتقبل .

نتساءل : **هل المعركة ، اليوم ، هى النضال من أجل تحويل مصر — فى الغد القريب — الى مجتمع اشتراكى ؟**

من أرضــية الاشتراكية العلميـــة ، التى تستهدف بنــاء الاشتراكية ، نجيب — وبكل ثقة — لا .

لا ، اليــوم ، ولا فى المستقبل المنظور .

لمــاذا ؟

أن المرحلة التى نعيشها ، هى بالدقة ، مرحلة استكمال مهمات واهداف الثورة الوطنية الديمقراطية . وهى الثورة التى تبلورت على نحــو مكثف منذ يوليــو — تموز ١٩٥٢ . وكان العــدوان الاسرائيلى فى ١٩٦٧ هو قمة المحاولات العنيفة التى تعاقبت من أجل اجهاضها . واثبتت التجــربة ، اكثر من مرة ، عــدم القدرة على تخطيها فى واقعنــــا .

والقضية الملحة اليــوم ، هى دفع هذه المرحــلة النضالية لانجــاز اهدافها . وغنى عن البيان ان عملية الدفع تجرى فى واقع

يتميز بتعقيد شديد . وتتداخل فى تكوينه وحركته عوامل وقوى عديدة ، تتراوح العلاقات فى ما بينها من التناقض العدائى (الجماهير الشعبية والراسمالية الطفيلية) الى التناقض غير العدائى (الجماهير الشعبية والراسماية الوطنية المنتجة) .

ويبدو التعقيد والتداخل فى الواقع المصرى المعاصر نتيجة مواجهته ، فى وقت واحد ، للامبريالية والاستعمار الجديد والصهيونية والتخلف ، فضلا عن رواسب جراح وآلام ومصاعب هزيمة ١٩٦٧ وتضحيات حرب أكتوبر ـ تشرين الأول ١٩٧٣ .

ويتصل بذلك أيضا الاستثمار السياسى الأمثل للنتائج الايجابية لحرب اكتوبر ـ تشرين الأول ، ودرء خطر المضاعفات السلبية . مع حتمية الاستمرار فى العمل العسكرى والسياسى لتحرير كل الأرض العربية المحتلة ولكل ما يتطلبه من اعباء اقتصادية واجتماعية . ذلك أن التسوية النهائية للصراع العربى الاسرائيلى سوف تكون تسوية حرب التحرير ، لا تسوية الخطوة خطوة المجردة .

ويتشابك هذا كله مع ضرورة متابعة التنمية المستقلة ، بمعدلات سريعة وعالية ، لاستكمال بناء القاعدة الصناعية ـ الزراعية للكيان الوطنى ، ولمواجهة التزايد السكانى الذى يبلغ حوالى المليون نسمة سنويا . ومعالجة الاختناقات المتراكمة بثقلها فى الحياة اليومية ، على مدى ثمانية أعوام ، وذلك بالنسبة للمساكن والمواصلات والتموين وفرص العمل ... الخ .

وهناك أيضا عملية التقييم الجارية من أجل فرز الايجابيات عن السلبيات فى ثورة يوليو ، وذلك بأسلوب نقدى موضوعى ، لا تشهيرى مضاد لحركة استمرار الثورة الوطنية الديمقراطية ككل .

يضاف الى ذلك قضية افتقاد السيولة النقدية ، وعجز التراكم الرأسمالى الوطنى عن تغطية الاستثمارات المطلوبة عاجلا وآجلا على السواء ، والضرورة الحيوية لتأمين مصادر خارجية آمنة ومتطهرة من الشروط السياسية .

واخيرا وليس آخرا ، تبرز ، مشكلة التنسيق بين الواجبات الوطنية وبين الواجبات القومية ، وخاصة فيما يتعلق بقضية فلسطين . وذلك فى واقع عربى جديد ، بعد حرب أكتوبر العسكرية والنفطية .

فى مواجهة هذا كله ، فان الاشتراكية ، ليست الهدف العاجل لليسار المصرى . وانما هى تأمين مسيرة الثورة الوطنية الديمقراطية ، وسط هذا الواقع المعقد بمنعطفاته ومزالقه الخطرة، لبناء مجتمع التحالف الحقيقى لقوى الشعب المنتجة والعاملة . وذلك بتحقيق الأهداف الثمانية التالية :

* المحافظة على الاستقلال السياسى والاقتصادى لمصر ، بقوة وحدتها الوطنية التقدمية وكفاءة وبسالة جيشها الوطنى .

* دعم الطابع الوطنى المستقل وانفتاحه على مشاركة جميع القوى الوطنية والتقدمية بلا استثناء ، على اساس ديمقراطى ، يوسع بعمق من الحريات العامة والشخصية .

* استكمال تحرير الأرض المصرية والعربية المحتلة ، مع مشاركة الثورة الفلسطينية فى استراتيجيتها البعيدة المدى لبناء الدولة الديمقراطية ، وفى استراتيجيتها المرحلية لبناء السلطة الوطنية على كل جزء يتحرر من فلسطين .

* المضى — من خلال خطط قصيرة المدى واخرى بعيدة المدى — فى التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستقلة على أســاس تأمين القيــادة للقطاع العــام المتحرر من القيود البيروقراطية .

* عزل الراسمالية الطفيلية والبيروقراطية ، ومنعها من تحويل الدولة الى جهاز نقل الثروة الوطنية الى جيوبها .

* تشجيع ومساعدة الراسمالية الوطنية المنتجة وقطاعها الخاص فى اطار خطة التنمية المركزية .

* توفير الراسمال المطلوب للتنمية على أساس التكامل الاقتصادى للوطن العربى ، وبنــاء السوق القومية المشتركة .

* تحديد علاقات مصر الدولية ، على أساس المصالح الوطنيــة المستقلة المعادية للامبريالية وللاستعمار الجديد والصهيونية .

النقطة الثانية ، تتجسد فى أن ضمان فاعلية هــذا المســار يتوقف على مدى قدرة اليسار المصرى بوعيه لطبيعة المرحلة وصبره الثورى ومرونته الواقعية ، على الالتحام **«بكتلة التقدم التاريخية»** فى الواقع المعاصر . هذه الكتلة العريضة التى تتسع لتشمل الفئات المتعددة من الرأسماية الوطنية المرتبطة بعملية الانتاج والتنمية ، وصغار الفلاحين وخاصة فلاحى الاصلاح الزراعى ، والجنود ، والعمال ، وجماهير المثقفين الوطنيين . وذلك من خلال حـــوار ديمقراطى ، يتزاوج فيه العمل مع المناقشات النظرية السياسية . وبديهى أن تحقيق هذا الالتحام يتوقف — بدوره — على نجـــاح الحوار الداخلى المسؤول بين قوى واتجاهات اليسار المختلفة ، من أجل الوصول الى حد ادنى من وحــدة الرؤية الســياسية ومنطلقاتها .

النقطة الثالثة ، تتركز فى التصدى ، على مستوى الساحة الجماهيرية ، لمحاور حركة القوى الطفيلية والبيروقراطية فى هجومها على اليسار المصرى ، بهجوم مضاد . لا يكشف جاهليتها ورجعيتها فحسب . ولكن يؤكد على التاريخ الوطنى والنضالى لليسار ، وعلى انه الوريث الحقيقى لكل ما فى التراث من قيم ايجابية .

ان على اليسار أن يقدم بوضوح وبلغة الشعب ، كتابه الوطنى الذى يضع تحت الضوء جذوره الممتدة الى التاريخ المصرى القديم منذ ثورة الفلاح الفصيح ضد سلطة فرعون والكهنة ، حتى ثورة عمر مكرم ضد المماليك . ومن ثورة عرابى حتى ثورة يوليو التى شارك فى مجلس قيادتها المكون من تسعة أعضاء عنصران يساريان (خالد محى الدين ويوسف صديق) من نبت الحركة الوطنية . ومن مقاومة سلطات الاحتلال البريطانى فى الخمسينات حتى مقاومة الغزاة الاسرائيليين للسويس فى السبعينات .

ان اليسار ، بمعنى القوى الوطنية النازعة الى التقدم والمنحازة لمصالح الجماهير الشعبية ، يتكون تراثه الوطنى من كفاح العديد من المناضلين فى مختلف مجالات العمل الوطنى : الضابط محمد عبيد والمثقف المناضل عبد الله النديم فى الثورة العرابية ، والزعيم محمد فريد مؤسس النقابات العمالية والتعاونيات ومدارس الشعب وعبد الرحمن فهمى فى ثورة عام ١٩١٩ ، عبد العزيز فهمى ومحمد مندور ومصطفى موسى فى الطليعة الوفدية ضد الملك فاروق والاستعمار . وفى التاريخ الثقافى يشع ضوء العديد من العقول وطاقات الابداع اليسارية ، كل بمعيار عصرها : رفاعة الطهطاوى ، على مبارك وسيد درويش ، مصطفى مصطفى مشرفة ، عبد الرزاق السنهورى ، طه حسين ، المازنى ، حافظ ابراهيم ، ولى الدين

يكن ، حفني ناصف ، سلامة موسى ، نقولا حداد ، أحمد الكاشف ، توفيق الحكيم ، حسين فوزى ، لويس عوض ، نجيب محفوظ ، شهدى عطية ، عبد الرحمن الشرقاوي ، نعمان عاشور ، يوسف ادريس وغيرهم ...

واليسار المصرى لا يخفى أن هدفه الاستراتيجى العام هو بناء الاشتراكية . وأن « الاشتراكية ومبادئها العلمية » ليست بضاعة تصدر وتستورد كالبرفان الفرنسى وسيارات فورد الأمريكية . ولكنها نتاج العقل الانسانى فى احتكاكه مع الواقع الاجتماعى المستغل ، من اجل تغييره الى واقع غير مستغل . وهو من خلال انتاجه الفكرى وعمله النضالى فى واقعه — وعلى مختلف المراحل — يأخذ من رصيد الاشتراكية الانسانية ويعطيها ويثريها فى نفس الوقت . واليسار المصرى ليس هو الذى يميز الاتحاد السوفيتى . ولكن الاتحاد السوفيتى ، بثورته الاشتراكية ونظامه المعادى للاستغلال والامبريالية ، هو الذى ميز نفسه واتجاه حركته فى الساحة الدولية . فكان من الطبيعى أن يكون حليفا وصديقا لحركات التحرر وثوراتها الوطنية الديمقراطية . ولا يعنى ذلك ، بحال من الأحوال ، أن اليسار المصرى فى نضاله الطويل المرير من اجل بناء وطنه الاشتراكى ، يعمد الى نقل التجربة أو النظام السوفيتى الى مصر . والا كان بذلك يلغى نفسه ودوره الخلاق ، ويتعامى عن الواقع الخاص ببلده ، ويتنكر لألف باء الاشتراكية التى تشدد على أن كل تجربة أو نظام اشتراكى هما وليدا الواقع الوطنى وتراثه ، أولا واخيرا .

واليسار المصرى ، ليس بينه وبين « الدين » عداء . ذلك أن معركته الكبرى هى مع المستغلين فى الأرض لا مع السماء ، حيث لا يوجد مستغلين . وهو ينطلق فى ذلك من حقيقة ان ايمان

الجماهير الساحقة بالاديان في المجتمع ، يفجر قوة روحية بـ مادية هائلة قادرة بقيمها الروحية ، المعـادية للاستغلال واللامساواة في الحقوق والواجبات ، على اثراء مسيرة التقدم . ومن هنـا فهو مع الدين الحق ، دين الفقراء المستغلين المستبعدين في الأرض وضد اتجار الطفيليين والبيروقراطيين بالدين لتغطية النهب والاثراء الفاحش غير المشروع .

ولهذا ، فنحن نقرر حقيقة تاريخية ، حينما نقول أن اليسار في مجتمعنا هو الوريث الحقيقي لدين «محمد بن عبد الله» الـذي هدم الأصنام وبشر ومارس العدالة الاجتماعية ، ولدين « عيسى ابن مريم » الذي قلب الموائد على المرابين والفريسيين في القدس .... وهو الوريث لنضال « أبي بكر » في حرب الردة وكفـاح «عمر» من أجل المساواة ، وجهاد «علي بن ابي طالب» ضد الفقر والجهل وتضحيات الصحابي «أبي ذر الغفاري» من أجل فضـح وكشف الاستغلال المتستر بالدين منذ فجر الاسلام .

وفي تاريخ أزهرنا الشريف ، علمـاء اجلاء ورواد عظـام لليسار المصري ، ابتداء من «الشيخ حسن العطار» في القـرن الثامن عشر ، حتى «الشيخ صفوان» أحد المؤسسين لأول حـزب اشتراكي في مصر في اوائل القرن العشرين .

واليسار المصري أخيرا ــ وليس آخرا ــ ابن شرعي للحركة الوطنية الديمقراطية في مصر على اختلاف مراحلها . ابتداء من ثورة الجماهير الشعبية والحرفيين الكبرى ضد استبداد السلطة المطلقة لابراهيم بك ومراد بك المملوكين في عام ١٩٧٦ ، بعد الثورة الفرنسية بسبعة أعوام فحسب . والتي توصلت الى اعلان أول دستور في الشرق في شـكل حجة شرعية ، تلزم الحكام بالتوبة

عن المظالم واحترام انسانية الانسان ... حتى مواجهة نظام عبد الناصر بالنقد للأساليب غير الديمقراطية فى الحكم من واقع التأييد للتحولات الاجتماعية الايجابية التى تحققت . وهو الذى دفع، أكثر من غيره ثمن هذا النقد ، محنا وتشريدا ، ولكنه ظل ثابتا فى مواقعه بوطنه ، ولم يهرب بأمواله ، ليعود اليوم يذرف دموع التماسيح على الديمقراطية « وعداء اليسار » المزعوم لها .

باختصار ، ان طريق اليسار المصرى اليوم هو نفس طريق الثورة الوطنية الديمقراطية ... ليس لديه ما يخفيه ، سواء من ماضيه أو حاضره أو مستقبله ... كتابه مفتوح وآماله فى مستقبل وطنه خضراء .

(٢)

اليسار المصرى

الموقف من امركا

هل تغيرت « أمريكا اليوم » عن « أمريكا الأمس » ؟

سؤال مطروح على جميع القوى والاتجاهات فى مجتمعنا .. وبخاصة بعد هرولة الديلوماسية الأمريكية فى حركة غير عادية — اثر حرب اكتوبر — تشرين الأول ١٩٧٣ — نحـو محاولة تحقيق ما يسمى «بتسوية سلمية لأزمة الشرق الأوسط» .

هناك اجابات متعددة تتراوح بين القطـع بالتغيير ، وبين القطع بعـدم التغيير .

ولليسار المصرى ، اجابته الخاصة على السؤال ، تتراوح جدليـا ، بين « لا » و « نعم » ، فى نفس الوقت .

« **لا** » ، بمعنى أن أسس النظام الأمريكى الامبريالى الاحتكارى لم تتغير . وبالتالى فان أمريكا ما برحت القـائدة لحملة العـداء ضـد التحرر الوطنى والاشتراكية .

« **نعم** » ، بمعنى ان أمريكا ، تحت ضغط ازماتها الاقتصادية والاجتماعية الداخلية ، ونكستها فى حرب الهند وباكستان وبنجلاديش ،

واقتلاعها من فيتنام وكمبوديا ، وهزيمة اسرائيل النسبية وغير المتوقعة فى حرب اكتوبر — تشرين الأول ، وفشلها المتفاوت الدرجات فى تنفيذ سيناريو قبرص — اليونان — تركيا ، وتصاعد التمرد الأوربى والياباني ضدها ، لم تعد قادرة على استخدام « عصاها الغليظة » و « قوة دولارها » و «مؤامرات مخابراتها» ، على النحو العنيف الواسع والمكشوف ، الذى ظلت تمارسه من مركز قوة منفرد بذاته ، منذ الحرب العالمية الثانية . وراحت — فى سبيل التقاط انفاسها واعادة ترتيب البيت ووضع جدول جديد لأولويات مصالحها — تتوسل بالأساليب الدبلوماسية اللينة الباسمة ، مع التزام الحد الأدنى من استعراض القوة بين آن وآخر . وتظهر — فى المنطقة — بوجه تجمل بمكياج حديث .

قبل أن ننتقل من العموميات الى التحليل التفصيلى ، نتوقف قليلا عند منطق فريد فى شذوذه وغرابته ، يحاول أن يصور موقف اليسار المصرى من النظام الأمريكى ، على أساس أنه من « املاء » الاتحاد السوفيتى .

والرد البسيط على هذا المنطق ، تفرزه ظروف الانفراج الدولى المعاصر . فالاتحاد السوفيتى قد نجح أخيرا فى أن يحقق مبدأ رئيسيا من مبادىء الاستراتيجية اللينينية . وذلك بصياغة العلاقات بينه وبين الولايات المتحدة على أساس التعايش السلمى والمباراة الاقتصادية بين الاشتراكية والراسمالية ، تجنبا لخطر الصدام النووى المدمر للبشرية كلها . ومع ذلك فان الموقف المبدئى لليسار والمصرى من أمريكا ، ظل كما هو دون ما تغيير .

وهناك منطق آخر أكثر شذوذا وغرابة يذهب الى حد القول بأن اليسار المصرى — ككل حركات اليسار فى العالم — يعادى

صفة مطلقة وعمياء كل ما هو أمريكي ، حتى ولو كان التكنولوجيا الحديثة المتقدمة !

وبالقطع ، ليس هذا — أيضا — موقف اليسار من أمريكا . ذلك أن منهجه الجدلي ، في الرؤية والتحليل ، يحصنه ضد التعميم والتبسيط المخل للظواهر والقضايا الاجتماعية والسياسية في جميع المجالات وكل المستويات ، وهذا ما يجعله يرى « العملة » دائما بوجهيها ، لا بوجه واحد .

ومن هنا فانه لا يرى « أمريكا » كتلة واحدة ووجها واحدا ، وانما هو يميز بين « الوجه » الامبريالي الاحتكاري والعنصري السائد ، فيشجبه ويقاومه . وبين « الوجه » الديمقراطي المعادي للامبريالية والعنصرية بأشكال متعددة ، فيقدره ويرحب به ، على الرغم من وزنه الضعيف في المجتمع الأمريكي . بمعنى انه لا يخلط — مثلا — بين حركة البنتاجون ، جهاز الحرب والعدوان ، وبين حركة القوى الديمقراطية في الجامعات وداخل صفوف المثقفين ضد حرب فيتنام وغيرها من حروب أمريكا المحدودة ، وضد التفرقة العنصرية .

وبعد هذا وذاك ، فان اليسار ، ليس من الغفلة بحيث يتعامى عن ايجابيات الروح العملية النشطة للمواطن الأمريكي في حياته اليومية ، وعن التقدم العلمي والتكنولوجي الذي يتحقق بمستويات عالية في أمريكا . ويعتبر ان هبوط رجل الفضاء الامريكي — نيل ارمسترونج — على القمر ، لأول مرة في تاريخ البشرية عام ١٩٦٩ ، نصرا للانسانية كلها .

وليس هذا بالموقف الجديد في التاريخ العام لليسار ، عالميا .

فى العشرينات — مثلا — تحدث «لينين» — ولا أظن أن أحدا يستطيع أن يشك أو يزايد حول يساريته — عن معادلة ضرورية لنجاح البناء الاشتراكى فى الاتحاد السوفيتى فقال انها : « تفاعل الحركة العملية الأمريكية مع الروح الثورية السوفيتية » .

اذن فموقف اليسار ، ينصب على العدوانية الامبريالية للنظام الأمريكى وأجهزته فحسب .

وهذا الموقف ، ليس موقفا عشوائيا أو اعتباطيا . فتاريخ أمريكا مع مصر والمنطقة ، دام ومرير . ولسنا فى حاجة الى عرض سجله الذى يزخر بالحصار والضغوط الاقتصادية ، والدعم العسكرى والمالى والسياسى لاسرائيل ، الى درجة المشاركة الفعلية ، فى عدوانها المتكرر على مصر وفلسطين والبلاد العربية

اليوم ، تتقدم امريكا بوجه جديد . وتتعهد ببذل أقصى جهد من أجل الوصول الى ما تسميه « حلا سلميا عادلا لأزمة الشرق الأوسط » . وتعترف — فى وثيقة مشتركة مع السوفيت — على ما تطلق عليه « المصالح المشروعة (لا الحقوق) للشعب الفلسطينى .

وحين تفشل اسرائيل ، مهمة كيسنجر الثانية للفصل بين القوات فى سيناء فى مارس — آذار ١٩٧٥ ، ينبرى الرئيس فورد ووزير خارجيته بتوجيه ما يشبه اللوم العلنى الى اسرائيل . وذلك لأول مرة فى تاريخ العلاقات الأمريكية الاسرائيلية ، منذ حرب السويس عام ١٩٥٧ .

ولكنهما يعودان ، بعد أسابيع ، الى مطالبة كل من اسرائيل ومصر — على قدم المساواة دون ما تمييز بين المعتدى والمعتدى عليه — بالمرونة والاعتدال ، من أجل انجاح المساعى السلمية

ويجرى هذا كله تحت وابل من تصريحات يطلقهـا البيت الابيض ووزارة الخارجية ، بالتهديد باحتلال منابع البترول العربية اذا ما تجدد حظر تصدير البترول .. وبالوعد والوعيد اذا نجحت منظمة التحرير الفلسطينية فى حملتها السياسية لطرد اسرائيل ، المتجاهلة لقرارات الأمم المتحدة ، من المنظمة الدولية .

وتعلن أمريكا ـ بعد دخولها الى المنطقة من خلال زيـارات نيكسون وكيسنجر المتعددة لمصر وسوريا وغيرها من البـلدان العربية ، أن لديهـا مخططا لتنمية اقتصاديات المنطقة العربيـة ومدها بوسائل التكنولوجيا المتطورة .

ويسفر هذا المخطط فى النهاية ـ وبعد حملة دعائية هائلة ـ عن ٢٥٠ مليـون دولار لمصر فضلا عن مفاعل ذرى ، ومائة مليون دولار لسـوريا .

ويتعثر هذا كله فى دروب الكونجرس ، اذ الغى التعهد بالمفاعل الذرى . ولم يتم اعتماد القروض الصغيرة الى مصر وسوريا الا بعد عام . وذلك فى مقـابل منح اسرائيل تعويضـا قـدره ٥٥٠ مليـون دولار .

وفى الوقت نفسه ينهـال الدعـم العسكرى من الترسانة المباشرة للجيش الأمريكى على الجيش الاسرائيلى بلا حدود وبأحدث الأسلحة . ولمـا روجعت أمريكا فى ذلك قالت ان هذه « وسيلة خاصة من وسائل الضغط على اسرائيل . وذلك بما توفره هـذه الأسلحة من شعور بالأمن لديها فتتماشى مع خطوات السلام ! » .

فى اطار هذه الحركة الأمريكية الجديدة المزدوجة بين اسرائيل

وبين العرب عامة ، ومصر خاصة ، تقدم واشنطن نفسها «وسيطا» أحيانا ، «وحكما» أحيانا أخرى فى الصراع العربى الاسرائيلى .

بيد أن الترابط العضوى بين امريكا واسرائيل ، والذى تكشفه وقائع حركتها الجديدة نفسها ، يجعلها طرفا أصيلا فى الصراع ، وينفى عمليا ، ما تدعيه واشنطن نظريا ، عن القيام بدور « التوسيط » أو « التحكم » .

أى دور اذن تؤديه امريكا اليوم ؟

الحقيقة أن الدور يتحدد أساسا فى دور « المنقذ » لاسرائيل وللمصالح الأمريكية نفسها من « المأزق التاريخى » الذى وقعتا فيه بفعل حرب اكتوبر من ناحية ، والانتكاسات الأمريكية فى آسيا من ناحية أخرى ، والقيود التى أصبحت تلجم حركة العم سام العدوانية ، الى حد غير قليل ، نتيجة تصدعات حلف الاطلنطى وروادع سياسة التعايش السلمى من ناحية ثالثة .

ماذا يعنى هذا كله ؟

يعنى ، أول ما يعنى ، أن أمريكا صاحبة اليد الامبريالية الطولى فى العالم ، منذ الخمسينات حتى بداية السبعينات ، قد قصرت يدها وضعفت نسبيا . وأصبح محتما عليها أن تتكيف ، بأقصى سرعة ممكنة ، مع ظروف العصر الجديد وتنقذ ما يمكن انقاذه من مصالحها واحتكاراتها وقواعدها .

باختصار ، انها تتحول ، بعملية شاقة وعسيرة ، من « امبريالية مطلقة الحركة فى الحرب الباردة » الى امبريالية مقيدة فى التعايش السلمى » . بتعبير ادق الى « امبريالية آخر القرن »

... وآخر القرن على الأرجح هو موعد الموت التاريخى لكل الامبرياليات .

من هنا نرصد على الحركة الأمريكية الجديدة فى منطقتنا أربع خطوات رئيسية :

أولا : محاولة تعويض خسائرها الفادحة فى آسيا وفقدان سيطرتها الاستراتيجية على مواصلات وأسواق وموارد المحيط الهادى . وذلك بتواجد اكثر امنا فى منطقة الشرق الأوسط يتيح لها الحد الأدنى — على الأقل — من السيطرة الاستراتيجية على مواصلات وأسواق وموارد البحر الأبيض المتوسط .

ثانيا : التحكم الى اقصى حد ممكن فى انتاج وتسويق البترول العربى والايرانى ، وخاصة فى منطقة الخليج التى اصبحت أهم منابع البترول فى العالم بما تنتجه سنويا من مليار ونصف المليار طن . وهو المنبع الذى تعتمد عليه امريكا ذاتها ، بصفة أساسية، فى تغطية وارداتها البترولية المتزايدة حتى آخر القرن . فضلا عن أن تحكمها فى هذا المنبع ، يتيح لها استعادة وزنها الضاغط والمؤثر على التمرد الأوروبى واليابانى ، المعتمد على هذا النبع من البترول . ويمكنها من اعادة تنظيم التحالف الغربى من جديد تحت سيطرتها . وذلك فى عصر التعايش السلمى الذى تقام خلاله جسور متزايدة بين أوروبا الاشتراكية وأوروبا الراسمالية ، بتكتلاتهما الاقتصادية .

ثالثا : التخفيف — ما أمكن — من العبء الباهظ ، الذى يثقل كاهل الاقتصاد الأمريكى المتأزم ، الناتج عن اعالة اسرائيل عسكريا واقتصاديا ، دون ما حدود . فى الوقت الذى أصبح هذا العبء لا يقابله « عائد مربح » ، كما كان الوضع من قبل حرب ١٩٧٣ .

ولكن هذا التخفيف يجرى تحت شرط أساسى ، وهو الحيلولة دون الثورة الفلسطينية المعاصرة وتحقيق أهدافها البعيدة المدى فى بناء الدولة الديمقراطية البديل للكيان الاسرائيلى ، من ناحية . او اهدافها القصيرة المدى فى اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على كل أرض تتحرر من فلسطين من ناحية أخرى . لماذا ؟ لأن ذلك سوف يكرر ، بطريقة وظروف أخرى ، فى المنطقة العربية : « قضية كوبا » فى أمريكا اللاتينية . وعلى نحو أشد خطراً والتهاباً بسبب وقوع فلسطين فى قلب منابع البترول .

رابعا : تأزيم العلاقات العربية السوفيتية ، مستفيدة من الخلافات التى تقوم بين مصر والاتحاد السوفيتى . وذلك بتقديم نفسها « كصديق بديل » . ولكن دون محاربة مكشوفة وعلنية للوجود السوفيتى فى المنطقة ، حتى لا تخل بأسس التعايش السلمى ، التى لا مفر لها ، فى ظروف علاقات القوى الدولية الراهنة ، ومن قبولها والاذعان لقواعدها الأساسية الى حد كبير ، مع استمرار بذل محاولات الضغط لتغيير هذه القواعد لصالحها .

فى هذا الضوء يتخذ التكتيك الأمريكى — اليوم — عددا من الاجراءات التى كان قد امتنع عن اتخاذها من قبل فى المنطقة ، يمكن أن نجمل أهمهما فى نقاط أربع :

* الكشف ، بطريقة سافرة حينا وايحائية حينا آخر ، عن عدم تطابق السياسات الأمريكية والاسرائيلية ، تجاه ما يسمى « بالحل السلمى لأزمة الشرق الأوسط » . ففى الوقت الذى يصرح فيه فورد وكيسنجر ، بأن «الولايات المتحدة ستعيد تقييم سياستها فى الشرق الأوسط على أساس مصالحها القومية دون أى اعتبار آخر » . يصرخ رابين — رئيس وزراء اسرائيل

فى وجه واشنطن من خلال التليفزيون الامريكى « لا تعاملونا كمـــا عاملتهم فيتنام الجنوبية » .

* الموافقة على صياغة علاقات جديدة بين المصالح الأمريكية ومصالح البلدان العربية المنتجة للنفط ، بدلا من الصــــياغات الاحتكارية التقليدية . وذلك على أساس المشاركة ، التى تتطور الى بيع أسهم الشركات الأمريكية بالكامل الى الحكومات العربية ، مقابل حصول « البائع » على امتيازات تفضيلية .

* فتح قنوات ومنابر أوسع نسبيا أمام مصر والبلاد العربية لمخـــاطبة الرأى العـــام الامريكى فى خصوص الصراع العــربى الاسرائيلى ، وازالة عدد من القيود التى كانت مفروضة من قبـــل فى هـــذا المجـــال .

* رفع الحظر عن توريد عدد من السلع الغـــذائية كالقمح والزيوت ... الخ . الى مصر وبعض الدول العربية التقدمية .

* الظهور بمظهر المشجع للبنك الدولى على المساهمة بنسبة اكبر من المعتاد ، فى تمويل عدد من المشروعات ـــ بما فى ذلك بعض المشروعات الصناعية أحيانا ، وخاصة تلك التى ترتبط بالبترول من بتروكيماويات وخطوط أنابيب ... الخ .

ان مثل هذه الخطوات الاربع ، باجراءاتها الأربعة ، تحدد حجم ونوعية « المـــازق الأمريكى » المعاصر فى المنطقة .

ولعل هذا المـــازق ينبع عن تناقضين رئيسيين .

التناقض الأول : يتحدد فى أن المصالح التى تستهدف الولايات المتحـــدة تحقيقها وانقاذها ، يســـتلزم قيامها بدورها التقليـــدى

كامبريالية الحرب الباردة الكبرى . فى حين ان دورها كامبريالية مقيدة بقواعد التعايش السلمى ، قد تقلصت قدراتها عن القيام به. لدرجة أن بلدا متناهى الصغر « كأبو ظبى » لا يزيد عدد سكانه عن ربع مليون نسمة ، يحظر تصدير نفطه الى الولايات المتحدة ويستمر التهديد بالحظر اذا اندلعت الحرب الخامسة العربية الاسرائيلية . ولا تجد واشنطن للرد على ذلك سوى التهديد باحتلال منابع البترول بصفة عامة . وكل العالم يعرف ان تنفيذ هذا التهديد هو فوق قدرة امريكا الراهنة ، فضلا عما يجره عليها من كارثة محققة باعتراف كثير من رجالها الاستراتيجيين .

التناقض الثانى ، يتركز فى أن حماية مصالحها الاستراتيجية ، تستلزم بقاء اسرائيل قوية كقاعدة عسكرية فى شكل دولة . فى حين ان هذه المصالح نفسها قد غدت مهددة ــ عربيا ــ بصورة جادة وملحة اذا ظلت « اسرائيل » قوية كقاعدة عسكرية مدعمة من الولايات المتحدة .

ومن هنا فانه على الرغم من وضوح الاستراتيجية الامريكية واهدافها فى المنطقة ، الا انها نتيجة تغير ميزان القوى المحلية بفعل حرب اكتوبر ، ونتيجة تغير ميزان القوى العالمى بفعل انتصار فتنام وكمبوديا والتعايش السلمى ... فانها لم تستقر بعد على التكتيكات النهائية الواجب استخدامها فى المستقبل المنظور ، لتحقيق وضمان استراتيجيتها .

ولأن الأزمات الداخلية تعصف بها منذ فضيحة وترجيت وارتفاع نسبة التضخم والبطالة ... ولأن عامل الوقت ــ كما يقرر فولبرايت الرئيس السابق للجنة الخارجية بمجلس الشيوخ ــ يلعب فى غير صالحها ، فانها مترددة حائرة فى الاختيار بين عدة

كتيكات . ولهذا راحت تجربها كلها فى وقت واحد ، عسى أن ينجح واحد منها فتمضى به الى النهاية .

التكتيك الأول ، احداث انقلاب صامت فى المؤسسة العسكرية ــ السياسية الحاكمة فى اسرائيل . بهدف أن يتولى قيادتها عناصر موالية « مائة فى المائة » للسياسة الأمريكية الجديدة ذات الدبلوماسية اللينة ، تتجاوب مع الحد الأدنى من مطالب مصر وحلفائها من دول البترول العربية القوية فى شأن « الحل السلمى العادل » . وقد تم بالفعل ــ غداة حرب اكتوبر ــ احداث الانقلاب الأمريكى الصامت . وقفز الى السلطة « اسحق رابين » رئيس أركان الحرب الاسرائيلى خلال حرب ١٩٦٧ وسفير اسرائيل السابق بواشنطن . غير ان « رابين » فشل فى مسايرة الخط الأمريكى .

ولهذا عاد التخطيط الأمريكى يعمل من أجل احداث انقلاب آخر . وراح ينفخ من جديد فى « روح » أبا ايبان وزير الخارجية السابق الذى عاود نشاطه ، فجأة ، متهما رابين بالضعف والتردد حتى أنه يدفع بالعلاقات الأمريكية ــ الاسرائيلية الاستراتيجية الى حافة الخطر ، وأخذ يكتل أعضاء المؤسسة من حوله تحت شعار « حمائم فى مجال الانسحاب ، صقور فى مجال السلام » .

التكتيك الثانى ، العمل على اقامة صداقة أمريكية مصرية سعودية ايرانية ، تكون قوة حامية للمصالح الأمريكية فى المنطقة، وبحيث تقلل من الاعتماد الكلى على اسرائيل . غير ان هذا التكتيك يصطدم بالقوى الراديكالية العربية والايرانية عامة والثورة الفلسطينية خاصة . فضلا عن مقاومة اسرائيل له . وذلك على أساس انه « رغم أنها ــ على حد تعبير صحيفة هتسوفية

الاسرائيليــة فى الرابع والعشرين من مارس ـــ آذار ١٩٧٥ ـــ تضع فى حسابها مصالح الولايات المتحدة لتدعيم نفوذها فى المنطقة ، الا انها تضع الى جانب ذلك معطيات أمنها أيضا ... » .

التكتيك الثالث ، احياء مشروع الشرق الأوسط الصغير ، الذى يضم ـــ فى علاقات تجارية ومصرفية وسياحيــة ـــ كلا من اسرائيل والأردن ولبنان . بحيث تتواجد ـــ لأول مرة فى المنطقــة نواة كيان عربى ـــ اسرائيلى يرتكز الى مصالح اقتصادية مشتركة، يمكن مع الوقت توسيعه ليشمل دولا أخرى .

بيد أن العقبة الأساسية التى يصطدم بها هذا المشروع ، هو تواجد الثورة الفلسطينية فى لبنان ونموها البشرى والسياسى والعسكرى . ومن هنا كان اشعال حريق الدم الرهيب فى لبنــان فى ابريل ـــ نيسان ١٩٧٥ ، لتحطيم هذه العقبة ولوى ذراع لبنان للقبول بالمشروع . لكن الثورة وشعب لبنان تمكنا من محاصرة هذا الحريق حتى الآن .

فى اطار هــذا التحليل ، يرى اليســار المصرى « الخطــر الأمريكى » و « المــازق الأمريكى » وجهين لعملة واحدة فى نفس الوقت .

ومن خلال هذه الرؤية ، يفهم اليسار ان « الحديد الأمريكى ساخن » بالفعل للطرق .

ولكن كيف يكون الطرق ؟

من الطبيعى استبعاد أسلوب قطع العــلاقات مع الولايات المتحدة ورفض الاتصال بها . فهــذا أسلوب « حماسى عاطفى » لم يجد شيئا . لأنه من غير الممكن تجاهل أمريكا ووزنها فى المنطقة

وفى العالم رغم كل ما اصابها ، بمجرد اغماض العين عنها .
والثورة الفيتنامية لم ترتكب هذا الخطأ مرة واحدة خلال نضالها البطولى رغم كل ما ارتكبته أمريكا فى حقها من جرائم بربرية .

طرق الحديد الأمريكى الساخن ، اذن ، لا يعنى عدم الاتصال والتباحث مع أمريكا . لكن هذا الاتصال والتباحث لا يعنى فى الوقت نفسه قبول أمريكا كوسيط او حكم فى صراعنا مع اسرائيل ، الذى هو فى جوهره صراع مع الامبريالية الامريكية ذاتها . وانما يجرى الاتصال والتباحث ، بالاسلوب الفيتنامى الدبلوماسى الثورى ، الذى ثبت نجاحه . وذلك على مستويين ، فى وقت واحد ، مستوى مائدة المفاوضات . ومستوى الحركة الضارية والمهددة للمصالح الأمريكية والعدوان الاسرائيلى معا ، بحيث نزيد من خناق « مأزقهما » .

والترجمة العملية فى واقعنا وظروفنا الراهنة لهذا الأسلوب، تكون بالتفاوض مع « أمريكا » من منطلقاتنا الأساسية كحركة تحرير وطنية عربية شاملة .

واذا كان من غير المتاح ـ حاليا ـ قيام مصر وسوريا بشن هجوم عسكرى جديد ، فان البديل يتحدد فى اتجاهين .

الاتجاه الأول ، فى الاستعداد العسكرى المرئى والرادع من جانب من مصر وسوريا فى مواجهة العسكرية الاسرائيلية .

والاتجاه الثانى ، هو تمكين الثورة الفلسطينية بقدراتها النضالية ، التى تأكدت ، بضرباتها الموجعة الأخيرة فى العمق الاسرائيلى . من مضاعفة نشاطها العسكرى والسياسى معا . وذلك بتوفير حرية الحركة الآمنة لها داخل الأرض العربية ودعمها بمزيد من الامكانيات المادية والعسكرية .

(٣)

اليسار المصرى

الموقف من السوفيت

بروز خلافات سياسية بين النظام المصرى والنظام السوفيتى، ليس بالمفاجأة التى تداهم اليســـار المصرى ، من حيث لا يدرى او يحتسب . على العكس . كان الخلاف ــ وما يزال ــ امـــرا واردا ومتوقعا بدرجات متفاوتة من حين لآخر .

بتعبير آخر : اليسار المصرى ، على عكس تصور خصـــوم واعداء قيام صــــداقة استراتيجية مصرية سوفيتية ، يقيم هـــذه الخلافات على أنها « ظاهرة طبيعية » فى نشأتها وحدوثها . سواء فى المــاضى ، منذ عقد الرئيس « عبد الناصر » صفقة الأســلحة التشيكية عام ١٩٥٥ ، ثم اشتبك فى خصـــومة علنية مع « نيكيتا خروشوف » عام ١٩٥٨ . أو فى الحاضر ، منذ عقـــد الرئيس « السادات » معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد الســـوفيتى عـــام ١٩٧١ ، ثم أنهى مهمة الخبراء العسكريين الســـوفييت عام ١٩٧٢ .

وينطلق اليســـار المصرى ، فى هـــذا التقييم ، من الواقع الحى ، وعدم القفز على الحقيقة الموضوعية ، التى تؤكد وجـــود

تمايز جوهرى — ايديولوجى واجتماعى — بين كل من المجتمعين المصرى والسوفيتى ، وبالتالى تمايز نوعى فى الطبيعـــة الطبقية والفكرية للقيادة السياسية التى يفرزها كل منهما وتباين مناهج الرؤية والتحليل التى تمارســـها كل من القيادتين — بمؤسساتها المختلفة — ازاء المشاكل والقضايا التى تواجههما ، على المستوى المحلى والمستوى الدولى معا .

كيف ؟

الاتحاد الســـوفيتى ، نتاج أول ثورة اشتراكية « بالمفهوم المـاركسى اللينينى ، فى التاريخ الانسانى . تستهدف — فى المدى الطويل — بناء نظام شيوعى . ولقد انتهت هذه الثورة — حتى الآن — الى تكوين مجتمع اشتراكى لا طبقى ، يقوم على اساس تحالف بين الطبقة العاملة المسيطرة وبين الفلاحين . والســـلطة فى هـــذا المجتمع — بجميع اجهزتها — هى تعبير عن دكتاتورية البروليتاريا » ، التى تصـــفى أسس وكيانات كل الطبقـــات ، وتصادر ما كانت تتمتع به من حريات وحقوق وامتيازات ، لصالح الطبقـــة العاملة .

فى حين أن مصر المعاصرة ، هى وليدة ثورة يوليـــو ، التى استخدمت — لأول مرة فى العالم الثالث — أســـلوب الانقلاب العسكرى فى احداث ثورة وطنية . تقودها طليعة الطبقة الوسطى فى القوات المسلحة والمجتمع . التحمت بالجماهير الشعبية « وذلك من أجل انجاز التحرر السياسى والاقتصادى . وتصـــفية طبقتى كبار ملاك الأراضى والراسمالية الكبيرة ، دون بقية الطبقـــات الأخرى . وفى هذا المجتمع ظلت السلطة — عـــامة — فى أيدى الطبقة الوسطى وكوادرها الوطنية ، مستندة الى قاعدة جماهيرية

عريضـــة ، اتخذت شكل تحالف عام غير حزبى . ترفض المجتمع اللاطبقى ودكتاتورية البروليتاريا . وتحرص ـ دوما ـ على تمييز « اشتراكيتها » التى تقـرب الفوارق بين الطبقـــات ، عن « الاشتراكية المـاركسية » التى تلغى الطبقات .

بجانب هذه الحقيقة التى « تميز » النظام المصرى عن النظام السوفيتى ، هناك حقيقة اخرى « **تجمع** » بينهما فى ساحة عمـل مشترك .

مرة اخرى ، كيف ؟

ان « مصر المعاصرة » ، فى سـعيها لتحقيق استقلالهـا السـياسى والاقتصـادى ، وتنمية مجتمعها المتخلف ، ونقله من مرحلة الزراعة الى مرحلة الصناعة ، اصطدمت اصطداما عنيفا بالامبريالية العالمية واحتكاراتها ومراكزها العدوانية ، سـواء فى شكل قواعد واحلاف عسـكرية (قواعد السويس وعـدن وليبيا وحلف بغداد) أو فى شكل دولة عنصرية توسعية (اسرائيل) .

على ساحة هذا الصدام التاريخى ، تم اللقاء بين « مصر ـ يوليو » وبين « الاتحاد السوفيتى » ، فى مواجهة نفس الأعداء .

ورغم اختلاف منطلقات وأهداف كل منهما ، فان مصر وجدت فى الاتحاد السوفيتى أقوى نصير عالمى لها ، سياسيا واقتصاديا وعسكريا . كما أن الاتحاد السوفيتى وجد فى « مصر يوليو » ، بما تتمتع به من مركز جغرافى حساس وثقل مؤثر فى منطقة الشرق الأوسط والعالم العـربى ، حليفا قويا قادرا بحركته التحررية التقدمية ، على تأمين تطهير هذه المنطقة الاستراتيجية من النفوذ الاستعمارى .

والحد من خطر استخدام اراضيها ، التى تعتبر « بطن الاتحاد السوفيتى » قواعد للعدوان عليه .

هكذا ، قامت على أساس « حقيقة التمايز » فى نوع المجتمع والسلطة من ناحية ، « وحقيقة التوحد » فى العمل والأهداف ضد الامبريالية والعنصرية الصهيونية والتخلف من ناحية اخرى ، اول واخطر علاقة من نوعها — ذات طابع استراتيجى خاص — بين اكبر نظام اشتراكى ماركسى لينينى ، وبين اكبر نظام وطنى تقدمى فى العالم العربى والشرق الأوسط .

وبقدر ما كانت « **الحقيقة الأولى** » تثير الخلافات بين النظامين والقيادتين بقدر ما كانت « **الحقيقة الثانية** » ، تلحم بينهما وتشد احداهما الى الأخرى بروابط الصداقة والتعاون .

على اننا يجب أن نضيف الى هاتين الحقيقتين ، « **حقيقة ثالثة** » كان لها دوما — وما يزال — تأثيرها وانعكاساتها ، الايجابية والسلبية معا ، على مسار العلاقات المصرية السوفيتية . ونعنى بها مدى « المسئولية العالمية » لكل من البلدين فى ممارسة حقوقه وواجباته الاستراتيجية ، على المستوى السياسى العملى .

ان مسئولية الاتحاد السوفيتى — فى صراعه مع الامبريالية العالمية — تتجه فى شمول عام نحو الحد من النفوذ الأمريكى وحصاره ، وفرض مبادىء التعايش السلمى فى العلاقات الدولية ، درءا لخطر الحرب النووية . والعمل من أجل انتصار النظام الاشتراكى على النظام الراسمالى . وحماية ودعم البلدان الاشتراكية فى اوروبا وآسيا ، وحركات التحرر الوطنى وبلدانها المستقلة فى افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية .

باختصار هى مسئولية دولة عظمى ، تجاه حاضر ومستقبل العالم كله .

ومن الطبيعى أن الاتحـــاد السوفيتى ، فى ترجمته العملية لهذه المسئولية يضع استراتيجيته وتكتيكاته على اساس جـــدول معين من الأولويات ، يراعى فيه أول ما يراعى ، حماية الســـلم العالمى على أساس مبادىء التعايش والانفراج الدولى وامنه وأمن المعسكر الاشتراكى ، وفاعلية وتقـــدم كل من حركات التقـــدم الوطنى والحركات الاشتراكية فى العالم .

أما مسئولية النظام المصرى ، فانها تتحـــدد ــ اساسا ــ فى مواجهة مشاكله المباشرة من تأمين الاستقلال وحل القضـــايا الاقتصادية والاجتماعية الملحة ، وتحرير الأرض المحتلة . وذلك فى اطار حركة التحرر الوطنى وبلدانها فى العالم الثالث ، واتخاذ موقف الحياد الايجابى وعـــدم الانحياز الى اى من المعســـكرين الاشتراكى أو الرأسمالى . بمعنى أن حدود المسئولية العالميـــة لمصر ، اضيق نطاقا بالضرورة من مسئوليات الاتحاد السوفيتى الأممية الطابع .

وفى ترجمة « مصر ــ يوليو » لهذه المسئولية العالمية ، كان ضروريا ان تنظم جدولا خاصا بأولويات المشاكل ، تركز فيه اول ما تركز ، على « الخاص من قضـــاياها » : الاستقلال والتنمية الاقتصادية فى مواجهة العـــدوان الامبريالى الصهيونى ، تواجدها وترابطها العضوى بالوطن العربى ، تكوين جبهة واسعة من بلدان العالم الثالث فى حدود سياسة الحياد وعدم الانحياز .

وبســـبب عـــدم التطابق ــ الكمى والنـــوعى ، الزمنى

والتنظيمى — بين بنود جدول الأولويات لكل من مسئوليات مصر والاتحاد السوفيتى ، كان لا مفر أيضا من وقوع خلافات صغيرة او كبيرة فى هذا المجال .

من هنا ، يمكن القول ان العلاقات المصرية السوفيتية محكومة — موضوعيا وبغض النظر عن المشاعر الذاتية والعلاقات الشخصية بين قيادات البلدين — بحصيلة التفاعل الموضوعى بين هذه الحقائق الثلاث :

* حقيقة التمايز النوعى بين النظامين .
* حقيقة اللقاء على الساحة المشتركة .
* حقيقة تعدد جداول الأولويات فى ممارسة المسئولية الوطنية والدولية .

وبديهى ان هذه الحصيلة ، تتفاوت بالضرورة فى نتائجها من وقت لآخر . وذلك بحسب الوزن الذى تمثله كل حقيقة من هذه الحقائق ازاء الأخريات ، فى ظرف معين وقضية معينة .

ومع ذلك ، فانه يبين من استقراء حركة الاحداث ، ان تجارب البلدين — فى السلم والحرب — قد عمقت ، نسبيا ، من جذور حقيقة اللقاء على الساحة المشتركة ، وذلك بالقياس الى جذور الحقيقتين الأخريين .

لعل هذا مايفسر ، انه رغم موجات الخلاف التى ثارت واربدت، بين آن وآخر ، فى بحر الصداقة المصرية السوفيتية ، الا انها

ـ بصفة عامة ـ تكسرت او انحسرت او توقفت عند شواطيء « جزيرة اللقاء التاريخي المشترك » .

اذا استخدمنا هذه الرؤية الفكرية ، في امتحان وتقييم التجارب العديدة في العلاقات المصرية السوفيتية المعاصرة ، على مدى السنوات العشرين الماضية (من ١٩٥٥ حتى ١٩٧٥) فاننا نستطيع أن نصوغ قانون حركة هذه العلاقة في خطين اساسيين :

* إزاء التمايز بين النظامين المصرى والسوفيتي لا مفر من وقوع خلافات ، ولكن في اطار صداقة لا بديل متاحا او ممكنا لهما موضوعيا ، سواء بالنسبة لمصر ام بالنسبة للسوفيت .

* في كل مرة ثار الخلاف ، وبدا انه يهدد باحداث صدع في بناء الصداقة ، تضافرت جهود الطرفين ـ المباشره وغير المباشرة ـ عند نقطة الخطر ، في سبيل تجميده ، ثم تسكينه ثم علاجه بفعل حيوية المصالح المشتركة . والانطلاق بالعلاقة ـ بعد ذلك ـ الى مستوى افضل ، عما كانت عليه قبل وقوع الخلاف .

هكذا مضت حركة الصداقة المصرية السوفيتية دائما : من توافق الى خلاف ... الى توافق أشد الى خلاف اكبر ... الى توافق أوسع ... الخ .

قبيل عام ١٩٥٥ ، كان عبد الناصر دائم التنديد بما يسميه الاستعمار السوفيتي . وكتب بنفسه مقدمة في سلسلة « كتب

اخترنا لك » التى كانت تصدرها مصلحة الاستعلامات ، هاجم فيها بقسوة « الشيوعية السوفيتية » وخطرها على مجتمعات الثورة الوطنية . ورفع شعار « لا شرق ولا غرب » . غير انسه فى عام ١٩٥٥ ، اصطدم بالعدوان الاسرائيلى على غزة وامتناع الولايات المتحدة عن تسليح الجيش المصرى . والتقى ، فى مؤتمر باندونج ، مع الاتحاد السوفيتى وعقد صفقة الأسلحة . ثم كان الانذار السوفيتى الشهير عام ١٩٥٦ ضد العدوان البريطانى الفرنسى الاسرائيلى على مصر بسبب تأميمها لقناة السويس . وبدأت بذلك أول مرحلة فى تاريخ الصداقة المصرية السوفيتية المعاصرة .

فى عام **١٩٥٨** ، تفجر خلاف علنى حاد بين « عبد الناصر » و « خروتشوف » واتهم الرئيس المصرى الرئيس السوفيتى بانه يؤلب الشيوعيين فى سوريا ومصر ضد وحدة البلدين خاصة والوحدة العربية عامة ، غير انه لم تمض شهور معدودة حتى عادت المياه الى مجاريها ، اكثر صفاء . وتم توقيع عقود بناء السد العالى باسوان ، الذى كان — ومايزال — يمثل اكبر تحد للثورة المصرية فى وجه الامبريالية العالمية .

فى عام **١٩٦٧** ، قبل اندلاع حرب الأيام الستة ، ثار الخلاف بين مصر والاتحاد السوفيتى حول مخاطر دفع التوتر المصرى الاسرائيلى الى حافة الحرب . بيد انه عندما وقعت الحرب ولحقت الهزيمة بمصر وسوريا ، اشتدت أواصر العلاقات المصرية السوفيتية من جديد . ونشط السوفيت ، عسكريا وسياسيا واقتصاديا ، الى مساندة مصر فى محنتها ، بدعم فاق دعم السوفيت الى عدد من البلدان الاشتراكية .

فى عام ٦٩ — ١٩٧٠ ، توترت العلاقات المصرية السوفيتية من جديد ، بسبب الخلاف حول طرق مواجهة الغــازات الاسرائيلية على العمق المصرى (مصنع أبو زعبل ومدرسة بحر البقر وجسور الصعيد) ، بيد أن هذا التوتر زال بعد استجابة الاتحاد السوفيتى الى طلبات مصر الخاصة بالصواريخ المتطورة . وبايفاد مجموعة كبيرة من الخبراء العسكريين لتدريب القوات المسلحة المصريــة والمساهمة فى اعادة بنائها على نحــو يواكب التطورات الحديثة فى الحروب . ولأول مرة ، فى تاريخ الاتحاد السوفيتى ، أرســل جنوده الى بلد غير اشتراكى ، يعملون ويسقطون شــهداء تحت علم غير علمه الأحمر .

فى عــام ١٩٧١ ، بعد وفاة عبد الناصر وحسم الصراع على السلطة لصالح الرئيس السادات ضد ما سمى بمراكز القــوى ، هبت عواصف تداخلت فيها رياح متعددة الاتجاهات ، زعزعت من استقرار العلاقات المصرية السوفيتية . غير انه ما كاد شهر مايو — أيار من نفس العام يقترب من نهايته ، حتى كان الطرفان قد عقدا معاهدة للصداقة والتعاون لــدة خمسة عشر عاما ، كانت الأولى من نوعهــا فى تاريخ الاتحاد السوفيتى وحــركات التحــرر الوطنى .

فى عــام ١٩٧٢ ، تصاعدت موجات شديدة من الخلاف حول كفاية وكفاءة الأسلحة السوفيتية الموردة الى مصر ، وانتهت الى اصدار الرئيس السادات قراره فى يوليــــو — تمــوز من نفس العــام ، بانهــاء مهمة الخبراء السوفيت . وبدا الأمر يتجســد فى شــكل يقرب من القطيعة الكاملة بين البلدين . ولكن ما أن اشتعلت حرب أكتــوبر — تشرين الأول ١٩٧٣ ، حتى انشـــأ

الاتحاد السوفيتي جسرا جويا يحمل امدادات الأسلحة الى مصر .
وعاد اللقاء بين البلدين ، سياسيا وعسكريا ، الى درجة أن « السادات » أشاد بالسلاح السوفيتي وعون الصديق ، في حين هدد « بريجنيف » بالتدخل السوفيتي المنفرد ، اذا لم تذعن اسرائيل لقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ بوقف اطلاق النار .

ثم تجددت الخلافات المصرية السوفيتية حول مفهوم الطريق الى «حل سلمي عادل» . وموقع سياسة الخطوة خطوة الأمريكية، من مؤتمر جنيف وتاريخ عقده ونوعية أطرافه وجدول اعماله وكيفية عمله .

وفي الوقت الذى طالب فيه الاتحاد السوفيتي بموقف عربي موحد (مصري — سوري — فلسطيني) يجرى التنسيق بينه وبين الموقف السوفيتي لمواجهة التنسيق الاسرائيلي الأمريكي ، فان مصر رفضت العودة الى ما تسميه « حالة استقطاب » لطرف عربي — سوفيتي ، مقابل طرف اسرائيلي — امريكي . وترى انه بتعاملها المباشر مع أمريكا ، التى تملك اكبر قوة ضاغطة على اسرائيل ، تحول بين عودة حالة الاستقطاب والجمود في الموقف . وطالبت مصر في نفس الوقت ، الاتحاد السوفيتي بتعويضها عن خسائر الأسلحة التى فقدتها خلال حرب أكتوبر — تشرين الأول مثلما حدث مع سوريا . ومثلما فعلت أمريكا مع اسرائيل على نحو مضاعف . كما طالبت باعادة جدولة الديون ، بما يمنح مصر فترة سماح ، تتوقف فيها عن سداد الأقساط المستحقة .

أما الاتحاد السوفيتي ، فطالب ببحث جميع هذه الخلافات في اطار معاهدة الصداقة والتعاون بين البلدين ، وليس تحت ضغط الحملات السياسية والصحفية المعادية له . ورأى انه بحكم

طبيعة نظـــامه الاشتراكي وتاريخ علاقاته مع مصر ، لا يمكن ان يوضع على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الامريكية فى علاقتها الجديدة مع مصـــر .

والواقع ان الجديد فى ، خلافات ١٩٧٥ ، المصرية السوفيتية عن كل ما سبقها من خلافات ، هو ذلك التواجد النشط للولايات المتحدة فى المنطقة بعد حرب اكتوبر ـــ تشرين الأول . والذى تحاول واشنطن من خلاله ، احراز كسب فى الشرق الأوسط يعوضها عن هزيمتها فى الشرق الأقصى . وامريكا فى هذا السبيل تمارس ما يمكن ان يسمى ((بدبلوماسية اقتحام)) سريعة الحركة ، تستهدف من ورائها تبييض وجهها التقليدى القبيح فى المنطقة ، وانعاش القوى الاجتماعية الجديدة الناشئة ذات الطموحات الراسمالية الطفيلية .

فى حين ان الاتحـــــاد السوفيتى التزم ، الى حـــد كبير ، ((بدبلوماسية الصمت الدفاعية)) البطيئة الخطوات ، مســتندا الى رصيده الايجابى فى المنطقة ، والى انه ـــ فى الواقع ـــ ليس ضد اقامة علاقات ودية بين مصر والولايات المتحدة . ولكنه فقط ـــ ضـــد المساواة فى النظرة واساليب التعامل بينـــه وبين الولايات المتحـــدة ، وكأنه دولة امبريالية اخرى ، لمجرد انه مثل امريكا ـــ قدرة وطاقة ـــ قوة عظمى نووية .

ليس من شك فى أن هذا «العامل الامريكى الجديد» يعقـــد ويعمق من الخلافات الراهنة بين مصر والاتحاد السوفيتى . وذلك على نحو غير مألوف ـــ تاريخيـــــا ـــ منذ عشرين عاما . **ومن هنا يبرز التساؤل عما اذا كانت هذه الخلافات خارجة ومتمردة على حكم القانون الموضوعى لحركة العلاقات المصرية السوفيتية ؟**

رغم التسليم بجدية وجدة الخلافات الراهنة ، ودور العامل الامريكى النشيط فى الموقف ، فان اليسار المصرى لا يعتقد — مع ذلك — ان معالجة هذه الخلافات تستعصى على حكم القانون التاريخى .

ليس هذا الاعتقاد ، وليد التمنيات المتفائلة . وانما هو مبنى على معطيات الواقع الحى واكثر احتمالاتها رجحانا ، بحساب اتجاه حركة الأحداث فى المستقبل المنظور .

كيف ؟

ان « العامل الأمريكى الجديد » ، لا يتحرك دون قيود . فهو ، **اولا** ، ياتى اليوم فى ظروف الانفراج الدولى والتعايش السلمى ، لا فى ظروف الحرب الباردة . وهو ، **ثانيا** ، يتعامل مع نظام وطنى ، ليس فى المستطاع أن يفرط فى استقلاليته والا فقد مبرر وجوده . وهو ، **ثالثا** ، يواجه بموقف عدائى قوى من قوى عديدة فى العالم العربى ، مشحونة بالشك والريبة . وهو ، **رابعا** ، يرافق تغييرا فى سياسة المقاطعة الكاملة للاتحاد السوفيتى التى كانت تنتهجها بعض النظم العربية المحافظة والتقليدية ، نحو سياسة اقتراب محدودة .

وهذا يعنى ان «العامل الامريكى الجديد» ليس فى قدرته ، فى هذا المناخ ، أن يجبر العالم العربى ودوله — بطريقة «فوستر دالاس» فى بداية الخمسينات — على الاختيار القطعى : واشنطن او موسكو .

والعامل الامريكى الجديد ، وان كان يبدو اليوم فى اوج

نشاطه ، لأن الأمر ما برح فى حدود محاولة الخروج من مأزق حرب أكتوبر وأزمة الطاقة ، بأسرع وقت ممكن عن طريق عمليات فصل بين القوات العربية والاسرائيلية وتحقيق انسحابات جزئية من الأرض المحتلة . ولكنه من المحتم أن يصطدم فى النهاية بجوهر الصراع العربى الاسرائيلى وطبيعة ما يسمى بالتسوية السلمية للصراع " داخل أو خارج مؤتمر جنيف . وهذه التسوية تعنى مصريا — على الأقل — تحرير كل الأرض العربية المحتلة فى١٩٦٧ واقامة السلطة الوطنية الفلسطينية على الجزء المحرر من فلسطين . وفى هذا الصدام المتوقع ، فان لولايات المتحدة لن تستطيع أن تتخلى نهائيا عن علاقاتها الاستراتيجية الخاصة باسرائيل فى المنطقة .

فى حين أن الاتحاد السوفيتى ، يظل دائما ، متحررا من كل قيد — تقريبا — فى حركته المساندة للثورة الفلسطينية ؛ ولاستعادة مصر وسوريا لكل شبر من أراضيهما المحتلة .

والعامل الأمريكى الجديد ، فى حركته الاقتصادية يمس قشرة اجتماعية محدودة فى مصر والعالم العربى ، ذات طبيعة طفيلية . منفصلة عن عمليات التنمية والتقدم ، ومحاصرة شعبيا .

أما الاتحاد السوفيتى ، فانه فى حركته الاقتصادية يتعامل بمعوناته وقروضه الصناعية والفنية الكبيرة ، مع أوسع القطاعات والقوى الاجتماعية التى ربطت مصيرها بعملية التنمية والتقدم ، بما فى ذلك الرأسمالية الوطنية المنتجة . بل ان شريحة هامة من هذه الرأسمالية الوطنية المنتجة التى تضم الحرفيين وصغار المنتجين لسلع معينة ، كالأحذية والأثاث والملابس الجاهزة ، ويقدر حجمها الاجتماعى بثلاثة ملايين نسمة ، تعتمد اعتمادا كليا على

سوق الاتحاد السوفيتى خاصة والسوق الاشتراكى عامة . وليس امامها أسواق بديلة أخرى .

والعامل الامريكى الجديد ، عازف تماما — بحكم طبيعته وظروفه — عن تنمية القدرة العسكرية للقوات المسلحة المصرية أو السورية . أو غيرها من القوات العربية ذات الوزن فى أى صدام مع اسرائيل ، مثل القوات العراقية والجزائرية .

وذلك على عكس الاتحاد السوفيتى تماما . فعلى الرغم من الخلافات المصرية السوفيتية الراهنة وقرار تنويع مصادر السلاح فان الرئيس السادات حرص على التأكيد بأن ٩٠٪ على الأقل من سلاحنا يظل سوفيتيا .

نستطيع أن نمضى بالمقارنة ، الى العديد من القضايا والمجالات . بيد أن ما اقتصرنا على تسجيله ، كاف الكشف عن عدم قدرة « العامل الامريكى الجديد » على القيام بدور « البديل الممكن » للصداقة المصرية السوفيتية .

ومن هنا فان الخلافات الراهنة تظل — على الرغم من خطورتها النسبية — محكومة بقانون الحركة التاريخى للعلاقات .

لكن فاعلية هذا القانون وسرعة علاجه للخلافات تتوقف ، أولا وأخيرا ، على ضرورة بذل جهد مشترك وبناء من الطرفين لوقف التدهور ورأب الصدع .

على هذا الأساس يتناول « اليسار المصرى » هذه القضية من منطق المسؤولية الوطنية . ويلح على ضرورة تطويق الخلافات المصرية السوفيتية الراهنة ، بروح ونصوص معاهدة التعاون

والصداقة السوفيتية ، وممارسة سياسة التوازن بالنسبة لمصالحنا الوطنية والقومية فى التعامل الدولى ، على نحو لا يساوى بطريقة ميكانيكية ، بين الاتحاد السوفيتى وامريكا لمجرد أن كلا منهما دولة عظمى نووية . فالسكر والملح ، يتشابهان فى ان كلا منهما أبيض اللون ، غير أن الفروق بينهما هائلة فى النوع والطعم .

واذا شئنا ، فى النهاية ، ان نلخص موقف اليسار المصرى من العلاقة مع الاتحاد السوفيتى وأمريكا ، فى ظروفنا الوطنية والقومية والعالمية المعاصرة ، فاننا نقول :

* الخلاف مع الاتحاد السوفيتى ، وارد فى اطار مصالحنا الوطنية والقومية ، على أرضية الصداقة .
* التعامل مع أمريكا ، وارد ايضا فى اطار مصالحنا الوطنية والقومية ، على أرضية نضالنا ضد التبعية والصهيونية . . .

(٤)

اليسار المصرى

العــــرب

ربما لا يكون دقيقا القـــول أن هنـــاك موقفا ايديولوجيـــا موحدا ، من قضايا القومية العربية ، والطريق الى بنـــــاء الوحدة بين الأقطار العربية ، تتفق عليـــه المدارس والفصائل المتعـــددة لليسار المصرى . وتتبلور عنه استراتيجية محـــددة المعالم تقود حركته فى هـــذا المجـــال . وتحدد طبيعة العلاقة بين النضـــال الوطنى الخاص وبين المشاركة فى النضال العربى العـــام . وتحكم بالتـــالى تكتيكاته العملية ، خـــلال المرحلة التى تغطى المســـافة الزمنية من المستقبل المنظور ، الممتدة حتى نهاية القرن العشرين .

غير أننا لا نفتقد الدقة ـــ مع ذلك ـــ اذا قررنا أن اليســـار المصرى ، بصـــورة عامة ، بات على قناعة من أن القومية العربية حقيقة موضوعية ، وانه لا تنـــاقض بين خصوصية الوطنيـــــة المصرية وبين الانتماء الى القومية العربية . وأن لا مستقبل لمصر خارج الوطن العربى ، كما أن الجسم العربى المعـــاصر يفقـــد جانبـــا هاما من حيويته بانعزال مصر عنه .

ويمكن القـــول ، بصفة عامة أن اليسار المصرى ينطلق فى ممارسته لسياسته العربية من ست نقـــاط محورية :

النقطة الأولى ، تبدأ من الاعتراف بالحقيقة الجيوبوليتيكية (الجغرافيا السياسية) التى كشفت عنها حركة الأحداث بجلاء . منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . وهى أن مصر جزء له وزنه ووضعه المتميزان من كيان واحد ، يضم ما بات متعارفا على تسميته « ببلاد العرب » . وهى البلاد التى ما فتئت ، تاريخيا ، تتبادل بعمق خاص وطرق مباشرة ، التأثير المتبادل فيما بينها ، حضاريا وسياسيا ومصالح اقتصادية وأمنية . وتلتحم بعضها مع بعض فى كتلة جغرافية ، أرضية بحرية ، تتحكم فى مواقع استراتيجية بقارتى آسيا وأفريقيا . وقد تضاعفت أهمية وخطورة هذا الكيان القومى — رغم انقسامه الى دول — بعد قيام الاتحاد السوفيتى على تخوم ظهره . واندلاع ظاهرة الصراع العالمى المتعدد المراحل والطبيعة والأشكال (الساخن والبارد والسلمى) بينه وبين مجموعة البلدان الرأسمالية التى قفزت الولايات المتحدة الى زعامتها ، مع بداية أفول الامبراطوريات الاستعمارية القديمة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . واستمرت أهمية وخطورة الكيان العربى فى التصاعد ، مع اكتشاف الثروة البترولية الهائلة التى تختزنها منطقتا الخليج والمغرب العربيين ، وتنامى الغزو الصهيونى لفلسطين وتهديده المباشر للأمن المصرى فى حد ذاته ، وباعتباره حجر الزاوية فى أمن الكيان العربى ككل .

وتتحدد **النقطة الثانية** ، فى أن اعتراف المصريين ، الذين سبقوا أشقاءهم فى البلدان العربية فى تكوين الوطن الخاص بهم والسوق الاقليمى الموحد والدولة المركزية الحديثة ، بهذه الحقيقة الجيوبوليتيكية ، جاء نتيجة تراكم الوعى بوحدة المصير بين مصر وبلاد العرب ، بمعدلات كمية ونوعية ، سريعة ومتلاحقة ، عشية انتصاف القرن العشرين ، والنهوض الحديث للحركات

الوطنية العربية ذات النفس القومي . وذلك في مقابل هيمنة تقاليد التقوقع الاقليمي حول النيل والبحر الأبيض المتوسط مع التطلع للالتحام باوروبا ، والافتتان المرضي بالذات المصرية ، الذي يشوبه — وخاصة في قطاعات من البرجوازية — عقدة التعالي على العرب « الادنى تطورا » . ويمكن القول ان عملية التراكم المعاصرة للوعي العربي في مصر ، وابتدأت الصدام القتالي الأول مع الخطر الصهيوني الذي تمكن من فلسطين عام ١٩٤٨ ، وما اسفر عنه من هزيمة عربية شاملة ، كان لها عرق مصري خاص هنالك التطورات السياسية والاجتماعية الخطيرة للمجتمع المصري بتقاليده الانعزالية ودولته البيروقراطية وقتذاك . ومن هنا تكشف بشكل محسوس التداخل بين الطابع الوطني الخاص « المسألة المصرية » في السياسة والاقتصاد والأمن ، وبين الطابع العام القومي للاستقلال السياسي والاقتصادي والتنمية العربية المشتركة . هذا التداخل الذي جسد أول تعبير جوهري له في تلك العلاقة الوثيقة بين انفجار ثورة يوليو ١٩٥٢ بقيادة الضباط الاحرار في مصر وبين وقوع الهزيمة العربية في حرب ١٩٤٨ مع الصهيونية . منذ ذلك الوقت وعت فصائل اليسار المصري ، بدرجات متفاوتة من العمق ، الدور الحيوي الخاص لمصر ، مجتمعا ونظاما ، في حركة الكيان العربي . سواء في الصراع ضد الامبريالية والاستعمار القديم والجديد والاحتكارات الأجنبية والتخلف الاقتصادي والاجتماعي ، أو في تحديد علاقاته الدولية وموقفه من الصراعات بين المعسكرات العالمية . وساعد على ذلك الانتشار المتعاظم لأفكار وحركات القومية العربية وتحضيرها للمجتمع المصري ، والتنبه لضرورة وحيوية البعد القومي لثورة يوليو بقيادة عبد الناصر . والتفاعل — ايجابا وسلبا — مع تجربة الوحدة المصرية السورية في نشأتها وانكسارها معا .

واستمرار التحدى الصهيونى ، الذى نجح بعد حرب ١٩٦٧ فى احتلال كل فلسطين وأجزاء من أراضى مصر وسوريا . وبات يطرق بقبضته العنصرية المدمرة أبواب الكيان العربى فى كل الاتجاهات . ويمد ذراعه المسلحة الطويلة الى منابع البترول فى السعودية ومنطقة الخليج . وهكذا جعلت هزيمة ١٩٦٧ من « الكل » فى الهم الاسرائيلى « عربا مهددين » .

وتتركز **النقطة الثالثة** ، فى أن معطيات ظروف ما بعد الحرب العالمية الثانية والحروب العربية الاسرائيلية المتعاقبة ، وبروز الدور القيادى لمصر فى الساحة العربية بعد تفجر ثورة يوليو ١٩٥٢ وتوالى الثورات الوطنية فى عدد من البلدان العربية ، أدت الى نمو حركة التحرر المعاصرة ، واكتسابها بجانب بعدها القومى التحررى الوحدوى ، بعدا اجتماعيا يعبر عن ارادة متنامية للجماهير العاملة المطحونة فى بناء حياة أفضل ذات علاقات اجتماعية أكثر تقدما . تفاوت التعبير عنها ، بايديولوجيات واجراءات متعددة ، من العدالة الاجتماعية الى الاشتراكية ، ومن وحدة العمل بين الأقطار العربية الى وحدة الكيان القومى .

ففى الاطار الاجتماعى ، تراوحت الايديولوجيات وتصارعت حركاتها السياسية ، بين الاشتراكية الديمقراطية والاشتراكية التعاونية والاشتراكية الاسلامية والاشتراكية العربية والاشتراكية العلمية ذات الطريق العربى الخاص .

وفى اطار الوحدة تعددت الحركات وتناقضت المفاهيم ، حول مدى أسبقية هدف الوحدة على كل من هدفى التحرر القومى والاشتراكية فى جدول مهام حركة التحرر العربى . وثار الجدل ، السلمى والعنيف ، حول نوعية الوحدة المطلوبة وصياغتها وهل

تقبل فى البداية وحدات اقليمية محدودة ، كخطوات على طريق الوحدة الشاملة . أم أن من شأن هذه الوحدات الاقليمية أن تكرس التجزئة بشكل جديد ، وعما اذا كانت الوحدة عملا سياسيا بحتا ، لا يشترط سبق بناء الحد الأدنى من التكامل الاقتصادى بين البلاد العربية . أم أن هذا التكامل هو الخطوة الأولى الصحيحة على طريق الوحدة السياسية الشاملة ؟

ونتج عن هذا كله استنزاف خطير لقوى حركة التحرر العربية وتفتيت وحدتها ، ليس فقط فى سلسلة من الصراعات السياسية والدامية بينها وبين القوى الرجعية والمحافظة فى الكيان العربى ، التى تحصنت بشعار الاسلام بديلا عن الاشتراكية ، وبوحدة العالم الاسلامى بديلا عن وحدة الوطن العربى . وانما فيما بين نظم وقوى وفصائل حركة التحرر ذاتها ، (البعثيون والناصريون والقوميون العرب والشيوعيون بفصائلهم المختلفة وثوار الجزائر والمغرب) .

وقد حالت الصراعات الداخلية بين نظم وفصائل حركة التحرر العربى دون احداث تغيير حاسم ، له طابع الاستمرار والغلبة فى علاقات القوى داخل الساحة العربية مع النظم والحركات الرجعية والمحافظة ، سواء فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية او القومية .

وبات الوطن العربى يختزن نوعين من الطاقة يتصارع احدهما مع الآخر ، فى حين يحلق الخطر الصهيونى فوق رؤوس الجميع : الطاقة البترولية التى تتحكم فيها الى حد كبير القوى والنظم الرجعية والمحافظة ، والطاقة الجماهيرية الطامحة للحرية والتقدم

الاجتماعي والاقتصادي . ودلت تجربة الربع الأخير من هذا القرن ان ايا من الطاقتين غير قادرة وحدها — في مدى المستقبل المنظور — على خدم الموقف لصالحها ، سواء فيما يتعلق بالقضية الاجتماعية او القضية القومية او مسألة الصراع العربي الاسرائيلي .

من هنا ، كانت — وما تزال — المشكلة الجوهرية التى يتصدي لها اليسار المصرى ، على المستوي النظرى والعملى معبأ ، هى ذلك التعقيد والتداخل البالغ العمق ، فيما يتعلق بمواصلة مسيرة الحرية والاشتراكية والوحدة ، فى الوقت الذي تحتم فيه الظروف الموضوعية وعلاقات القوى بناء وحدة نضال قومى شامل لمواجهة الخطر الصهيونى التوسعى .

ولهذا كان لابد من ان يدفع هذا الخطر بجميع العرب . فى لحظة تاريخية ، الى حافة الهاوية القاتلة التى حفرتها هزيمة ١٩٦٧ ، حتى تسود ، بكل ثقلها ، حقيقة أن الصراع مع الصهيونية بأبعادها الامبريالية والعنصرية ، هو صراع المرحلة الرئيسى . وان كل ما عداه من صراعات اخرى يبقى فرعيا وجانبيا بالقياس اليه . وهكذا بات التعامل ، مع المرحلة على اساس انها مرحلة تحرر قومى من الصهيونية توظف فى خدمتها امكانيات الطاقتين البترولية والجماهيرية ، هو الخط الذى يحكم مجمل المسار النظرى والعملى لنضال غالبية اليسار المصرى فى جميع المجالات .

وتتبلور **النقطة الرابعة** ، فى انه طالما ان المرحلة ، مرحلة تحرر قومى من الصهيونية بأبعادها الامبريالية والعنصرية ، فانها تستلزم بالضرورة « وحدة الصف العربى » فى مواجهة

رائيل .. وذلك على الرغم من الإختلافات السياسية والاجتماعية بين النظم والقوى العربية .

بيد ان هذا لا يعنى اهدار التمايز بين عرب تقدميين وبين عرب محافظين ، أو تجميد حركة الجماهير الديمقراطية . أو تخلى مصر عن اوضاعها التقدمية وعن دورها القيادى ، اتغدو كيانا مقبولا من المحافظين اجتماعيا ، ومجرد « حكم » يستخدم جهاز الدولة الأكثر تطورا فى ردع الحركات والنظم التقدمية وتطويعها لهيمنة القوى والنظم الرجعية والمحافظة . وألا كان معنى ذلك قهر تيار اجتماعى عربى لحساب تيار اجتماعى آخر تحت ستار « وحدة الصف العربى » . فى حين ان « وحدة الصف العربى » تستمد فاعليتها من اتفاق التيارين المتناقضين على موقف موحد من « الخطر العام والمشترك » . والقول بغير ذلك يؤدى الى مصادرة انجازات التحولات السياسية والاجتماعية التقدمية التى اضافت مزيدا من القوة المادية والمعنوية فى المواجهة مع اسرائيل . الأمر الذى يضعف من وحدة الصف فى المواجهة ويصيبها بقصر النفس ، لأنه يفقدها ما افرزته حركة التحرر العربى من عناصر واسلحة جديدة ، تمثلت فى معطيات التصنيع والاصلاح الزراعى وبناء القطاع العام والتأهيل الفنى والتعليم الجامعى لأبناء العمال والفلاحين الذى تستمد منهم القوات المسلحة اطاراتها المدربة الواعية القادرة على التعامل بكفاءة مع الأسلحة الجديدة .

كما ان ارتداد مصر عن وضعها التقدمى وتخليها عن دورها القيادى واكتفائها بدور «الحكم» ، من شأنه ان يحدث خللا خطيرا بميزان علاقات القوى فى وحدة الصف العربى لغير صالح استمرار

عملية المواجهة وتطورها . ويحد الى درجــــة كبــيرة من وزن التاثير المصرى فى حسم ما قد يقـــع داخل وحدة الصف العــربى من خلافات واتجاهات متباينة خـــلال عملية المواجهة ، لصـــالح المقـــاومة والتحدى . الأمر الذى يخلق منـــاخا ملبـــدا بغيــوم الاحباطات فى أجواء وحدة الصف العربى ، ويزرع بذور المساومة لتسوية الصراع العربى الاسرائيلى فى اطار المصالح الامبريالية — وبالذات الأمريكية — وقبـــول التصالح مع ما يســـمى بصهيونية معتدلة ، يمكن التعايش معها . وصولا الى تحجيم ، ان لم يكن تصفية ، حركة التحرر العربى عامة وحركة التحرير الفلسطينية خاصة ، من البـــاب الخلفى .

وحسب التحليلات الراجحة فى أوســـاط اليسار المصرى ، وأخذا فى الاعتبـــــار بكل المخاطر السابقة الاشارة اليها ، فان هنــــاك امكانية موضوعية لبنـــاء وحدة الصف العربى فى هـــذه المرحلة من حول الحد الأدنى من المصالح العربية القومية المشتركة ، التى تكشفت لجميع العرب ، بغض النظر عن الاختلافات السياسية والاجتماعية ، وهم يقفون على حافة الهاوية السحيقة التى حفرتها هزيمـــــة ١٩٦٧ .

وتتجسد هذه المصالح القومية المشتركة ، باديء ذى بدء ، فى أن يكون العرب أولا أو لا يكونوا . وفى أن الخطر الصـــهيونى لم يعد يهدد فقط التحـــولات الاجتماعية التقدمية فى مصر وســوريا او العراق او الجزائر . وانما ايضا ، وبنفس الدرجة ، بتـــرول السعودية والكويت وابو ظبى . ولا يستهدف الاشتراكى أو القومى العربى وحسب . وانـــما ايضا الرأسمالى الوطنى والمســـلم والمسيحى العربى . ولعل اثارة الحرب الطائفية فى لبنـــان ودور

اسرائيل فيهــا وطلعات سلاح الجو الاسرائيلى على قاعدة تبوك فى السعودية من الشواهد الحية على ذلك .

وليس هــذا من قبيل التصــورات النظــرية . لقد اثبتت معطيات الواقع الراهن ، القدرة على بناء «وحدة الصف العربى» ــ طبقا لهذا المفهوم ــ بفاعلية نسبية ملحوظة خــلال الصدام العربى الاسرائيلى فى اكتوبر ١٩٧٣ . والذى أمكن معه ان يكون العرب ، لأول مرة فى تاريخ الصراع ، فى موقع الفعل المهــاجم لا موقع رد الفعل الدفاعى . وان يسدد ضربات مؤثرة الى اسرائيل تنتهى بالانتصارات تكتيكية محدودة . كان لها ــ مع ذلك ــ وقــع الزلزال فى صفوف العــدو على حد اعتراف قادته ومفكريه . وابتدعت « وحدة الصف العربى » صياغة لها تتمثل فى حلف قتالى بين مصر وسوريا والثورة الفلسطينية بعمق جبهوى بترولى ــ عسكرى ــ سياسى ، يمتد من السعودية شرقا الى الجــزائر غربا . ومن ليبيا شمالا الى اليمن الديمقراطى والسودان جنوبا .

وتكمن **النقطة الخامسة** ، فى ان عروبة مصر ، لا تعنى نفى الوطنية المصرية وسماتها الخاصة وتراثهــا التاريخى . ذلك ان العروبة تستمد ثرائها من تعدد وتنوع المنابع الحضارية وتفاعلها فى وجدان الانسان وشرايين المجتمعات على الارض الممتدة من المحيط الى الخليج . ان خصوبة العروبة وحيويتها تأتيان من استيعابها لحضارات ما بين النهــرين والمصرية والفينيقية والمســيحية والاسلامية ، وابداع أبنــاء وادى النيل وسهل الفــرات وجبال جرجرة واطلس وسد مارب والمدينة المنورة والقدس وبعلبك . والملاحظ أن تأثير الخصائص الوطنية المصرية على العروبة المعاصرة بجميع اقطارها أقوى من تأثير اى خصائص وطنية لأى قطر عربى منفرد آخر . وهو تأثير كان ومايزال موضع الترحيب والقبــول

عربيــا ، دون عقد او حساسيات . حتى انه يمكن القــول ان «مصرية العرب» ــ اذا صح التعبير ــ هى الوجه الآخر «للعروبة مصــر» .

ولهذا فان اثارة النزعات الاقليمية والانفصالية داخل مصر ، بعد حرب اكتوبر ، ومن طرف النشــــات الطفيلية وكتابها ومفكريها الذين ترتبط مصالحهم مع الاحتكارات الاجنبية بجانب بعض المفكرين الايبراليين المتاثرين بالغرب ، هى فى جوهرها تاريخ لنوع من « الفتن القومية » المخططة ــ هدفا وتوقيتا ــ مع اثارة « الفتن الطائفية » والعشائرية « الانفصالية » فى لبنــان وغيره من البلاد العربية . وذلك بقصد اجهاض البنــاء المــادى والروحى للتضامن العربى الجنينى ، الذى اثبت جدواه وقدراته على النمو والمواجهة المتصاعدة التى تقترب من نقطة الحسم مع الصهيونية والتخلف ، وذلك بعد الفعل الهجومى الأول من جانب العرب فى الصراع مع اسرائيل .

وإذا كان التاريخ قد اثبت ان اي غزوة تعرض لهــا الوطن العربي ، كان لابد وأن تصل الى مصر لتضمن الاستمرار والسيطرة، ابتداء من لهكسوس والمغول حتى الصليبيين والأتراك والفرنسيين والانجليز ، فانه اثبت ايضــا أن مصر كانت فى مقـــدمة القوى العربية المتسـاتلة من إجل تحــرير واستقلال المنطقة العربية . وكان لها دور خاص فى دعم وحدة النضال العربى المشــــترك ، تشهد على ذلك معارك العرب الكبرى فى حطين وعين جالوت .

واليوم ، بعد ان كشفت حرب اكتوبر ــ تشرين الاول ١٩٧٣، ان مصر بدورها القومى الخاص فى التضامن القتالى ــ البترولى، قد اسهمت مساهمة رئيسية فى توفير القدرة العربية على التصدي

الغزوة الصهيونية — الامبريالية ، بات من الضرورى حقن الجسد المصرى «بفيروس» النرجسية المتعالية والصلف الوطنى الضيق الافق ، لتصفية وزنها العربى واهدار دورها الخاص فى المواجهة العروبية الشاملة . ودفعها فى النهاية الى سجن القوقعة الاقليمية ، كدولة صغيرة منعزلة فى الفعل ، رغم كل رايات النصر المرفوعة ، فاقدة الفاعلية سواء على مستوى تطورها الوطنى او المستوى القومى .

ومن هنا ، فان اليسار المصرى ، يقاوم كل محاولة لتمزيق الروابط المادية والمعنوية بين مصر ووطنها العربى ، من جانب الفئات الطفيلية فى مصر وفى البلاد العربية . ويميز تمييزا دقيقا بين المنظور القومى فى المحافظة على خصوصية مصر او اى بلد عربى آخر فى اطار القومية المشتركة للكيان العربى الواحد ، وبين المنظور الاقليمى الانفصالى الذى يركز على عزل مصر او اى بلد عربى ، عن العام والمشترك الذى يرسى — موضوعيا — قواعد الوحدة القومية .

وثمة نقطة سادسة ، تدور حول المحاولات الدائبة لوضع العالم الاسلامى بديلا عن الوطن العربى ، والاسلام فى تناقض مع القومية العربية . وهى المحاولات التى لا ينى الإستعمار وقوى التخلف عن القيام بها ، تحت شعارات وإشكال متعددة ، لمقاومة وتصفية حركة التحرر العربى وامكانية قيام اى تضامن فى مواجهة الغزو الأجنبى .

واليسار المصرى ، فى هذه التضية ، ينطلق من حقيقة ان الدين ، اسلاميا كان أو مسيحيا ، هو عامل اساسى من عوامل التكوين التاريخى والنفسى والحضارى للقومية العربية . وانه اذا

كان كل من الاسلام والمسيحية ، دينا عالميا وعربى المنبت فى الأساس ، فانه يظل هناك عالم اسلامى وعالم مسيحى ، كلاهما أوسع رقعة من الوطن العربى ويضم قوميات متعددة . ولكن ذلك لا يحول بين تواجد ارضية لقاء مشترك بين القيم الدينية للعالم الاسلامى ومصالح الوطن العربى القومية فى مواجهة الامبريالية والصهيونية والتخلف .

ولقد وعت قيادة ثورة ١٩٥٢ ، من خلال منظورها الوطنى القومى ، ان مصر تنتمى الى ثلاث دوائر متشابكة . الدائرة القومية ، وهى الدائرة العربية . والدائرة الروحية ، وهى الدائرة الاسلامية . والدائرة القارية ، وهى الدائرة الأفريقية . وليس هناك ، كما أكدت التجربة التاريخية ، دائرة بديل عن الدائرتين الأخريين . ولكن تبقى هناك دائرة أساسية ، هى دائرة الانتماء القومى . وبدون دور مصر الخاص ووزنها فى الدائرة العربية ، لا تستطيع أن تقوم بدور مؤثر فى الدائرتين الأخريين .

واذا كان اليسار المصرى قد وقف — وما يزال — ضد استغلال الدين واتخاذه عباءة تتخفى تحتها المخططات الاستعمارية والصهيونية والاقليمية الانعزالية ، فانه فى نفس الوقت يؤكد على ضرورة التحالف الموضوعى بين العالم الاسلامى وبين الوطن العربى من أجل التحرر والتقدم والتمايز المستقل عن الأجنبى . والحيلولة دون اغراق المنطقة فى هوة الصراعات الدينية والطائفية التى تتنافى مع القيم الدينية الصميمة ومثلها الانسانية العليا . وتحرف مسار النضال المشترك نحو عدو وهمى ، بدلا من التوجه بكل القوة ضد العدو الحقيقى .

فى ضوء هذه النقاط الست التى تبلور الأساس العام

لمنطلقات اليسار المصري العامة فى سياسته العربية ، فان المسألة المركزية التى تحتل مركز الصدارة فى جدول حركته النضالية على مدى المستقبل المنظور ، تتحدد بدقة اليوم ، فى حماية وتطوير صياغة الحلف القتالى المصرى — السورى — الفلسطينى ، بعمقه البترولى والعسكرى والسياسى ، فى اطار ما يعرف باسم التضامن العربى من حول المواجهة الشاملة المعاصرة لاسرائيل ، والتى دشنتها حرب أكتوبر — تشرين الأول ١٩٧٣ .

والواقع ان هذا الحلف بعمقه التضامنى ، هو الأداة القومية التى توصلت اليها الجماهير والنظم العربية ، على اختلاف اتجاهاتها السياسية والاجتماعية ، من خلال موجات المد والجزر ، وذلك على مدى ربع قرن من معاناة فادحة الثمن ، استهلكها الصراع العربى الاسرائيلى . حيث كان ميزان القوى يميل دوما لصالح الصهيونية . ليس فقط بسبب الدعم الامبريالى لها . وانما أيضا نتيجة افتقاد التضامن العربى وادارته القومية المجدية . وهى أداة أثبتت فاعليتها النسبية عند تجربتها فى حرب أكتوبر — تشرين الأول ١٩٧٣ .

والحفاظ على هذه الأداة وتطويرها ، يعنى أول ما يعنى ، استمرار تعميق وحدة النظرة ووحدة العمل على كل ساحات المواجهة ، العسكرية والسياسية والاقتصادية ، عربيا ودوليا . والحذر من انفراد أى قوة من قوى هذه الأداة فى التصرف ، تحت أية اغراءات أو ضغوط أو مصالح ضيقة وعابرة ، بمعزل عن مجمل القوى الاخرى . ذلك ان هذا « التصرف المنفرد » مهما بدا مجزيا فى ظاهره ، فانه لا يعدو ان يكون « قنبلة موقوتة » فى الباطن ، ما تلبث أن تنفجر محدثة أفدح الخسائر . ليس فقط

بالنسبة للتضامن العربى ، بل ايضا بالنسبة لمن أقدم منفردا على التصرف ، اذ ما يلبث أن يغدو أسير تصرفه مقيدا فى حركته لغير ارادته .

ان السعودية والكويت ودولة الامارات العربية ، لم تكن لتتقدم — آمنة — على استخدام سلاح البترول فى مواجهة الولايات المتحدة خلال حرب ١٩٧٣ ، منفردة ومنعزلة عن حركة الحلف القتالى المصرى — السورى — الفلسطينى . كما أن قوى هذا الحلف ، لم يكن أى منها ، قادر وحده على انجاز الانتصارات العسكرية التكتيكية ، بغير مشاركة بقية أعضاء الحلف ودعم العمق العربى له .

ليس غريبا — اذن — أمام هذه الحقائق ، أن تكثف اسرائيل والولايات المتحدة جهودهما بطرق ووسائل مختلفة من أجل كسر الأداة التى توصلت اليها القومية العربية فى مواجهة الصهيونية ، ونتائجها .

ويأتى فى مقدمة هذه الطرق والوسائل استغلال الفئات الطفيلية والمتخلفة فى البلاد العربية وخاصة مصر — العمود الفقرى للأداة — فى اثارة وانعاش الصراعات العربية — العربية ، ودفعها من جديد الى الصدارة محل الصراع العربى الاسرائيلى ، والعمل على تأجيج نيرانها بصياغات متعددة، وهكذا تفجر — من آن لآخر — فى الساحة العربية ، الصراع المصرى — السورى ، والصراع المصرى — الفلسطينى ، والصراع المصرى مع كل من العراق وليبيا والجزائر والسودان واليمن . وذلك فضلا عن الصراع السورى — العراقى ، والصراع السورى — الفلسطينى .

واشعال الفتنة الطائفية في لبنان وتحويل البلاد الى ميدان صراع دموى بين مختلف القوى المحلية والقومية .

ويبرز ، بصورة واضحة ، من بين طرق ووسائل كسر اداة المواجهة القومية ، سياسة الخطوة خطـوة الأمريكية التى قادها هنرى كسينجر لاختراق التضامن العربى وافراغه من مضمونه تحت شعار تحقيق « الحل السلمى » . بينما تركز فى الأساس على عزل مصر عربيا ، عن طريق تضخيم ذاتيتها الاقليمية وفداحة ما قدمته من تضحيات بالقياس الى تضحيات العرب الآخرين دون جدوى ، ومحاولة بنـاء بديل لتضامن العرب فى مواجهـة ظاهرة ١٩٧٣ ، يقوم من حول تحالف مصرى ـ اسـلامى بترولى مع كل من السـعودية منعزلة ايضـا عن وطنهـا العـربى وايـران الشاهنشاهية المعادية للعرب . وهـو تحالف ـ اذا تم ـ من شأنه ان يتقاسم العمل مع اسرائيل بطريقـة ما للتحكم فى مسار المنطقة وضمان استقرار انتاج البترول وتدفقه الى السوق العالمى ، وذلك تحت المظلة الأمريكيـة وفى اطـار مصـالحها النفطيـة واستراتيجيتها الكونية .

ويبدو من استقراء حركة الأحداث ان سياسة الخطوة خطوة فى تركيزها على مصر ، لا تقف عند حدود عزل مصر وحسب . وانما افقادها القدرة على انتهاج طريق القتال مع الاحتلال الصهيونى ، مرة أخرى ولمدة طويلة نسبيا ، مما يؤثر سلبيا على مجمل القدرة العربية على المواجهة المسـلحة . ويجرى ذلك من خـلال تعميق القطيعة بينها وبين الاتحاد السوفيتى ، سواء كقوة دعم سياسية أو كمصدر أساسى للسلاح . ويستخدم هنرى كسينجر فى هـذا المجال معادلته المشهورة : « اذا كان الاتحاد السوفيتى لا يمكنه ان يقدم لمصر غير السلاح الذى تحارب به اسرائيل دون جدوى ،

فليس هناك غير الولايات المتحدة التى تستطيع ان تعيد لمصر أرضها المحتلة مع اسرائيل » .

وهكذا فان سياسة الخطوة خطوة التى تتمثل فيما يسمى باتفاقيات فض الاشتباك بين القوات فى سيناء والجولان ، تعمد من ناحية الى محاصرة اداة المواجهة العربية الفعالة وشلها عن الحركة . ثم تبديد قواها المتضامنة ، قتاليا وبتروليا . وتخطط من ناحية أخرى ، لدفع مصر فى الأساس وربما سوريا والاردن فيما بعد ، كل على انفراد ، نحو منزلق التفاوض المباشر مع اسرائيل على أساس ان القضية فى مضمونها العملى ليست الا قضية تعيين الحدود الاقليمية الآمنة لكل دولة من دول المواجهة مع اسرائيل . ولا سبيل الى ذلك الا عن طريق التفاوض المباشر. هذا فى الوقت الذى يجرى فيه تصفية الثورة الفلسطينية وقضيتها القومية فى أتون الحرب الأهلية فى لبنان . وبذلك يتلاشى — على حد التعبير الأمريكى — ما للثورة الفلسطينية من هيبة وقوة ضاغطة ، تضع العقبات على طريق المفاوضات المباشرة ، وتخرب امكانيات الوصول الى تسويات جزئية ومنفردة ، بحيث يمكن ان يلحق بها حل شكلى لقضية الشعب الفلسطينى ، على أساس كونه مجموعة من اللاجئين . يتم توطين الأغلبية الساحقة منه فى البلاد العربية وكندا وأمريكا اللاتينية ، ويسمح لأقلية رمزية بالحياة فى أرض « الآباء والأجداد » تحت السيطرة الاسرائيلية .

وبهذا يتم ضمان بقاء اسرائيل كأهم قوة قابضة وحاكمة فى المنطقة البترولية الاستراتيجية لحساب التحالف الامبريالى الصهيونى . وذلك حتى نهاية الفترة الحرجة الراهنة التى تمتزج فيها أزمة الطاقة بأزمة التعايش السلمى فى حياة العالم ، والممتدة

على الأقل ، حتى لحظة النهاية المتوقعة لعصر البترول على مشارف القرن الواحد والعشرين ، عندما يتم اكتشاف مصادر بديلة للطاقة ويتفق على تقنين مستقر لقواعد التعايش السلمى .

وتوحى المؤشرات فى هـذا المجال ـ ان دورا خطيرا يرسم للشاه الايرانى ، ضمن هذه الخطة ، بحيث يتمكن ، مع تهدئة مخاوف السعودية ودول الخليج ، من مشاركة اسرائيل فى التحكم بالمنطقة العربية . مستغلا فى هذا الشأن وجهة الاسلامى وطاقاته البترولية وقدراته العسكرية وعلاقاته الوثيقة مع كل من الولايات المتحدة واسرائيل من جانب ، ومصر من جانب آخر . وبذلك يصبح الوطن العربى محاصرا بين « اسرائيل الصهيونية » وبين « اسرائيـل الاسلامية القناع » ، اذا صح هذا التعبير .

ليس من شك فى ان عودة الصراعات العربية ـ العربيـة الجانبية لاحتلال مركز الصدارة على حسـاب الصراع الرئيسى العـربى الاسرائيلى ، من شأنه ان يسهل الى حـد بعيد تنفيذ سياسة الخطوة خطـوة ومضاعفاتها . ذلك انه يخلق تجمعات ومحاور عربية عديدة متنافرة . ترتد من مواقع الهجوم الى مواقف الدفاع . لكل منها حساباتها الاقليمية الضيقة الأفق التى تؤدى الى معاودة استنزاف قواها فى مواجهـة بعضـها البعض ، مما يعرضها للقلاقل الداخلية وفقدان استقلالها السياسى والاقتصادى ، ومصادرة مصالح برجوازياتها الوطنية وطبقاتها العاملة معـا ، لحساب مجموعات طفيلية محدودة ، ترتبط ، سياسيا واقتصاديا ، بالامبريالية والصهيونية .

والواقع ان معدل حركة الأحداث ، يتسم بسرعة ملحوظة .

وتبدو الولايات المتحدة الأمريكية واسرائيل بعد حرب أكتوبر ، مدركتين بعمق لأهمية عامل الزمن الذى راح يصب الى جانب العرب حين امتلكوا ، فى حالة التضامن ، أداتهم القومية المواجهة قتاليا وبتروليا . ومن هنا فانهما تعملان بأقصى الجهد على السيطرة على عامل الزمن . وذلك بالاسراع فى فرض نوع من « السلام الأمريكى » المقبول اسرائيليا ، كأمر واقع على « العرب المنتصرين » ، بعد تحويل حالة التضامن الى حالة خصام وتضاد وصراعات دامية ، وقلب النصر العسكرى العربى المحدود الى هزيمة سياسية غير محدودة .

والذى يثير الانتباه ان نقلات الحركة فى السيناريو الأمريكى الاسرائيلى ، الذى يحمل عنوان سياسة الخطوة خطوة ، يكاد يكون مرئيا بالعين السياسية المجردة فى جميع أرجاء الوطن العربى . والكل يتوقع النهاية المفجعة للعرب فى ختام السيناريو اذا ما قدر له النجاح ... ومع ذلك يصرف طاقاته فى تبادل احاديث الادانة اللفظية ، وانتهاز الفرص لتصفية الحسابات الصغيرة المؤجلة . وتكرار مأساة هابيل مع أخيه قابيل فى قالب عصرى . ويقف جامداً ، وكأن الشلل اصابه فى كل اجزاء جسمه عدا اللسان وأجهزة الاعلام المتباكية بأصوات عالية . وبات الوطن العربى ، بعد حرب أكتوبر والاختراق الأمريكى الذى انتهت اليه، ومع تغيير طبيعة السلطة فى مصر بوفاة الرئيس عبد الناصر ، مفتقدا وجود قوى أو نظم قادرة على اعادة التضامن ولحم أداة المواجهة القومية المتكسرة على نحو ما ، والشروع فى انتزاع المبادرة من « أهل الخطوة خطوة » .

من هنا يطرح اليسار المصرى ، كمهمة اساسية وعاجلة ،

تعبئة الجماهير العربية فى جبهة واسعة لعزل واسقاط سياسة الخطوة خطوة قبل استفحالها ، وانقاذ أداة المواجهة المتمثلة فى الحلف القتالى المستند الى التضامن العربى . وذلك بتغليب الصراع الأساسى ضد الصهيونية والامبريالية على أى صراعات عربية — عربية جانبية . ودعم القدرات الإقتصادية للشعب العربى فى مصر وسوريا لتمكينها من تحمل التضحيات فى استمرار المواجهة وأعبائها ، وحماية وجود الثورة الفلسطينية وحريتها فى الحركة على الأرض العربية للانطلاق بعملياها الفدائية ضد الاحتلال الاسرائيلى . ومشاركة الشعب الايرانى فى ثورته ضد نظام الشاه لمنعه من ممارسة التأثير المدمر على ادارة الصراع العربى الاسرائيلى تحت اسم الاسلام . والحيلولة دون زرع التناقض الوهمى بين القومية العربية وبين الاسلام فى عدائها للصهيونية ، ودون استقطاب السعودية وبلدان الخليج العربية لحساب سياسة الخطوة خطوة .

ولعل نقطة البدء فى هذا كله تتجسد فى ضرورة العمل على وضع تصور سياسى واقعى ؛ توزع مسئولياته بدقة على كل نظام وفصيل عربى لاستثمار نتائج حرب أكتوبر لصالح كل العرب، بصورة جماعية . وبحيث تسد الثغرات فى جدار التضامن العربى أمام كل اختراق عسكرى أو سياسى من جانب الولايات المتحدة واسرائيل وايران . وبذل اقصى الجهد لمنع عزل مصر عربيا .

باختصار المطلوب مبادرة واعية ، وفى حدود معطيات الواقع . تقوم على اعادة بناء الأداة القومية للمواجهة ، حتى ولو

انفرط منها عضو أو آخر . وذلك بتجميع الطـــاقات العسكرية لكل النظم والقوى المعادية لسياسة الخطوة خطـــوة على خط المواجهة وتسخينه عسكريا وسياسيا . وتمكين الثورة الفلسطينية من ممارسة حـــرب عصاباتها التحـــريرية تحت جلد الاحتـــلال الاسرائيلى . وتطوير استخدام سلاح النفط من المستوى التكتيكى المحدود الى المستوى الاستراتيجى المؤثر عالميا على مدى طويل وواسع ، وانشاء صـــندوق مالى قومى لتمويل اعباء المواجهـــة وتغطية تضحياتها .

المبادرة العربية بالعمل المضاد لسياسة الخطوة خطوة . وليس بمجرد الادانة اللفظية ، هى القضـــية .

(٥)

اليسار المصرى :

فلســطين

على مشارف السـبعينات ، كانت تجربة اليسار المصرى فى كل من المجالين الوطنى والعربى قـد تمخضت عن « معـادلة سياسية » باتت تحكم حركة الغالبية من قواه وفصائله المتعددة .

تقوم هذه المعادلة على اساس ان **«فلسطين قضية مصرية ، ومصر قضية عربيـة »** .

بهذه المعادلة حسم الاتجـاه الغالب فى اليسار المصرى ، مشكلة الأولوية فى جدول القضايا والمهام المطروحة بتداخل معقد ، فى ساحة النضال المعاصر . وغدا الصراع العربى الاسرائيلى هو جـوهر المسالة المركزية لهذا النضـال . ولم تعد هـذه المسالة المركزية تقتصر عند حدود تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيونى الاستيطانى الطارد للشعب الفلسطينى من أرضه ، وانما تتسع لتشمل كل الأبعاد الستراتيجية : الجغرافية ــ السياسـية ــ البترولية ــ الاجتماعيـة ــ الوحدوية التى اكتسبها الصراع ، محليا ودوليا ــ خلال ما يربو على ربع القرن الذى أعقب الحرب العالمية الثانيـة .

واصبحت — بالتالى — مهمة الوصول الى حل قومى تحررى غير عنصرى للصراع ، تجند فى سبيله ، بكفاية واقتدار ، كل الطاقات المادية والمعنوية العربية ، وتشكل منظور الرؤية فى تحديد استراتيجية وتكتيك اليسار ، بصياغات مختلفة .

ان حركة الأحداث التى توالت ، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، اثبتت أن قضايا الاستقلال السياسى والاقتصادى والتنمية والديمقراطية والتحولات الاجتماعية للبلاد العربية ، أيا كانت طبيعة نظمها ودرجة تطورها ، تتصل اتصالا وثيقا بأسلوب ومضمون حل الصراع العربى الاسرائيلى ، سواء على مستوى البلد الواحد أو مستوى الوطن العربى ككل . وان استمرار هذا الصراع ، الذى تحتفظ فيه اسرائيل بقوة المبادرة ، دون حل قومى تحررى ، مع ما يفجره — دوما — من مخاطر وتحديات وانتكاسات واستنزاف متواصل للطاقات والقدرات ، من شأنه أن يعصف بكل المحاولات المصرية المنفردة أو العربية الجماعية للتأمين الدفاعى أو الفعل الهجومى . كما انه يفرز بالضرورة أجواء غير صحية ، فى حالات الجزر ، وهى الغالبة ، تؤجج من حدة « الصراعات العربية — العربية » . حيث تستغل القوى المتصارعة فى الساحة العربية قضية فلسطين فى تبادل الاتهامات العنيفة المجردة . وبذلك تتحول القضية من طاقة توحيد وبناء الى طاقة تفجير وتخريب . وتتعثر الجهود لقيام أى نوع من التكامل الاقتصادى والسياسى أو ترشيد العلاقات بين البلاد العربية ، رغم تعدد نظمها ، حول مصالح قومية مشتركة . وتصادر الحقوق والحريات الديمقراطية للمواطنين تحت دعاوى المعركة او الاعداد للمعركة . وتخرب عملية التطوير ، ليس فقط وفقا للمنهج الاشتراكى بل حتى للمنهج الرأسمالى .

وتراكمت ، على مدى السنوات الأخيرة ، الدروس المستفادة من الصراع ، لترسخ من حقيقتين محوريتين :

الحقيقة الأولى ، فشل وعقم كل محاولة من جانب اى نظام عربى للقفز على الصراع العربى الاسرائيلى . او الهروب من مواجهته . أو السعى الى عقد تسوية جزئية منفردة مع اسرائيل، تحت حجج تحقيق السلام اللازم للأمن القطرى وتوفير الامكانات المهدورة فى الحرب والمواجهة دون طائل ، لصالح التنمية والتقدم داخل البلد الواحد .

والتجسيد المأسوى لهذا الفشل ، هو ما حل بلبنان الذى عمد نظامه الى القفز على الصراع والتهرب من اعبائه واعتبار اتفاقية الهدنة القائمة بينه وبين اسرائيل عقب حرب ١٩٤٨ ، نوعا من التسوية السلمية المنفردة . وفى الوقت الذى بدا فيه أن سياسة الهروب تؤتى ثمارها وتحقق للبنان السلام والأمن والرخاء الاقتصادى ، اذا بالوضع كله ينفجر داميا . يتداعى الأمن المزعوم ، وينهار الرخاء الموهوم ، ويتشرذم الشعب الى طوائف تتقاتل فيما بينها . ويمتد الاحتلال الصهيونى والتخريب الاسرائيلى، بطرق مختلفة من جنوب لبنان حتى قلب عاصمته ، وتتأكد بذلك حتمية الارتباط بين قضية فلسطين وبين قضية لبنان بظروفه الخاصة كبلد عربى .

ويتجسد العقم أيضا فى الارتباط بسياسة الخطوة خطوة الأمريكية فى المنطقة . وما تمخض عنها من اتفاقيات فض الاشتباك على الجبهة المصرية بصورة رئيسية ، والجبهة السورية بصورة فرعية . أن هذه السياسة لا تؤدى فقط الى فض تحالف أكتوبر العربى القتالى واهدار انجازاته العسكرية والسياسية . وانما تستهدف فى جوهرها دفع مصر ثم سوريا ، بعد عزل كل

منهما عن الأخرى ، الى القفـز على الصراع العربى الاسرائيلى بأبعـاده القومية والعالمية ، والتعامل معه على أسـاس أنه مجرد خلاف حـول رسم وتأمين الحدود بين « اسرائيل » وبين « جاراتهـا العربيات » كل على حـدة . وأن التسوية السلمية للصراع توجب على البلاد العربيـة القبول باسرائيل وصهيونيتها العدوانية الطاردة للشعب الفلسطينى من وطنـه ، آمنة داخل حدود معترف بهـا .

ان سياسة الخطوة خطوة ، لن تدفع بمصر نحـو العزلة السياسـية والاقتصادية عن الوطن العـربى ، وبالأخص طاقاته القومية الحية المتنامية وحسب . وانما من شأنها أن تقيدها ، شيئا فشيئا ، الى استراتيجية الولايات المتحـدة . الأمر الذى يضعف فى النهـاية من وزن مصر الدولى فى العـالم الثالث وحركة عـدم الانحياز . وما يقوم به هذا الوزن من دعم سياسى — اقتصـادى لموقفها المستقل ، الذى ندر ان تمتعت به دولة نامية فى مثل حجمها فى العصر الحديث .

الحقيقة الثانية ، التصاعد النسبى للقدرات العربية ، على المستوى الوطنى والقومى ، فى التنمية والتطور نتيجـة استمرار التحـدى والمقاومة للكيان الصـهيونى ، واستنهاضـهما للملكات الايجابية الكامنة فى الأمة

مع اندلاع حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، والتى كانت أول فعل هجومى عربى ، فى تاريخ الصراع ، أتيح للدول العربية البترولية أن تتحرر نسبيا لأول مرة ، من اغلال الاحتكارات البترولية العالمية . وتتخذ بقدر كبير من الاستقلالية قرارها بوقف ضخ البترول العربى عن دول عظمى مثل الولايات المتحـدة والدول الأوروبيـة المسـاندة

لاسرائيل . وكذلك بزيادة أسعار البترول الى ما يقرب من اربعة اضعاف السعر الذى كان محددا من قبل الاحتكارات . وكان بذلك اول قرار من نوعه فى التاريخ تتخذه دول صغيرة من العالم الثالث، خارج نادى الدول الكبرى ، ويؤثر تأثيرا خطيرا فى واقع ومستقبل اقتصاديات البلاد الصناعية المتقدمة والسوق العالمى كله ."

ان عدم كسر ارادة المقاومة العربية للاحتلال الاسرائيلى بعد هزيمة ١٩٦٧ والذى تمثل فى العمليات الفدائية للثورة الفلسطينية وحرب الاستنزاف على الجبهتين المصرية والسورية ، قد صاحبته تعرية جماهيرية لكثير من السلبيات والأخطاء التى كانت متجذرة فى داخل المجتمعات والنظم العربية ، اسفرت عن محاولات جادة — بدرجات متفاوتة — لعلاجها ودرء أخطارها . وفى هذا الاطار تم ، فى زمن قياسى ، اعادة بناء القوات المسلحة المصرية والسورية على أسس فنية وسياسية واجتماعية أكثر تقدما . بحيث تيسر لها أن تخوض بنجاح نسبى — فاق كل التوقعات — الحرب الرابعة الاسرائيلية العربية فى أكتوبر — تشرين الأول ١٩٧٣ .

وبتركيز الضوء على حركة مصر فى خضم الصراع العربى الاسرائيلى ، يتكشف انه فى كل مرة نهضت مصر للتصدى للخطر الصهيونى ، سواء فى عدوانه أو فى مواصلة احتلاله لفلسطين وغيرها من الأراضى العربية ، فانها كانت تصدر فى ذلك عن المعطيات الواقعية المتزايدة للوحدة العضوية بين مصالحها الوطنية الخاصة وبين مجموع المصالح القومية العامة . وبقدر ما كان اشتراكها فى ادارة هذا الصراع ، سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، دفاعا عن حقوق الشعب الفلسطينى ؛ بقدر ما كان — فى نفس

الوقت وبذات الحجم ــ دفاعا عن صميم أمنها الوطنى واستقلالها السياسى والاقتصادى ووزنها كقوة رئيسية فى المنطقة .

حين وقع أول صدام قومى مسلح فى تاريخ الصراع عام ١٩٤٨ ، كانت البلاد العربية قد تآلفت حول مصر ودورها القيادى . وأقامت ــ قبل حوالى خمس سنوات ــ جامعة الدول العربية فى القاهرة . وشرع « الوعى الجنينى » بوحدة المصالح المصرية والعربية ، يخصب الواقع المصرى وينفذ الى وجدان قطاعات من الطبقة البرجوازية الوطنية النامية والتى كانت تشارك فى السلطة ، بقدر أو بآخر ، وقتذاك .

وتحت تأثير هذا الوعى الجنينى ، طرح احد ابناء الطبقة البرجوازية ، **« محمود فهمى النقراشى »** ، الذى كان يتولى رئاسة الوزراء ، قضية مشاركة الجيش المصرى مع الجيوش العربية فى التصدى للخطر الصهيونى عند جلاء القوات البريطانية عن فلسطين فى منتصف مايو ــ آيار ١٩٤٨ . وبلور رئيس الوزراء ، بمفهومه السياسى وموقعه الاجتماعى ، أساس المشاركة المصرية بقوله : « ان الصهيونية مجموعة عصابات ... عصابة الهاجناه وعصابة شتيرن وعصابة الأرجون ، انها ليست دولة ... وموقفنا هو موقف مستمد من الوقائع ومستمد من الحقائق . وهو ما نعلمه من أمر هذه العصابات التى ليست طليعة حرب بل رأس حربة للغزو ... أيجوز فى اليوم الذى تجتمع فيه كلمة الدول العربية على مقاومة رأس الحربة هذه وعدم التمكين لها وسط هذه الدول أن تنكص مصر على عقبيها ... فهل يكون لنا قدر أو شأن بين الدول اذا وقفنا نتفرج على هذه المذابح مكتوفى الأيدى . لا يمكن

والله . ان لم تدافع عن حقك فلن يدافع آخر عن حقك .. »(*) .

وهكذا فان مشاركة مصر فى حرب الصراع الأول ، لم تكن مجرد واجب نجده ازاء شعب فلسطين العربى وحسب . وانما كان فى مفهوم ووعى البرجوازية الوطنية بمصالحها ، والتى كانت تخلط بين الصهيونية وبين الشيوعية وتعتبرهما وجهين لخطر واحد (**) ، ممارسة لحق الدفاع الشرعى عن «الوطن» (بالمعيار المحدد للبرجوازية) ضد راس حربة الغزو .

وفى الصدام الثانى للصراع عام ١٩٥٦ ، شنت اسرائيل بالتواطؤ مع بريطانيا وفرنسا عدوانها على مصر فيما عرف باسم « حرب السويس » . وكان الدافع الأساسى للحرب والهدف الجوهرى لهذا العدوان الثلاثى ، هو استعادة السيطرة الامبريالية على قناة السويس . وكانت مصر بقيادة جمال عبد الناصر قد اممتها فى يوليو — تموز ١٩٥٦ ، فى ذروة صراعها من اجل استكمال مقومات الاستقلال السياسى والاقتصادى وتصفية مراكز نفوذ الاحتكارات والقواعد العسكرية الأجنبية فى المنطقة .

ولأن مصالح اسرائيل تتكامل مع مصالح الاستعمار ، فى حماية المصالح الاحتكارية بالمنطقة ، وفى عدم السماح لمصر بالتحرر من قيود التبعية والانطلاق بكل طاقاتها ابناء قواها الذاتية المتطورة وتفاعلها مع بقية أجزاء الوطن العربى ، مما يضاعف من وزنها

(*) راجع نص محضر الجلسة السرية لمجلس الشيوخ المصرى (١١ مايو — ايار ١٩٤٨) المنشور فى باب الوثائق بمجلة الطليعة القاهرية — عدد مارس — آذار ١٩٧٥ .

(**) المرجع السابق .

وتأثيرها على علاقات القوى فى المنطقة وبالتالى على « مستقبل المشروع الصهيونى » ، جاء ذلك العدوان الاسرائيلى البريطانى الفرنسى المشترك مركزا على « مصر » فى حد ذاتها ، دون أن يرتبط ذلك بأى أهداف فلسطينية مباشرة .

وحين تفجرت الحرب الثالثة للصراع فى عام ١٩٦٧ ، كان ذلك فى اطار التخطيط الامبريالى لكسر وحدة صعود حركة التحرر السياسى والاقتصادى فى العالم الثالث وبلورتها لطريق عدم الانحياز فى السياسة الدولية ، التى كانت مصر فى أبرز قياداتها ورموزها .

وهكذا بعد أن تم تصفية القيادة والرمز فى كل من نظام سوكارنو باندونيسيا (آسيا) ونظام قوامى نكروما بغانا (افريقيا)، تكثفت الجهود ضد نظام عبد الناصر بمصر (الوطن العربى ومنطقة الشرق الأوسط البترولية) . وأستغل التخطيط الامبريالى ، مشاكل ومتاعب مرحلة النمو الحرجة التى كان يمر بها النظام ، وما شابه من سلبيات ، وما وقع من تردد من جانب القيادة الوطنية فى الحسم السياسى ازاء الاختيارات الاجتماعية والاقتصادية المطروحة بعد انجاز أول خطة خمسية للتنمية فى البلاد بنسبة نمو تتراوح من ٦٪ الى ٧٪ . الأمر الذى كان قد حقق ، لأول مرة فى التاريخ المعاصر، أستقلالا ناجزا من جميع الجوانب وامتلاكا لقدرة متعاظمة ، نسبيا، على مواصلة النمو والتقدم وتصحيح السلبيات والأخطاء .

وتلدعمت اسرائيل ، امريكا ، لتقوم بمهمة الضربة العسكرية المفاجئة . وذلك بعد أن اصطنعت — عن عمد — أجواء الحرب المحمومة فى المنطقة التى وضع فيها النظام الوطنى فى مصر أمام تحديات اسرائيلية متزايدة ، لم يكن أمامه من مفر الا التصدى لها

والا انتزعت منه تنازلات وطنية وقومية خطيرة لحساب الامبريالية والصهيونية ، تفقد معها مصر قوة المصداقية فى دورها القيادى فى المنطقة والعالم الثالث ، مما يخلف آثارا سلبية على مسار تطورها الداخلى، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. وكان ان اندلعت الحرب فى يونيو — حزيران ١٩٦٧ بعدوان مباغت من اسرائيل ، اصاب فى الصميم القوات المسلحة المصرية وخاصة سلاحها الجوى . واوقع خللا عميقا فى حسابات السياسة المصرية محليا وعربيا ودوليا . ضاعف من آثاره السلبية ، التباين السياسى والاجتماعى الذى كان كامنا فى الافكار والمواقف بين القيادة السياسية وبين القيادة العسكرية البيروقراطية المتخلفة . وادى الى عزلة الجيش فى « جيتو اجتماعى — سياسى » متميز عن الشعب . واتخاذه مركز قوة للضغط على القيادة السياسية وقراراتها ذات النهج التقدمى من ناحية ، وعلى حركة الجماهير من ناحية اخرى .

وهكذا استهدفت الحرب الثالثة ، فى الأساس سحق تجربة « ثورة يوليو ١٩٥٢ » وانجازاتها ودورها العربى — العالمى ، وتصفية القوى التقدمية من قياداتها وكوادرها وجماهيرها . وبذر بذور الشقاق وعدم الثقة بين الشعب وبين قواته المسلحة التى فجرت طليعتها مرحلة متقدمة من مراحل الثورة الوطنية ذات البعد القومى ، ضد الاستعمار والصهيونية والتخلف الاجتماعى والاقتصادى . وتفتيت الوطن العربى الى كيانات صغيرة متناثرة . وبذلك تدفن « ثورة يوليو » فى مقبرة التاريخ بجانب التجربتين الرائدتين فى اندونيسيا وغانا . ويخبو وهجها فى اعين شعوب العالم الثالث . وتظهر ، وهى تلملم اشلاءها ، كتجارب فاشلة فادحة الثمن لا جدوى منها ولا غد مفتوح امامها . واذا كانت مصر — على نحو خاص — قد نجحت بتأميمها قناة السويس من عدوان ١٩٥٦

فان ذلك لم يكن الا لفترة مؤقتة ، ما لبث أو وضع حد لها بعدوان ١٩٦٧ الصهيونى الذى زحفت قواه المحتلة حتى الضفاف الشرقية لقناة السويس .

واشتعلت بعد ذلك الحرب الرابعة فى الصراع فى اكتوبر ١٩٧٣ . وكانت هذه المرة ، من خلال فعل هجومى عربى لتحرير الأرض المحتلة من الاسرائيليين . واذا كانت مصر ، ببسالة قواتها المسلحة ، قد حققت انتصارات هامة على العسكرية الصهيونية لأول مرة فى تاريخ الصراع . فان ذلك لم يأت نتيجة الجهد الذاتى ، وهو جهد عظيم ، فى اعادة بناء القوات المسلحة وتضحيات الشعب المصرى الجسيمة وحسب . وانما أيضا نتيجة الدعم الاساسى ، المالى والعسكرى والبترولى ، الذى قدمته الامة العربية ، وتجسد فى الحلف القتالى ، المصرى — السورى — الفلسطينى ، وفى العون العسكرى العراقى والجزائرى ، وفى وحدة الموقف السياسى العربى التى صهرتها مؤتمرات القمة العربية منذ قمة الخرطوم فى أواخر عام ١٩٦٧ ، وفى مبادرة السعودية والكويت ودولة الامارات وقطر فى استخدام سلاح البترول قبيل نهاية الأسبوع الأول من القتال . وهو دعم لا يتصور — موضوعيا — ان انجازات حرب أكتوبر كان يمكن أن تكون على ذلك القدر الذى تحقق ، بدون وجوده .

الحروب الأربعة ، الذى ، دارت فى اطار الصراع العربى الاسرائيلى ، الذى نشأ فى المنطقة بسبب الغزوة الصهيونية لفلسطين . بيد انها — جميعا — دفاعا أو هجوما ، تمحورت بصورة رئيسية حول مصالح الأمن السياسى والعسكرى والاقتصادى لمصر . سواء فيما يتعلق بها كاقليم استراتيجى فى حد ذاته ،

أو بوصفها جزءا من وطن عربى ، لها فيه وزن وثقل ومصالح متميزة .

والواقع ان الصهيونية ، عندما استكملت احتلالها لفلسطين فى عام ١٩٦٧ بالقوة العسكرية والنظام العنصرى ، لم تفعل فى الحقيقة أكثر من التمركز بنقطة الوثوب المركزية للتوسع وفرض مخططها على الوطن العربى . بمعنى أن ماوصلت اليه فى عام١٩٦٧ كان هو « **الخطوة الاستراتيجية الأولى** » — بعد عام ١٩٤٨ — التى تتيح لها الانطلاق الى تحقيق مشروعها الحيوى لبناء اسرائيل الكبرى الممتدة من النيل الى الفرات ، القادرة على أن تلعب دور « الامبريالية الصغرى » الشريك « للامبريالية العالمية الكبرى » فى الشرق الأوسط . وهو المشروع الذى بدون تجسيده ، تظل اسرائيل برقعتها الصغيرة المحاصرة ، المحدودة القوى البشرية ، المعدومة الموارد تقريبا ، والتى تشكو العطش الشديد الى المياه والبترول والسوق الواسع ، غير آمنة أو قادرة على مضاعفة سكانها وتطوير امكانيتها وتحويل اقتصادها غير الطبيعى القائم على القروض والمعونات الخارجية وتقديم الخدمات ، الى اقتصاد طبيعى انتاجى . بحيث تغدو اسرائيل فى النهاية ، المدينة الصناعية المتقدمة ، وسط ريف ممزق متخلف ، يخضع لسيطرتها ويمدها بالخامات والطاقة والعمالة الرخيصة ، ويوفر لها سوقا واسعا لمنتجاتها الصناعية .

ونظرة واحدة الى الخريطة الجغرافية السياسية للمنطقة فى ضوء حركة أحداث الصراع ، نرى — بيقين — ان « **الخطوة الاستراتيجية الثانية للصهيونية** » بعد احتلال كل فلسطين ، هى العمل على تحطيم قوة مصر الذاتية وتصفية وزنها ودورها

العربيين . وذلك باعتبار أن مصر : تمثل موضوعيا ، السد البشرى والمادى فى وجه اندفاع الصهيونية الى تحقيق مشروعها النهائى فى المنطقة .

واذا كانت الصهيونية ، بمفهوم عصر الاستعمار التقليدى ، استهدفت تحطيم هذا السد من خلال احتلال مواقع فيه وضمها الى مملكة اسرائيل (الساحل الشمالى الشرقى لسيناء وشرم الشيخ) ، فان الصهيونية ، بمفهوم عصر الاستعمار الجديد ، تدرك تعذر استمرار احتلال اجزاء من مصر وضمها الى أراضيها فى عالم اليوم . ومن هنا اضطرت — مع دوام استخدام القوة أو التهديد بها — الى تغيير وسائلها ، لتحقيق ذات الهدف . وهكذا استبدلت الاحتلال العسكرى والضم المادى للأراضى المصرية ، بفتح ثغرات فى السد والنفاذ منها سياسيا ، لعزل مصر عن الوطن العربى . وترويض قطاعات اجتماعية فيها ، ذات تأثير سياسى ، على امكانية قيام مصالح مشتركة مصرية — اسرائيلية أكثر نفعا لمصالحها الطفيلية ، تكون بديلة للمصالح المصرية — العربية .

وقد شرع هذا المفهوم الحديث للصهيونية يتبلور فى أتون حرب اكتوبر ١٩٧٣ وصعود الخط البيانى للقدرة العسكرية العربية والمقاومة الفلسطينية ، وتفاقم أزمة الطاقة عالميا ، وطرقها بعنف أبواب أوروبا الغربية والولايات المتحدة ، منابع الدعم الرئيسية لإسرائيل ، ونشوء ما يمكن أن نسميه « بفلسطين البترولية » فى المنطقة والتى تضم السعودية ودول الخليج ، حيث يستخرج الكم الغالب من البترول الذى تحتاجه السوق العالمية ، وحيث يختزن ثلثا الاحتياطى العالمى المعروف من البترول ، وحيث تتراكم

فوائض مالية ضخمة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ سوق النقد الدولى .

وهو مفهوم راح يسابق الزمن ضد حركة قومية فى الوطن العربى يتنامى وعيها بأن الأمن السياسى والاقتصادى والاجتماعى والعسكرى ، لم يعد من الممكن — فى عالم اليوم — تحقيق الحد الأدنى منه لأى بلد عربى ، أيا كان نظامه وارتباطاته الدولية ، الا من خلال خطة عربية توظف فيها جميع الطاقات من اجل تنمية مشتركة تقوم على أساس تكامل اقتصادى وتنسيق سياسى على الأقل . وذلك بمعدلات كثيفة وسريعة ، قبل ان يأفل عصر تربع البترول على عرش الطاقة ، وتتبدد الفوائض المالية ، وقبل أن تقوم الصهيونية الحديثة ، بقوة الدعم الامبريالى وضغوطه ، بتنفذي خطوتها الاستراتيجية الثانية .

ومن الطبيعى أن تكون مصر ، الكثيفة السكان ، المحدودة الموارد ، الأكثر تطورا ، الأشد معاناة ، هى المرشحة بالضرورة لأن تكون محور هذه الحركة القومية الحديثة من ناحية ، والبلد العربى الذى يفوز ، من ناحية أخرى ، بأكبر قدر من النفع المشترك لهذه الحركة .

الأمر الذى يضاعف من وزنها فى المنطقة عما كانت عليه فى اى وقت سابق من تاريخ الصراع العربى الاسرائيلى .

من هنا بات محتما على الصهيونية كى تقطع الطريق على مسار حركة القومية العربية الحديثة بمحورها المصرى بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، ان تبادر بالتعاون مع الولايات المتحدة وتحت ضغوطها معا الى انجاز خطوتها الاستراتيجية الثانية « بالاساليب

السلمية » ، التى هيأت لها ، سياسة الخطوة خطوة الأمريكية :، المناخ وفتحت لها الثغرات فى « السد المصرى » .

وبهذا الاستقراء لمعطيات واقع منتصف السبعينات ، اكتملت فى رؤية اليسار المصرى وممارساته ، دائرة المعادلة التى باتت تحكم الصراع : « فلسطين قضية مصرية ، ومصر قضية عربية » .

والحق أن هذه المعادلة التى ترشد حركة اليسار المصرى ، لا تنبع من فراغ . وانما هى امتداد تاريخى ، وترجمة معاصرة للخط السياسى العام للحركة الوطنية المصرية ، بدرجاته المتفاوتة الوعى ، فى تعامله مع الصهيونية واسرائيل . وذلك منذ الارهاصات الأولى للصراع فى أوائل القرن العشرين .

وهو الخط الذى راح يستقطب ، جميع القوى الاجتماعية والتيارات السياسية على مدى الحقب المتعاقبة من هذا القرن . وذلك باستثناء قوتين ، تناقضت مواقفهما مع هذا الخط من موقعين مختلفين .

القوة الأولى ، تتمثل فى مجموعة محدودة من اليسار التى انتهجت — فكريا وعمليا — النهج الميكانيكى . وتنكرت النهج الجدلى فى التحليل والتعامل الاجتماعى والسياسى مع حركة التاريخ وحتميتها . وانتهت — عمليا — الى طرح الأممية بديلا مطلقا عن القومية ، والثورة الاشتراكية بديلا عن ثورة التحرر القومى . وبلغت ، فى خصوص الصراع العربى الاسرائيلى ، حد التعميم الشكلى والتجريدى المعزول عن الواقع . وذلك عندما ركزت على اعتبار الصهيونية مجرد ذيل للاستعمار العالمى ، ليس لها ذاتيتها العدوانية العنصرية التوسعية الخاصة فى الوطن العربى انطلاقا من استيطان فلسطين بالقوة المسلحة . وخرجت من ذلك الى

اقتناع عام بأنه لا خلاص من الصهيونية من دون دحر كامل للاستعمار ، وان من غير الممكن انجاز ذلك الا فى اطار اندلاع الثورات الاشتراكية فى المنطقة العربية وتوحيد الطبقات العاملة العربية واليهودية ضد الاستعمار العالمى والنظم والقوى الرجعية العربية المرتبطة بها . وحينئذ فقط ينحسر الخطر الصهيونى ويذبل وتتوصل « القضية الفلسطينية » الى « حل ثورى » . يوظف فى خدمة الاشتراكية » ، دون أن يقع فى اسار « قومية شيفونية » .

وباشتراط ، الأممية والثورة الاشتراكية ، للوصول الى « حل ثورى » للقضية الفلسطينية فان هذه القوى ، عمدت الى القفز على مرحلة ثورة التحرر القومى ، والتعامى عن افتقاد الظروف الموضوعية والذاتية التى تتيح للطبقات العاملة فى المنطقة أن تلعب الدور القيادى فى المعركة المزدوجة ضد الاستعمار العالمى والصهيونية ، والأخطر من ذلك كله التركيز على وجه واحد من الصهيونية ، وهو تحالفها مع الاستعمار العالمى ، واغفال الوجه الآخر لها وهو الطابع الاستعمارى العنصرى الخاص ضد العرب عامة والفلسطينيين بوجه خاص .

وقد أسهم فى صياغة أفكار ومواقف هذه المجموعات المحدودة من اليسار المصرى ، التأثير الذى مارسته مجموعة مقابلة من اليسار الاسرائيلى عرفت باسم « الصهيونية الماركسية » ، التى ولدت ولادة تلفيقية شاذة بفلسطين ، مع موجات الهجرة اليهودية فى بدايات القرن العشرين بزعامة « **ميكونس** » .

ومما يلفت النظر ان غالبية قيادات هذه المجموعات اليسارية المصرية ، التى وقعت فى اسار أفكار ومواقف « الصهيونية الماركسية » ، تنتمى الى أصول يهودية وقوميات غير عربية .

ولا يعنى هذا ان جميع من كان ينتمى الى اصول يهودية فى اليسار المصرى سار على هذا الدرب . على العكس قام من بينهم من حذر من تسرب الأفكار الصهيونية التى تتخفى وراء شعارات واصطلاحات ماركسية الى حركة اليسار المصرى .

ويمكن القول ، ان الاتجاه المتأثر بما يسمى « الصهيونية الماركسية » قد أعمل معاول التدمير فى حركة اليسار المصرى ونموها . وخلق فى مراحل معينة فجوات بينها وبين قوى حركة التحرر القومى . ومنح القوى الرجعية الفرصة لصياغة ذلك الاتهام العام والمجهل لليسار بالصهيونية .

وقد تم ، من خلال الصراعات العميقة داخل ساحة اليسار المصرى واعادة بناء الثقة بين صفوفه وبين حركة التحرر القومى فى صعودها فى الستينات ، تصفية ما كان لهذا الاتجاه من تأثير ، الى حد بعيد .

أما القوة الثانية ، فتتجسد فى الفئات الطفيلية من البرجوازية المصرية (الكومبرادور) التى ارتبطت من خلال مواقعها الاجتماعية، بالمصالح الاقتصادية والسياسية للاستعمار والاحتكارات الأجنبية. ووجدت فى تبعية مصر ، من خلال استقلال سياسى شكلى ، للاستعمار والرأسمالية العالمية ومؤسساتها المختلفة ، الضمان لهيمنتها ، كليا أو جزئيا ، على الدولة والمجتمع . وتأمين استقرار مصالحها المتميزة فى وجه تحديات قوى البرجوازية الوطنية النامية والعمال وصغار وفقراء الفلاحين والمثقفين . ورأت فى زرع اسرائيل بالمنطقة نوعا من انشاء قاعدة عسكرية ضاربة ، فى شكل دولة ، تؤمن حماية المصالح الاستعمارية التى تقتات من فتاتها .

ومن هنا راحت بدورها تعمل على فصل مصر عن العرب . ومنعها من المشاركة فى مقاومة استيلاء الصهيونية على فلسطين واقامة اسرائيل ، بدعوى ان لا مصلحة لمصر ، من قريب او بعيد فى ذلك . وتومىء الى ان المصلحة — على العكس — هى فى قيام دولة صهيونية بفلسطين تكون درعا لمصر والمنطقة ضد الخطر الشيوعى . وحليفا سياسيا واقتصاديا ، يوفر لمصر علاقات اقوى واوسع مع الرأسمالية العالمية التى تحتل فيها الرأسمالية اليهودية، مركزا متميزا . وانه اذا كان لمصر من دور تقوم به فى « مسألة فلسطين » فهو توظيف نفوذها لحمل الطرف العربى الفلسطينى على التصالح مع الطرف الصهيونى ، والقبول بوجوده والتعايش معه تحقيقا لأمن المنطقة وسلامها واستقرارها .

ونستطيع أن نستشف جوهر الخط العام للحركة الوطنية المصرية ، المناقض لمواقف هاتين القوتين ازاء الصراع العربى الاسرائيلى وقضية فلسطين ، من خلال امعان القراءة للاتجاهات التى تتضمنها الوثيقة التاريخية الخاصة بوقائع الجلسة السرية التى عقدها مجلس الشيوخ المصرى فى ١١ مايو — أيار ١٩٤٨ لمناقشة « قرار مشاركة الجيش المصرى للجيوش العربية والمناضلين الفلسطينيين فى الدفاع عن عروبة فلسطين وتحريرها من العصابات الصهيونية»(*) .

فى هذه الجلسة وقف **اسماعيل صدقى** ، أبرز زعماء البرجوازية الطفيلية (الكومبرادور) يعارض بشدة مشاركة مصر للعرب فى مقاومة الصهيونية . وذلك على اساس ان مصر هى « البلد الذى لا نستطيع القول بأن له فى أمر النزاع الفلسطينى ،

(*) المرجع السابق .

الشأن الكبير كشأن البلاد العربية المتاخمة لفلسطين بالذات ...
مصر تعتبر بعيدة ولو انها من ضمن البلاد العربية » .

وحين اعترض عليه **عباس الجمل** ، احـد ابناء البرجوازية الوطنية قائلا : « ان مصر أيضا متاخمة لفلسطين » ، رد **اسماعيل صدقي** بان : « هـذا ليس بيت التصيد » وانه انمـا يفسر « اختلاف شأن مصر عن شأن غيرها من البلاد العربية » . وانتقل الى اثارة نفس ما يواصـل خلفاؤه : الطفيليون فى مصر اليوم ، طرحه من نقاط رئيسية ثلاث :

اولا ، ان مصر اولى بما تنفقه فى الحرب ضد الصهيونية من اجل فلسطين . وذلك « للقيام باصلاح واسع النطاق فى كل ميادين النشاط الاجتماعى والاقتصادى وغيرها » .

ثانيا ، ان الدولة الصهيونية ليس فى استطاعتها ان تغير على مصر بجيوشها وتضع يدها عليها . « ان هذا غير ممكن من الناحية المادية . اولا لأن الصهيونية او اليهود يقل عددهم عن المليون ، بينما عـدد سـكان مصر عشرون مليونا » . وفى نفس الوقت ، استخدم سـلاح الارهاب ، فحذر من انه « يقولون ان الجيش المعادى (الصهيونى) فضلا عن قوته الذاتية من الطيران قد حصل ، أو حصل بالفعل على معونة كبرى من أحـد جيوش الدول الكبرى . فهـل فكر دولة رئيس الوزراء فى الخطر الهائل الذى تسـتهدف له مصر اذا هى تعرضـت لتوجيـه ضربات من الجو ؟ » .

ثالثا ، ان دخول مصر فى حرب ضد الصهيونية ، لا يعصف فقط بالسـلام الذى « لمصر مصـلحة كبرى فى استتبابه » ...

خاصة.... « وهى لم تنته بعد من تصفية مشاكلها السياسية الداخلية » . وانما هو يخدم اهداف الاتحاد السوفيتى . ذلك « ان خطر الحرب بين الكتلتين اللتين تتنازعان السيادة على العالم، ليس خطرا وهميا . بل قد يكون قريبا ... واننا باشتراكنا فى حرب بفلسطين نوفر لدولة اليسار (الاتحاد السوفيتى) مصلحة فى اثارتها ، تعمل على قدح الزناد الذى ينبعث منه الشرر الذى يلهب العالم كله » .

فى مواجهة هذا الخط ، وفى ذات الجلسة ، صاغ **فؤاد سراج الدين** سكرتير حزب الوفد موقف البرجوازية الوطنية ، الذى أكد على « مصرية القضية الفلسطينية وعروبتها » . وذلك فى ستة خطوط رئيسية :

الأول ، يتحدد فى ان مصر فى مواجهة الصهيونية ، تجد نفسها امام موقف خطير ، عليها فيه ان « تختار بين دفع العدوان عليها وبين البقاء جامدة لا تحرك ساكنا » . وانه من الخطأ النظر الى هذه القضية على أساس « عاطفى » يستمد من « مجرد الوفاء بواجب الجار » نحو فلسطين على حساب اعتبار المصالح الوطنية المصرية . ذلك انه « ونحن بصدد النظر فى مسألة فلسطين انما ننظر فى مسألة مصر ذاتها . واننا بدفاعنا عن فلسطين انما ندافع عن مصر نفسها ... أن الخطر الصهيونى فى فلسطين ، انما هو خطر على مصر ذاتها . ودليلى مستمد من اقوال دولة صدقى باشا نفسه ... فقد اشار دولته الى ما يحتمل من عدوان صهيونى على مصر بطائراتهم ، وقذفا بقنابلهم اذا ما دخلت جيوشها فلسطين . فاذا كان دولته يخشى هذه النتيجة ؛ ودولة الصهيونية لم تنشأ بعد . بل وهى فى المهد . فماذا يكون الموقف غدا لو إنشئت هذه

الدولة واصبح لها وجود ... ان هذا الخطر حقيقى وليس خياليا » . والأمر « ليس هو ان نصف مليون يغزون عشرين مليونا . بل هو ... ان وراء هذا النصف مليون ، دولة كبرى تمده بالسلاح والذخيرة والعتاد ... فهل يضمن دولته ان هذه الدولة تتوقف غدا عن تغذية هذه الدولة الصهيونية الجديدة بهذه الأدوات وهذا العتاد حتى تنفذ تلك السياسة الخطيرة التى تسعى اليها فى الشرق الاوسط ... اذن نحن فى موقف لا يحتمل التردد ولايحتمل كثرة الجدل . فنحن فى دفاعنا عن فلسطين ، انما ندافع عن مصر ذاتها » .

الثانى ، يقوم على أساس ان « وطنية اى مصرى لا تتردد لحظة فى رد العدوان ، مهما كانت النتيجة ، لو كان الأمر يتعلق بشأن قوات صهيونية تجتاز فعلا الحدود المصرية ... ويظل هذا هو نفس الموقف اذا تواجدت الصهيونية على ارض فلسطين ... وكل الفرق بين الموقفين ان أراضى المعركة تتأخر بضعة كيلو مترات . وهذه الكيلو مترات ستصير بعد قليل فى بلادنا وأراضينا اذا نحن وقفنا وتهاونا فى رد هذا العدوان » .

الثالث ، ينطلق من القناعة بأنه لابد وأن ينتج عن المواجهة العسكرية مع الصهيونية ، خسائر وأعباء مالية ، وقد تتأثر بها الأحوال الاقتصادية ... « ولكنها اعباء تتحملها كل دولة تقف لتدافع عن نفسها . ولا يمكن أن تدافع الدول عن كيانها وعن نفسها دون أن تدفع الثمن غاليا من دماء أبنائها وأموالها وعتادها » .

الرابع ، يؤكد على ان الاقتصاد المصرى . لن يبق فى أمان اذا نجح الصهاينة فى انشاء دولة لهم فى فلسطين . ذلك « انهم لا يزيدون عن خمسة عشر مليونا فى العالم اجمع » ومع ذلك فانهم

يملكون اقتصاد العالم ، فاقتصادنا وحمايته لا يتأتى ولا يكون اذا انشئت هذه الدولة الصهيونية فى فلسطين » .

الخامس ، يركز على ان « انتدخل العسكرى ... هو السبيل الوحيد الذى يدفع الدول الكبرى الى تغيير خططها ... » هذا ..... « اذا صحت نظرية ان الدول الكبرى تخشى أو تحرص على صداقة العرب وعلى رضاهم . وتخشى أن تنشب الحرب الشرق الأوسط بسبب مسألة فلسطين ... أما ان نبقى جامدين ونضيع الوقت بين اجتماعات تعقد هنا وهناك وبيانات تذاع هنا وهناك ، فهذا العمل من جانبنا لن يحرك الدول التى تحرص على رضا العرب مادام الأمر فى سكون وهدوء ، وليست له نتائج يخشونها ..... » .

السادس ، يدور حول ضمان وحدة وعروبة واستقلال فلسطين . وذلك فى مواجهة ما تردد عن مركز فلسطين الدولى ومستقبلها بعد تحريرها من الصهيونية ، وعما يثار من « أن هناك اغراضا سياسية فى بعض الدول العربية بالنسبة لفلسطين » . ويشدد على ان موقف مصر المبدئى هو « أن تبقى فلسطين لأهلها ، عربية فلسطينية موحدة » .

واليسار المصرى فى استلهامه لتراث الحركة الوطنية ، يتعامل اليوم ، مع القضية الفلسطينية من خلال معادلته السياسية ، دون أن يغفل فى حركته ، الطابع المزدوج والمميز لها . بمعنى أنه اذا كانت من ناحية « عمومية » الخطر الصهيونى وشموله ، قضية قومية ، فان ذلك لا ينفى أو يطمس ، من ناحية أخرى ، كونها قضية تحرر وطنى عربى محدد فى ظروف تاريخية معينة ، ينهض بمسئوليته الأولى ، تعبيرا وتمثيلا ونضالا ، الشعب الفلسطينى . وبدون هذا

النهوض الشعبى الفلسطينى تفتقد القضية ، العمود الفقرى الذى تتجمع من حوله القوى العربية وتنشىء وضعا قوميا نضاليا .

من هنا حرص اليسار المصرى على الا تتحول قضية فلسطين، تحت اسم طابعها القومى ، الى قضية « المسئولية على المشاع » بين البلاد العربية ونظمها ، تتفق او تختلف فى شأنها فى غيبة الشعب الفلسطينى وارادته ، مما يفتح الثغرات للمساومات المنفردة ومناوراتها فى الساحة الدولية ، من هذه الدولة العربية أو تلك . وفى نفس الوقت ، قاوم أى محاولة لأن تتهرب البلاد العربية جماهيرا ونظما ، من مسئولياتها القومية المحددة تجاه فلسطين ، بدعوى الاحتجاج بالطابع الوطنى الخاص للقضية وتحميل الشعب الفلسطينى وحده المسئولية كاملة .

ان هذه الوحدة العضوية ، فى مفهوم اليسار ، بين « القومى العام » وبين « الوطنى الخاص » للقضية الفلسطينية ، تعنى فى الرؤية النظرية والممارسة العملية ، ثمانى نقاط اساسية .

النقطة الأولى ، هى الالتزام باحترام الطبيعة الوطنية المستقلة للشعب الفلسطينى وحركة تحرره . وذلك باعتبار ان شعب القضية ، هو صاحب القرار الأول فى مجاله الوطنى . وبهذا الاعتبار الجوهرى تحتل حركة التحرر الوطنى الفلسطينى موقع الشريك الند لكل حركات التحرر الوطنى العربية والنظم فى وضع الاستراتيجية القومية العامة لمقاومة الصهيونية والامبريالية فى المنطقة .

ومعطيات الواقع تكشف عن ان عملية تجسيد الحركة النضالية للشعب الفلسطينى بفصائلها المتعددة فى الستينات بعد هزيمة ١٩٦٧ ، كأول واخطر اداة للمواجهة الشعبية السياسية المسلحة

المعاصرة ، قد بلورت العامل الأساسى الذى ظل مفتقدا ، على مدى ما يقرب من ربع قرن ، وكان هذا ضروريا لتصحيح الخلل الذى كان قائما ، طوال هذه الفترة ، فى ادارة الصراع العربى الاسرائيلى ، نتيجة عدم الربط الجدلى بين العنصر القومى والعنصر الوطنى للقضية الفلسطينية ، محليا واقليميا ودوليا . فى حين كان الربط الجدلى قائما فى جبهة العدو ، بين « التنظيم الصهيونى العام » فى العالم وبين « الكيان الاسرائيلى الخاص » المزروع فى فلسطين .

بهذا الاقتحام الذى دخل به الشعب الفلسطينى ، صاحب المصلحة الأولى المباشرة ، ساحة الصراع ، بوزن نضالى جماهيرى مسلح ومنظمة تحرير وطنية تضم الفصائل المتعددة ، لم يعد الكفاح العربى ضد الوجود الصهيونى ، كفاحا موسميا ، يتجدد لفترة محدودة عابرة فى حياة النظم ، أو رد فعل دفاعى ، فى كل مرة تتحرك فيها اسرائيل بعدوان جديد على بلد عربى ، وانما أصبح عملية تتجه نحو المواجهة المستمرة والمقاومة المتواصلة ، تنتقل من الدفاع السلبى الى الدفاع الايجابى الى الفعل الهجومى — لأول مرة فى تاريخ الصراع — على النحو الذى اشتعلت به الحرب الرابعة فى اكتوبر — تشرين الأول ١٩٧٣ .

وقد احدث هذا الاقتحام ، علاوة على ذلك ، تغييرا كيفيا فى هوية القضية الفلسطينية فى الساحة الدولية ، فحولها من قضية لاجئين تعساء مشردين يستجدون مأوى جغرافيا يستقرون داخله انسانيا ، الى قضية تحرير وطنى وتقرير مصير شعب ، يعبىء قواه ويحمل السلاح بشجاعة فدائية دفاعا عن حقوقه المشروعة فى العودة الى وطنه واقامة دولته الوطنية المستقلة .

وبروز العامل الفلسطيني النضالي ، ثم الالتحام بين جماهير الداخل المحتل وبين جماهير المخيمات والشتات ، في اطـار تنظيم وطني وقيادة موحدة ، تتمثل في منظمة التحـرير التي استقطبت الاعتراف بهـا ، عربيا ودوليـا ، كممثل شرعي وحيـد للشعب الفلسطيني ..

ولذلك فان كل محاولة للقفز على منظمة التحرير الفلسطينية من جانب اي بلد عربي او فصيل من فصائل حركة التحرر العربي، سواء بطريق مباشر او غير مباشر ، لا تهدد الطابع الوطني الضروري للقضية الفلسطينية وحسب . وانما تطعن في الصميم الطابع القومي لحركة الشعب الفلسطيني التحريرية ضد الصهيونية واسرائيل . وتغير طبيعة الصراع ، وخاصة في ميزان علاقات القوى الدولية . وذلك من كونها مواجهة مصيرية بين استعمار استيطاني عنصري تدعمه الامبريالية العالمية وبين شعب محدد مقتلع من وطنه تدعمه الأمة العربية والشعوب المحبة للحرية في العالم ، الى مجرد خلاف بين « دولة اسرائيل » وبين « الدول العربية » حول الحدود وحول حقوق الأقليات العربية الواقعة تحت الحكم الاسرائيلي . او اقتسام لفلسـطين بين اسرائيل وبين دولة عربية او اثنتين ، في احسن الفروض .

ومن هنا تنبع خطورة سياسة الخطوة خطوة الامريكية بمضاعفاتها القائمة والمحتملة . وما يصاحبها من اتفاقيات فض الاشتباك بين هـذه الدولة العربيـة او تلك وبين دولة اسرائيل . وكذلك من دعوات الى عقد مؤتمر جنيف الدولي للبحث في حل سياسي للصراع او اية مؤتمرات دولية اخرى بديلة ، بدون اشتراك منظمة التحرير الفلسطينية منذ البداية كطرف اصيل . ذلك انهـا — جميعا —

تستهدف فى الأساس « الالغاء السياسى » للشعب الفلسطينى وثورته التحريرية ، وزرع بذور الخلل من جديد فى العلاقة الجدلية الواجبة بين « العام القومى » وبين « الخاص الوطنى » للقضية الفلسطينية والتصدى الشامل للصهيونية وكيانها الاسرائيلى .

النقطة الثانية ، العلاقة الجدلية بين « العام » وبين « الخاص » فى القضية الفلسطينية ، تتطلب — موضوعيا — تقسيم العمل من حيث مهام النضال ومجالاته وحجم ونوعية التضحيات ، بين النظم وقوى حركة التحرير العربية وبين حركة الشعب الفلسطينى التى تجسدها المنظمة ، عربيا ودوليا .

المنظمة هى اداة المقاومة العسكرية والسياسية اليومية ضد التواجد الصهيونى فى فلسطين . وذلك بهدف استنزاف قواه وتعرية عنصريته اقليميا ودوليا ، وتحرير ما تستطيع تحريره من أرض الوطن باسلوب وتنظيمات حرب العصابات . والاحتفاظ بالقضية فى حالة سخونة دائمة .

اما النظم العربية وقوى حركة التحرر ، فان دورها يتركز حول المواجهة الشاملة المسلحة والاقتصادية والسياسية للصهيونية . والانتقال بهذه المواجهة من موقع الدفاع الى موقع الهجوم . والعمل فى نفس الوقت على تامين الثورة الفلسطينية ومدها بالعون المادى والمعنوى وتمكينها من حرية الحركة والتنظيم والانطلاق بعملياتها الفدائية ، من الأرض العربية ، ضد مواقع الاحتلال الاسرائيلى . وذلك انطلاقا من حق « الارتفاق القومى » الذى يملكه الشعب الفلسطينى وثورته على الأرض العربية .

النقطة الثالثة ، ان تقسيم العمل ، كي يكون واقعيا ومنتجا فى آن واحد ، لابد وأن ينبع عن استراتيجية قومية ذات اهداف محددة وموحدة . وذات مراحل متعاقبة . وتكتيكات مرنة تتكيف ، ايجابيا ، مع طبيعة وامكانات كل طرف . وكذلك مع الظروف الموضوعية والذاتية التى تحكم علاقات القوى على المستوى الاقليمى والمستوى العالمى ، فى كل مرحلة .

واذا كان الوجه الفلسطينى لهذه الاستراتيجية ، يتحدد فى اقامة الدولة الديمقراطية ، متطهرة من الصهيونية والنعرات العنصرية والتعصب الدينى التى يجرى باستمرار تفريخها بفعل استغلال عوامل التجزئة والتخلف السياسى والاقتصادى والاجتماعى المعقدة ، فى المنطقة ... فان الوجه العربى القومى لهذه الاستراتيجية ، ينبلور فى اجهاض المشروع الصهيونى ككل ، واخطاره القائمة والمحتملة على الوطن العربى والسلام العالمى والمشكلة اليهودية معا .

بهذا تتكامل بدقة ، وحدة الاستراتيجية القومية وشمولها . حيث تعمد بأقصى درجة من المسئولية الى ربط « الخاص الفلسطينى » بـ « العام القومى » ، و « الأمن الاقليمى » بـ « الأمن الدولى » ، وحل « المشكلة اليهودية » بتحرير فلسطين واقامة الدولة الديمقراطية المنفتحة أمام تعايش جميع الأديان على ارضها .

بيد أن الاستراتيجية ، تظل مجرد شعار ، اذ لم تمتلك قوى رئيسية ضاربة تستند الى اوسع قاعدة ممكنة من الحلفاء .

وفى تقدير اليسار المصرى ، ان الصراع العربى الاسرائيلى ، منذ هزيمة ١٩٦٧ وما أعقبها من مقاومة عربية بأشكال ودرجات

مختلفة ، حتى الانتصار التكتيكى المحدود فى اكتوبر ١٩٧٣ وما اسفر عنه من سياسة الخطوة خطوة لتحقيق ما يسمى بتسوية سلمية للصراع ، قد اكتسب ابعادا جديدة ذات تعقيدات سياسية ، عربية ودولية ، ليس لها من مثيل طوال تاريخ الصراع .

ومع هذه الأبعاد الجديدة وتعقيداتها ، لم يعد يجدى ، فى ادارة الصراع ، ذلك التنظيم التقليدى القائم على أساس ان ثمة التزامات عسكرية خاصة « بدول المواجهة » (مصر وسوريا والأردن) تتميز عن التزامات الدول العربية الأخرى والتى يطلق عليها اسم « دول الدعم » . والاكتفاء بالتجمع على مستوى مؤتمرات القمة للتشاور ورصد مبالغ للدعم واتخاذ قرارات فى النهاية اقرب الى « الحكم والمواعظ الرشيدة » منها الى الفعل الممكن والمؤثر والقابل للتنفيذ . هذا مع استمرار الفوضى والتضارب فى العلاقات العربية الدولية ، وفقا لمصالح الدبلوماسية الخاصة بكل بلد عربى على حدة .

ان مثل هذا التنظيم يفقد الاستراتيجية أية امكانية لامتلاك قوى ضاربة رئيسية ذات حد أدنى من وحدة العمل العربى أو بلورة قاعدة من الحلفاء .

من هنا بات من الضرورى ، فى اطار الاستراتيجية القومية الموحدة وما تتضمنه من تقسيم للعمل ، وضع تحديد أكثر دقة للقوى الرئيسية والحليفة ، فى نسيج العلاقات ومجالات واولويات الحركة .

ويعنى هذا الوصول الى تنظيم جديد اكثر فاعلية يرقى الى مستوى المهمات التى تطرحها ابعاد الصراع الجديدة المعقدة التى افرزتها مرحلة ١٩٦٧ — ١٩٧٣

ولعل نقطة البدء المركزية فى بنـــاء هـــذا التنظيم ، تتركز فى ضرورة انشاء « مجلس قومى للمواجهة » يكون بمثابة الوعاء الذى يضم كل القوى الرئيسية الضاربة ، والجهـــاز المنوط به ترجمة الاستراتيجية الى خطط وبرامج عمل متفاوتة المدى والأهداف ، وممارسة تنفيذها كسياسة يومية .

وترشح المعطيات الواقعية للظروف العربية والدولية الراهنة كلا من الدول التى عرفت تقليديا باسم دول المواجهـــة ومنظمة التحرير الفلسطينية ولبنان فضلا عن الجزائر والعراق والسعودية بمـــا تمثله من طاقات سياسية وعسكرية وبترولية ، لعضـــوية المجلس القومى للمواجهة .

وبقيام المجلس القومى للمواجهة ، يتحول مؤتمر القمة العربى الى هيئة تقويم ، ورقابة لعملية المواجهة فى مختلف الميادين ومركز تعبئة وتنظيم للقوى الاحتياطية .

ولكى لا تتحول هـــذه الأجهزة الى مجرد لافتات براقة ومكاتب بيروقراطية : لا جدوى منها . فان الجماهير العربية مطالبة من خلال ممارسة حضورها الايجابى والدائب فى الساحة ، أن تفرض توجيهاتها ورقابتها على هذه الأجهزة . وذلك بتنظيم فصائلهـــا القومية التحررية فى مؤتمر شعبى ينعقد دوريا . يخلق بحركته وطروحاته ونظرته النقدية البناءة الى اعمـــال الاجهزة : مناخا سياسيا يستشعر معه المجلس القومى للمواجهة ومؤتمر القمـــة العـــربى بالمسؤولية الفعلية امام الجماهير الشعبية ، اليقظـــة والمنظمة . ويحقق بالتالى — بمنظور قومى — المشـــاركة بين الشعب العـــربى فى كل بلد وبين الأجهزة التنفيذية القومية ، فى صنع وممارســـة القرارات المتعلقـــة بادارة الصراع العـــربى الاسرائيلى . وهى المشـــاركة التى كان افتقادها عاملا اساسيا

فى الهـــزائم والعثرات والانحرافات العسكرية والسياسية التى اصابت وما تزال ، الجانب العـــربى فى الصراع ، وتفرض عليه قصر النفس فى عملية المواجهة .

النقطة الرابعة ، تدور حول انه اذا كان قيام « مجلس قومى للمواجهـــة » مسؤول ، رسميا ، امام مؤتمر القمـــة العـــربى ، وجماهيريا ، أمام مؤتمر شعبى ، من شأنه ان يثرى الاستراتيجية القومية الموحدة بالقوى العربية الرئيسية الضاربة فانه ايضـــا مسؤول عن بناء أوسع جبهة ممكنة من الحلفاء فى العالم .

وفى خصوص « قضـــية الحلفاء » يتوجب الأمر وضع حـــد للفوضى والتضارب فى علاقات الوطن العـــربى الدولية . وذلك باتنهاج سياسة عربية دولية موحدة فى خطوطها العامة ، تكون انعكاسـا للاستراتيجية القوميـــة وموظفة فى خدمتهـــا . تمتلك « معيارا » للتمييز بين الحلفاء وبين الأعداء القائمين والمحتملين فى السـاحة الدولية ، وقياس الطاقة الفعلية لكل منهم .

واذا كان المستهدف من اعمال هذا المعيار ، توسيع قاعدة الحلفاء الى أقصى قدر وتضييق دائرة الأعداء الى أدنى حـــد ، فانه من المهم التسلح برؤية شـــاملة لخريطة الصراعات العالمية وما يطرأ عليها ، فى عصر الانفراج الدولى القلق ، من تغييرات ولو كانت هامشية او وقتية . وذلك نتيجة قيام تناقضـات كليـــة أو جزئية فى مصـــالح الدول والتكتلات المختلفـــة أمام المعطيات الجديدة للواقع المعاصر .

فى هذا الضـوء يبدو فى حدود الامكان اتجاه حركة هذا المعيار نحو ثلاثة أهداف دولية فى آنٍ واحـــد .

الأول ، بناء أرضية مصالح مشتركة مع العالم الاسلامى ومنظمة الوحدة الافريقية ، وحركة عدم الانحياز وقوى التحرر والتقدم والسلام المعادية للعنصرية فى العالم .

الثانى ، تأمين مصالح مشروعة ومتبادلة النفع مع الدول الاشتراكية وبعض بلاد السوق الأوروبية المشتركة .

الثالث ، تهديد جدى مصحوب بحركة تصفية فعلية متصاعدة لمصالح الولايات المتحدة وعدد من البلدان الأوروبية المساندة للصهيونية والاحتلال الاسرائيلى فى المنطقة .

النقطة الخامسة ، ان تحقيق مهمة تاريخية ، بحجم ووزن الاستراتيجية القومية الموحدة ، لن يأتى بقفزة واحدة . وإنما يتطلب نضالا شاقا يتميز بالنفس الطويل نسبيا ، ويتحتم عليه أن يخوض — بالضرورة — مراحل متتابعة ومتباينة : كما ونوعا على السواء .

والمرحلة الراهنة ، المرئية المعالم ، الممكنة التنفيذ واقعيا والواجبة الانجاز ، هى استثمار نتائج حرب اكتوبر — تشرين الأول التى سجلها المقاتل العربى : لدفع الخطر الصهيونى من مواقع الهجوم الى مواقع الدفاع . وخلع احتلاله عن الارض المصرية والسورية والفلسطينية التى سيطر عليها عقب حرب يونيو — حزيران ١٩٦٧ . واحكام الحصار من حوله . وتحصين مواقع الهجوم التى تنتقل اليها القوى العربية ، وذلك باقامة الدولة الفلسطينية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير فوق الأرض التى تتحرر من فلسطين .

والقضية هنا ، ليست كما يسود فى بعض الطروحات : قضية

اختيار بين العمل على تصفية آثار عدوان ١٩٦٧ ، وبين خوض حرب تحرير شعبية ، لا تتوافر ظروفها ، بعد ، لتصفية عدوان ١٩٤٨ ، وكأن كلا منهما بديل عن الآخر ومنقطع الصلة عن استراتيجية قومية موحدة ذات معطيات تاريخية مشتركة ، من ابرزها استحالة تعايش العرب مع الصهيونية دون افتقادهم لاستقلالهم السياسى والاقتصادى .

كما انها — أيضا — ليست قضية توزيع ميكانيكى لأعباء النضال القومى وتضحياته بين الاجيال العربية المتعاقبة ، لكل منها قدر معين منها . وكأن الصراع ليس الا مباراة رياضية مع « خصم » ساكن هادىء ، يقبل عن طيب خاطر قواعد لعبة الأجيال العربية معه .

بتعبير آخر ، القضية ليست اختيارا بين الاستسلام المطلق للأمر الواقع وبين التجاهل الأعمى لظروفه ومعطياته الراهنة ، وانما هى — فى مفهوم اليسار المصرى وممارساته — قضية تحرر قومى طويل المدى ذات مراحل نوعية متعاقبة فى اطار استراتيجية موحدة . تتصاعد فيها طاقات المواجهة دوما مع انجاز الأهداف الخاصة بكل مرحلة . والتى بدونها لا يتأمن للمواجهة . الانتقال الى مواقع اصلب تنطلق منها الى اختراق مراحل تالية .

والهدف الضرورى الملح والممكن فى المرحلة الراهنة من الصراع ، هو اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة . انها ليست الحل القومى — التحررى — المتكامل للقضية الفلسطينية . ولكنها نوع من تحصين المواقع العربية ، وخاصة المصرية ، فى عملية المواجهة الطويلة المدى . وذلك فضلا عن انهاء حالة النفى الاجبارى

الثورة الفلسطينية بمضاعفاتها العربية المعقدة الفادحة الثمن ؛ وتمركزها داخل ارض الوطن .

النقطة السادسة ، أن تنفيذ الاستراتيجية القومية .. بمراحلها المتتابعة ؛ لا مفــر من أن يتم باستخدام تكتيكات مرنة تتواءم مع ظروف كل مرحلة والهدف المركزى المرصود لها .

المرونة فى التكتيك المحكوم استراتيجيا . ليست نقطة ضعف بل نقطة قوة ؛ تتيح للعمل النضالى القومى أن يمارس اساليب المنــاورة والالتفاف ؛ جنبا الى جنب ؛ مع التصـــدى المباشر ؛ واساليب حرب العصابات « اضرب واهرب » . جنبا الى جنب ؛ مع قتال الالتحام التقليدى لاحتلال المواقع وتطهيرها وتحصينها .

وفى خصـــوص ظروف الصراع العــربى الاسرائيلى بمميزاته الجغرافية والسياسية . العربية والدولية ؛ لابد من الوصول الى ما يمكن ان يسمى « بهارمونى المواجهة » الذى ينسق استخدام جميع الأساليب النضالية . التقليدية وغير التقليدية ؛ فى وقت واحد وفى كل المجالات .

وطالمـــا أن التكتيك المتبع . من جانب أية قوة عربية . هـــو فى حدود طاقاتها وظروفها . ويتسق مع مجمل تكتيكات القـــوى العربيـــة الأخرى ؛ ويخـــدم الخط الاستراتيجى العام وأهدافه المحددة لكل مرحلة طبقا لرؤية مجلس المواجهـــة القومى . فانه تكتيك صحيح وضرورى . أيا كان الشكل التمويهى الذى يبـــدو عليه فى الظـــاهر .

من هنـــا فان المناورات التى تضطر اليها الثورة الفلسطينية لتتفادى الالغام المبثوثة فى طريقها على الارض العربية ، او من اجل

كسب مزيد من العون المادى والسياسى لقضيتها عربيا وعالميا ، او من أجل تفجير التناقضات داخل جبهة العدو وحلفائه ، تكتسب شرعيتها وحتميتها الثورية ، لأنها تصب فى المجرى العام للاستراتيجية القومية .

النقطة السابعة ، التشديد على ضرورة استقلالية حركة التحرير الفلسطينية بجميع فصائلها ، فى صياغة وحدتها الوطنية وابنيتها التنظيمية وحركتها السياسية والعسكرية . وذلك فى اطار العلاقة الجدلية التى تربطها مع حركة التحرر العربى .

ان هذا ليس فقط مجرد احترام لحقيقة أفرزتها تجربة الصراع تصحيحا للوضع العربى المختل منذ عام ١٩٤٨ ، مقابل استقلالية العصابات الصهيونية المقاتلة فى الوضع الاسرائيلى وقتذاك . وانما هو ضرورة استراتيجية لا بديل لها . ذلك أن الكيان المستقل للثورة الفلسطينية هو وحده — من ناحية — الذى يجسد على الصعيد الاقليمى والدولى « الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى » ، التى يغتصبها عدو عنصرى مجسدا بقوى تحتل الوطن . كما انه — من ناحية أخرى — الضمان كى لا تتحول القضية الفلسطينية من كونها « لب الصراع » الى مجرد « ثمن » فى أيدى بعض العرب فى ظروف جزر معنية ، يساومهم الاستعمار والصهيونية على دفعه وصولا الى ما يسمى « بتسوية سلمية » ، يشترون به استقرارا وهميا لنظمهم ومصالحهم .

والواقع أن اهدار استقلالية منظمة التحرير بفصائلها المتعددة ، تحت دعاوى القومية ، يطعن فى الصميم المحور الأساسى الذى بدونه لا يتيسر بلورة استراتيجية عربية قومية

موحدة للصراع . كما ان من شأنه ان يحول منظمة التحرير . دفاعا عن استقلاليتها ، الى قنابل موقوتة تنفجر بصراعات فوضوية مدمرة في الساحة العربية . مما يتيح في النهاية فرض السلام الصهيوني — بدعم من الولايات المتحدة — على الوطن العربي لحقبة قادمة مظلمة وطويلة .

وهذا أمر كشفت عنه بوضوح المخططات الدموية الصهيونية الامبريالية تجاه منظمة التحرير الفلسطينية وثورتها منذ احداث الأردن في عام ۱۹۷۰ . وملاحقتها بعد ذلك في لبنان ، وما تعرى — أخيرا — من الالتزامات السرية التي تعهد بها كسينجر لاسرائيل في اتفاقيات فض الاشتباك وفقا لسياسة الخطوة خطوة .

النقطة الثامنة ، رفض النظرية التجريدية التي تنفي على نحو مطلق . امكان خوض حرب تحرير شعبية طويلة الأمد ضد الصهيونية في المنطقة . وذلك على غرار ما وقع في فيتنام .

ان هذه النظرية . تعمد الى تبرير نفسها ، عن طريق الاحتجاج باختلاف الظروف السياسية والاجتماعية والعوامل الجغرافية الخاصة بالمنطقة العربية عن ظروف وجغرافية فيتنام .

وهو تبرير غير علمي وغير واقعي . ذلك ان حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد ، ليس لها نموذج واحد وقالب ثابت ، هو النموذج أو القالب الفيتنامي . وانما هي عملية جدل تاريخي بين ارادة شعب مقهور وبين قوة عدو قاهر في واقع متغير . تبدأ برد فعل دفاعي . يتحول مع مراحل النضال المتصاعدة وفق استراتيجية ثابتة وتكتيكات مرنة . الى فعل هجومي ، يتكيف مع المهارات الفنية والقتالية التي تتراكم لدى الشعب ، وتتفاعل مع طبيعة الظروف السياسية والاقتصادية والجغرافية للمنطقة

التى تشكل ميدان الحرب والصراع . وهى فى تكيفها مع هذه الظروف والمهارات تؤثر فيها وتطوعها وتثريها وتعيد تنظيمها لصالح معركة طويلة النفس ، مبتكرة الأساليب ، جماعية الجهود ، متعددة الجبهات . وبذلك تخلق نموذجها القومى للحرب الشعبية الخاص بواقعها .

الحرب الشعبية الطويلة الأمد اذن ، ليست بالظاهرة الشاذة او المستحيلة فى الواقع العربى ، علميا وعمليا . وانما هى نبت طبيعى يمكن استنباته من خلال تفاعل الارادة الشعبية مع الظروف تفاعلا نضاليا واعيا .

وليس أدل على ذلك من ظاهرة الثورة الفلسطينية المعاصرة ، التى انطلقت فى يناير ١٩٦٥ من خارج الأرض المحتلة ، جنينا متواضعا مطاردا متهما من غالبية النظم العربية ، بل ومن عدد من فصائل حركة التحرر العربية بأنه مغامرة برجوازية صغيرة تارة ، وحركة مشبوهة ووباء يتوجب استئصال شأفته تارة أخرى . واذا بها تغذو قوة الصمود ، القادرة وحدها على الحركة ضد العدو ، عندما نزل ليل الهزيمة المروع بالامة العربية فى يونيو — حزيران ١٩٦٧ . وشل قدراتها زمنا حرجا مرهقا ، حتى بدايات حرب الاستنزاف فى أواخر ١٩٦٨ .

وظلت الثورة الفلسطينية — وماتزال — رغم كل الفخاخ التى نصبت لاصطيادها ، تواصل نموها التنظيمى والسياسى والعسكرى ، وتلحم الخارج بالداخل فى سبيكة نضالية واحدة ، تصوغ معالم نموذج غير مسبوق لحرب شعبية طويلة الأمد فى مواقع من الساحة الفلسطينية المحتلة وحدها ، دون أن تمتد الى مجمل ساحة الصراع العربى الاسرائيلى . وبممارسة هذا

النموذج من الحرب الشعبية طويلة الأمد ، الآخذ فى النمو والتطور ، أمكن للثورة الفلسطينية : بعد حوالى عشر سنوات من انطلاق رصاصة فتح الأولى فى يناير ـ كانون الثانى ١٩٦٥ ، أن تفرض الاعتراف بهـا محليا ودوليا . وتكتسب ـ لأول مرة فى تاريخ ثورات التحرر الوطنى ـ الشرعية الدولية بجانب شرعيتها الثورية . وذلك بقبولها عضوا مراقبا فى الأمم المتحدة .

والحق ان نظرية نفى امكانية الحرب الشعبية الطويلة الأمد لا يصدر ـ كما اكدت تجربة الصراع نفسها بعد اندلاع الثورة الفلسطينية ـ عن « **خصوصية** » الظروف السياسية والاجتماعية والجغرافية المتعلقة بالواقع العربى وانما عن « خصوصية » الاتجاهات والتيارات المساومة المتعددة الأشكال التى تعزف بالحان متعددة على نغمة عدم جدوى الصراع المسلح مع اسرائيل ، وبضرورة اسقاط سلاح القتال العسكرى وايضا سلاح البترول ، وتجميد فاعليتهما فى المعركة . والاكتفاء بالسلاح الدبلوماسى الذى لا مفر من أن يؤدى الى التفاوض المباشر مع اسرائيل كوسائل « متحضرة » للوصول الى ما يسمى « بالحل السلمى » .

هكذا تتحدد ، فى هذه النقاط الثمانى ، جوهر المسألة الفلسطينية ، فى المفهوم الغالب لدى اليسار المصرى ، باعتباره محور الاستراتيجية القومية الموحدة .

ويظل تجميع واستنهاض وتعبئة القوى الرئيسية الضاربة والاحتياطية والحليفة للايستراتيجية وممارستها مرحليا بتكتيكات مرنة ، من خلال اجهزة قومية فعالة مسئولة جماهيريا ، المسألة المركزية فى القضية .

(٦)

اليسار المصرى

« ثورة مايو » .. وثورة يوليو

عندما مات الرئيس جمال عبد الناصر فى سبتمبر — ايلول — ١٩٧٠ ، كان المرئى من « النظام » على سطح الساحة المصرية، عددا من « المؤسسات الشرعية » . احتل المراكز الرئيسية فيها مجموعة من الشخصيات التى حرصت ، دوما ، على اعلان التزامها الكامل بثورة يوليو — تموز ١٩٥٢ . وذلك بمفهومها ومسارها الناصرى ، اللذين تجسدا ، اساسا ، فى ميثاق العمل الوطنى ١٩٦٢ وبرنامج ٣٠ مارس — آذار ١٩٦٨ .

ولم يعرف عن اى من هذه الشخصيات موقف او راى ، يتناقض مع موقف او راى لعبد الناصر ، تصريحا او تلميحا ، حتى تاريخ وفاته . وكان اذا تصادف واعلن احدهم موقفا فى قضية ما ، قبل ان يقرر عبد الناصر رايه فيها (ونادرا ما كان يحدث ذلك) فانه سرعان ما كان يعدل موقفه بحيث يتماشى مع راى « الريس » الذى استقر عليه .

حدث حينما اعلنت واشنطن فى عام ١٩٧٠ ما سمى « بمبادرة روجرز » لحل ازمة الشرق الاوسط ، ان كان عبد الناصر

على أهبة القيام بزيارة الى الاتحاد السوفيتي . وآثر وقتهـا التريث في اعلان موقفه من المبادرة الى ما بعد الانتهاء من الزيارة . غير ان السيد أنور السادات نائب رئيس الجمهورية وقتذاك ، بادر في مواجهة تساؤلات ملحة خلال اجتماعات الاتحادالاشتراكي ، الى اعلان رفض مصر للمبادرة . وذلك اعتماداً على الخط العام الذي اعتمده عبد الناصر في علاقته بالولايات المتحـدة . ولكن ما أن قرر جمال عبـد الناصر قبول المبادرة ، حتى قـام انور السادات بتعديل موقفه ، مستمراً في ممارسة مسئولياته ، نائبـا للرئيس .

على رأس المؤسسات التي خلفها نظام عبـد الناصر ، تبرز ((**مؤسسة الرئاسة**)) التي آلت بصفة مؤقتـة ، فور وفاة ((الرئيس)) ، طبقا للمادة ١١٠ من الدستور ، الى انور السادات ، بوصفه النائب الوحيد للرئيس منذ تعيينه المفاجىء في ٢٠ ديسمبر ـ كانون الأول ١٩٦٩ . وذلك الى أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية خلال مدة لا تتجاوز ستين يوما .

في ظل مؤسسة الرئاسة ، قبعت قيادة الاتحاد الاشتراكي العربي ، التنظيم السياسي الوحيد والحاكم للبلاد . وتمثلت هذه القيـادة في اللجنة التنفيـذية العليا المكونة من السادة حسين الشافعي وعلي صبري وعبـد المحسن أبو النور ود . محمود فوزي ود. لبيب شقير وضياء داود وكمال رمزي استينو . وذلك بالاضافة الى انور السادات الذي خلف عبد الناصر في رئاسـة اللجنة ورئاسـة الوزراء (السلطة التنفيذية) بعـد وفاته .

وفي اطار قيادة الاتحـاد الاشتراكي العربي ، احتل تنظيم الاتحاد في كل من محافظتي القاهرة والجيزة على وجه الخصوص ـ

وزنا خاصا ــ بحكم ما ضمه كل منهما من « كم جماهيرى » يتمتع بحركة وفاعلية ؛ نسبية ؛ فى الساحة السياسية المصريه . وذلك بالقياس الى تنظيمات الاتحاد الاشتراكى فى بقية المحافظات . وكان السيد عبد المجيد فريد أمين عام رئاسة الجمهورية يتولى تنظيم القاهرة . فى حين كان السيد فريد عبد الكريم هو المسئول عن تنظيم الجيزة .

وضمن هذه المؤسسات . قام **مجلس الامة** (السلطة التشريعية) . وكان جميع اعضائه ينتمون الى الاتحاد الاشتراكى العربى . ويتولى رئاسته د. لبيب شقير .

أما « **مؤسسة القوات المسلحة** » ــ اذا صح التعبير ــ فقد كانت تحت الاشراف المباشر للرئيس الراحل جمال عبد الناصر . وذلك بعد تطهيرها من العناصر الانقلابية التى أفرختها ظروف وملابسات هزيمة ١٩٦٧ امام اسرائيل بقيادة المشير عبد الحكيم عامر ؛ الذى آثر الانتحار بعد فشل محاولته الانقلابية . وكان عبد الناصر قد ركز الجزء الاكبر من وقته وجهده ؛ منذ الهزيمة ؛ الى اعادة بناء القوات المسلحة واعدادها لاسترداد ما اغتصبته اسرائيل بالقوة . وذلك بمساعدة كثيفة من الاتحاد السوفيتى . يعاونه كل من الفريق محمد فوزى وزير الحربية والقائد العام والفريق محمد صادق رئيس اركان حرب الجيش .

وبالاضافة الى هذا كله ؛ تمركز فى عدد من المواقع الهامة بابنية النظام بعض الشخصيات ، التى اكتسبت وضعا مؤثرا . سواء فى صنع القرار السياسى أو تنفيذه . وذلك نتيجة تواجدها داخل دائرة الثقة الضيقة المحيطة بالرئيس الراحل جمال عبد الناصر .

ويأتى فى مقدمة هذه الشخصيات ، السادة د. عزيز صدقى نائب رئيس الوزراء ووزير الصناعة . محمود رياض نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية ، محمد حسنين هيكل الذى كان يشغل منصب وزير الاعلام بالاضافة الى رئاسة تحرير جريدة الاهرام . وامين هويدى وزير الدولة ، ومحمد فايق وزير الدولة للشئون الخارجية . وسامى شرف وزير الدولة لشئون رئاسة الجمهورية والذى ظل مديرا لمكتب الرئيس الراحل سنوات طويلة . ومحمد حافظ اسماعيل مدير المخابرات والذى حل محل صلاح نصر مديرها السابق لسنوات طويلة ، وكان صلاح نصر قد اقيل من منصبه بعد اشتراكه مع المشير عامر وشمس بدران وزير الحربية خلال حرب ١٩٦٧ ، فى المحاولة الانقلابية داخل القوات المسلحة . واللواء الليثى ناصف قائد الحرس الجمهورى الذى كان قد تحول الى قوة عسكرية ، تتعدى امكانياتها حدود وظيفتها التقليدية ، كمجرد قوات حراسة ، الى قوات مؤهلة للتصدى والقتال ضد اية محاولة انقلابية .

وفى ركن من المجتمع تقوقعت « السلطة القضائية » ، بعد المعركة الضارية التى دارت بينها وبين قيادة الاتحاد الاشتراكى العربى ، حول ما سمى بتسييس القضاء وتحويله من « سلطة » الى « مرفق » شعبى . وذلك اثر ما صدر عن مجلس ادارة نادى القضاة برئاسة المستشار « ممتاز نصار » وكيل محكمة النقض وقتذاك ، بعد الهزيمة ، من مواقف وبيانات حول ضرورة تعديل او الغاء القوانين المقيدة للحريات ، وادانة بعض الاجراءات والتصرفات التى صدرت عن اجهزة السلطة والأمن وشابها العسف بحقوق وحريات المواطنين . وتولى ادارة المعركة من جانب الاتحاد الاشتراكى ، كل من السيدين على صبرى الأمين

العام وقتذاك ومحمد أبو نصير وزير العدل حينذاك . وازاء اشتداد المعركة الى درجـة الاضراب الفعلى للقضاء ، الأمر الذى راح يهدد استقرار النظام وهيبته ، فى أعقاب هزيمة قومية مروعة ، شكل الرئيس الراحل لجنة خاصة برئاسة السيد انور السادات لبحث الموقف المتأزم واقتراح حلول حاسمة له . وانتهت اللجنة بالتوصية باقالة حوالى مائتى قاض وعضو بالنيابة العـامة . وذلك على أساس عدم ولائهم للنظام وفقا لمعاييره السـياسية والاجتماعية العامة . وأقر الرئيس جمال عبد الناصر التوصية ، واصدر قانونا بتنفيذها فى ١٩٦٩/٨/٣١ . وهو القانون الذى أطلق عليه غالبية المثقفين فى البلاد اسم ((**مذبحة القضاء**)) تعبيرا منهم عما خلفه هذا الاجراء من ظلال قاتمة على ((ديمقراطيـة النظـام)) .

وبدأ من متابعة حركة الاحداث الظاهرة للعيان ، فى الفترة التى اعقبت وفاة عبـد الناصر حتى مايو ـ أيار ١٩٧١ ، ان ورثة النظام)) قد اعتصموا بالوحـدة والتماسك فيما بينهم . واخـذوا يتخطون ما فى صـفوفهم من خلافات من ناحيـة . ويقاومون ـ من ناحيـة اخرى ـ كل محاولة لتوسـيع دائرة ((الارث)) التى تجمعهم ، بانضمام أطراف أخرى من الخارج . واعلنوا بقوة اصرارهم ، على اعمال قواعد شرعية النظام ، كما يقررها الدستور القائم ، فى انتقال السلطة الى رئيس جـديد وحكومة جديدة . وذلك فى اطار ((النظام الناصرى))دون تغيير . ولكن من خلال قيادة جماعية تقوم على مواصـلة السير ((على طريق الزعيم الخالد جمال عبد الناصر)) دون تغيير . مستندين الى تنظيم الاتحاد الاشتراكى العربى ومجلس الامة . وملتزمين بشعار ((لا صوت يعلو فوق صوت المعـركة حتى ازالة آثار

عــدوان ١٩٦٧ » . وأدانوا جميعا ، بصياغات مختلفــة : كل الأصوات التى ارتفعت فى الداخل والخارج : تتحــدث اما عن وجود صراعات فيما بين « الورثة الشرعيين » . وأما عن وجود فراغ رهيب اثر غياب عبد الناصر بشــخصيته القيادية ووزنه التاريخى ، ليس فى مقدور الورثة الشرعيين وحدهم ، ان يملأوه.

وما ان وسد عبد الناصر فى قبره ، حتى سارع الاتحــاد الاشتراكى بالاعــلان عن الخطوات التنظيميــة لعملية انتقــال السلطة ، من أنور السادات ، الرئيس المؤقت ، اليــه ــ مرة أخرى ــ كرئيس منتخب دستوريا . وتقرر أن يعــرض ترشيح الرئيس الجديد على اللجنة التنفيذية العليا يوم ٣ أكتوبر ١٩٧٠ ودعوة مجلس الأمة الى اجتماع غير عادى فى ٧ أكتوبر ــ تشرين الأول للمصادقة على الترشــيح . واجــراء استفتاء على رئيس الجمهورية فى ١٥ أكتوبر ، بحيث اذا جاءت نتيجة الاستفتاء بنعم، يجتمع مجلس الأمة فى ١٧ أكتوبر ١٩٧٠ ليؤدى رئيس الجمهورية اليمين الدستورية أمام المجلس .

من هنا ترسب بالفعــل انطباع عام فى البلاد « بوحــدة القيادة الجماعية التى ورثت نظام عبد الناصر » . وساعد على ذلك ما اتصفت به اجراءات انتقال السلطة بمعــدلات سرعة ملحوظــة ، ومن الاجمــاع على مرشح واحــد للرئاسة هــو « أنور السادات » : الذى قدم للجماهير على إنه الرجل الوحيد من أعضاء مجلس قيادة الثورة الذى اصطفاه جمال عبد الناصر فى ظروف ما بعد هزيمة ١٩٦٧ الرهيبة نائبا وحيــدا له ، ومن قيام أجهزة الاتحاد الاشتراكى ــ وخاصة تنظيماته فى محافظتى القاهرة والجيزة ــ بتسيير عشرات من « المواكب الشــعبية » الى مقر اقامة المرشح الوحيد بقصر الطاهرة ، واعلان تأييدها

المطلق له خليفة لجمال عبد الناصر ، قائدا للمسيرة ورئيسا للدولة .

وقبيل أن تغرب شمس عام ١٩٧٠ ، كان النظام الجديد قد استقر على سطح المجتمع فى صورة نظام ناصرى لا يختلف ، شكلا وشعارات واشخاصا ، عن النظام الذى كان قائما حتى ٢٨ سبتمبر ـ ايلول ١٩٧٠ ، اللهم الا فى غياب شخص جمال عبد الناصر ، بحكم الموت .

فى رئاسة الجمهورية وقيادة الاتحاد الاشتراكى ، استقر أنور السادات رئيسا ، واعلن ان برنامجه هو نفس برنامج عبد الناصر الذى ضمنه فى بيان ٣٠ مارس ـ آذار ١٩٦٨ . وغدا كل من على صبرى وحسين الشافعى نائبين له . وبقيت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى على ما كانت عليه دون تغيير ، واصبح احد اعضائها عبد المحسن أبو النور امينا عاما بدلا من على صبرى . وظل مجلس الامة على وضعه تحت رئاسة د. لبيب شقير . وتولى د. محمود فوزى مساعد الرئيس جمال عبد الناصر حتى وفاته ، رئاسة الوزراء التى انتقى اعضاءها من بين الشخصيات التى احتلت المراكز الرئيسية فى النظام بعد هزيمة ١٩٦٧ . وذلك باستثناء محمد حسنين هيكل الذى آثر ان يترك ـ باختياره ـ وزارة الاعلام كى يتفرغ لعمله الأصلى رئيسا لتحرير جريدة الاهرام .

هكذا كانت « الصورة » تبدو على سطح المجتمع . هادئة مستقرة . تجمع فى وئام كل من اصطلح على تسميتهم « بالورثة الشرعيين » لجمال عبد الناصر .

غير ان الأوضاع فى العمق ، كانت على عكس صورة

السطح تماما . حيث تحركت ــ بأشكال مختلفة ــ الصراعات ، مكتومة بين محاور متعددة ومتداخلة بتعقيدات ذاتية وموضوعية، داخل دائرة ما اصطلح على تسمينه بالورثة الشرعيين . وهى الصراعات التى كان يحسمها او يخمدها ويكبتها جمال عبد الناصر باجراءات ردع وزجر تصل احيانا الى درجة العقاب . ومع اختفاء عبد الناصر استعادت الصراعات نشاطها ؛ ولكن بحذر فرضته مفاجأة موت « الريس » ، التى باغتت الجميع دون استعداد مسبق من ناحية . وعدم توافر الخبرة الكافية لدى الورثة لممارسة السلطة مباشرة ونبس من خلال « المعلم » وتحت ظله ، من ناحية اخرى . وراح كل محور ــ واحيانا البعض منه فى مواجهة البعض الآخر ــ يحاول كسب الوقت والانصار للعمل على الانفراد بالسلطة دون الآخرين .

وكان تعبير الآخرين ــ وقتذاك ــ لا يقتصر فقط على المحاور المتعددة داخل دائرة الورثة الشرعيين . وانما يمتد ليشمل قادة ثورة يوليو التاريخيين الذين سعوا ، باسم الوحدة الوطنية وملأ الفراغ الذى خلفه غياب قائد الثورة ، الى المشاركة فى السلطة . وكذلك تحركات قوى اليمين وقوى اليسار فى المجتمع ، بمختلف تياراتها ، لدفع مسار نظام ما بعد عبد الناصر فى اتجاهها .

فى مقدمة المحاور المتصارعة فى الاعماق . كان هناك ما سمى « **باللجنة الإستشارية الرئاسية** » . وهى اللجنة التى كان الرئيس قد شكلها بعد هزيمة ١٩٦٧ واحباط المحاولة الانقلابية التى تزعمها المشير عبد الحكيم عامر . واعتمد عبد الناصر على هذه اللجنة فى ادارة شئون البلاد الداخلية ،

والاشراف على اعمال مجلس الوزراء الذي كان يتولى رياسته . وذلك وفقا للتوجيهات العامة التى كان يصدرها . وبهـذا راح يتخفف من أعباء العمل التنفيذي الداخلى وتفصيلاته اليومية . ويوفر الكم الاكبر من جهده ووقته لاعادة بناء القوات المسلحة وادارة المعركة السياسة العالمية ضد اسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية . وكانت هـذه اللجنة ، التى احيط امرها بالكتمان ، تتكون من شعراوى جمعة وزير الداخلية وامين هويدى الذى تولى وزارة الحربية ورئاسة المخابرات العامة ووزارة الدولة ومحمد فايق وزير الدولة للشئون الخارجية وسامى شرف سكرتير الرئيس للمعلومات ووزير الدولة . وكان عبـد الناصر يفاجىء اللجنة ، بين آن وآخر ، بطلب اشراك محمد حسنين هيكل وزير الاعلام ورئيس تحرير الاهرام فى أعمالها .

وثمة محور آخر يتبلور فى قيادة الاتحاد الاشتراكى (٦ ملايين عضو مسجل) وتنظيماته الرئيسية والمساعدة ، كمجلس الامة والنقابات والصحافة واجهزة الاعلام ، بزعامة على صبرى . واستمد هـذا المحور اهميته من قوته الحاكمة ، فعليا ، فى كل من اللجنة التنفيذية العليا واللجنة المركزية . وكان من بين الأعضاء البارزين فيه : شعراوى جمعة (الذى كان يشارك فى اجتماعات اللجنة التنفيذية العليا بصفة استثنائية ، رغم عدم تمتعه بعضويتها) وعبد المحسن ابو النور ود. لبيب شقير وضياء الدين داود وعبد المجيد فريد وحافظ بدوى . وكان هذا المحور يمارس قدراته من خلال تسييره للمظاهرات الجماهيرية واستصداره « القرارات المطلوبة » ، دون عناء كبير ، من الهيئات القيادية للتنظيم السياسى ، على مختلف المستويات .

وبالتوازى مع محور قيادة الاتحاد الاشتراكى ، تكون محور

آخر ضم قيادة ما سمى ((**بالتنظيم الطليعى**)) . وكان اقرب مايكون الى صيغة الحزب الاشتراكى ذى الخلايا السرية . عهد اليه بالعمل على توجيه وقيادة الاتحاد الاشتراكى من داخله ، بواسطة « كادر اشتراكى مدرب » . وذلك على اعتبار ان الاتحاد ، وهو تحالف ضخم وعريض لقوى الشعب العامل ، بما فيها الرأسمالية الوطنية ، ثقيل الحركة . ومن هنا نبعت فكرة ضرورة التنظيم الطليعى ليعبر بالاتحاد الاشتراكى ، بنفس طويل وامان من الصراعات العنيفة ، مرحلة الانتقال المعقدة الى الاشتراكية . وكان عبد الناصر قد دعا — فى سرية — الى تكوين التنظيم الطليعى فى منتصف الستينيات ليضم العناصر الاشتراكية من مختلف التيارات ، والتى كانت تقبل « ميثاق العمل الوطنى » منهاجا ، ونقطة انطلاق مركزية خلال مرحلة الانتقال التى كان عبد الناصر قد قدرها فى ١٩٦٢ ، بعشرة اعوام ، تنتهى فى ١٩٧١ — ١٩٧٢ . وهكذا فتحت العضوية بالتنظيم الطليعى أمام الناصريين اليساريين والشيوعيين الذين كانوا قد انهوا ، فى منتصف الستينات ، تنظيماتهم السرية المستقلة ، والتحقوا فرادى بعضوية الاتحاد الاشتراكى .

وظل عبد الناصر يشرف بنفسه على تكوين وادارة التنظيم الطليعى بحماس يعاونه فى ذلك كل من على صبرى وأحمد فؤاد ومحمد حسنين هيكل . ولكن حماس عبد الناصر ما لبث ان أصابه الفتور الى حد بعيد ، نتيجة اوضاع داخلية وخارجية . وخاصة بعد ما استغرقته عملية اعادة بناء القوات المسلحة فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ . ولكنه ظل مع ذلك محتفظا بالتنظيم ، كمصدر للمعلومات عن اتجاهات وتحركات القوى الاشتراكية فى المجتمع ، وكجهاز يكلف بمهام « ثورية » فى مواجهة حركة

« القوى المحافظة » بالنظام والمجتمع ، عندما يقتضى الأمر ردعها . وذلك على نحو يبدو ، وكأنه فعل نابع عن القاعدة الجماهيرية « من تحت » ، وليس مجرد اجراءات ادارية علوية مفروضة « من فوق » . وعند وفاة عبد الناصر ، كان كل من على صبرى وأحمد فؤاد ومحمد حسنين هيكل قد اقصوا او تباعدوا عن قيادة التنظيم الطليعى ، التى تركزت فى أمانة مركزية أمسك بأزمتها — اساسا — شعراوى جمعة وسامى شرف ومحمد فايق وحلمى السعيد المستشار الاقتصادى لرئاسة الجمهورية ، يعاونهم عنصران أو ثلاثة من الماركسيين مثل احمد حمروش ومحمود أمين العالم .

على أن اخطر المحاور ، كان يتجسد فى « **اللجنة العسكرية**» الخاصة باعادة بناء القوات المسلحة واعدادها — على المدى الطويل نسبيا — لشن حرب ثأرية شاملة ضد اسرائيل . وعلى المدى القصير — الذى لا يتجاوز عام ١٩٧٢ — تنفيذ خطة « جرانيت » التى تتضمن عبور قناة السويس واكتساح خط بارليف والتقدم فى سيناء حتى السيطرة على الممرات . وكان عبد الناصر يركز طاقاته فى هذه اللجنة ، يعاونه الفريق محمد فوزى وزير الحربية واللواء محمد صادق الذى خلف الفريق عبد المنعم رياض فى رئاسة الاركان بعد مصرعه ، بالاضافة الى عدد محدود من قيادات القوات المسلحة .

وبجانب هذه المحاور ، قام محور « **الحرس الجمهورى** » ، الذى تدعمت قواته الى حد القدرة على الهجوم القتالى ، متجاوزا خط الدفاع الحراسة التقليدية . وتولى عبد الناصر الاشراف العام على هذا المحور من خلال سامى شرف سكرتير الرئيس للمعلومات ووزير الدولة واللواء الليثى ناصف قائد الحرس .

ويمكن القول بأن ثمة محورين آخرين ، دار كل منهما فى الأساس من حول شخصية متميزة ، اكتسبت وزنا خاصا نتيجة ما اتسمت به من ملكات خاصة وظفتها بذكاء ، او ما احتلته من مواقع هامة داخل دائرة الثقة الضيقة لجمال عبد الناصر . وبالتالى امكنها التعرف على أسرار النظام ومشاركتها ، الجزئية أو الكلية ، فى صنع القرارات السياسية .

الشخصية الأولى ، تمثلت فى « أنور السادات » الذى اصطفاه عبد الناصر من دون أعضاء مجلس قيادة ثورة يوليو ، نائبا وحيدا له فى ٢٠ ديسمبر ــ كانون الأول ١٩٦٩ ، وذلك بقرار غير متوقع ، كان له وقع الصاعقة على الجميع ، وظل بدرجات متفاوتة ، مستعصيا على الفهم أو القبول من المحاور الاخرى . الا انها تلاقت حول تقييمها الواقعى لهذا القرار على اساس انه أدى الى اقحام عنصر « دخيل » على علاقات كل منهما مع الرئيس، الذى بات يعانى آلاما جسدية ونفسية وعصبية حادة مع استفحال امراض القلب والسكر ببدنه المنهك ، وتفاعلها مع ضغوط الهزيمة والمحاولة الانقلابية الفاشلة التى تزعمها ضده عبد الحكيم عامر صديق عمره ونضاله وانتهت بانتحاره ومحاكمة شركائه الذين كانوا يحتلون مناصب حساسة ويتمتعون بثقة الريس مثل شمس الدين بدران وزير الحربية وصلاح نصر مدير المخابرات .

وهكذا انتقل « السادات » فجأة قبل اقل من عام على وفاة عبد الناصر ، من المواقع الخلفية المظلمة فى النظام الى مواقع الصدارة المضيئة . وصار يكلف من « الريس » بمهام رسمية وشعبية ، كانت بطبيعتها حكرا لهذا المحور أو ذاك . وأصبح له يد أو اصبع فى كل مكان . يقوم مقام « الريس » فى ادارة شؤون

البلاد عند غيابه فى رحلات العمل أو العلاج خارج مصر ، بما فى ذلك رئاسة الدولة والاتحاد الاشتراكى واللجنة العسكرية .
وبقيت اللجنة القيادية للتنظيم الطليعى ، هى المحور الوحيد الذى لم يستطع السادات اختراقه . وكان السادات قد شارك فى التنظيم الطليعى فى البداية ؛ لكنه ما لبث أن وجد نفسه خارجه .
وذلك عندما تم فى صمت استبعاده مع عدد آخر من رجالات النظام خلال عملية اعادة بناء التنظيم بعد الهزيمة .

ولم يضيع السادات جهدا أو وقتا . منذ أن ولج دائرة السلطة بعد تعيينه نائبا للرئيس . وبهدوء وصمت راح يعمل على تكوين « قاعدة سياسية ــ اجتماعية » يستند اليها داخل النظام وخارجه ، فى مواجهة كل « المحاور الأخرى » ؛ التى اعتبرته عنصرا دخيلا يتوجب التخلص منه أو تحجيمه الى أقصى حد وفى اسرع وقت ممكن .

على مستوى الاتحاد الاشتراكى تولى مسؤولية اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية . وراح بهذه الصفة ينشط فى عقد اجتماعات تنظيمية دورية فى مختلف محافظات الجمهورية . وأنشأ ما سمى « بالنادى السياسى بمقر الاتحاد الاشتراكى المركزى » بالقاهرة . يلتقى فيه كل اسبوع بأعضاء الاتحاد الاشتراكى ومسؤولى لجانه ويتولى . باسم عبد الناصر ، الاجابة على كل ما يطرحونه من اسئلة ؛ بعد أن يتفاهم مع عبد الناصر على الخطوط الرئيسية للاجابات . وفى هذا المجال تمكن ؛ دون ضجيج ؛ أن يستقطب حوله عناصر قيادية من داخل التنظيم السياسى تنتمى بمصالحها الى الطبقة البرجوازية رغم ما ترفعه من شعارات اشتراكية ؛ فضلا عن بعض العناصر الليبرالية التى كانت تضيق

بما كانت تمارسه « محاور يسار النظــام » من اجراءات فرض الحراسات والقيود على حريات المواطنين .

وعلى مستوى اجهزة الحكم ، استطاع ان يكسب الى جانبه غالبية العناصر المعادية « لمحاور يســار النظــام » وتحتل مواقعا مهمة فى ابنية السلطة . مثل اللواء احمد اسماعيل الذى كان قائدا ميدانيا لجبهـــة السويس وغضب عليه عبد الناصر بعد حـــادث الهجوم الاسرائيلى على مراكز الرادار الحديث فى الجبهة فى أواخر عام ١٩٦٨ (أصبح فيما بعد وزير الحربية والقائد العـــام للقوات المسلحة فى حرب اكتوبر ١٩٧٣) واللواء محمد صادق الذى كان يشغل منصب رئيس اركان حرب القوات المسلحة (أصبح فيما بعد وزير الحربية قبل ان يقيله السادات قبيل حرب أكتوبر) واللواء كمال حسن على الذى تولى بعد ذلك منصبى وزير الدفاع ثم وزير الخارجية) . وتسلل السادات الى مجلس الأمة وتمكن من تكوين جماعات من اعضائه ، موالية له فى الخفاء ، يتزعمها حافظ بدوى ومحمود ابو وافية فى الوجـــه البحرى واحمد عبد الآخر ويوسف مكادى فى الوجه القبلى . كما راح يوثق علاقاته ويسبغ حمايته على مجموعات من الطبقة الجديدة العاملة فى مجالات المقاولات وتجارة الجمـــلة والاستثمار الزراعى ، مثل عثمان احمد عثمان ومحمــد شاهين وغيرهما .

وهكذا ، عندما غاب عبد الناصر ودارت عجلة الصراع على السلطة ، كانت شخصية الســادات تظهر على خشـــبة المسرح السياسى وحيدة لا نصير لها . ولكن « الكواليس » فى خلفية المسرح كانت تعج بمجموعات مساندة له بقوة ، حرصت على اخفاء هويتها حتى اللحظة الأخيرة .

اما الشخصية الثانية فهى شخصية محمد حسنين هيكل الصحفى ، او « الجرنالجى » كما يجب ان يصف نفسه دائما .
ولكن كل من اتصل اتصالا وثيقا بنظام عبد الناصر من المراقبين والسياسيين المصريين والعرب والاجانب . كانوا يجمعون على وصفه بانه « الرجل الثانى فى النظام » الذى لا يتولى مسؤوليات رسمية ولا يسعى اليهما حتى لا يدخل طرفا فى دائرة الصراع ، او يقلل حجمه على مقاس المنصب الرسمى الذى يتولاه .
وتتضارب الآراء والمواقف بشأن محمد حسنين هيكل . بيد ان خصومه يتفقون مع أصدقائه بانه « الاقدر والالمع »فى حقل الصحافة المصرية والعربية . وانه اذا كان قد استفاد من قربه لعبد الناصر، فان عبد الناصر قد استفاد بالمقابل من حرفية وذكاء هيكل الصحفى .

وكان هيكل قد بدأ حياته الصحفية فى مدرسة محمد التابعى بمجلة آخر ساعة . ثم انتقل الى مدرسة اخبار اليوم اليمينية (مصطفى وعلى امين) قبل ان يتمرد عليهما بعد ثورة يوليو ، ويصبح — بدعم منظور وغير منظور من عبد الناصر . الذى ارتبط به قلم وخبرة هيكل ذاتيا وموضوعا — رئيسا لتحرير جريدة الاهرام منذ عام ١٩٥٦ . حيث قفز بها من جريدة محلية متميزة توزع ستين الف نسخة يوميا الى جريدة ذات وزن مؤثر ، محليا وعربيا ودوليا ، توزع أكثر من نصف مليون نسخة يوميا .

ولم يغدو هيكل اقرب المستشارين لجمال عبد الناصر وموضع سره وحسب وانما « المحاور اليومى » المقبول منه . دون ما اية كلفة او حساسية .

وبمقاله الأسبوعى الشهير الذى كان يكتبه تحت عنوان « بصراحة » وتتناقله باستفاضة جميع وكالات الأنباء العالمية ،

حيث يكشف ويحلل فيه اتجاهات الريح فى حركة وفكر النظام الذى يقوده جمال عبد الناصر بوزنه العربى ـ العالمى المؤثر .. وباعادته بناء « مؤسسة الاهرام » لتكون احدث واخطر جهاز اعلامى فى مصر والوطن العربى ومنطقة الشرق الأوسط يضم مراكز أبحاث سياسية واقتصادية وثقافية وصحفية ومجلات متخصصة ، يحتشد فيها مجموعة من الكفايات المهنية والفكرية والسياسية من مختلف الاتجاهات بدءا من اليمين الليبرالى حتى اليسار الماركسى .. بهذا كله توفر لهيكل ، فردا ومؤسسة ، موقع مستقل داخل النظام وفى المجتمع تجاه المحاور الأخرى التى تراوحت علاقاته معها بين المهادنة وبين الصراعات الخفية والعلنية .

والمعادلة التى حكمت حركة هيكل ، وقبلها عبد الناصر ، هى الالتزام بمساندة جمال عبد الناصر على نحو مطلق ، مع ممارسة الحرية النسبية فى نقد النظام ومؤسساته وقياداته . وقد رسبت هذه المعادلة ، انطباعا لدى كل القوى السياسية المحلية والعربية والدولية : ان محمد حسنين هيكل يمثل فعليا مركز « الرجل الثانى » فى النظام ، دون أن يتورط فى تولى مسؤولية رسمية مكشوفة . ولعل هـذا ما دفع عبد الناصر فى بداية عـام ١٩٧٠ ، وفقـا لـما يرجحـه كثير من المراقبين ، الى تعيينه وزيرا مسؤولا عن الاعلام ـ رغم اعتراضه ـ مع احتفاظه برئاسة تحرير الأهرام .

فوق السطح كانت جميع هـذه المحاور تقف متراصة ، كتفا الى كتف ، تحت راية « استكمال مسيرة عبد الناصر » بأبعـادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية . وخاصـة فى كل ما يتعلق بالمضى فى عملية التحول الاشتراكى للمجتمع مطهرة من السلبيات التى عرتها الهزيمة ، وبخوض المعركة مع اسرائيل لتصفية آثار

عدوان ١٩٦٧ واقرار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وذلك من خلال بناء وحدة عمل عربي وتحالف مع الاتحاد السوفيتي .

اما تحت السطح فقد كانت الصراعات محتدمة بدرجات متفاوتة بين المحاور ، مع بعضها البعض ، بل وداخل كل محور . وذلك على النحو الذى كشفت عنه فى نهاية ١٩٧١ تحقيقات ما عرف باسم قضية « مؤامرة مراكز القوى » ضد « السلطة الشرعية للسادات » . حيث ثبت عدم توافر الثقة او وحدة الفكر والعمل ، حتى فى مستوياته التكتيكية ، بين المحاور التى كانت تتفق ، فقط ، على عدم تمكين « السادات » من السلطة بصفة دائمة . او على الأقل الانفراد بها . وقد بلغت ازمة الثقة بين هذه المحاور درجة مراقبة تحركات بعضها البعض الآخر ، والتنصت وتسجيل المحادثات التلفونية المتبادلة بين اعضاء المحور الواحد «لاستخدامها ادلة اتهام فى المستقبل» عندما يحين الحين وينفرد محور ، او بعض محور ، بالسلطة . وهى التسجيلات التى وقعت بعد ذلك فى ايدى السادات واستخدمها هو ضد أصحابها .

وتبلور الصراع خفيا فى البداية بين قطبين أساسيين هما « على صبرى » و « أنور السادات » . وكان على صبرى يعتبر نفسه الاحق والأصلح ، موضوعيا وذاتيا ، لخلافة جمال عبدالناصر فى السلطة . وكان يرى فى « السادات » عنصرا دخيلا على الثورة والتجربة الناصرية ، ينتمى الى الثورة المضادة التى تستهدف فى النهاية تصفية الناصرية . وانه اذا كانت « الصدفة السيئة » قد قادت « السادات » الى منصب نائب الرئيس الذى ظل يشغله حتى وفاة عبد الناصر ، فان ذلك لا يستوجب من الناصريين الحقيقيين الخضوع لشكليات الشرعية دون مضمونها والا كان

معناه نهايتهم جميعا . اما المحاور الأخرى — باستثناء محور هيكل الذى آثر موقف الحياد الظاهر وان كان يضمر العداء لعلى صبرى — فقد اتفقت على انه لا يمكن الفصل عمليا بين شكليات الشرعية ومضمونها والا أمكن لقوى وشخصيات — يمينية او يسارية — أكثر خطورة من السادات ، أن تستغل ثغرة الفصل وتنفذ منها للاستيلاء على السلطة . وفوق هذا فان هذه المحاور فى حقيقة أمرها لم ترحب يوما بانتقال السلطة الى « على صبرى » حيث كان يملأها الشك فى نواياه وموقفه منها ، ونؤثر عليه « انور السادات » الذى بدا امامها ضعيفا يخطب ودها ، ويسعى الى مشاركتها له فى ممارسة السلطة . وبالتالى فانها كانت على يقين من أن المستقبل المنظور سوف يصب فى النهاية لصالح انفرادها بالسلطة . خاصة وهى تتحكم تماما فى جميع الاجهزة الرئيسية فى النظام ، من سياسية واعلامية وأمنية . هذا بالاضافة الى نجاحها فى عقد تحالف مع « الفريق محمد فوزى » وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة ، الذى كان يبدو أنه الرجل القوى فى المحور العسكرى .

اما السادات فقد اتبع تكتيك « الريس الضعيف المعزول » الذى لا حول له ولا قوة ولا سلطان ، بدون دعم ومشاركة جميع المحاور . ولكن باستثناء وحيد هو محور « على صبرى » الذى أبدى عدم ارتياحه الشخصى للتعامل معه بسبب « مطامعه الشخصية ذات النزعة الفردية الدكتاتورية المدمرة لروح العمل الجماعى ، وهى الروح التى يرغب فى أن تسود العلاقات بين مسؤولى النظام الجديد « كعائلة واحدة » . ورغم ذلك لم يمانع « السادات » فى تحقيق طلب هذه المحاور ، رغما للحرج عنها ، فى تعيين على صبرى نائبا للرئيس لمجرد التكريم ، دون سلطات .

مثله فى ذلك مثل حسين الشافعى . وبذلك استطاع السادات ، منذ اللحظات الأولى ، عزل « على صبرى » ، العقل المفكر والمدبر للمحاور المناوئة ، وشل قدرته على الحركة والمناورة .

وحرص السادات فى حركته على مسرح الأحداث ان يبدو كما لو كان « فردا بطوله ، مقطوعا من شجرة » لا انصار ولا قوى له . وتمكن من أن يخفى حقيقـــة علاقاته بالعديد من الجيوب والقوى الكامنة فى النظام . وذلك مثل « ممدوح سالم » الذى كان وقتذاك محافظا لمدينةالاسكندرية، وواحدا منابرز رجالالأمن السياسىتحت رئاسة شعراوى جمعة وزير الداخلية . « واللواء محمد صادق » رئيس اركان حرب القواتالمسلحة وابرز اعضاء اللجنة العسكرية، « واللواء الليثى ناصف » قائد الحرس الجمهورى . وكان الحرس الجمهورى ، هــو المحور الذى ظل « سامى شرف » مدير مكتب الرئيس ووزير الدولة ، والعضو النافذ فى اكثر من محور ، على يقين منانفراده بأحكام قبضته عليه . وذلكحتى صدمبحقيقةالحال، ليلة القبض عليه فى ١٤ مايو ــ أيار ١٩٧١ ، بيد اللواء الليثى ناصف شخصيا .

ولم يكتف السادات بذلك . وانما مضى الى احـــداث اول صدمة من صدماته الكهربائية السياسية التى اصبحت من معالم حركته السياسية . وذلك عندما رتب مواجهة شبه علنية بـــين « محور هيكل » وبين « محور على صبرى » مؤيدا بالمحاور الأخرى، فى اجتماع للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى .

وكان « **الدكتور لبيب شقير** » رئيس مجلس الأمة وعضـــو اللجنة التنفيذية ، قـــد استعرض فى أحد اجتماعات اللجنة مقالا كتبه هيكل فى الأهرام بعنوان « عبـــد الناصر ليس اسطورة » ،

انتقد فيه قيام البعض بتقديس عبد الناصر كما لو كان الها وتنصيب انفسهم (يقصد محور على صبرى وغيره من المحاور المتآلفة معه) كهانا ورهبانا فى معبده ، يحق لهم وحدهم تقرير من هو ناصرى ومن هو غير ناصرى . واكد على أن عبد الناصر زعيم تاريخى وانه ملك مشاع لكل الشعب ، دون ما حاجـة الى وسطاء مميزين . وانتهى الدكتور شقير الى اتهام هيكل بانه ينتقص ويحط من قيمة الزعيم الخالد والاتحاد الاشتراكى وطالب بمحاكمته سياسيا .

كان طلب المحاكمة ، حلقة من حلقات صراع المحاور الضارى حول السلطة . واستهدف محور قيادة الاتحاد الاشتراكى من ذلك تحقيق اكثر من هـدف . **الأول** ، ترسيخ وضعه بالنسبة لبقية المحاور حتى المتحالفة معه ، كقـوة رئيسية تملك حق الاتهـام والمحاكمة والادانة فى النظام والمجتمع . **الثانى** ، اطـلاق بالون اختبار لاستجلاء مـدى قوة كل محور وخاصـة محور السادات بالقياس الى محور قيـادة الاتحاد الاشتراكى . **الثالث** ، ارهاب كل من تسول له نفسه ، فردا أو محورا ، أو قوة اجتماعية ، ان يتخذ موقف التردد أو الحياد أو المعارضة ، ازاء « الورثة الشرعيين لعبد الناصر » . **الرابع** ، القضاء على محور هيكل والسيطرة على جهاز الاعلام المتطور (الأهرام) والذى يتمتع بفاعلية مؤثرة .

وسارع « السادات » بالاستجابة الى الطلب دون مناقشة . وفى الجلسة التالية للجنة التنفيذية المحددة للمحاكمة ، التى كان من المقرر أن يناقش أعضاؤها تفصيلا فيما بينهم ، الاتهامات الموجهـة الى هيكل ، واصدار حكمهم فيها ، فاجـأ السادات الجميع بدعوة هيكل لحضور الاجتماع والدفاع عن نفسه . وذلك على أساس انه من غير المشروع محاكمة المتهم فى غيابه . خاصة وأن المتهم كان من أقرب الناس الى جمال عبد الناصر نفسه .

ودافع هيكل عن آرائه وموقفه من عبد الناصر ، حيا وميتا ، انســانا وقائدا ، بمنطق قوى مدعما بوثائق ووقائع ثابتة كان من شهودها عدد من أعضاء اللجنة انفسهم . وكان من بين هذه الوقائع وصية شخصية من عبد الناصر ، تؤكد ثقته العميقة فى « المتهم » . وذلك بأن يتولى هيكل كتابة تاريخه اذا ما وقــع له حادث اغتيال او توفاه الله . وتمكن هيكل من ان يجذب الى صفه جانبا هاما من الأعضاء ، كان على راسهم « **الدكتور محمود فوزى** » الذي تمتــع دوما باحترام غالبية « الورثة الشرعيين » للنظام . واتخذ السادات سمت الحكم المحايد ، واوصى بموافقة اغلبية اللجنة وصمت الاقلية ، باغلاق ملف المحاكمة دون اصــدار حكم ، واعتبار الموضوع كأن لم يكن .

وبذلك حقق « السادات » من صــدمته الكهربائية الأولى فى اطار هذه المحاكمة اكثر من هدف . **الاول** ، انشال جميع الأهداف التى رسمها محور قيادة الاتحاد الاشتراكى ، وعلى صبرى بالذات، من اجراء هذه المحاكمة . **الثانى** ، الظهور فى صورة الحاكم العادل المحايد الذى يحرص على التحقيق فى اتهامات أطراف النظام فيمــا بينها تحقيقا موضوعيا فى حضور المتهم ، مع اعطائه الفرصة كاملة للدفاع عن نفسه . وذلك على أساس مبدأ روح العائلة الواحدة والعمل الجماعى . **الثالث** ، احداث شرخ بين محور على صبرى ، وبين بقية المحاور الأخــرى المتحالفة معه ، وبذر بذور الشك فى صفوفها حول سلامة تكتيكات محور على صبرى وخطواته المتسرعة فى قيادته الصراع حول السلطة . **الرابع** ، دفع محور هيكل الى الخروج من موقع الحياد الى موقــع التحالف الفعلى مع محــور السادات . وتشجيع بقية العناصر والقوى المترددة أو المحايدة فى النظام والمجتمع ، بسبب خشيتها من بطش ونفوذ المحــاور التى

تتحكم فى الأجهزة السياسية والاعلامية والأمنية الرئيسية فى النظام، على الانتقال الى مواقع المساندة لمحور السادات ، بعد ما اثبت قدرته على توفير الحماية الفعلية لمحور هيكل .

هكذا دار الصراع بين المحاور فى عمليات كر وفر وتبادل الضربات داخل الجدران المغلقة التابعة فى قمة أبنية النظام ، غير أن الساحة المصرية ، عند غياب عبد الناصر وبسببه ، كانت أوسع وأعمق وأعقد من قدرة جميع هذه المحاور ، منفردة أو من خلال تحالفات جزئية فيما بينها ، على استيعاب وضبط ما يموج بها من قوى اجتماعية — سياسية متباينة ومتصارعة راحت تخترق جدران السلطة المغلقة . وتؤثر بدرجات متفاوتة ، فى حركة صراعات وحسابات كل منها .

وانطلقت كل قوة منها — من خلال المواقع المتباينة التى احتلتها فى النسيج الطبقى للمجتمع والدولة بعد ثمانيةعشر عامامن انتصارات وهزائم الثورة ، تحاول ، بقدر نسبى من الاستقلالية، تأكيد اوضاعها وتأمين مصالحها . وتضغط من اجل ممارسة حقها فى المشاركة فى السلطة . طارحة بأساليب مباشرة وغير مباشرة شروطها فى التحالف مع هذا المحور او ذاك . وكان القاسم المشترك فى هذه الشروط ، أيا كانت الطبيعة الاجتماعية او السياسية للقوى التى تطرحها ، هى الديمقراطية وايقاف انتهاكات اجهزة الأمن لحقوق الانسان .

وانبثقت أول التحركات لهذه القوى ، عن مجموعة قادة ثورة يوليو الأحياء ، الذين كانوا قد اختلفوا مع عبد الناصر لأسباب متباينة ، وباتوا خارج دائرة السلطة فى النظام . وكانت الاتصالات كانت قد عادت بينهم وبين عبد الناصر منذ حرب ١٩٦٧ وما تخلفه

عنها من هزيمة مروعة . وتكثفت فى الشهور الأخيرة من حياة عبد الناصر مع « **عبد اللطيف بغدادى** » ، الذى شارك زميليه « **كمال الدين حسين** » و « **زكريا محى الدين** » خلال الأسبوعين التاليين للوفاة فى تقديم مذكرة الى أنور السادات ، باعتباره الرئيس المؤقت للجمهورية ، يقترحون اعادة تشكيل مجلس قيادة الثورة برئاسته . تكون مهمته دعوة الشعب الى انتخاب جمعية تأسيسية تضع دستورا للبلاد ، يحدد نوعية ومسار النظام الجديد على أساس ديمقراطى ووفقا لمبادىء ثورة يوليو . يتم على أساسه — فى النهاية — انتخاب رئيس جديد للجمهورية يتسلم السلطة من مجلس قيادة الثورة .

وتخلف عن التوقيع على هذه المذكرة من أعضاء مجلس الثورة الأحياء ، كل من **حسين الشافعى** الذى كان مشاركا فى النظام ، و**حسن ابراهيم** الذى اعتزل العمل السياسى واحترف العمل التجارى ، و**خالد محى الدين** الذى رفض الفكرة أصلا باعتبارها خروجا على شرعية النظام القائم التى يحترمها .

وقد أحدث هذا التحرك ارتباكا شديدا فى حسابات المحاور جميعا . وضاعف من ذلك ما كان معلوما من أمر الحوار الذى كاد أن يصل الى نتائج محددة بين جمال عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادى . وكان عبد الناصر نفسه قد ألمح أكثر من مرة الى هذا الحوار خلال اجتماعات اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى بعد الهزيمة . حيث راح ، فى سبيل معالجة ما كشفت عنه حرب ١٩٦٧ من قصور وشروخ فى النظام ، يطرح فكرة قيام حزب معارضة من أبناء ثورة يوليو ، داخل الاتحاد الاشتراكى أو خارجه يجسد الرأى الآخر . ورشح لذلك عبد اللطيف بغدادى وكمال الدين حسين باعتبار أنهما كانا صريحين دائما فى معارضتهما دون

ما تفريط فى مبادىء ثورة يوليو أو التورط فى عمل انقلابى ضدها . وحينما عارضت اللجنة التنفيذية ، بما يشبه الاجماع ، اقتراح عبد الناصر ، بحجة ان البلاد غير مهياة بعد لتنفيذه ، فضلا عما يحمله من مخاطر على الوحدة الوطنية فى مواجهة الهزيمة واعداد الجيش والمجتمع للحرب الثارية ضد اسرائيل ، جمد عبد الناصر اقتراحه . لكنه استمر فى اتصاله وحواره مع البغدادى حول امكانيات التعاون بينهما . وأكدت معلومات موثوق بها عززها محمد حسنين هيكل ، ان عبد الناصر كان على وشك اصدار قرار بتعيين عبد اللطيف البغدادى نائبا للرئيس ، يتولى مسؤولية ادارة الجبهة الداخلية واعدادها للحرب . فى حين يتفرغ الرئيس لعملية اعادة بناء القوات المسلحة باسرع وقت ممكن . بيد أن المنية عاجلته قبل اصدار القرار .

وسارعت محاور اللجنة الاستشارية الرئاسية وقيادة الاتحاد الاشتراكى وقيادة التنظيم الطليعى الى التحرك المضاد « تحت راية الشرعية » لاجهاض محاولة « الذين اختلفوا مع عبد الناصر فى حياته ، ان يغتصبوا السلطة من مؤسسات الثورة الشرعية بعد وفاته » . ورص أعضاء هذه المحاور صفوفهم من حول « السادات » رئيسا مؤقتا . ثم مرشحا وحيدا للرئاسة اعمالا للدستور . مجمدين ما بينهم وبين السادات من شكوك وصراعات خفية . وذلك باعتبار أن عودة مجلس قيادة الثورة تمثل الخطر الداهم والعاجل الذى يجب معه تمكين السادات « الضعيف والمعزول عن اجهزة النظام الرئيسية » من منصب رئاسة لجمهورية .

أما محور السادات فقد عمد الى استغلال تحرك مجموعة مجلس قيادة الثورة فى الهاب ظهور المحاور الأخرى للاسراع بخطوات ترشيحه وانتخابه رئيسا دستوريا للجمهورية . وفى

الوقت الذى أعلن فيه رفضه لاقتراحات البغدادى وزملائه وتمسكه بشرعية النظام ، فانه لم يقطع صلاته بهم . وادار الحوار مع عبد اللطيف البغدادى من اجل التعاون فى المستقبل بعد انتخابه رئيسا للجمهورية .

وثمة قوة أخرى ، ذات ثقل فى النظام وفى المجتمع ، تتمثل فى مجموعة التكنوقراط والمديرين الوطنيين الذين تربوا وتكونوا فى أحضان عملية تصنيع البلاد على نطاق واسع وبناء القطاع العام قائد خطة التنمية وقاعدة الاستقلال الاقتصادى لمصر فى التجربة الناصرية .

وكان على رأس هذه المجموعة التى تدين بخبراتها ومراكزها المتميزة لثورة يوليو ، ((**الدكتور عزيز صدقى**)) الذى عهد اليه جمال عبد الناصر بمسؤولية انشاء وزارة الصناعة وبناء القطاع العام منذ عام ١٩٥٦ حتى وفاته فى ١٩٧٠ . وذلك بانقطاع عام واحد تولى فيه منصب مستشار الرئيس للصناعة .

وقد عبر الدكتور عزيز صدقى عن موقف هذه القوة عندما اكد مساندته للشرعية التى يمثلها ((انور السادات)) . وذلك على اساس اعلان التزامه بثورة يوليو — تموز وبرنامج ٣٠ مارس — آذار وخاصة ابعاده الديمقراطية ، الذى اعلنه عبد الناصر لعلاج سلبيات النظام وايقاف عمليات انتهاكات حقوق المواطنين وحرياتهم . وفى ذلك اشارة واضحة من عزيز صدقى ضد محور على صبرى الذى كان على خلاف مستمر معه فى عهد عبد الناصر . كما صارح بمعارضته لمحاولات من ((خرجوا على عبد الناصر فى حياته للعودة الى السلطة بعد مماته . وفى ذلك اشارة منه ضد تحرك عبد اللطيف البغدادى وزملائه . وركز عزيز صدقى على حماية مكاسب بناة القطاع العام من مهندسين ومديرين وعمال .

ويلح الى حقهم فى المشاركة فى السلطة لضمان استمرارية طريق عبد الناصر فى اتجاه التنمية المخططة بقيادة القطاع العام .

واختارت هذه القوة — فى اللحظة الحاسمة — ان تقف فى خضم الصراعات الى جانب « السادات » فى مواجهة بقية المحاور. ذلك انها كانت تشك من ناحية فى قدرتها على العمل المنفرد المستقل ، ومن ناحية اخرى ، فى امكانية القيام بدورها « الاقتصادى — السياسى » مع احتمال استئثار محور على صبرى والمحاور المتحالفة معه على السلطة ، بسبب ما سبق أن عانته من ممارساتها البيروقراطية واجراءاتها الأمنية العقابية ، والتى لم يكن ينقذها او يحد منها سوى التدخل المباشر من عبد الناصر . هذا فى الوقت الذى كانت ترى فى « السادات » شخصية وحيدة دون ما عقد مترسبة عن تجارب سابقة . أو خوف من انقضاض اى منهما ، بعد فترة تربص صامت بالآخر . سواء على رئاسة الدولة أو على قيادة القطاع العام للاقتصاد الوطنى محور السلطة السياسية فى المجتمع ..

بيد أن كل هذه الصراعات ، بدرجاتها ومستوياتها ووجوهها المختلفة ، ظل فى الجوهر ، محكوما بعلاقات القوى وتناقضاتها التى تضطرب بها شرايين المجتمع . ومدى ما تتمتع به كل منهما من قدرات كمية ونوعية ، وامكانات تنظيمية ، ووسائل حركة ، وسيط الجماهير ..

ويمكن القول بأن حركة الصراع الاجتماعى ، وقت غياب عبد الناصر ، تبلورت جماهيريا ، بصفة عامة ، بين قطبين رئيسيين . قطب على يمين النظام وقطب على يساره .

وكان كل قطب مكونا من مجموعة من القوى ، تباينت منابعها الاجتماعية والفكرية . لكنها تلاقت ـ لحظة سقوط الشخصية التاريخية التى كان لها على مدى ثمانية عشر عاما الدور الحاسم فى تحديد مسيرة المجتمع ـ عند حد أدنى من « التوافق السياسى العام » راح يحكم حركتها فى مواجهة القطب الآخر .

فى **قطب اليمين** ، تجمع تجار الجملة والمقاولون والمزارعون الأغنياء والشريحة العليا من البيروقراطيين ، التى أطلق عليها فى نهاية عهد عبد الناصر اسم « **الطبقة الجديدة** » ، تارة . و « **الحزب الرجعى** » ، تارة أخرى . كان هؤلاء وخاصة بعد هزيمة ١٩٦٧ ، قد تراكم لديهم من خلال استغلالهم لمواقعهم فى الدولة وفى بعض مؤسسات القطاع العام وممارستهم لأنشطتهم التى غلب عليها الطابع الطفيلى ، رأسمال يفوق احتياجات معيشتهم الترفيه . مما جعلهم يطمحون الى استثماره استثمارا خاصا مستقلا ، فى أمان من التأميم والحراسات ، ودون ما قيود من قوانين الدولة أو هيمنة القطاع العام .. وتدعم اليمين بانضمام كبار البيروقراطيين العسكريين الذين كان قد تم اقصاؤهم عن مراكزهم المتميزة ، خلال عمليات التطهير الواسعة التى استلزمتها تصفية العناصر الموالية للحركة الانقلابية الفاشلة التى تزعمها المشير عبد الحكيم عامر . أو تلك التى شكلت عائقا أمام خطوات اعادة بناء القوات المسلحة ، فنيا واجتماعيا ، بعد هزيمة ١٩٦٧ . ولكان من الطبيعى أن يلتحق بقطب اليمين ، العناصر الرأسمالية القديمة التى أضيرت بقرارات التأميم والحراسة .. وظلت تابعة فى جيوب استغلالية نشطة فى المجتمع اخفتها تحت أقنعة متقنة التمويه ، حتى أنها كانت « ترفع عاليا شعار الاشتراكية » وتلتحق فى حماس بعضوية الاتحاد الاشتراكى . هذا بالاضافة الى دروع

الحماية التى صاغتها من خلال علاقات الزواج والمصاهرة ، مع العديد من عناصر الصف الأول والثانى لثورة يوليو . واستطاع هذا القطب اليمينى المتعدد القوى ، أن يجذب اليه مجموعات متباينة من المثقفين ، من ذوى النزعات الليبرالية ، الذين ظلوا يهدرون كل ايجابيات التجربة الناصرية ، ازاء ما اتسمت به من تقييد للحريات وانتهاك لبعض حقوق الانسان على أيدى اجهزة المخابرات والأمن. وأمدتهم هزيمة ١٩٦٧ التى فجرت جرحا قوميا غائرا فى كل الطبقات ، بنز غضبا عارما ونقدا شاملا لسلبيات النظام ، بفرصة مواتية ، للحديث بصوت عال ، كان له اثره الملموس فى المجتمع .

وتواجد اليمين — بنواته الطفيلية النامية — فى صياغات سياسية متعددة الأشكال والمستويات . فكان هناك بجانب تنظيمات الاخوان المسلمين السرية ، مجموعة من الجزر السياسية الكامنة تحت جلد أجهزة الحكومة والاعلام ومجلس الأمة والاتحاد الاشتراكى ، بل والتنظيم الطليعى ، وخاصة فى الريف والمدن الصغيرة (مجموعات الاعلام ومن ابرز شخصياتها موسى صبرى ، أنيس منصور ، محمد عبد الجواد ، صفية المهندس ، وهمت مصطفى . والمجموعات السياسية ، ومن أبرزها جماعة عبد القادر حاتم ، وجماعة نواب الصعيد بقيادة احمد عبد الآخر ، ويوسف مكادى . ونواب الدلتا بقيادة أحمد القصبى محمد شاهين وحامد محمود ومحمود أبو وافية الخ ....) فضلا عن قطاع المقاولات والمضاربات العقارية (عثمان أحمد عثمان) والغرفة التجارية والأندية الاجتماعية والرياضية واتحاد الكتاب والنساء وعدد من النقابات المهنية .

وتبلور « التوافق السياسى العام » لقوى اليمين حول خمسة خطوط أساسية :

اولا . قطع الطريق ، عمليا ، على استمرارية مسيرة عبد الناصر ، من بعد وفاته . وفي نفس الوقت رفع شعار « الاستمرار على طريق عبد الناصر » حتى تنتظم بامان ، كل قوى المقاومة ضد محاولات الاستيلاء على السلطة من قبل من يعتبرون انفسهم ورثة عبد الناصر او من قادة ثورة يوليو ، منفردين أو متحالفين فيما بينهم ، أو بينهم وبين قوى اليسار .

ثانيا : استغلال الدين في تسعير الحملة ضد التجربة الناصرية بدعوى أنها « اشتراكية ماركسية ملحدة » قامت ، بنهب أموال الناس تحت اسم التاميم والحراسات . والاعتداء على كرامتهم وحرياتهم وما افاء الله عليهم به من رزق . وأن تصحيح هذه الاوضاع أمر لا يستلزمه الدين وحسب . وانما — ايضا — روح الايمان في ثورة يوليو ، التي افتقدته تماما منذ بداية الستينات واصدار ميثاق العمل الوطني .

ثالثا : العمل ، تحت راية الديمقراطية وضمان الحريات وسيادة القانون ، على تمكين قوى اليمين من تجميع وتنظيم صفوفها المبعثرة والتسلل الى المراكز الرئيسية في السلطة . مستغلة في ذلك المطالب الجماهيرية الملحة من اجل الديمقراطية والتي لم تكن قد تبلورت ، بعد ، في صياغات محددة ، وان كانت تتأرجح بين تطوير الاتحاد الاشتراكي بحيث يغدو تحالفا وطنيا تقدميا يضم قوى وتيارات سياسية محددة ، وليس مجرد وعاء تجميع كمي للمواطنين ... وبين الغاء وحدانية الاتحاد الاشتراكي كتنظيم سياسي واستبداله بنظام تعدد الأحزاب . وقد مالت قوى اليمين — ببعض التحفظ — الى الاختيار الأخير حتى تكون منطقية مع ضغوطها من اجل اطلاق حرية القطاع الخاص في الاستثمار المستقل والنمو دون

حدود ، وانهاء المركز القيادي للقطاع العام فى تنمية الاقتصـــاد الوطنى .

رابعا : فتح الباب أمام رأس المال الأجنبى والعربى للاستثمار ، دون قيود ، داخل البلاد . ومنحه حوافز تشجيعية لمشاركة رأس المـــال المصرى الخاص ، حيث أن هـــذا من شأنه ان ييسر للبلاد الخروج من ازمتها الاقتصادية وتخلفها التكنولوجى الناجمين عمـــا سمى بفترة الانغـــلاق الاقتصادي والسياسى . والتى قادت اليهما التجربة الناصرية ذات البعد الشيوعى الملحد . وخاصة حـــول ما يتعلق بخطط التنمية الشاملة وحتمية الحل الاشتراكى ، فضلا عما فى هـــذا كله من استغلال للمتغيرات الاساسية فى العالم العربى بسبب تراكم الثروة البترولية فى الأنظمـــة التى وصفها الناصريون بالرجعية تارة ، وبالمحافظة تارة أخرى . وتراوحت العلاقات بينها وبين مصر من العداء السافر الى القطيعة الصامتة .

خامسا : التمهيد السياسى والفكرى لوضع حـــد لاستمرار الصراع العربى ـــ الاسرائيلى ، الذى يقع عبؤه الأكبر ، اقتصاديا وعسكريا وبشريا ، على مصر . وذلك دون أن يكون لها مصـــلحة مباشرة فيه . وانما هى تدفع للمساهمة بالقسط الاكبر ، تحت ضغط البلاد العربية عامة والفلسطينيين خاصة ، على سبيل النجدة . الأمر الذى حولها من أغنى دولة عربية فى بداية الصراع الى أفقـــر دولة بعد هزيمة ١٩٦٧ . وانه اذا كانت محاولات حل الصراع بقوة السلاح الذى كان مصدره الاتحاد السوفيتى الملحد ، قـــد فشلت ، فان اعمال العقل يوجب ضرورة البحث عن طريق آخر لحل غـــير عسكرى مع اسرائيل . وذلك عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية التى أمدت اسرائيل بكل وسائل القوة والحماية ، التى جعلتها دوما الطرف الاقوى فى صراعها مع العرب . الأمر الذى يستلزم بالضرورة

اعادة النظر فى علاقات مصر الدولية مما يؤدى الى تقليص الروابط الى أقصى حـــد مع الاتحاد السوفيتى . واستئناف الجسور القوية مع الولايات المتحدة الأمريكية . وخاصة بعد غياب « عبد الناصر » الذى سمم آبار الصداقة معها .

هـــذا عن قطب اليمين ، الذى جمع فلوله القديمة والجديدة فى حـــد أدنى من التنظيم ، حول برنامج محدد ، وراح يتحرك بسرعة ومرونة ، مقامرا بكل قوته على حسم الصراع على السلطة لصالح « السادات » .

اما قطب اليسار ، فقد كان يعج بالجانب الاكبر من قـــوى الانتاج العاملة . وكانت التجربة الناصرية قـــد حطمت العديد من قيود الاستغلال والقهر التى كانت تعانى منها هذه القوى فى مجتمع ما قبل يوليو ــ تموز ١٩٥٢ ، والذى كان يوصف باســـم « مجتمع النصف فى المـــاية » . وبالتالى تدفقت الى ساحة العمل السياسى والاجتماعى ملايين المواطنين ، لاول مرة . وقد ضمنت لهم التشريعات النـــاصرية بجـــانب حـــق العمل والامان من عسف الراســـمالية واستغلالها ، مراكز ذات وزن مؤثر كميا ، فى التنظيم الســـياسى (الاتحاد الاشتراكى) ومجلس الامة (السلطة التشريعية) وغيرهما من المجالس الشعبية . وتمخضت الاختيارات الجوهـــرية للتجربة الناصرية ــ وخاصـــة منذ الستينات ــ عن ميلاد فئات نوعيـــة جديدة ذات نفس ثورى ، فى ساحة العمل السياسى والاجتماعى التى ملأتها قوى الانتاج بملايينها الهائلة . وتجسدت هذه الفئات النوعية الجديدة فى الفلاحين الصغار الذين استفادوا بالاصـــلاح الزراعى ، وعمال القطاع العـــام ومجموعة التكنوقراط الوطنيين الذين ارتبط مصيرهم به ، والمثقفين الذين نبعوا من أصول عمالية وفلاحية فقيرة واستفادوا من مجانية التعليم الجامعى من ناحية ،

وذيوع منابر الفكر الاشتراكى من ناحية أخرى ، بعد صدور ميثاق العمل الوطنى ، وراحوا ينتشرون فى مختلف المجالات ، ابتداء من مدرسة القرية حتى المفاعلات النووية ، ومن جهاز الدولة للخدمة المدنية حتى القوات المسلحة .

وتبلورت قوى اليسار فى مواقع متعددة وحاكمة فى المجتمع . تمركزت اساسا فى الجمعيات التعاونية ومراكز الشباب فى الريف، وفى جهاز الاعلام والثقافة ، وفى النقابات العمالية ، وفى قواعد الاتحاد الاشتراكى وبعض ابنيته المركزية أو القيادية مثل اللجنة المركزية ومنظمة الشباب ومعهد الدراسات الاشتراكية ، وفى التنظيم الطليعى السرى . واقتحمت خلال اعادة بناء القوات المسلحة بعد هزيمة ١٩٦٧ ، قواعد الجيش . عندما جند العديد من خريجى الجامعات من أبناء العمال والفلاحين ، جنودا وضباطا على السواء .

ويمكن القول ان التعبير السياسى عن « قوى اليسار » عند وفاة عبد الناصر ، تمثل بصورة عامة ، فى تيارين متميزين . وان استظل كل منهما براية عبد الناصر وتحرك دوما تحت قيادته .

التيار الاول ، هو « اليسار الناصرى » الذى تكون فى غمار « التجربة الناصرية » ومراحلها المتعاقبة ، منذ **« الاشتراكية التعاونية »** فى الخمسينات حتى **« الاشتراكية العلمية بطريقها العربى الخاص »** كما حددها ميثاق العمل الوطنى فى الستينات ، مرورا « بالاشتراكية العربية » . وانطلق اليسار الناصرى ــ بالضرورة فى البداية ــ من مواقع معادية للفكر الماركسى والحركة الشيوعية المصرية . لكنه وصل عند منتصف الستينات الى التعايش مع الفكر الماركسى والشيوعيين . وذلك من خلال

تحديد نقاط الاتفاق حول قضايا حتمية الحل الاشتراكى ، والصراع الطبقى ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المخططة ، وتصفية بقايا الراسمالية الكبيرة والطفيلية ، وتدعيم الاستقلال السياسى والاقتصادى ، والقومية العربية ، وتحرير الوطن العربى من الاستعمار والاستعمار الجديد والصهيونية ، وبناء وحدته ، وظلت نقاط الخلاف تدور حول قضية الديمقراطية وصياغاتها فى تحالف طبقى لقوى الشعب العاملة من حول العمال والفلاحين بديلا عن التحالف الكمى الشكلى بين مواطنين افراد داخل تنظيم سياسى بيروقراطى مترهل ، تسوده افكار ومصالح البرجوازية الصغيرة تحت لافتات اشتراكية زائفة . وضرورة أن يقود التحالف حزب اشتراكى طليعى علنى ومحدد الملامح والبرامج امام الجماهير الشعبية واحترام مبادراتها واطلاق حرية التعبير والحوار لكل القوى الوطنية والتقدمية .

التيار الثاني ، هو « اليسار الماركسى » . وهو تيار أقدم عمرا من « اليسار الناصرى » ، اذ يرجع الى العقد الثانى من القرن العشرين . التزم بفلسفة « الماركسية اللينينية » فى افكاره وحركته من أجل « تغيير الأوضاع فى مصر لصالح الطبقة العاملة وحلفائها من الفلاحين والمثقفين الثوريين » . وكانت الفلسفة الماركسية اللينينية ، بقوتها وطبيعتها العالمية ، خاصة بعد انتصار الثورة السوفيتية عام ١٩١٧ ، قد شرعت تغزو عقول « المثقفين المتمردين على قيود الاستعمار والتخلف والظلم الاجتماعى والاستبداد السياسى فى البلاد العربية . وتحولهم من « طوباويين» الى ((علميين)) ومن (مغامرين) الى ((ثوريين)) . ولكن ظل الطابع الغالب على اولئك المثقفين خلال فترة طويلة امتدت الى الخمسينات ، قبيل تفجير ثورة يوليو ، محكوما من ناحية بمنابعهم

البرجوازية الصغيرة ، وبالوزن الذى احتلته فى قيادة الحركة الماركسية ، العناصر المثقفة ، البعض منهسا اجنبى متمصر ، له اصول يهودية . وقد ساهمت هذه العناصر تاريخيا ، بالجهد الاكبر فى نقل وترجمة الفكر الماركسى اللينينى الى العربية . ومن ناحية ثانية ، كانت مشاركة الطبقة العاملة بالمدن والريف ضعيفة فى تنظيماتها . ومن ناحية ثالثة ، لم تتوافر القدرة اللازمة على بلورة صياغة مقبولة للماركسية اللينينية فى الواقع المصرى ، يمكن للجماهير الشعبية ان تستجيب لها ، سواء فيما يتعلق بلغة التخاطب او تكتيكات واستراتيجية الحركة . ومن ناحية رابعة ، تصاعدت حملات القمع المستمرة بعنف من طرف الاستعمار والرجعية المدنية والدينية المسيطرة ضد التنظيمات الماركسية السرية باعتبارها عملا غير مشروع قانونا وكفرا بالدين . واخيرا ليس آخرا شيوع تبادل الاتهامات العمياء بالعمالة بين اعضاء الحركة والتنظيمات الماركسية ، عند احتدام خلافات الرأى بينها، وذلك بدلا من حلها بالحوار فى اطار التنظيم المعروف باسم المركزية الديمقراطية .

وقد تضافرت جميع هذه العوامل مع ظروف السرية القاسية، وتعقد الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتخلفة ، التى حالت دون بلورة الطبقات والصراع بينها على نحو صحى ، الى أن بات « اليسار الماركسى » على مشارف الخمسينات تسيطر عليه ظاهرة التشرذم والانقسام » ، مجرد « قوة تعبير » ، تشيع وتحرض وتستفز الجماهير المطحونة للتغيير بما تطرحه من افكار . وليس ((**قوة سياسية**)) ذات تأثير كمى ونوعى ، يحسب حسابه فى عملية التغيير نفسها .

ونتيجة لهذا الوضع فانه على الرغم من ان تنظيما ماركسيا

من التنظيمات العديدة التى حفلت بها الحركة ، وعرف باسم الحركة الديمقراطية لاتحرر الوطنى « حدتو » كان على علاقة وثيقة بقيادة تنظيم الضباط الاحرار ، قبل تفجيره للثورة فى يوليو ١٩٥٢ ، فانه لم يستطع بعد نجاح الثورة أن يبقى على هذه العلاقة ويطورها . وأن يشارك مشاركة حقيقية فى السلطة . على العكس ما لبثت هذه العلاقة ان تحطمت قبيل نهاية العام الاول من استيلاء الضباط الاحرار على السلطة والقى بقادة « حدتو » والعديد من كوادرها مع قيادات وكوادر التنظيمات الأخرى فى السجون . وذلك باستثناء عدد من الشخصيات التى كانت تربطها بعبد الناصر صلات صداقة خاصة او باتت — بصفة شخصية — تحتل مراكز فى هياكل السلطة الجديدة وغلبت ولاءها لها على ولائها لتنظيم « حدتو » الذى دخل فى صراع مع سلطة الثورة .

وتتضح الابعاد المأساوية لهذا الوضع ، اذا علمنا ان علاقة تنظيم الضباط الاحرار بحدتو قبل الثورة كان يشرف عليها جمال عبد الناصر شخصيا من ناحية . ومن ناحية اخرى « **احمد فؤاد** » القاضى وقتذاك والذى اصبح رئيس مجلس ادارة بنك مصر طوال عهد عبد الناصر وبقى فى منصبه فى عهد السادات، **واحمد حمروش** الضابط الذى تولى رئاسة تحرير أول مجلة يصدرها الضباط الاحرار بعد الثورة باسم « التحرير » ثم روز اليوسف ، والذى بقى فى عهد السادات كاتبا فيها . وذلك بحكم انهما كانا يتوليان مسئولية قسم الجيش بحدتو . هذا فضلا عن وجود عضوين اصليين بمجلس قيادة الثورة قريبين الى حدتو . وهما **يوسف صديق** الذى قاد قوة الصدام الاولى التى استولت على رئاسة اركان الجيش الملكى **وخالد محى الدين** .

وانتهى الأمر بعزل الاول قبل نهاية العام الاول من الثورة . وأضطر الآخر الى الاستقالة بسبب احداث مارس ـ آذار ١٩٥٤ حول طبيعة السلطة الوطنية الديمقراطية التى يتوجب على الثورة اقامتها بديلا للسلطة المنهارة .

والحق ان « ثورة يوليو ١٩٥٢ » التى وقعت فى شكل « انقلاب عسكرى » ، بقوة تنظيم سياسى وطنى مسلح تخندق فى صفوف القوات المسلحة باسم « الضباط الاحرار » ، جاءت مفاجأة لجميع القوى والاحزاب السياسية وقتذاك . وذلك على الرغم من ان الجميع كان يعرف قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بوجود تنظيم « الضباط الأحرار » ، ويطلع على المنشورات السرية التى كان يصدرها . ويؤيد بقوة توجهاتها الوطنية المعادية « للاستعمار والقصر الملكى والاقطاع والرأسمالية المستغلة » . بل وعلى الرغم من قيام علاقات ، متفاوتة القدر ، قبل ليلة الثورة بين عدد من القوى السياسية تمتد من أقصى اليمين (الاخوان المسلمين) الى أقصى اليسار (تنظيم حدتو فى الحركة الشيوعية) .

وكانت نظرة « اليسار الماركسى » ، الى الحدث تقوم ـ بصورة عامة ـ على أساس انه انقلاب عسكرى . و « الانقلاب العسكرى » فى الادبيات الماركسية ، على ضوء الخبرات العالمية المتجمعة فى أوروبا وأمريكا اللاتينية ، هو دائما انقلاب لصالح أقصى القوى رجعية فى المجتمع . ولم يتمكن اليسار الماركسى المصرى فى مجموعه ، أن يتناول « ظاهرة الانقلاب العسكرى فى ضوء ظروف الواقع المصرى ومعطياته الخاصة » ، بوصفها صياغة جديدة للثورة الوطنية ، ليس لها من سابقة

فى التاريخ ، يمكن القياس عليهـــا . ربما باستثناء وحيـــد عند البعض ، وهو التجربة البيرونية فى الارجنتين ، الى حد ما .

ومع ذلك فان « حدتو » — على مدى لا يزيد عن العـــام الأول للثورة — ظل الراى الغالب فيها يتجه الى تأييد « الانقلاب العسكرى » . وذلك استمرارا لعلاقتها بتنظيم الضباط الأحرار . وعلى اساس تحليلها بأنه يحمل أفكارا واتجاهات وطنية وتقدمية محدودة ، يتوجب مساندتها للتغلب على مجموعة العناصر الاخرى المترددة فى قيادة الثورة ، والمتأثرة بروابطها مع القوى الرجعية فى المجتمع .

اما بقية تنظيمات الحركة الشيوعية فى مصر ، وفى مقدمتها الحزب الشيوعى المصرى ، فقد اتخذت موقف المعارضة الجذرية « لانقلاب ١٩٥٢ العسكرى » باعتبـــار انه يجهض الامكانيـــات الجماهيرية التى كانت متصاعدة نحو الثورة . وذلك لحساب كل من القوى الرجعية والاستعمار الأمريكى الجديد . وقدم للتدليل على ذلك مجموعة من الظواهر ، تمثلت فى قيـــام علاقات طيبـــة لمجلس قيادة الثورة فى البداية مع الاخوان المسلمين والسفـــارة الأمريكية بالقاهرة ، فى مقابل عـــداء من المجلس لحزب الوفـــد بوزنه الوطنى وجماهيريته الواسعة . وكذلك اجراءات القمع الشديد التى واجه بها مجلس قيادة الثورة ، اضراب عمال مصانع كفر الدوار للغزل والنسيج . وعقـــد محاكمة عسكرية فورية لزعمـــاء الاضراب ، انتهت باعـــدام اثنين منهم ، هما العاملان خميس والبقرى فى سبتمبر — ايلول ١٩٥٢ .

وهكذا تسمم الجو الى اقصى حد بين قيـــادة الثورة وبين اليسار المـــاركسى ، بمـــا فى ذلك حـــدتو . وتبـــادل الطرفان

الاتهامات بالعمالة لأمريكا من ناحية وللاتحاد السوفيتي من ناحية اخرى . وشنت الثورة حملات اعتقالات واسعة ضد اليسار الماركسي .

وظل الوضع متأزما بين الطرفين حتى شارك جمال عبد الناصر باسم مجلس قيادة الثورة فى « مؤتمر باندونج » باندونيسيا عام ١٩٥٥ . حيث اسهم اسهاما ايجابيا مع كل من « جواهر لال نهرو » و « تيتو » و « شوان لاى » فى بناء قوة موحدة للعالم الثالث ضد الامبريالية الأمريكية والبلدان الاستعمارية ، والتخلف الاقتصادى والاجتماعى . وهى القوة التى كانت الأساس فيما بعد لارساء قواعد حركة عدم الانحياز .

وتبع ذلك اقدام جمال عبد الناصر على « كسر احتكار السلاح » وعقد الصفقة التى عرفت باسم الأسلحة التشيكية مع الاتحاد السوفيتى لمواجهة العدوان الاسرائيلى . ثم تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ . وخوض حرب السويس . التى تواطأت فيها كل من بريطانيا وفرنسا واسرائيل ضد مصر . والتى أعقبها تمصير الشركات الفرنسية والبريطانية والبلجيكية وغيرها من مصالح الاستعمار القديم فى البلاد .

وقد دفعت هذه التغييرات ذات الطابع الجذرى فى سياسة مجلس قيادة الثورة قواعد اليسار الماركسى فى مختلف تنظيماته، الى اعادة النظر فى تحليل وتقييم « ثورة يوليو » كمجرد انقلاب عسكرى فاشى لصالح الرجعية والاستعمار ، والتعامل مع السلطة الجديدة على انها مرحلة متقدمة من مراحل الثورة الوطنية الديمقراطية ، تستوجب المساندة الايجابية بهدف دفعها الى مزيد من الخطوات فى هذا الاتجاه ، سياسيا واجتماعيا

واقتصاديا . دون أن تلغى هـذه المساندة حـق النقد لسلبيات السلطة . ولكن من ارضية التحالف لا من ارضية العداء .

ويمكن القول ان هـذه المرحلة التى امتـدت من اواسـط عام ١٩٥٥ حتى نهاية عـام ١٩٥٨ تميزت ، من ناحيـة بطابع التهادن فى العلاقات بين « سلطة الثورة » وبين اليسار الماركسى . تخللتها بين آن وآخـر ، ازمات صغيرة نسـبيا ، كان يجرى استيعابها وحلها بتدخل مباشر من جمال عبد الناصر . ولكنها ، من ناحية أخرى ، اتسمت بانتعاش فكرى نقدى داخـل الحركة المـاركسية وحولها ، أدى الى بروز ما أصبح يسمى « بظاهرة المـاركسيين المستقلين عن التنظيمات » . واحـداث مزيد من الانقسامات الخطيرة فى التنظيمات ما لبث أن تحول الى عامل ضغط من القواعد نحو الوحدة ، التى فرضت نفسها على القيـادات وافرخت تنظيما موحدا تحت اسم « الحزب الشـيوعى المصرى الموحد » ، اتحد بعد ذلك مع الحزب الشيوعى المصرى (الراية) ليكونا معا ، « الحزب الشيوعى المصرى المتحد » ، وهكذا اتحدت التنظيمات الثلاثة فى حزب شيوعى واحد هـو الحزب الشيوعى المصرى الذى تشكل فى ٨ يناير .

غير ان العلاقات بين سلطة الثورة وبين الحركة الماركسية ما لبثت ان ارتدت الى التأزم الكامل والصـدام العنيف مع أفول عام ١٩٥٨ . وذلك من حول ظروف وشروط قيام الوحـدة بين مصر وسوريا ، وتوتر العلاقات بين سلطة الثورة وبين الاتحـاد السوفيتى ، الذى كان قد انشأ علاقات بينه وبين مصر فى مواجهة العدوان الصـهيونى الامبريالى من ناحية ، ومن اجـل التنمية الاقتصـادية (بناء السد العالى والمساهمة فى خطـة التنميـة الصناعية) من ناحية اخرى . وكذلك تفجر الخلاف حول الموقف

من ثورة العراق فى يوليو — تموز ١٩٥٩ ، التى اتخذت أيضا شكل الانقلاب العسكرى بقيادة عبد الكريم قاسم ومساندة الشيوعيين العراقيين والأحزاب الشيوعية العربية له فى صدامه مع جمال عبد الناصر .

ومنذ فجر عام ١٩٥٩ حتى الشهر الثالث منه شنت سلطة الثورة أوسع حملة اعتقالات فى تاريخ البلاد ضد اليسار الماركسى، حزبا موحدا وشخصيات مستقلة ، والمتعاطفين معه من المثقفين الديمقراطيين .

وخلال مرحلة الاعتقال الذى شمل حوالى الثلاثة آلاف معتقل ، وقع فصم الوحدة المصرية السورية ، وسقط حكم عبد الكريم قاسم فى بغداد ، ورفع عبد الناصر شعار الاشتراكية العلمية بطريقتها العربى المتميز . ودعا الى وحدة الهدف بديلا عن وحدة الصف لقوى حركة التحرر العربى . وتتابعت سلسلة القوانين الاجتماعية التقدمية بالتأميم وبناء القطاع العام القائد لخطة التنمية ، والتى انتهت بمؤتمر وطنى عام . وفى هذا المؤتمر تحول الاتحاد القومى ، التنظيم السياسى الوحيد ، الى الاتحاد الاشتراكى الذى تبنى مشروع الميثاق الوطنى . وكان جمال عبد الناصر قد تقدم به فى ١٩٦٢ ، كدليل للعمل الثورى خلال مرحلة الانتقال الى الاشتراكية التى حددها بعشرة أعوام تنتهى فى ١٩٧٢ .

واهتزت أجنحة الحزب الشيوعى الموحد بهذه التغييرات الجذرية وتباينت التحاليل النظرية عن مدى عمق وفاعلية هذه التغييرات اجتماعيا وسياسيا ، مما فجر الانقسام من جديد فى صفوف الحزب الى تنظيمين رئيسيين بجانب تنظيمات ثانوية أخرى ومجموعات الماركسيين المستقلين .

وفى نفس الوقت بدأت حملات ضغط عربيـة وعالمية على سلطة الثورة من أجل الافراج عن المعتقلين . وكان فى مقـدمة من مارسوا هـذا الضغط من مواقع الصداقة والتحالف ، قادة الثورة الجزائرية (وخاصة بن بيلا والجناح المـاركسى المتعاون معه) وقادة الثورة الغينيـة (سيكوتورى والجناح المـاركسى المتعاون معه) وتيتو زعيم يوجوسلافيا . وكان محور الضـغط والحوار مع الرئيس جمال عبد الناصر ، يدور من حول انه لا يمكنه وقد تبنى الاختيار الاشتراكى كحتمية التطور ، ان يظل على عداء مع الاشتراكيين العلميين فى بلاده بدلا من ان يوظف طاقتهم فى بناء الاشتراكية وتدعيمها .

وانتهى عبـد الناصر الى القناعة بهـذه الفكرة المحورية . وشرع فى مناقشتها مـع معاونيه الذين انقسموا الى فريقين . فريق اتخذ موقف المعارضة منها على اساس ان اشتراكية ثورة يوليو ، اشتراكية عربية غير ماركسية ، وقد إنطلقت فى طريقها بغير مشاركة من التيار الماركسى . وانه لكى يضمن لها الاستمرار دون تأثير ماركسى فان الأمر يتطلب استمرار عزل المـاركسيين عنها . وفريق آخـر ، ساند جمال عبـد الناصر فى رؤيتـه بأن اشتراكية الثورة مثل الاشتراكية المـاركسية ، ذات نبع علمى تاريخى موحد وقوانين واحـدة . ولكنهما يختلفان — نظريا — فى أمرين اساسيين . **الاول** هو الموقف من الدين .. **والثانى** هـو الموقف من ديكتاتورية البروليتاريا وسـلمية الصراع الطبقى ، الأمر الذى يؤدى — عمليا — الى تمايز فى التطبيقات . ليس فقط بسبب الاختلافات النظرية وانما ايضا بسبب خصوصيات الواقع المصرى . وان هذا الوضع الجديد قد أصبح يستوجب ان تعدل « سـلطة الثورة » موقفها من اليسار المـاركسى . فتستبدل اجراءات القمع والعزل ، بفتح ابواب الحوار والتعاون .

وكان عبد الناصر قد شرع بالفعل ، منذ أواخر عام ١٩٦٠، بالافراج تباعا عن عدد من الشخصيات الماركسية . وفي اطار تجربة « الحوار والتعاون » انشئت صفحة الرأى بجريدة الاهرام التي كان يتولى رئاسة تحريرها محمد حسنين هيكل الذى لعب دورا هاما في مد الجسور بين عبد الناصر واليسار الماركسي. وأشرف لطفي الخولي يعاونه مجموعة من المثقفين الماركسيين ، بعد الافراج عنهم ، على تحرير صفحة الرأى . واستهلت صفحة الرأى ايامها الأولى بنشر سلسلة من المقالات حول « ازمة المثقفين » بأبعادها الاجتماعية والسياسية في الواقع المصرى خاصة والواقع العربى عامة .

ولعبت « صفحة الرأى » دورا هاما في خلق مناخ صحى لأوسع واعمق حوار بين اليسار بمختلف فصائله وبين سلطة الثورة بأجنحتها المختلفة عامة وشخص عبد الناصر خاصة ، الذى تميز بوزنه الكبير ودوره الحاسم في حركة التطور بالبلاد .

ولم يكن الحوار يدور علنيا وحسب . بل سلك في بعض الأحيان مسالك غير مرئية عن طريق عدد من الشخصيات القريبة من عبد الناصر وفي مقدمتها محمد حسنين هيكل وعلى صبرى وشعراوى جمعة وأحمد فؤاد . كان كل منها ، على صلات شخصية ببعض قيادات اليسار الماركسي من مختلف المواقع .

وخلال هذا الحوار بادر عبد الناصر بطرح فكرة العمل على بناء قوة موحدة لليسار المصرى ، على اختلاف منابعه الأيديولوجية في تنظيم طليعي يقوم على أساس المركزية الديمقراطية . يتولى قيادة الاتحاد الاشتراكي من حول الميثاق الوطني ، بمفهوم الاشتراكية العلمية ذات الطريق المصرى — العربى الخاص .

وابدى عبد الناصر استعداده للافراج عن جميع المعتقلين والغاء ما يكون قد صدر ضدهم من احكام جنائية واعتبارها كأن لم تكن، وفتح مجالات العمل امامهم فى المجتمع بجميع اجهزته دون قيود . وذلك فى مقابل التزامهم بحل جميع تنظيماتهم المستقلة ، والانخراط ، افرادا ، فى العضوية العاملة للاتحاد الاشتراكى والقبول بقيادته للمسيرة .

وبعد مناقشات حادة وعميقة بين الماركسيين ، انتهى التنظيمين الاساسيين « الحزب الشيوعى المصرى (حدتو) ، والحزب الشيوعى المصرى (الراية) » ، فى مواجهة معارضة من قبل مجموعات صغيرة ، الى انَ الظروف الموضوعية فى مصر اصبحت تحتم « انهاء التنظيم المستقل لكل منهما » . والقبول بشروط عبد الناصر ، من اجل العمل الموحد على انتصار الاشتراكية ضد اعدائها فى الداخل والخارج . خاصة وان جميع التناقضات الاساسية بين سلطة الثورة ممثلة فى قيادة جمال عبد الناصر وبين اليسار الماركسى يجرى حلها لمصلحة الجماهير العاملة ، فيما عدا الخلاف حول قضية الديمقراطية ، صياغة وممارسة .

وفى عام ١٩٦٤ ، كان قد تم الافراج عن جميع المعتقلين ، واسقاط الأحكام الجنائية التى صدرت بحقهم . واعلن عن حل التنظيمات الماركسية تباعا من خلال المؤتمرات الاستثنائية التى عقدتها . وهو الأمر الذى شكل سابقة لا نظير لها فى تاريخ الحركة الماركسية ، عربيا ودوليا على السواء . واعتبر من خصائص التجربة المصرية ذات الثقل المميز فى تجارب العالم الثالث .

ومنذ ذلك الوقت بات من المفروض ان اليسار الماركسى ، فكرا وحركة ، قد صار جزءا من نسيج ثورة يوليو بقيادة عبد الناصر .

غير أنه فى الواقع العملى ، واجه اليسار الماركسى — منذ البداية — مقاومة عنيفة ، مباشرة وغير مباشرة ، من عدد من قيادات النظام ، كان على راسها المشير عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة وقتذاك ، ومن أجهزة الأمن (المخابرات والمباحث العامة) . وتعطل الحاق جمهرة الماركسيين بأعمال تتناسب ومهاراتهم أو دراساتهم ، وتتساوى مراكزها مع مراكز زملائهم من غير الماركسيين ، واستخدم مع بعضهم سلاح التجويع ولوى الذراع . وأهمل العديد من طلبات التحاق الماركسيين بالاتحاد الاشتراكى . وغالبية من قبلت عضويته تم تجميدها بشكل أو بآخر ، تحت ذرائع أمنية .

ومع ذلك فقد اتيح لبعض الشخصيات المعروفة فى اليسار الماركسى ، أن تحتل — بتدخل شخصى من عبد الناصر — مواقع هامة فى قطاعات الصحافة والثقافة والقطاع العام وأجهزة الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى (محمود أمين العالم ، أحمد حمروش ، عبد العظيم أنيس ، عبد الرازق حسن ، سعد كامل ، محمود توفيق ، صلاح حافظ وآخرين ..) وأمكن لشخصيات أخرى أن تدير أدوات ومنابر بكاملها فى مجال التثقيف الفكرى السياسى مثل مجلة الطليعة (أبو سيف يوسف أبو سيف ، فؤاد مرسى ، اسماعيل صبرى عبد الله ، ميشيل كامل ، عبد المنعم الغزالى ، لطفى الخولى وآخرين ..) ومركز الدراسات الاشتراكية (ابراهيم سعد الدين ، فوزى منصور ، محمد الخفيف وغيرهم) .. الامر الذى مهد ارضية مشتركة خصبة

الحوار بين اليسار الماركسى واليسار الناصرى (منظمة الشباب وعـدد من أعضاء الأمانة المركزية للاتحاد الاشتراكى ووحـدات التنظيم الطليعى) ، وهو الحوار الذى كان يتجه باطراد نحـو بلورة وحـدة الرؤية والتحليل ووحدة الحركة فى ساحة العمـل السياسى . مما أثار مخاوف أجهـزة النظام وغالبية قيـاداته ، من ظهور قوة سياسية ثورية جـديدة متنامية ، تلقى طروحاتها استجابة واسعة وعميقة فى المجتمع المصرى وخاصـة فى أعقاب هزيمة ١٩٦٧ . وهى الهزيمة التى حمـل الشعب مسـؤولياتها للنظام وقياداته ، باستثناء جمال عبد الناصر وحده ، كما اكدت ذلك بوضوح الانتفاضة الشعبية العارمة يومى ٩ ، ١٠ يونيو ــ خزيران ١٩٦٧ ، التى طالبت عبد الناصر بالاستمرار فى تحمـل مسؤوليات القيادة ومقاومة الهزيمة والانتصار عليها . وفى نفس الوقت عقاب المسؤولين عن الهزيمة واعادة بناء النظام ، اجهزة واشخاصا ، على نحو يطهره من السلبيات ويؤهله لتعبئة طاقات الشعب من أجل استمرار مسيرة الحرية والاشتراكية والوحدة ، وخوض معركة ازالة آثار الهزيمة ، مصريا وعربيـا .

ومن هنا تكاتفت غالبية قيـادات النظام ، وراحت تركز جهودها لتصفية هذه القوة السياسية الثورية الجـديدة ، والتى جسدت فاعليتها أكثر من مرة ، بعـد انتفاضة ٩ ، ١٠ يونيو ، فى مظاهرات العمال والطلبة ضد ما عرف باسم الأحكام فى قضية المسؤولين عن كارثة سلاح الطيران فى حرب ١٩٦٧ . وانصبت الضربات ضـد منظمة الشـباب فى الاتحـاد الاشتراكى ومركز الدراسات الاشتراكية ومجلة الطليعة ، وكانت تشـكل العمود الفقرى لمجموعة الادوات والمنابر لهذه القوة السـياسية الثورية الجديدة . والتى ظلت تكافح بلا هوادة للاحتفاظ بحيوية أرضية

الحوار والتعامل بين اليسار الناصرى واليسار الماركسى ، وبالحد الأدنى الضرورى من الاستقلال الذاتى . وتمكنت بالفعل من البقاء والاستمرار تحت ظل جمال عبد الناصر وحمايته . تقاوم الذوبان أو الانسحاق تحت ضغط قيادات النظام وارهاب أجهزته، أو الغرق فى خضم الصراعات الجانبيـة واللامبدئيـة التى كانت تحتدم ، فى العلن والخفاء ، بين أطراف النظام المتعددة .

وبقدر ما كان يقوى التلاحم بين اليسار الناصرى واليسار الماركسى من ناحية ، وتتضاعف جسوره المباشرة مع جمال عبد الناصر من ناحية اخرى ، بقدر ما كانت أجهزة النظام بأطرافها المتصارعة ، تستخدم ما تحت أيديها من سلطات وأجهزة امنية وادارية وسياسية لتحطيم هذه الجسور ، واثارة شكوك عبد الناصر فى هذه القوة السياسية الثورية الجديدة . وابتكرت لهذا الغرض أسلوب التميز بين ما كانت تسميه « باليسار البناء المأمون » و « اليسار الهدام المخرب » . وعمد كل طرف من أطراف السلطة ، حتى من كان منها مصنفا فى عداد يسار النظام، الى استقطاب عدد من الشخصيات الماركسية فى وعائه ، من خلال استخدام هذا الأسلوب فى التمييز والفرقة ، ومستغلا فى نفس الوقت ما ظل مترسبا بين الماركسيين انفسهم من خلافات أيديولوجية وسياسية ، وما عرف باسم امراض الحلقية والعصبية التنظيمية الضيقة

وتحت هذه الضربات المتلاحقة والمتعددة المصادر ، قطع الطريق على القوة السياسية الثورية الجديدة التى كانت نتاج التفاعل بين اليسار الناصرى واليسار الماركسى فى سبيكة مجتمع متاومة هزيمة ١٩٦٧ بأبعادها السياسية والاقتصادية

والاجتماعية ، فى الداخل والخارج . وتمكنت منها عوامل التفتت والاحباط . وغـدت الأدوات والمنابر التى واصلت التمسك باستقلالها الذاتى ، وبوحدة كل قوى اليسار على اختلاف منابعه الفكرية والاجتماعيـة ، وباستعادة الثـورة لعافيتها بتنظيمات وأساليب وأهداف أكثر جذريا على ضوء تجربة هزيمـة ١٩٦٧ الفادحة الثمن ، جزرا معزولة فى المجتمع ، تتلقى الضربات من كل أطراف السـلطة ، وكان أكثرها ايلاما ما يصدر عن قيـادة الاتحـاد الاشتراكى التى يمثلها على صبرى وجهاز سامى شرف وزير الدولة ومدير مكتب جمال عبد الناصر ، فى التنظيم الطليعى.

وقد اكتشف عبد الناصر ، حقيقة هذه المأساة متأخرا . واعترف بها فى الحوار الذى دار بنيه وبين أسرة مجلة الطليعـة على مدى ساعتين فى أواخر عام ١٩٦٩ ، اى قبل أقل من عـام من وفاته . لقد اعترف بالضربات التى وجهت الى القوة السياسية الجديدة من قبل النظام بجميع أطرافه ، وخاصة عندما دعت هذه القوة الى تكوين لجان شعبية باسم « لجان ٣٠ مارس » نسـبة الى البرنامج الذى طرحه عبد الناصر لمواجهة الهزيمة تحت هذا الاسم عـام ١٩٦٨ . وذلك كى تكون الأساس الجديد للبنـاء التنظيمى الديمقراطى لتحالف قـوى الشعب العاملة بـديلا عن صياغة الاتحاد الاشتراكى البيروقراطية . وقرر عبد الناصر : « انهم » (لم يحدد بالاسم من يعنى) ظلوا يلاحقونه بأكوام من التقارير ضد جماعة الطليعة التى اعتبروها « حزبا هداما يسعى الى السلطة » . ولم تتوقف هذه التقارير المرفوعة اليه حتى أثناء علاجـه بمصحة « استطخالطيبو » بالاتحاد السـوفيتى . وانه اكتشف عدم صحة هــذه التقارير عندما عكف بنفسـه ، رغم مرضه ، على دراسة ما تطرحه الطليعة من أفكار وحلول لقضايا

الوطن ووجد نفسه يوافق على معظمها . وأنهى جمال عبد الناصر حديثه بالقول فى حضور كل من نائبه انور السادات ومحمد حسنين هيكل رئيس تحرير الأهرام : « بصراحة يا جماعة الناس اللى ماسكة الاتحاد الاشتراكى ، ضدكم على طوال الخط . ولن يمكنوكم من ممارسة اى عمل سياسى ، ويعتبرونكم شىء اشبه بالماسونية . ولابد لى كى اصحح كل هذه الأوضاع من احد خيارين . الأول هو ان اشيل الناس بتوع الاتحاد الاشتراكى . وانا لست على استعداد لذلك والا اشتغل بمين . أو أن استجيب لطلبهم باغلاق مجلة الطليعة وانا أيضا رافض لذلك . أما الاختيار الثانى فهو أن اكرس جزءا كبيرا من وقتى لمتابعة هذا الصراع دقيقة بدقيقة والتصدى له بالتدخل الشخصى المباشر . ولكنى الآن ولسنتين أو ثلاث قادمة ، اعطى كل وقتى وجهدى لقضية واحدة فوق كل القضايا . وهى اعادة بناء القوات المسلحة من اجل خوض معركتنا المصرية الشاملة ضد اسرائيل . هذه هى الأولوية القصوى اليوم . وما عدا ذلك يأتى فى الدرجة الثانية عندى ، مهما كانت أهميته عندكم . ونصيحتى لكم أن تنأوا بأنفسكم عن مجالات العمل السياسى المباشر ، ومحاولة احتلال مواقع فيه والدخول فى صراعات ، وان تقنعوا بدور سان بيتر من حيث التبشير والتثقيف الثورى فقط ، الى ان ننتهى من معركتنا مع اسرائيل ، وعندها نشرع فى جرد حسابات الأشخاص والمؤسسات والمواقف من جديد .. » .

وبديهى ان ردود فعل غالبية قيادة الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى وما يتصل بها من اجهزة امنية ، كان غاضبا وعنيفا ازاء ما طرح فيه من جانب جماعة الطليعة من تحليلات وافكار ونقد للأوضاع ، وما انتهى اليه جمال عبد الناصر من

تقييم للموقف وابعاده فى المستقبل . وقد تجسدت ردود الفعل فى اتخاذ اجراءات قمع وتقييد لحريات البعض من جماعة الطليعة ، ومحاولة تسميم الآبار فيما بين هذه الجماعة وعبـد الناصر من ناحية ، وفيما بينها وعدد من فصائل وشخصيات اليسار الماركسى واليسار الناصرى من ناحية اخـرى .

واحسب أن « السادات » بدوره ، وقد حضر الحوار وتابعه باهتمام صامتا ، قد استخلص فى تقديرى بعض النتائج الهامة التى وضعها فى حساباته عند انفجار الصراع على السلطة بعد غيـاب عبد الناصر . ولعل فى مقدمة هذه النتائج ان ثمة فجوة او صراعا بين « يسار السلطة » المكون من مجموعة الشخصيات السياسية التى كانت تسيطر على المؤسسات السياسية والتنفيذية للنظام ، والتى أطلق عليها السادات فيما بعـد اسم « مراكز القوى » ، وبين القوة الثورية السياسية الوليدة ، التى تكونت على نحـو استقلالى ، من تفاعل بعض فصائل اليسار الناصرى واليسـار المـاركسى . وتفهم السادات كذلك من الحوار ، على نحـو ما اشار اليه بعد ذلك فى حديث خاص(*) ، « ان عبـد النـاصر ، وان ساند « مراكز القوى » خلال الحوار على اساس انها تضم معاونيه الا ان موقفه كان فى نفس الوقت نقديا ، وحسابها مؤجل لمـا بعد المعركة » . كما شعر بتقدير جمال عبد الناصر لجماعة الطليعـة ودورها ، وان كان ظـل يحصره فى اطـار « التبشير الفكرى » .

هكذا كان وضع اليسار لحظة غياب عبد الناصر المفاجىء عن الساحة ، يبـدو على السطح ، قوة هائلة متماسكة ، ذات

(*) حديث خاص مع لطفى الخولى فى يناير ـ كانون الثانى ١٩٧٢

شعارات وأهــداف ولغة واحدة ، تسيطر على عدد من مراكز القيادة فى التنظيمات السياسية ، والأجهزة التنفيــذية ، وأدوات تكوين الرأى العام ، وتلتف من حولها الجماهير الشعبية بعفويتها ومشاعرها .

بيد ان الواقع كان مناقضا للصورة الظاهرة جذريا ..

ذلك ان اليسار كان ينقسم فى حقيقـــة الأمر الى جماعات وشلل متصارعة بضراوة ، على نحو يختلط فيه الصراع الفكرى والسياسى بصراعات عصبية الشللية الجديدة ورواسب الحلقيــة القديمة . ولعــل السر فى تناقض الصورة الظاهرة مع الواقــع الكامن ، يعود الى ان قيادة جمال عبد الناصر ، الشخصية ذات الوزن التاريخى ، كانت تمثل العمود الفقرى لحركة كل جمــاعات اليسار على اختلاف مدارسها وشللها ، فى تيار متعدد المنابع ولكن موحــد الاتجاه . أما وقد افتقد هــذا العمود الفقرى بوفــاة عبد الناصر ، فقد تحررت كل جماعة أو شلة من التزام الوحــدة فى الحركة . وذلك أمر طبيعى ، لأن الدور الفردى لعبد الناصر فى تاريخ الحــركة السياسية والاجتماعيــة ، لم يكن من الممكن استمراره بعد وفاته .

ورغم ان كل جماعات اليسار قــد رفعت شعار استمرار مسيرة عبــد الناصر ، طبقا لمــا جاء فى الميثاق الوطنى وبيـــان ٣٠ مارس ــ آذار ، واعداد القوات المسلحة والشعب لخوض معركة التحرير ضــد اسرائيل ، الا انها اختلفت حــول أسس ومنطلقات الحركة لتنفيذ هذه الشعارات ، بعد غياب عبد الناصر . وكذلك حــول أساليب ومعايير الفرز الاجتمــاعى ــ الســياسى الضرورى لقوى الثورة وحلفائها فى مواجهة أعدائها ، محليا وعربيا

ودوليا ، وتحـول جدول الأولويات ، الذى كانت تتصدره قضيـة الديمقراطية ، وتنظيم حضور الجماهير الفعال والمبادر فى حـركة المجتمع .

واذا كان اليمين قد أعد قواه ، بعد موت عبد الناصر للقيام بعملية ردة تدريجية عن التجربة الناصرية ، متسترا بشـعارات الاشتراكية ، فقد كان فى داخل اليسار اتجاهان رئيسيان . **الاول،** يطالب بالاستمرار بالأوضاع والمؤسسات وحدود التطور ، على ما كانت عليه دون أى خطوة الى الامام .. على حين كان **الاتجاه الثانى** ، يلح على ضرورة المبادرة الى اتخاذ خطوات اجتماعية سياسية لتصفية قوى الردة التى انتعشت فور وفاة عبد الناصر وشرعت فى الحركة المضـادة ، من مواقعهـا فى تجـارة الجملة والمقـاولات واستثمارات كبار أغنيـاء الريف . وكذلك تعبئـة الجماهير ، ديمقراطيا ، كى تتسلح بالقدرة على حماية مكاسبها ، والتصدى لخطر الردة الذى كان يلوح فى الأفق ، ويحصن الشعب ضد أية تضحيات وخسائر تتطلبها معركة التحرير .

وكان يعبر عن **الاتجاه الأول** ، ما يمكن أن يسمى « يسار السـلطة » . والذى أطلق عليـه السادات اصطلاح « مراكز القوى » . ويتكون من مجموعة المحـاور التى كانت تهيمن على الاتحـاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى ومؤسسات الدولة مثـل مجلس الامة والأجهزة التنفيذية للاعلام والحكم المحلى والبوليس والمخابرات ، بالاضافة الى المحور العسكرى . وقد غلب على حركتها الأسـلوب العلوى البيروقراطى . . ورغم وحـدة موقفها التكتيكى من « محور السـادات » ، الا أنها فى الحقيقـة كانت منقسمة وغير موحدة ، ومتشككة بعضها فى بعض بالنسبة للموقف الاستراتيجى بعد حسم الصراع على السلطة مع السادات . .

اما **الاتجاه الثانى** ، فقد عبرت عنه القوى السياسية الثورية الجديدة التى تبلورت نتيجة التفاعل بين اليسار الماركسى وبين العناصر الراديكالية فى اليسار الناصرى . وهذه القوى كان يغلب عليها طابع الوحدة فى حركتها وفيما تطرحه من قضايا وخطوط للعمل ، لكنها فى نفس الوقت لم تكن أكثر من طاقة وضغط سياسى داخل الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى حيث كانت السيطرة الفعلية « ليسار السلطة » . ولم تستطع هذه القوى الثورية الجديدة أن تقفز بحركتها من فوق الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى الى الجماهير ومنظماتها النقابية والديمقراطية . اما بسبب عدم توافر الحد الادنى من التنظيم المستقل القادر على ذلك . وأما تخوفا من الاصطدام المباشر مع « يسار السلطة » مما يزيد الشروخ فى الجبهة العامة لليسار ، ازاء توجه قوى اليمين نحو توحيد صفوفها .

وفيما بين الاتجاهين ، ظلت جمهرة اليسار الناصرى التى كانت تؤرقها ملاحظات نقدية ، متفاوتة القدر ، تجاه كل من يسار السلطة و « اليسار الماركسى » ، مترددة غير قادرة على حسم موقفها ، وهى تواجه — لأول مرة — قضية اختيار مصيرى فى غياب عبد الناصر . وهو القائد الذى كان يستقطب منفردا ، ثقتها دون حدود . والتى اعتادت دوما أن تنتظر منه « قرار الاختيار » فى كل مرة ، فتنفذه باخلاص « الجنود الأوفياء » .

بعد حوالى أسبوعين من وفاة عبد الناصر ، حدث أول اتصال سياسى بين يسار السلطة ، ومجموعات اليسار الأخرى ، بهدف التنسيق فى الحركة . ومهد له تشكل رئيسى اليسار الماركسى السودانى الذى كان مشاركا فى السلطة وقتذاك تحت زعامة

جعفر نميرى . وتولى ذلك بصورة خاصة السيد فاروق أبو عيسى وزير الخارجية السودانى وقتذاك بمعاونة صديق مصرى من قيادات اليسار الماركسى وهو عبد المنعم الغزالى سكرتير تحرير مجلة الطليعة . ولم تكن هذه هى القناة الوحيدة للاتصال . بل كانت هناك قنوات متعددة ، شارك فيها عدد من القيادات الماركسية العاملة مع يسار السلطة فى الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى ، مثل محمود أمين العالم واحمد حمروش وابراهيم سعد الدين وفوزى منصور وقيادات أخرى مستقلة مثل خالد محى الدين ود. فؤاد مرسى ود. اسماعيل صبرى عبد الله وأبو سيف يوسف أبو سيف الذى كان يتولى مسؤولية تحرير مجلة الطليعة بسبب الزج برئيس تحريرها فى السجن منذ مايو — أيار ١٩٧٠ ، بعد ستة اشهر من اجراء الحوار بين جماعة الطليعة وجمال عبد الناصر . وذلك فى اطار ما عرف باسم قضية التسجيلات الصوتية التى قام بها جهاز الامن الخاص التابع للسيد سامى شرف . ونسب فيها الى رئيس تحرير الطليعة انه قام أثناء جلسة خاصة بمنزله بتوجيه نقد للنظام فيما يتعلق باجراءات انتهاك الديمقراطية والتعامل السياسى البيروقراطى مع الجماهير ، مما يلحق الضرر بقضية التحرير والاشتراكية .

وفى هذا الاتصال أكد « يسار النظام » أنه يسيطر تماما على الموقف . وأنه يمتلك بين يديه كل أمكانيات التصدى لأية محاولة من اليمين للارتداد عن طريق جمال عبد الناصر ودحرها . وبدا أن الخطر « وقتذاك » — فى تقدير « يسار السلطة » — يتركز فى تحرك أعضاء مجلس قيادة الثورة الأحياء ، ومحاولتهم احتواء أنور السادات ، للانقلاب على استمرارية النظام وشرعية مؤسساته .

وطالب « يسار النظام » كل جماعات اليسار على اختلاف اتجاهاتها أن توحد كل جهودها معه فى حماية « شرعية النظام » ضـــد « دعاة الانقلاب » ، الذين يطالبون بتكوين مجلس الثورة من جديد . وحث يسار السلطة جماعات اليسار فى المجتمع على المشاركة بكل قوتهم مع أجهزة الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى من أجل استمرارية النظام . وذلك من خـــلال الترشيح الشعبى الاجماعى لانور السادات الذى أصبح رئيسا مؤقتا للجمهورية اثر وفاة عبد الناصر ، كى يغدو رئيسا دستوريا أصيلا . وبالتـــالى انقـــاذه من الارتماء فى أحضان « قـــوى الرجعية » التى يقودها « اعضاء مجلس الثورة القدامى » . وأوضح « يسار النظام » أن الاتفاق قائم بينه وبين « أنور السادات » على استمرار وضع النظـــام واستمرار مسؤوليات نفس الشخصيات الرئيسية فيه ، كما كان قبل وفاة جمال عبد الناصر .

ورفض « يسار النظام » كل الاقتراحات التى قدمتها جماعات اليسار ، والتى دارت من حول ضرورة انتهاز هذه الفرصة لبناء وحدة كل قوى اليسار من خلال اعادة تنظيم الجماهير على أساس ديمقراطى ، حـــول برنامج محـــدد ينطلق من ايجابيات التجربة وانجازاتها . ويستشرف المستقبل بوضوح اجتماعى — سياسى ، يناقش فى اجتماعات تنظيمية وشعبية واسعة . ويلتزم به الرئيس الجديد وطاقم الحـــكم المعاون له ، امام الشعب ، الذى يعوض بحضوره الواعى المنظم فقدان القيادة التاريخية لعبد الناصر . وبذلك تتوافر الضمانات الموضوعية والذاتيـــة اللازمة لاستمرار المسيرة . ولكن « يسار النظام » رأى فى هذه المقترحات مغامرة غير مأمونة ومقامرة على المجهول . وان الضمانات الموضـــوعية والذاتية متوافرة من خلال سيطرته شبه الكاملة على اجهزة الحكم

وخاصة قوى الأمن الداخلى والقوات المسلحة والحرس الجمهورى من ناحية . وبفضل الاتفاق غير المعلن الذى تم توثيقه مع شخص الرئيس السادات ، من ناحية أخرى .

وتوالت الأحداث بعد ذلك ، طبقا لما جرى عليه الاتفاق بين « يسار النظام » و « الرئيس السادات » ، الذى كان قد انتخب فى اكتوبر — تشرين الأول ١٩٧٠ رئيسا دستوريا للجمهورية وذلك بتزكية اجماعية من الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى ومجلس الأمة .

ولكن ما هى الا أسابيع معدودة ، حتى شرع السادات فى انهاء « شهر العسل » بينه وبين « يسار النظام » بعد أن عمد ، خطوة خطوة ، الى تخديره فوق كراسى السلطة الوثيرة ، وعزله عن بقية المحاور المتصارعة فى الحجرات المغلقة بعيدا عن جماهير الشعب . بل واثار الفرقة والتشكك بين محور « على صبرى » وبقية محاور « يسار السلطة » الأخرى . وراح ، وحده ، يرفع شعار الديمقراطية وسيادة القانون ملمحا الى أن «يسار النظام» يسىء اساءة استعمال السلطة ويعتدى على القانون وينتهك حريات وحقوق المواطنين . واتخذ من عدد من حالات الحراسة ، التى كانت قد فرضت بدوافع شخصية او انتقامية من جانب بعض شخصيات يسار النظام ودون علم عبد الناصر ، أمثلة صارخة على ذلك . وكان الهجوم على « الحراسات » هو التمهيد الحقيقى الأول ممارسة لاسلوبه ، الذى عرف فيما بعد ، باسم « الصدمات الكهربائية » . وذلك حين اعلن ، وسط تاييد شعبى ، الغاء الحراسات وعدم فرضها الا بقانون ومحاكمة شرعية أمام القضاء . درءا للمظالم ، وضمانا لعدم تكرار اساءة استعمال السلطة من جديد .

وتبع ذلك بصدمة اخرى وهي محادثاته المنفردة والمغلقة مع « وليام روجرز » وزير خارجية الولايات المتحدة وقتذاك ، الذى جاء الى القاهرة فى زيارة استطلاع لمصر بعد غياب عبد الناصر . وذلك دون مشاركة من مجموعة « يسار النظام » ، التى لم يمنحها الفرصة لالتقاط الأنفاس . اذ عاجلها بصدمة ثالثة ، تمثلت فى عرض مشروع الوحدة بين مصر وسوريا وليبيا فى اطار ما عرف باسم « اتحــاد الجمهوريات العربية » . الأمر الذى استفز على صبرى الى التحرك العلنى المضاد . وكانت حسابات على صبرى تنطلق من أن هناك قواعد تحكم لعبة التوازن الدقيق فى النظـــام بعد غياب عبد الناصر . وأن الاخلال بهـــا أو تجاهلهـــا يعرض النظام للتصدع والانهيار . وفى مقــدمة هذه القواعد ، التى لابد وأن يذكر السادات بها دائما ، ان التسليم من جانب على صبرى وزملائه فى المحاور المتحالفة معه ، بخلافة السادات لعبد الناصر ، وقبولهم العمل تحت رئاسته ، ليس معناه أن السادات قـــد تحول الى « عبد ناصر » جــديد . وانما معناه أن السادات قـــد بات « مشاركا فى السلطة » مع معاونى عبد الناصر من ورثة النظـــام الشرعيين . وبالتالى فانه من الخطـــورة بمكان أن يعمد السادات الى أن « يطبخ » فى الخفاء ، قرارا خطيرا مثل قرار الوحدة مع سوريا وليبيا ، بكل ما سوف يترتب على ذلك من آثار على علاقات القوى داخـــل السلطة واجهزة الحكم وشخصياته ، يفاجىء به شركاءه فى السلطة ، فــلا يسعهم الا الرضـــوخ والامتثال للأمر الواقـــع . والسماح للسادات بأن يمر بهـــذه « الطبخة » دون حـــد ادنى من المناقشة والحساب ، من شأنه أن يمنحه رخصـــة لتكرارها . ومع الزمن ، يتحول « ورثة النظام الشرعيين » ، بكل ما يتحكمون فيه من تنظيمـــات سياسية ومؤسسات رئيسية فى الدولة ، من « شركاء أقوياء » الى « رهائن مستضعفين » ، ليس

امامهم ، فى المستقبل القريب ، سوى خيار وحيد : ان « يستقيلوا » او « يقالوا » .

وراغم ان المحاور الأخرى المتحالفة مع محور على صبرى ، كانت تشاركه ذات الهموم ، الا انها عبرت عن مخاوفها من ان يقع اول صدام علنى مباشر بينها وبين السادات ، حول موضوع يتصل بالوحـــدة العربية ، وهي التى تشـــكل احدى القسمات المميزة للناصرية .. خاصـــة اذا طرحت على اساس انها ضمان لقومية المعركة ضـــد اسرائيل ، اذ لا مفر ، والحالة هذه ، من ان يظهروا بمظهر المناهضين للوحدة وقومية المعركة . فى حين يبرز السادات فى صورة الفـــارس الناصرى الأصيل المناضل فى سبيل الوحـــدة وقومية المعركة .

ومن هنا الحت هـــذه المحاور على ان يتجنب «على صبرى» تفجير الصدام بسبب هـــذه القضية . والانتظـــار الى فرصـــة اخرى ، تكون الظروف وموضوع الصدام اكثر مواتاة بالنسبة اليهم .

لكن على صبرى ، الذى كان قـــد استخلص من مؤشرات الأحداث الجارية بمعدل سريع ، ان الزمن يلعب ضده وضد حلفائه لحساب السادات . وانه لا مفر من التحـــرك بكل الطاقة ودون ابطاء ، لكسر حلقة الحصار التي كاد السادات ان يحكم اغلاقهـــا من حولهم بحيث يشلهم عن الحركة . اوضح عدم اقتناعه بمخاوف حلفائه . واصر على خوض الصـــدام العلنى المباشر . واتهم من يبالغون فى هـــذه المخاوف بأنهم يبرزون فى الواقع « خوفا ذاتيا » يقود الى « هروب موضـــوعي » من حتمية الصدام . ذلك لأنهم يؤثرون، فى أعماق نفوسهم ، طريق المساومة مع السادات وهو طريق لن يؤدي ـــ في تقديره ـــ الا الى التصفية الشاملة لثورة يوليو ولجميع من عمل مع عبد الناصر ، واحـــدا بعد آخر ، ايا كانت مواقعهم

وعلاقاتهم الحالية مع السادات . وعندما اطمأن على صبرى الى أنه قد أقنع بعض قادة المحاور المتحالفة معه (عبد المحسن أبو النور ود. لبيب شقير وسعد زايد) بوجهة نظره ، فى حين كف الآخرون عن المعارضة واتخذوا موقف الحياد ، قرر أن يستدرج السادات الى الصدام العلنى فوق الأرض السياسية التى يتمتع فيها هو (على صبرى) بأكبر قدر من النفوذ ، وهى الاتحاد الاشتراكى العربى بمستوياته التنظيمية القيادية . ودعا الى اجتماع طارىء للجنة التنفيذية العليا لمناقشة موضوع الوحدة ومدى دستورية القرار الذى انفرد السادات باتخاذه .

ومرة اخرى عاد الاتصال ، فى تلك الظروف الحرجة ، بين محاور « يسار السلطة » التى دخلت الصدام المكشوف مع « محور السادات » — وهى على غير اتفاق فيما بينها — وبين « الجماعات اليسارية » . وذلك فى محاولة لبناء أوسع جبهة ممكنة ، داخل وخارج المؤسسات السياسية ، لمواجهة محور السادات .

وخلال الاتصال ، طرحت جميع الاتجاهات والمواقف . وكان الرأى الغالب للجماعات اليسارية يلح على ضرورة النظر بدقة الى الطابع المزدوج لمشروع الوحدة مع سوريا وليبيا . وما يعكسه ذلك من احتمالات متعددة . بمعنى أن مشروع الوحدة يمكن أن يظل محصورا فى اطار كونه مجرد تكتيك من تكتيكات المناورة والصراع على السلطة ، كما أنه يمكن أن يكون نواة استراتيجية لعمل قومى وحدوى من اجل المواجهة العربية الشاملة مع اسرائيل والامبريالية والتخلف .. وان مسؤولية كل القوى الوطنية ، ومن بينها اليسار الماركسى والناصرى — فى هذه الظروف — هى فى النضال من اجل تغليب الجانب الاستراتيجى على الجانب

التكتيكى فى مشروع الوحدة . وان ذلك يتطلب النزول بقضية الوحدة ، مضمونا واهدافا واشكالا فى ارتباط مع قضية الصراع على السلطة ، الى ساحة الجماهير كى تكون هى العنصر الحاسم فى معالجة الصراع على نحو صحى يؤمن توجهات النظام السياسية والاقتصادية والاجتماعية ضد أية انتكاسات محتملة . بيد أن « يسار السلطة » بمختلف محاوره رفض ذلك . بل ورفض أن تمتد ساحة المعركة ، داخل الاتحاد الاشتراكى ، الى المؤتمر العام، واصر على أن يقتصر ذلك عند حدود اللجنة التنفيذية العليا ، واللجنة المركزية اذا اقتضت الضرورة ذلك . وكانت الحجة التى ساقتها « محاور يسار السلطة » فى ذلك ، هى أن جماهيرية المعركة والصراع ، فى هذه الظروف ، تحمل مخاطر اشاعة حالة من الفوضى بين جماهير غير منظمة وليست لديها المعلومات الكافية عن خلفيات الصراع الحقيقية ، يستفيد منها السادات . وذلك باعتباره الحاكم الشرعى الذى يجيد اللعب بشعارات الديمقراطية والحرية وسيادة القانون . على حين انه لو ظل الصراع وادارة معاركه محصورين داخل المؤسسات ، حيث تسيطر « محاور يسار السلطة » على كل الأجهزة الضاربة فى النظام ، فان مصير السادات يبقى — فى الواقع الفعلى — طوع بنانها . وكشفت عن خطة رسمتها تجاه « محور السادات » . تبدأ باجراءات تحذيرية متصاعدة ، وتنتهى ، اذا لم تحقق أغراضها فى استيعاب السادات، الى محاصرته وعزله شرعيا . وان كل ما هو مطلوب من جماعات اليسار ، فى هذه المرحلة ، هو تاييد مواقفها والترويج لها فى دوائرها .

وهكذا فشلت المحاولة الثانية للتنسيق بين « محاور يسار السلطة » وبين جماعات اليسار . وان كانت قد نجحت نسبيا

فى اقناع بعض العناصر اليسارية داخل الاتحاد الاشتراكي بالالتزام بالخط الذى تطرحه « مجاوري يسار السلطة » خلال المعركة داخل التنظيم السياسى .

وفى الاجتماع الطارىء للجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى الذى انعقد فى ابريل — نيسان ١٩٧١ ، شن على صبرى هجوما مكشوفا على السادات لتجاهله قيادات التنظيم السياسى والدولة ، وانفراده باتخاذ قرار الوحدة مع سوريا وليبيا ، دون دراسة معمقة تأخذ فى الاعتبار دروس تجربة الوحدة السابقة مع سوريا ، والاختلاف الأيديولوجى والسياسى بين النظم التي تشملها الوحدة . وامتناع السودان الذى بات أقرب النظم الى النظام المصري ، عن المشاركة فى الوحدة رغم الحاح الطلب عليه وذلك على اساس انها ، « قرار متعجل غير مدروس » . وكشف على صبرى عما دار بينه وبين الرئيس الليبى معمر القذافى من محادثات ، عند استقباله فى مطار القاهرة بتكليف من الرئاسة للمشاركة في اجتماع القمة الثلاثية بشأن الوحدة . حيث ظهر ان القذافى غير مطمئن للأسس التى تقوم عليها الوحدة . ولم يكف عن التساؤل عما وراء الحاح السادات ، غير العادى ، على اقامة هذه الوحدة واعلانها على وجه السرعة ،

ودافع السادات عن موقفه ، بأنه انما يستكمل مشروعا جوهريا كان قد بدأه الرئيس الراحل جمال عبد الناصر نفسه ، وشارك في الاعداد له قيادات النظام ومن بينهما على صبرى شخصيا . وأنه لا يستطيع تفسير موقف على صبرى اليوم الا بأحد أمرين . اما أن على صبرى لا يريد استكمال مسيرة عبد الناصر القومية ، واما انه يعارض الوحدة لمجرد انها تتحقق تحت قيادته . وهذا موقف ذاتي تحكمه حسابات شخصية ضيقة الأفق ، تضحي

بالدوافع الموضوعية الملحة للوحدة ، كمنطلق لابد منه لقومية المعركة ضــد اسرائيل .

ولم يحسم الصراع في اجتماع اللجنة التنفيذية العليا ، الذي دام سبع ساعات . وظل قطبا الصراع ، السادات وعلي صبري ، على موقفيهما المتناقضين . في حين ساندت اقلية يتزعمها الدكتور محمود فوزي ، موقف السادات . وطرحت اقلية أخرى من بين « محاور يسار السلطة » اقتراحا بتكوين لجنة « لدراسة الموضوع من جميع جوانبه » . في حين لاذت أغلبية اللجنة بالصمت . ورفض السادات الاقتراح . واصبح واضحا ان اللجنة عاجزة عن اتخــاذ قرار . وتم الاتفاق على احالة الموضوع الي اجتماع عاجل للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ، قبل نهاية ابريل — نيسان ١٩٧١ .

وقبل انعقاد اللجنة المركزية ، اجتمع السادات بقادة « محاور يسار السلطة » فيما عـدا محور علي صبري ، واخطرهم بانه لا ينوي الرجــوع عن قرار الوحدة وانه ماض في تنفيذه أيا كانت انعكاساته داخل النظام ، وانه يعتبر هجوم على صبري ضــد الوحدة هجوما شخصيا ضـده وانه يتعمد تحديه ، متصورا انه « مركز قوة » له ثقل خاص . وكانت هذه هي أول مرة يستخدم فيها السادات ، اصطلاح « مراكز القوى » . وهـدد بانه اذا خذلته اللجنة المركزية بتحريض من « مركز القوى » ، فانه سوف يتخطاها ويخــاطب الشعب مباشرة من الاذاعة والتلفزيون ، داعيــا الى استفتاء عام على قيام « اتحاد الجمهوريات العربية » الذي يمثل الخطوة الواقعية الصحيحة نحو بناء الوحدة العربية ومواجهــة اسرائيل . ولا مفر امامه ، عندئذ ، من حــل الاتحاد الاشتراكي واعادة بنائه من القاعدة للقمة من خلال انتخابات جديدة .

وانعقدت اللجنة المركزية ، التي امتدت اليها ساحة الصراع ،

فى جو متوتر . وكرر كل من السادات وعلى صبرى عرض مواقفهما المتعارضة . ولوحظ ان كلا منهما ، كان يلجأ الى تدعيم موقفه بآراء وافكار الرئيس الراحل جمال عبد الناصر ، وخاصة ما جاء فى خطابه الذى القاه فى مايو ـ ايار ١٩٧٠ فى احتفالات الثورة السودانية بعيدها الأول . وحين استند السادات الى ما قاله عبد الناصر فى ذلك الخطاب من « اننا نقاتل من اجل أمة واحدة ، من اجل وطن واحد ومن اجل شعب واحد وضد عدو متكالب علينا جميعا » . رد عليه على صبرى بأن هذا اجتزاء مشوه وناقص من افكار الرئيس الراحل الذى اكد فى نفس الخطاب أن « كفاحنا من اجل الوحدة يجب أن يتسلح بسلاح قوى وهو سلاح وعى الجماهير .. سلاح معرفة الجماهير لكل خطوة نتخذها .. ويجب علينا قبل اى خطوة من الخطوات أن نعرضها على الشعب بتنظيماته السياسية حتى لا يضلل الشعب .. وهذا هو الدرس الذى اخذناه من بعد انفصال الوحدة الرائدة فى ١٩٥٨ .. فاذا وافقت الجماهير على هذه الخطوة فاننا نضعها موضع التنفيذ ، واذا وجدت الجماهير الشعبية انها تريد مزيدا من الايضاح أومزيدا من الدراسة ، فليكن لها مزيد من الايضاح ومزيد من الدراسة .. » .

والتهب الاجتماع بمناقشات حادة ساخنة . وعمدت بعض العناصر السياسية داخل اللجنة عند ابداء آرائها الى ابراز « بعد اساسى » ركز عليه جمال عبد الناصر فى ذات الخطاب وتجاهله كل من السادات وعلى صبرى .. وهو الذى يتمثل فى قوله بالتحديد : « ان القوى الوطنية الثورية مطالبة قبل اى شىء آخر بأن تبنى قواعدها الأساسية . ولست اعنى بذلك قواعد السلطة .. ان الجماهير هى القوة الحقيقية ، والسلطة بغير الجماهير مجرد

تسلط معاد لجوهر الثورية . بذلك سوف تقدر على تحمل مسؤوليه المواجهة الخطيرة المفروضة الآن على الأمة العربية والتى لا تحتمل بالنسبة لها — وفى النتيجة الأخيرة — غير النصر الكامل » .

وهكذا كانت جميع الأطراف المتحالفة والمتصارعة ، تلجأ فى هجومها ودفاعها وحتى مناوراتها ، الى القيام بعمليات انتقاء خاصة بها ، من تراث عبد الناصر ، تدعم بها مواقفها .

وبعد خمس ساعات من النقاش المحموم الذى تخللته مظاهر استخفاف بالرئيس السادات واستنكار لآرائه ، كان واضحا ان الأغلبية الساحقة من أعضاء اللجنة المركزية تتعاطف بصورة قوية ومنظمة ، مع على صبرى . فى حين وقفت أقلية صغيرة لا يزيد عددها عن أصابع اليدين الى جانب السادات . الأمر الذى اغرى على صبرى على مواصلة الضغط من اجل ترجمة هذا التأييد فى استصدار قرار حاسم يدفع بالسادات الى « مأزق خطير » ، لا يمكنه الخروج منه بغير الموافقة على شروط جديدة يفرضها هو (على صبرى) تضمن مشاركته للسادات مشاركة فعلية فى ممارسة السلطة .

غير أن محاور « يسار النظام » بقيادة شعراوى جمعة الذى كان يشغل ، بالاضافة الى مسؤولياته التنظيمية فى الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى ، منصب وزير الداخلية ، سارعت الى الاتصال بأعضاء اللجنة المركزية ، لمقاومة خطة على صبرى بدفع السادات الى « المأزق » . حيث كانت ترى من خلال تحليلها لمعطيات الواقع ، انه اذا كان من الممكن دفع السادات الى المأزق ، فانه قادر على ان يجر معه « النظام كله » . حيث لا يكون أمامه خيار سوى أن ينفذ تهديده بالقفز على التنظيم

السياسى ومؤسسات الدولة ومخاطبة الشعب مباشرة ، مؤثرا القيام بلعبة « هدم المعبد » على رأسه ورؤوس أعدائه . ولذلك عمدت هذه المحاور الى الحركة المكثفة فى اتجاهين متلازمين :

الأول ، هو الحيلولة دون طرح قضية الصراع الذى تفجر عند نقطة « اتحاد الجمهوريات العربية » واتخذ شكل المواجهة الحادة بين السادات وعلى صبرى ، على التصويت فى اللجنة المركزية . ومحاولة الخروج الجماعى من المأزق بحل وسط مريح لكل الأطراف . ولو على حساب محور « على صبرى » الحليف .

أما الاتجاه الثانى ، فهو اتخاذ جميع الاحتياطات اللازمة لمنع السادات ، بأى ثمن من أن يستخدم بوصفه رئيسا للجمهورية ، الاذاعة والتلفزيون لمخاطبة الشعب مباشرة .

وبالفعل حققت هذه المحاور نجاحا فى الاتجاهين . حيث استطاعت أن تنهى اجتماع اللجنة المركزية ، دون اللجوء الى التصويت . مكتفية باعلان تصريح لمصدر مسؤول بأنه « نظرا لكثرة من طلبوا الكلمة فى الموضوع وأهميته فقد تقرر تشكيل لجنة فنية برئاسة عبد المحسن أبو النور أمين عام الاتحاد الاشتراكى ، لتلقى جميع الآراء وتقديم تقرير عنها الى اللجنة المركزية التى تجتمع من جديد فى موعد يحدد هذا الأسبوع » . وبهذا نزعت الفتيل من « القنبلة الموقوتة » التى كان على صبرى قد زرعها داخل اللجنة المركزية ، فى مواجهة جميع الاطراف المتصارعة تحت سقف النظام

وفى نفس الوقت اتخذت محاور « يسار السلطة » بقيادة

شعراوى جمعة احتياطات أمنية تحسبا لما قد يقدم عليه السادات من نقل الصراع على السلطة الى الشارع بخطاب عام مباشر الى الشعب . فقامت بفرض حصار محكم حول مبنى التلفزيون والاذاعة يتعذر على السادات واعوانه اختراقه . كما عمدت الى استعراض قوتها من خلال عقد سلسلة من المؤتمرات للقطاعات الحية والمؤثرة فى المجتمع ، تحت قيادتها ، فى مقر اللجنة المركزية ومقرات الاتحاد الاشتراكى ، مثل مؤتمر القيادات العمالية ، ومؤتمر القيادات الصحفية ، ومؤتمر مدرسى المواد القومية والفلسفة فى المدارس الثانوية وما فى مستواها فى محافظة القاهرة . وكان الهدف من هذه المؤتمرات التى سبقت أو أعقبت اجتماع اللجنة المركزية العاصف ، هو ايصال رسالة غير مباشرة ولكن واضحة ، الى السادات ، بمدى ما تتمتع به هذه المحاور من قدرات على التصدى فى حالة وقوع عدوان عليها .

وفى نهاية أبريل — نيسان ١٩٧١ ، كان الصراع على السلطة ، رغم الهدوء الذى خيم على سطحه بعد العاصفة التى اثارها محور على صبرى وانتهت بهزيمته ، وعزله عمليا عن قيادة « محاور يسار السلطة » ، يتجه بسرعة الى صدام «كسر العظم» بين « محاور يسار السلطة » بقيادتها الجديدة المتمثلة فى شعراوى جمعة ، وبين « محور السادات » . وراح كل طرف يعد وينظم قواته لخوض المعركة ، تحت ستار من عمليات التمويه والتخدير المتبادلة .

فمن ناحية « محاور يسار السلطة » اظهرت واشاعت عدم اتفاقها مع « محور على صبرى » فى دفع السادات نحو المأزق . وقامت بدور فريق اطفاء الحرائق التى اشتعلت داخل اللجنة المركزية . وحولت الاتجاه من التصويت على قرار « يجرم »

السادات سياسيا ، الى اضفاء نوع من الشرعية على قرار السادات المنفرد باقامة اتحاد الجمهوريات العربية . واعتبار الموضوع مجرد مسألة فنية لا سياسية .

اما من ناحية « محور السادات » فقد حرص على اعلان تمييزه بين « محور على صبرى » (غير المسؤول والذى يحركه الحقد الشخصى) وبين « محاور يسار النظام » الاخرى بسبب ما اتصفت به من حكمة موضوعية وتقدير لمسؤولية ممارسة السلطة .

ومع ذلك فقد كان هناك فروق تتصل بأهداف وأساليب ادارة الصراع ، بين الطرفين المتقاتلين فى صمت .

كان « محور السادات » قد اعتمد أسلوب التربص والانقضاض بالهجوم المباغت مستهدفا تصفية « محاور يسار السلطة » من خلال مراكزها فى النظام ، فى اقصر وقت ممكن . أما « محاور يسار السلطة » فقد اتخذت موقف الدفاع المتحصن فى مواقعها داخل النظام ، مع الاقدام بين آن وآخر على لوى ذراع السادات على سبيل التحذير . واقتصر هدفها فى حدود تامين « مشاركة السادات فى السلطة » وحسب ، بنفس طويل صبور .

ولم تمض غير أيام معدودة على « موقعة اللجنة المركزية » التى خرج منها كل طرف من أطراف الصراع ، لا غالبا ولا مغلوبا ، باستثناء على صبرى الخاسر الوحيد ، حتى اندلعت « موقعة حلوان » فى ساحة مكشوفة أمام الجماهير ، لأول مرة . كان قد تقرر الاحتفال بعيد العمال صباح يوم أول مايو ــ آيار ١٩٧١ ، فى رحاب القلعة الصناعية الضخمة التى شيدها عبد الناصر

فى حلوان . حيث يلقى السادات بوصفه رئيسا للجمهورية ورئيسا للاتحاد الاشتراكى ـ كما جرت العادة فى عهد عبد الناصر ـ خطابا سياسيا أمام آلاف العمال وممثلى وفود اتحادات العمال العربية والأجنبية ، وبحضور قيادات الدولة والتنظيم السياسى .

وأعد كل طرف نفسه لخوض الموقعة الجديدة . وذلك بهدف تعديل ميزان القوى المتوازن الذى اسفرت عنه موقعة اللجنة المركزية ، لصالحه . وكانت أخبار الموقعة ، قد شاعت داخل وخارج مصر .

ورسم كل طرف خطته فى « موقعة حلوان المكشوفة » على أساس أن ينزل قدرا محسوسا ومحسوبا من الهزيمة بالآخر . يكون له مردوده المباشر على مواقف المحاور ، والقوى الأخرى المترددة أو المحايدة فى أجهزة الدولة والمجتمع ، من ناحية ، وحركة الجماهير الشعبية غيرالمنظمة وحسابات القوى العربية والأجنبية، صديقة ومعادية ، من ناحية أخرى .

وكان السلاح الأساسى فى أيدى « محاور يسار السلطة » التى دخلت المعركة هذه المرة موحدة القوى والاتجاه ، هو قدرتها التى لا ينافسها فيها « محور السادات » ، على حشد كم هائل من أعضاء الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى ، فى المكان والزمان المعينين . يقود حركته ، عناصر مدربة وكوادر محترفة ، فى انضباط يقرب من الانضباط العسكرى . وبذلك يملأ بجموعه ساحة الاجتماع أو الاحتفال فى المناسبة المحددة والمدة المطلوبة . مما يترك لدى الآخرين ، انطباعا عاما ، بأنه القوة الغالبة التى لا تقهر .

أما سلاح السادات فكان « الشرعية » التى يستمدها من

كونه النائب الوحيد الذى عينه جمال عبد الناصر فى السنة الأخيرة من حياته . ثم انتخابه بالاجماع رئيسا للجمهورية بعد وفاة عبد الناصر . و « الشرعية » فى مصر تمنح شاغلها رصيدا كبيرا من الاحترام التقليدى فى الوجدان العام للجماهير . ويظل هذا الاحترام مستقرا ، على الأقل طوال السنوات الأولى من عهده ، والتى تشكل الوعاء الزمنى للتجربة وفترة الاختبار . وبجانب هذا « السلاح التقليدى » استخدم السادات « سلاحا جديدا » هو الدعوة ، من موقعه فوق قمة السلطة ، الى الديمقراطية والحرية وسيادة القانون بالنسبة لجميع المواطنين دون استثناء .

وفى ساحة « موقعة حلوان المكشوفة » ، تشابكت اسلحة الطرفين على مرأى من الجماهير :

مارست جموع أعضاء الاتحاد الاشتراكى ، التى احتلت مواقع استراتيجية فى الخريطة الجغرافية للاحتفال ، قواها فى مقاطعة السادات خلال القاء خطابه . وذلك برفع آلاف الصور لجمال عبد الناصر فى وجه السادات ، واطلاق هتافات مبطنة بالتحذير للسادات من تنكب طريق عبد الناصر ، أو المساس بالاتحاد الاشتراكى وقياداته . الأمر الذى كاد يحول بين السادات وبين الاستمرار فى القاء خطابه ، لولا تدخل مرنى ومقصود من كوادر « محاور يسار السلطة » .

فى حين بادر السادات برفع راية الاستمرار على طريق عبد الناصر ، جنبا الى جنب مع راية الديمقراطية والحرية وسيادة القانون . مركزا على ان الثورة بعد غياب جمال « اصبحت ملكا لكل الشعب . وليست لفريق دون فريق آخر » . قاطعا الوعد على نفسه ، كحاكم شرعى مسؤول ، ألا يسمح تحت أى ظرف من

الظروف بوجود « مراكز قوى » فى النظام ، تحتكر الثورة وتفرض وصايتها على الشعب .

كان حديث السادات عما أسماه « مراكز القوى » مفاجأة باغتت « محاور يسار السلطة » التى كانت قد اطلعت مسبقا على نص الخطاب المكتوب . ولم يكن فيه أية اشارة من قريب أو بعيد الى « مراكز القوى » .

وقد فسر السادات فيما بعد هــذا الموضوع ، فروى انه طلب من « محمد حسنين هيكل » رئيس تحرير الأهرام الذى حرر الخطاب أن يكتب فى ورقة منفصلة عن الخطاب الرســمى فقرة خاصة « بمراكز القوى » . لكن هيكل اعتذر لسببين . احــدهما شخصى والثانى موضوعى . فهو من ناحية لا يريد أن يصبح طرفا فى الصراع بين السادات وبين « محاور يسار السلطة » . ولمــا كانت هذه المحاور تعرف انه هو الذى حرر الخطاب الرسمى فانها سوف تعتقد أن التشهير بها على اساس انها تكون « مراكز قوى » صادر ، فى الأصل ، عنه ، وانه هــو الذى اقنع السادات به . ومن ناحيــة أخــرى كان « هيكل » يرى ان الحــديث العلنى عن « مراكز القوى » يعنى « اعلان الحرب » على الجماعة التى تقبض على أجهزة الدولة والتنظيم السياسى ، مما يقطع الطريق على كل حوار أو مصالحة ممكنة بين أطراف الصراع . الأمر الذى يهــدد استقرار ووحدة البلاد فى مواجهة المخاطر الجسيمة التى تراكمت بعد غياب عبد الناصر المفاجىء .

لكن السادات الذى كان قد اعتمد اسلوب الهجوم الخاطف ، اصر على « اعلان الحرب » علانية أمام الجماهير ، باعتبارها الحل الوحيد لتصفية أزمة السلطة قبل أن تزداد تعقيــدا ، وتعصف

بالتالى باستقرار ووحدة البلاد . وقرر على هذا الأساس أن يكتب بقلمه الفقرة الخاصة بمراكز القوى فى ورقة منفصلة عن الخطاب الرسمى ، أودعها بجيبه . حتى اذا ما جاءت اللحظة الأخيرة من تلاوته للخطاب ، أخرج القنبلة من عبه ، وفجرها فى صفوفة « محاور يسار السلطة » ، التى أصابها الذهول .

وغادر السادات الاحتفال ، مخلفا وراءه العشرات من علامات الاستفهام الخطرة ، حول المستقبل والمصير ، تلهث فى البحث عن جواب .

ولم يطل الانتظار . فى مساء نفس اليوم ، عثر على الجواب الذى شذ عن كل التوقعات . وذلك فى قرار من سطرين ، صادر عن السادات بوصفه رئيسا للجمهورية ورئيسا للاتحاد الاشتراكى ، يقضى « باقالة على صبرى من جميع مناصبه » . واستدعى « سامى شرف » وزير الدولة لشؤون الرئاسة وأحد اقطاب محاور « يسار السلطة » ، وكلفه بالقيام بابلاغ القرار ، رسميا ، الى على صبرى . واخطار أجهزة الاعلام المصرية والأجنبية لنشره واذاعته على الفور .

ولم تفلح كل الجهود التى بذلتها « محاور يسار السلطة » على حمل الرئيس ، ولو على تأجيل تنفيذ واعلان القرار مدة أربع وعشرين ساعة لاعداد على صبرى نفسيا على تحمل الصدمة ، واتخاذ الاحتياطيات تحسبا لردود الفعل فى البلاد عامة وداخل التنظيم السياسى خاصة . ورفض السادات كل هذه المحاولات ، بل ورفض حتى اعفاء سامى شرف من مهمة تنفيذ القرار .

وهكذا تحرك السادات بسرعة مباغتة لم يتوقعها خصومه .

أعلن عليهم «الحرب» فى الصباح . وفى المساء دك بمدفعيته الثقيلة حصننا استراتيجيا لمحاور يسار السلطة ، بعد ان كان قد عزله عن حلفائه . وحقق بضربة واحدة ثلاثة اهداف . **الأول** ، الظهور بمظهر الرئيس القوى الذى ينفذ ما يعد به . هدد بضرب ما سمى « بمراكز القوى » . وصفى بالفعل « مركز قوة » كان يتحداه ندا لند . **الثانى** ، ان الشرعيـــة التى يملكها اكثر فاعليـــة فى الحركة والتأثير من كوادر الاتحـــاد الاشتراكى التى استعرضـــت قواها علانية ، ضده فى اجتماع حلوان . **الثالث** ، ان كل ما تتحكم به « محاور يسار السلطة » من « مراكز قوة » فى النظام ، لم يمكنها من حماية راس حليفها الكبير من السقوط ، وحسب . بل ان احد أقطابها (سامى شرف) هو الذى قام بالتنفيذ . الأمر الذى اضـعف كثيرا من هيبة ومصداقية قوتها ووحدتها .

وتراكضت حركة الأحداث بعد ذلك ، فى سرعة محمومة ، نحو المعركة الفاصلة فى الصراع على السلطة ، التى بات الجميع يتوقع نشوبها بين يوم وآخـــر . ولم يكن قد مضى ، بعـــد ، على غياب عبد الناصر سوى ثمانية اشهر .

وأحدث سقوط « على صبرى » فى موقعة حلوان ، ببساطة وسهولة مذهلين دون أن يترتب عليه ردود فعل تنظيمية وجماهيرية واســـعة وعنيفة كما كان متوقعا ، انعكاسات ذات أهمية بالغة فى صفوف كل من المعسكرين المتقاتلين .

فى معسكر السادات ، اسهمت نتائج موقعة حلوان فى خلق الظروف المواتيـــة التى شجعت الجيوب السياسية والاجتماعيـــة الكامنة فى دروب النظام والمجتمع الموالية للسادات ، على تنظيم واعداد قواها للمعركة . والخروج من مكامنها تحت السطح الى

احتلال مواقع صــدام فوق السطح . كما دفعت بغالبية المحـاور والقوى التى ظلت مترددة أو تلوذ بالحياد ، طوال ثمانية أشهر من الصراع ، الى حسم موقفها والانحياز الى « محور السادات » ، باعتبار انه دلل « بضربة على صبرى » على انه ليس مجرد فرد ضعيف لا حول له ولا قوة ، وانما قيـادة تمسك بالشرعية فى قوة بالقياس الى « محاور يسار السـلطة » ، التى ظهرت بصـورة بيروقراطية متضخمة ولكن عاجزة .

أما معسكر « محاور يســار النظام » فقــد دبت الفوضى فى صفوفه وتباينت الآراء حول « ما العمل ؟ » بعد موقعة حلوان . وساد فى أعماق رجاله ، نوع من الاحساس بالذنب تجاه ما نزل بعلى صبرى . وذلك على أساس أن عدم مساندته مساندة كاملة خلال موقعة اللجنة المركزية ، هــو الذى شجع السادات على الاطاحة به . وكان « على صبرى » منــذ اللحظة التى قام فيهــا سامى شرف ، باكيا ، بابلاغه قرار السادات باقالته ، حتى نشوب المعركة الفاصلة فى الصراع بعد ثلاثة عشر يوما من ســقوطه ، يواصل دون انقطاع العزف بشدة على وتر الاحساس بالذنب لدى حلفــائه ، محرضــا على ضرورة التحرك بأقصى سرعة وبــكل الامكانيات المتوافرة لديهم ، لاسقاط السادات والتخلص منه قبــل أن يقدم هو على التخلص منهم ، واحدا بعد آخر .

وفى نفس الوقت تراكمت ضــغوط متزايدة من عــدد من تنظيمات الاتحاد الاشتراكى ، وخاصة فى القاهرة بقيادة عبد المجيد فريد ، والجيزة بقيادة فريد عبد الكريم ، تطالب « أقطاب محاور يسار الســلطة » بالتحالف مع الجمــاعات اليسارية فى المجتمع واشراك الجماهير فى الصراع ، بدلا من استمرار حبسه فى أقبية النظام . وذلك بتعبئتها « لحماية نظام عبد الناصر وما حققه من

مكتسباب للعمال والفلاحين والمثقفين من خطـــر انقلاب السادات عليها » .

ولكن « أقطاب محاور يسار السلطة » ظلوا على مواقفهم الرافضة لاشراك الجماهير فى الصراع ، باعتباره عملا مغامرا غير مأمون العواقب . وتصدوا بالفعل لوقف عدد من التحركات التى بادرت بها بعض وحـــدات الاتحاد الاشتراكى . وتمسكوا بادارة الصراع مع السادات من مواقعهم داخل النظام ، فى اطار عمليات التآمر المتبادلة . وكان تقـــديرهم ، انه بعـــد انحياز « المحور العســكرى » الى جانبهم ، فانهم قادرون على تسديد ضربة قاضية للســـادات . وانتظروا أن يخطرهم الفريق محمــد فوزى وزير الحربية والقائد العام للجيش باستكمال استعداده للتحرك فى ظرف أيام معدودة ، يؤازره تحرك مساعد من «محور الحرس الجمهورى» بقيادة اللواء الليثى ناصف ، الذى كان سامى شرف يعتقـــد انه موال له تماما . وذلك على نحو ما كشفت عنه اعترافات اقطاب المحاور فى تحقيقات ما عرف باسم « قضية مؤامرة مراكز القوى عام ١٩٧١ » .

ولم يكن هذا وحده ما كشفت عنه تحقيقات القضية . وانما تبين أيضا أن « محور السادات » كان قد ضم اليه ثلاثة عناصر تنفيذية لها مهام قيادية فى خطة « محاور يسار السلطة » لتسديد الضاربة القاضية على العدو . وهم « **الفريق محمـــد صادق** » رئيس أركان حرب القوات المسلحة وأحد أقطاب المحور العسكرى، واللواء « **الليثى ناصـــف** » قائد الحـــرس الجمهورى ، واللواء « **ممدوح سالم** » محافظ الاسكندرية وأحد كبار المسؤولين فى جهاز الأمن الداخلى والتنظيم الطليعى . أكثر من ذلك عرت تحقيقـــات القضية ما كانت تنطوى عليـــه العلاقات الداخلية بين قيـــادات

« محاور يسار السلطة » من أزمة ثقة غائرة ، الى الدرجة التى حدت بكل قيادة أن تتصنت فى الخفاء على المكالمات التليفونية التى تتناول مشاريع الخطط المعادية للسادات فيما بينها وبين بعضها ، وتحفظ تسجيلاتها فى أشرطة بمكاتبها . وهى التسجيلات التى وقعت فى النهاية فى يد « محور السادات » . واستخدمها أدلة ثابتة ضد أصحابها فى القضية .

هكذا كان وضع الطرفين المتصارعين ، وهما يقتربان من لحظة المعركة الفاصلة . ويبدأ من حركة كل منهما كما لو كانا قد التزما « باتفاق جنتلمان » بينهما ، على أن تدور المعركة بمعزل تماما عن الجماهير . وأن يغالب كل منهما الآخر ، على السلطة ، فى حدود لعبة « انقلاب القصر » المعروفة .

وبحساب علاقات القوى ، بعد موقعة حلوان ، كان محور السادات فى مواقع هجومية أقوى من مواقع « محاور يسار السلطة » ، التى غلب عليها الطابع الدفاعى .

وفجأة وقع « الحادث » المميز الذى فجر المعركة الفاصلة .

وطبقا لرواية « محور السادات » فان الحادث كان عفويا . أما ملخصه فهو ان ضابطا من ضباط وحدة الأمن الخاصة بالتنصت والتسجيل التابعة لمكتب شعراوى جمعة وزير الداخلية ، طرق باب بيت الرئيس ليلا ، ملحا فى مقابلته لعرض موضوع خطير عليه . تبين ، فيما بعد ، أنه مجموعة أشرطة سجلت عليها أحاديث تم التقاطها سرا وبطريقة غير مشروعة من داخل بيت الرئس ، فضلا عن مكالمات تليفونية بين شعراوى جمعة وغيره من قادة « محاور يسار السلطة » حول خطط التصدى للسادات . وظل

السادات يستمع اليها منذ منتصف ليلة ١٢ مايو — أيار ١٩٧١ حتى مطلع الفجر . وفى الصباح استدعى على الفور « سامى شرف » ، وكلفه مرة اخرى بان يذهب الى شعراوى جمعة ، والذى كان قد تولى قيادة الصراع منذ موقعة اللجنة المركزية ، ويخيره بين الاستقالة او الاقالة فورا .

بيد أن القراءة المتأنية لحركة الأحداث ووثائقها ، ترجح أن هذا الحادث لم يكن عفويا ، وانما مدبرا باحكام من جانب « محور السادات » ، الذى كان قد كسب ولاء مفاتيح على درجة كبيرة من الأهمية داخل « محاور يسار السلطة » والأجهزة التى تسيطر عليها . وكان الدافع للتدبير ، هو فرض المعركة على الطرف الآخر ، وهو فى حالة تفكك . وقبل أن يضطر الى الاذعان للضغوط المتزايدة عليه للنزول بالصراع الى الجماهير وتعبئتها ، او استكمال استعدادات المحور العسكرى لتوجيه ضربة انقلابية مضادة . فليس عفويا أو من قبيل الصدفة أن يكون (طه زكى) الضابط الذى حمل أشرطة التسجيل الى بيت الرئيس ، ابن خالة السكرتير الخاص للرئيس « فوزى عبد الحافظ » وليس بالأمر المعتاد ان يوقظ الرئيس من نومه عند منتصف الليل لسماع مجموعة أشرطة تسجيل ، كان من الممكن تأجيل سماعها حتى يستيقظ فى الصباح ، دون ما خطر يذكر . واغلب الظن أن « الضابط طه زكى » كان قد تم تجنيده ليعمل لصالح « محور السادات » فى موقعه الحساس بوزارة الداخلية .

مرة اخرى ، قام سامى شرف ، باكيا ، بتنفيذ المهمة التى عهد اليه بها الرئيس السادات بشأن تخيير شعراوى جمعة بين الاستقالة أو الاقالة .

وصعقت « محاور يسار السلطة » للهجوم المفاجيء الثانى الذى بادر به « محور السادات » ، ولم يمض على اقالة على صبرى غير ثلاثة عشر يوما .

وانعقد مؤتمر عاجل لقيادات « محور يسار السلطة » لتدارس الوضع ، والتصدى للهجوم الساداتى بهجوم مضاد وعاجل . وتبين من تقدير الموقف أن « المحور العسكرى » غير قادر على التحرك . حيث أن الفريق « محمد فوزى » قد اكتشف أن الفريق « محمد صادق » وعددا من كبار الضباط الذين كان يعتمد عليهم قد انحازوا لمحور السادات على أساس أنه يمثل الشرعية . كذلك اتضح أن اللواء « الليثى ناصف » قائد الحرس الجمهورى قد انتقل بولائه فعليا من سامى شرف الى رئيس الجمهورية .

وتوالت الانباء على المؤتمرين بأن « اللواء ممدوح سالم » قد أحكم سيطرته على جهاز الأمن بعد ان عينه السادات وزيرا للداخلية مكان شعراوى جمعة الذى آثر الاستقالة . وبأن استطلاع الرأى بين أعضاء مجلس الأمة قد انتهى الى أن ما بقى على ولائه « لمحاور يسار النظام » من الأعضاء المنتمين جميعا للاتحاد الاشتراكى ، لا يزيد عن ثمانية عشر عضوا فقط من بين ثلاثمائة وخمسين عضوا . كما ان غالبية قيادات عمال القطاع العام ومديرائه قد انحازوا بقيادة عزيز صدقى الى محور السادات .

ومن هنا استبان عقم خطة « محاور يسار النظام » فى ادارة الصراع على السلطة وفق « لعبة انقلاب القصر » ، ازاء الهجوم المتتابع الذى يشنه السادات تحت شعار « الشرعية والديمقراطية

وتصفية مراكز لقوى » . ولم يبق أمامهــا الا التسليم والاذعان ، او المقاومة على أساس تقديم « استقالات جماعية من مواقع النظام الرئيسية » بما يؤدى — فى تقديرها — الى انهيار دستورى فى البلاد ، يدفع بالجماهير الى التحرك والثورة تجاوبا مع ما تمثله هــذه القيادات — وفق حساباتها — من وزن فى تجربة عبد الناصر النضــالية .

وبالفعل أقدمت قيادة « محــاور يسار النظام » فى مســاء الثالث عشر من مايو — أيار على مباغتة محور السادات والشعب وكوادرها فى الاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليمى ، على تقــديم استقالاتها ، تضامنا مع « شعراوى جمعة » . وذلك من جميع المناصب التى كانت تتولاها فى اللجنة التنفيذية العليا والأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى والوزارة ورئاسة مجلس الأمة وقيادة القوات المسلحة والمخابرات العامة .

وكان آخر عمل قام به « محمد فايق » وزير الاعلام قبل أن يغادر مكتبه الى منزله ، مثله مثل كل المستقيلين ، هــو اصدار أمره بأذاعة أنباء الاستقالات من الاذاعة دون انتظار وصول وثائقها الرسمية الى رئيس الجمهورية .

ورغم أن هــذا الموقف من جانب « محاور يسار السلطة » يبقى فى جوهره ، فى حدود رد الفعــل ، الا أن جماعية الموقف وطريقة اعلانه ، جعلته مع ذلك يتسم بطابع الهجوم والتحدى ، اذ أنه كان يتخذ شكل « القاء القفاز » علانية فى وجه السادات ، ويستهدف تحميله — أمام الشعب — مسؤولية أزمة الانهيار فى مؤسسات الدولة نتيجة « سعيه للانفراد الشخصى بالسلطة » ،

و « تصفية معاونى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر وحراس مبادئه » .

وهكذا قامت « محاور يسار السلطة » ، بتوجيه استقالاتها الى « الشعب » قبل « الرئيس » ، على أمل أن تستجيب الجماهير للرسالة وتهب الى نجدتها ومحاصرة السادات ، واعادتها من جديد الى مناصبها بوضع أكثر قوة .

وبالفعل رصدت عدة تحركات جماهيرية محدودة فى بعض مناطق القاهرة والجيزة والاسكندرية . انطلقت طلائعها من وحدات الاتحاد الاشتراكى بقيادة عدد من قيادات الصف الثانى . وكانت المفارقة أن أغلب هذه القيادات هى التى عانت دائما ، بقدر متفاوت ، من بيروقراطية بعض أقطاب « محاور يسار السلطة » . فى حين انزوت وأحجمت عن الحركة قيادات الصف الاول والكوادر التى كانت أكثر قربا من « محاور يسار السلطة » ، واشدها صراخا وضجيجا ، عندما كانت هذه المحاور تمسك بأعنة السلطة . وكان التفسير الذى قدمه هذا النوع من الكوادر ، والذى نقل فيما بعد ولاءه الكامل وبسهولة الى معسكر السادات ، هو أنه « لم يعد فى مقدورهم النضال وحدهم ، بعد أن تخلت قياداتهم عن مسؤولياتها ورحلت الى بيوتها وأغلقت الابواب عليها » .

بيد أن قراءة حركة الأحداث ، تكشف عن أنه كانت هناك بالفعل فرصة موضوعية لتحويل التحركات الجماهيرية المحدودة والتى انبعثت تلقائيا ، الى عمل شعبى واسع ومؤثر ، لو أن «محاور يسار السلطة» ، عوضا عن تقديم استقالاتها من اللجنة التنفيذية العليا والأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى ومجلس الأمة ، اكتفت بالتخلى عن مواقعها فى جهاز الحكم وحسب .. وبدلا من أن

تلجأ الى منازلها ، تحصنت بالاتحاد الاشتراكى والتنظيم الطليعى ، وانطلقت منها للالتحام بالجماهير .

ومن هنا ، فشلت مقامرة « محاور يسار السلطة » للالتجاء الجماهير . ليس فقط بسبب أن ذلك تم فى اللحظة الأخيرة . بل ولأن اللجوء الى الجماهير ، تم بأسلوب علوى بيروقراطى من وزراء ومسؤولين حكوميين ، كان قد زايلهم كل نفوذ بيروقراطى وهيبة حكومية ، بعد أن استقالوا من مناصبهم وفقدوا شرعيتهم .

ورغم أن « محور الساداتا » بوغت ، لأول مرة فى الصراع على السلطة ، بهذا الموقف الجماعى من «محاور يسار السلطة» ، الذى أحدث فراغا خطيرا فى مؤسسات الدولة ، الا أنه سرعان ما أفاق من الصدمة ، مستفيدا من تجميد خصومه لحركتهم عند حدود الاستقالة والانتظار والترقب فى المنازل وحسب . وتحرك بكل قواته الى الهجوم وتأمين شغل الفراغ الذى أحدثته الاستقالات بأجهزة الدولة السياسية والتنفيذية ، فى نفس الوقت . واسند السادات عمليات الهجوم الى ثلاث أشخاص ، كانوا يعملون لحسابه داخل تحصينات محاور يسار السلطة ، ووصفهم فيما بعد بأنهم « الأبطال الحقيقيون » لحركة تصحيح ثورة يوليو فى ١٥ مايو ١٩٧١ . وهو الاسم الذى ظل يطلقه على انتصاره فى الصراع على السلطة ضد محاور يسار النظام ، قبل أن يستبدله فى عام ١٩٧٥ باصطلاح « ثورة التصحيح » ، تارة و « ثورة مايو » ، تارة أخرى .

واول الأبطال الثلاثة هو ، « الفريق محمد صادق » رئيس اركان حرب القوات السلحة ، الذى بادر الى تعيينه ، فور استقالة الفريق محمد فوزى ، وزيرا للدفاع وقائدا عاما للجيش .

وانيط به تأمين ولاء القوات المسلحة للسادات ، وتطهيرها من العناصر الموالية « لمراكز القوى » المنهزمة . وفرض حصار أمنى على القاهرة والاسكندرية وعدد من المدن الكبرى ، بحيث تكون على أهبة التدخل السريع عند حدوث حركات جماهيرية مضادة ، ذات قوة تفوق قدرة البوليس المحلى على التعامل الحاسم معها .

والبطل الثانى ، هو « اللواء الليثى ناصف » قائد الحرس الوطنى الذى تولى مسؤولية القبض ليلة ١٤ مايو — أيار ١٩٧١ ، على جميع قيادات « محاور يسار السلطة » من المستقيلين وغير المستقيلين ، وايداعهم السجن .

والبطل الثالث ، هو « اللواء ممدوح سالم » الذى عين وزيرا للداخلية فى نفس اليوم الذى استقال فيه شعراوى جمعة وتولى مسؤولية التصدى بقوات الأمن للتحركات الجماهيرية المحدودة ، وتنظيف الاتحاد الاشتراكى وغيره من المؤسسات السياسية واجهزة الدولة من الكوادر الخطرة أو العناصر المعروفة بتعاطفها مع « مراكز القوى المندحرة » ، واعتقالها .

وفى خط مواز الهجوم ، اتخذت عدة اجراءات لملأ الفراغ الذى وقع فى مؤسسات الدولة نتيجة « مؤامرة مراكز القوى لاحداث انهيار دستورى فى البلاد باستقالاتها الجماعية المفاجئة » .

سارعت مجموعات نواب الدلتا ونواب الصعيد من قوى اليمين التى تحالفت مع « محور السادات » الى الدعوة لاجتماع عاجل لمجلس الأمة فى ١٤ مايو — ايار ١٩٧١ وحضرته متمنطقة بالسلاح . وبرز فى قيادة المناقشات داخل المجلس من أجل ادانة « مؤامرة مراكز القوى » و « اعلان الولاء للرئيس السادات » ،

العضـــو « **حافظ بدوى** » ، وزير الشؤون الاجتماعية فى وزارة عبد الناصر الأخيرة ، وأحد أقرب القيادات الى « محاور يســـار السلطة . وتم خلال هـــذا الاجتماع اسقاط عضوية رئيس المجلس **(لبيب شقير) والوكيلين بالاضافة الى خمسة عشر عضوا فقط ، امتنعوا عن « ادانة مراكز القوى » . وهكذا صـــدرت القرارات بعد ذلك بالاجماع . وانتخب « حافظ بدوى »** رئيسا للمجلس . وعـــين فيمـــا بعد **رئيسا « لمحكمة الشعب العليا »** التى حاكمت « قيادته وأصدقاءه السابقين » من « محاور يسار السلطة » الذين باتوا المتهمين الرئيسيين فى قضية « مؤامرة مراكز القوى » .

وأصدر السادات بوصفه رئيسا للاتحاد الاشتراكى قرارا بتشكيل أمانة مؤقتة للاتحاد الاشتراكى من تسعة عضاء برئاســـة الدكتور عزيز صـــدقى .

وأعلن فى نفس الوقت عن اعادة تشكيل الوزارة برئاســـة الدكتور محمود فوزى للمرة الثانية ، ودخلها لأول مرة أحد قيادات اليسار المـــاركسى **« الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله »** ، نائبا لوزير التخطيط .

وهكذا لم تمض غير ثلاثة أيام (١٣ ــ ١٥ مايو ــ أيار ١٩٧١) حتى كان الصراع على السلطة ، بعد غياب عبد الناصر ، قد تم حسمه وفقا لقواعد ومعايير **« انقلاب القصر »** . وبمقتضاه انفرد السادات بالسلطة ، والقى « بمحاور يسار السلطة » فى السجون ، باعتبارهم « أعضـــاء مراكز القوى المتآمرين » . وما لبثت ان صدرت بحقهم أحكام ، تتراوح من الاعدام (خفف الى الأشـــغال الشاقة المؤبدة) الى السجن .

ومنـــذ ١٥ مايو ــ أيار ١٩٧١ ، اقتحم القاموس السياسى

فى مصر ، اصطلاح « **حركة مايو — أيار** » . وهو اصطلاح يعبر عن « **مدرسة السادات السياسية** » ، التى راحت تتبلور بعد ان تمكن السادات من حسم الصراع على السلطة ، اثر غياب عبد الناصر ، لصالحه. والتى تستند جذورها الى تطابق موقعه الطبقى فى المجتمع مع موقفه السياسى فى ثورة يوليو — تموز ، فى اطار مصالح وافكار وقيم البرجوازية الريفية الصغيرة ، وطموحاتها وتحالفاتها .

بدأت مرحلتها الأولى فى مايو — أيار ١٩٧١ ، متواضعة باعتبارها حركة تصحيح لتآمر مراكز القوى على ثورة يوليو — تموز ، وانتهت فى مايو — أيار ١٩٧٥ عشية افتتاح قناة السويس للملاحة من جديد منذ اغلاقها خلال حرب ١٩٦٧ . باعلان نفسها « ثورة للتصحيح لثورة يوليو — تموز ذاتها » .

ولم يأت الانتقال من حركة التصحيح الى ثورة التصحيح ، فى قفزة واحدة ، وانما عبر المرور بثلاثة مراحل :

المرحلة الأولى ، من وفاة عبد الناصر فى سبتمبر — أيلول ١٩٧٠ الى حسم الصراع وتصفية ما سمى بمراكز القوى فى مايو — أيار ١٩٧١ .

وفى هذه المرحلة عمد « السادات » تحت راية ثورة يوليو — تموز واستكمال طريق عبد الناصر ، على أن يبدو خليفة متواضعا وأمينا لزعيم ثورة يوليو — تموز . استؤمن على « عائلة يوليو — تموز وتراث جمال عبد الناصر » .

فى خطابه أمام الهيئة البرلمانية للاتحاد الاشتراكى فى العاشر من مايو — أيار ١٩٧١ (قبل خمسة ايام فقط من الاطاحة بمحاور يسار السلطة) قال السادات :

« ليكن رائدنا دائما اننا عائلة واحدة .. عائلة ثورة يوليو — تموز وجمال عبد الناصر .. وان أفراد العائلة يمكن ان يختلفوا وان يتناقشوا ولكن تحت مظلة العائلة وليس تحت مظلة الصراع ، لأن الهدف يجب ان يكون مصلحة مجموع العائلة . وان الشعب اذا كان قد شرفنى بان اكون تعبيرا لهذه العائلة فلن اسمح بالصراع . لكن ذلك كله سيكون فى حدود سيادة القانون » .

وبهذا الاسلوب الذى راح يمزج فيه بين فكرة العائلة المتحاورة غير المتصارعة التى يسودها حكم القانون وبين فكرة استمرارية روح ثورة يوليو — تموز وجمال عبد الناصر ، تمكن ، من ناحية ، من ان يجذب الى محوره قوى اليمين الليبرالى وان يطمئن قوى اليمين القديمة والجديدة ، بقبولها داخل عائلته التى يسودها القانون وحرية النقاش ، بعد ان كان يهدد مصالحها باستمرار ، الجراءات الشرعية الثورية ، فى عهد عبد الناصر .

كما استطاع ، من ناحية اخرى ، ان يخدر « محاور يسار السلطة » المناوئة له والتى راحت تستجمع وحدة قواها بعد ان سقط منها « على صبرى » صريعا ، فى « موقعة حلوان » . ذلك انه يدعوها الى التوحد معه داخل عائلة ثورة يوليو — تموز وجمال عبد الناصر ، مع الاعتراف لها « بحق النقاش والاختلاف فى حدود سيادة القانون » . طالما انها ستنأى بنفسها عن التحالف مع جماعات اليسار ، التى كان يعرف الاتصالات الجارية بها . والتى كانت تدعو الى « اذكاء الصراع الاجتماعى والسياسى فى البلاد » من خلال تنظيم الجماهير وتعبئتها حول مصالحها واشراكها فى ملا الفراغ الذى خلفه غياب قيادة عبد الناصر ، كضرورة لا بديل عنها لاستمرار ثورة يوليو — تموز فى التطوير الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، وفى التصدى لاسرائيل والامبريالية .

واستطاع بما كسبه من قوى وبما احدثه من تخدير ان يوجه ضربته الاخيرة فى الصراع على السلطة ، ويحسمه لصالحه تحت اسم حركة التصحيح .

المرحلة الثانية ، وتمتد من تاريخ ما يسمى بحركة التصحيح فى مايو — ايار ١٩٧١ حتى اندلاع حرب اكتوبر — تشرين الأول ١٩٧٣ ضـــد اسرائيل .

وهى مرحلة تتميز بالتعقيد الشديد ، بسبب نشاط حركة المـد والجزر الجماهيرية . وعمليات التحالف والصراع المتداخلة بين السـادات والجماعات اليسارية ، بعد تصفية ما يسمى بمراكز القـــوى .

دشن السادات هذه المرحلة ، وقد انفرد بالسلطة واستقطب تأييد جميع القوى والمحاور التى كانت محايدة او مترددة عن اتخاذ موقف من الصراع على السلطة ، بتوجيه نداء الى الجماهير الشعبية بكافة اتجاهاتهـــا بمـــا فى ذلك الجماعات اليسارية — ناصرية وماركسية — للمشاركة فى العمـــل الوطنى ، مصحوبا باجراءات تترجم هـــذا النداء الى واقع ملموس ، لاول مرة .

فى خطابه فى مجلس الأمة فى العشرين من مايو — ايار ١٩٧١ ، الذى قدم فيه تقريرا عن المعركة الفاصلة حول السلطة وتقييمه لها ، قال السادات : « لقد تعرضنا ولساعات قليلة فقط الانحراف عن طريق عبد الناصر .. واقولها للتاريخ ان عملية التصحيح التى قام بهـــا الشعب فى ١٥ مايو ايار ، لا تصنع زعامة جديدة لانور السادات .. لكن قيمتهـــا واصالتها انها تعطى القيادة والزعامة لتحالف قوى الشعب العاملة .. » .

وبعد أن دعا الشعب الى ان يترك وراء ظهره ما حدث ولا يتوقف عنده ، « فالمستقبل هو الأولى باهتمامنا » . راح يؤكد على أن التجساه العمل والمستقبل مرتبط بالتركيز على قضيتين « أولا ، قضية المعركة ع اسرائيل ن أجل تحرير الأرض . وثانيا ، بناء الدولة الجديدة من خلال مواصلة مسيرة جمال عبد الناصر .. فهى الطريق الذى نريد أن نفتح أمام زحف تحالف قوى الشعب العاملة صانعة الحرية وصاحبة الاشتراكية ورائدة الوحدة . . » .

وفى مجال حديثه عن المعركة مع اسرائيل أكد ان موقف مصر هو فى أنه « لا تفريط فى الأرض ولا مساومة على حقوق شعب فلسطين » وانه يصر على أن فتح قناة السويس « ليس هدفا مستقلا وانما هو مرحلة من مراحل الانسحاب الكامل . . واننا لا نقبل المناقشة فى عبور قواتنا المسلحة الى الضفة الشرقية لقناة السويس . ولن نقبل بمد وقف اطلاق النار الى ما لا نهاية ، طالما أن هناك جنديا واحدا على ارضنا . وارضنا هى ما قبل ٤ يونيو — حزيران ١٩٦٧ بالنسبة لنا وللأرض العربية كلها . . » .

وحدد الموقف من الاتحاد السوفيتى بأنه « الصديق الشريف . . الذى قدم السلاح .. قدمه ومقالش تعالوا امضوا معنا العقد وحاسبونى .. قدم علشان يوقفنا على رجلينا سياسيا وعسكريا واقتصاديا ، بشرف وأمانة وبدون قيد أو شرط .. » .

اما عن امريكا فقد وصفها بأنها « عنصر أساسى فى المشكلة لأنها بتمون اسرائيل من رغيف الخبز حتى الفانتوم .. وأنه بدون تأييد ومساندة ومساعدة أمريكا .. لن تستطيع اسرائيل أن تقوم بمثل ما تقوم به .. » وأعلن أنه طلب الى روجرز وزير خارجية امريكا خلال محادثاته فى القاهرة بأن تحدد امريكا موقفها « لأن

انا الآن أمام مواقف تاريخية لازم تحدد تماما ، لأنها مسألة السلم او الحـــرب » .

وفى مجال « بناء الدولة الجديدة » واتجاهات المستقبل طرح السادات مجموعة من الأفكار حول ما يجب أن يتضمنه الدستور الجديد الذى كلف مجلس الأمة بوضع مشروعه واستفتاء الشعب عليه ليكون أساس الحركة فى جميع المجالات . ومن هذه الأفكار:

* « تحقيق وتأكيد الانتماء المصرى للأمة العربية .
* حمـــاية كل المكتسبات الاشتراكية وتدعيمها . وخـــلق الظروف الملائمة لتوسيع نطاقها بما فى ذلك النسبة المقررة فى الميثاق للفلاحين والعمال فى مجلس الشعب وفى المجالس الشعبية المنتخبة على مختلف المستويات ، ٥٠٪ على الاقـــل .
* لا قرار ولا اجراء بمنأى عن رقابة القضاء .
* اشراك الشعب فى ادارة العدالة عن طريق محلفين .
* تأكيد دور وحماية الملكيات العامة والتعاونية والخاصة .
* أن يكون هنـــاك حـــد زمنى لتولى الوظائف السياسية والتنفيذية الكبرى ضمانا للتجدد والتجديد» . واعلن انه سيبدأ بنفسه ولن يجدد ترشيحه لرئاسة الجمهورية .

وفى خطـــابه أمام المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى ، بعد اعادة تكوينه بالانتخاب من القاعدة للقمة ، فى ٢٣ يوليو ـــ تموز ١٩٧١ ، استهله السادات بقوله : « اننا اذا كنا نواجه هذا اليوم وليس بيننا بطل ٢٣ يوليو ـــ تموز ، فان جمال عبد الناصر معنـــا

دائما بمبادئه ولكل الأجيال ، مثلا اعلى للمناضـــل الشريف يحمل علمه على كتفه ، ويحمل قلبه على كتفه ، ويواجه ويصارع ويحلم وينجـــز ... » .

وحدد موقفه من المعركة مع اسرائيل « بان قــرار الحرب والسلام لازم ناخذه واحنا فاهمين مسؤولياتنا تماما ... » واعلن انه « لن يسمح أن تمر سنة ١٩٧١ دون حسم قضية العدوان سياسيا او عسكريا » .

وقـــدم للمؤتمر « برنامجا للعمل الوطنى » كى يكون اساسا للعمل السياسى فى الاتحاد الاشتراكى ، قامت بوضـــعه مجموعة من اليساريين الناصريين والمـــاركسيين برئاســـة الدكتور عزيز صدقى ، وعضوية كل من محمد عبد السلام الزيات (الذى تولى فيما بعد أمانة الاتحاد الاشتراكى) والدكتور فؤاد مرسى (الذى عين فيما بعد وزيرا للتموين) والدكتور اسماعيل صبرى عبد الله (الذى تولى وزارة التخطيط بعد أن كان نائبا لوزارة التخطيط) والدكتور محمد الخفيف (الذى أصبح عضوا فى اللجنـــة المركزية للاتحاد الاشتراكى ومسؤولا عن معهد الدراسات الاشتراكية ، وزامله لطفى الخولى ، بعد الافراج عنه ، فى عضوية اللجنة المركزية مسؤولا سياسيا عن لجنة العلاقات الخارجية » .

واستهدف البرنامج تحقيق ثلاثة اهداف رئيسية ، هى تحقيق النصر ، واقامة دولة حديثـــة ، وتحديد دور واضـــح للتنظيمات السياسية للاتحاد الاشتراكى والنقابات .

والتزم بمضاعفة الدخل القومى خلال عشر سنوات ، واعادة بناء القرى المصرية خلال عشرين عاما بتكلفة قـــدرها الف مليون

جنيه ، وتطوير التجمعـات الصناعية الاساسية بحيث تتسع لتشغيل ثلاثة ملايين مواطن يصلون سن العمل ، خلال السنوات العشر القادمة . واشراك العاملين فى وحدات القطاع العـام فى مناقشة خطة وحداته . وتوفير الضمانات اللازمة للقطاع الخاص ليقوم بدوره المحدد فى خطـة التنميـة ، وتحت الرقابة الشعبية الفعالة . والعمل على أن تصل الصناعة بانتاجها خـلال مرحلة البرنامج الى ٤٦٦٣ مليون جنيه بدلا من ٢١٢٣ مليون جنيه . زيادة الانتاج الزراعى من ١٠٧٥ مليون جنيه الى ١٦٠٠ مليون جنيه . واعادة تنظيم الأداةالحكومية وتحديد المسؤوليات بحيث لاتتضارب . ومنح المواطنين الحق فى ان يلجأوا الى المدعى العام ، عندما يرون انحرافا عن القانون أو سوء استخدام السلطة .

والعمل على قيام تنظيم طليعى كما نص الميثاق داخل الاتحاد الاشتراكى يجمع العناصر القيادية التى ظهرت اثنـاء العمل بين الجماهير ، وان يكون جهازا علنيا « لأن الاشتراكية لا تبنى سرا ، والحرية لا تتحقق من وراء ستار » .

وواكب هذا كله اجراءات الافراج عن المعتقلين السياسيين من مختلف الاتجاهات . وشاركت جماعات اليسار ممثلة بالدكتور فؤاد مرسى والدكتور محمد الخفيف واحمد نبيل الهلالى فى لجنـة المسائة التى اشرفت على اجراء الانتخابات الجديدة لاعادة بنـاء الاتحاد الاشتراكى . وتم فى يونيو — حزيران ١٩٧١ عقد معاهدة الصداقة والتعاون مع الاتحاد السوفيتى .

وفى هذا المناخ توفرت العوامل الموضوعية لقيام تحالف بين النظام وغالبية جماعات اليسار من حول برنامج العمل الوطنى ،

وعلى أرضية ثورة يوليو . وبهدف تجميع كل القوى الوطنية من اجل خوض معركة التحرير ضد اسرائيل فى عام الحسم ، ١٩٧١

وحين كان عام الحسم يحث الخطى نحو نهايته ، كان السادات يقترب فى توجيهاته السياسية الى حد كبير من مواقف اليسار حول المعركة الوطنية القومية ، التى كان يطرحها على مختلف المستويات : الاتحاد الاشتراكى ، الوزارة ، الصحافة ووسائل الاعلام . وذلك من خلال ممثليه بهذه الاجهزة .

وترجم السادات هذا الاقتراب بوضوح فى الخطاب الذى القاه فى نوفمبر — تشرين الثانى ١٩٧١ عند افتتاح مجلس الامة الجديد الذى جرى انتخابه حيث اكد « ان امريكا هى المسؤول الاول عن اسرائيل — اداتها فى تنفيذ مصالح تتصورها لنفسها فى هذه المنطقة — وان اسرائيل اكبر وسائل القسر والارهاب ووقف التطور الحتمى على الارض العربية » .

وحدد السادات اهداف امريكا فى المنطقة ومدى خطرها على مصر والعرب بقوله : « .. فامريكا تريد اخراج الاتحاد السوفيتى من المنطقة . ونحن نرى فى الاتحاد السوفيتى صديقا فى الحرب وصديقا فى السلام . وامريكا تريد عزل مصر عن الامة العربية ، ونحن لا نستطيع القبول تاريخيا ومصيريا بمثل ذلك لان مصر جزء من الامة العربية ، قدرا ومستقبلا . وامريكا تريد ضرب التجربة الاشتراكية فى مصر ، ونحن نؤمن بطريقتنا فى التطور ونصمم عليه الى آخر المدى » .

اغير انه ما لبث ان تراجع السادات عن الحسم فى عام الحسم . وشرع يتخذ اجراءات ضد العناصر اليسارية

والديمقراطية فى الاتحاد الاشتراكي : التى اخــذت : فى مواقعها فى التنظيم الســياسى : تعرى وتنتقــد « انكماش الضــمانات الديمقراطية فى الاتحاد الاشتراكى والصحافة ، وتسلل العناصر الانتهازية والطفيلية الى بعض المراكز القيادية من خــلال الولاء الشخصى للسادات ، لتحقيق مآربها واطماعها على حساب مصالح الجماهير . واخفاء الحقائق عن الشعب وعن قيادات التنظيم . والتناقض الشديد بين الاهداف المعلنة والقدرة والامكانات المتاحة، واعتبار التنظيم السياسى مجرد جهاز لتفسير وتبرير اعمال السلطة التنفيذية .. » .

واخذت الفجوة ، تتسع بين السادات وبين اليسار المصرى بجميع فصائله . وراح السادات ، بأسلوبه الخاص فى الجمع بين الاضداد عند هجومه على اليسار ، يندد فى اجتماع موسع طارىء للجنة المركزية فى ابريل ــ نيسان ١٩٧٢ ، شارك فيــه الوزراء والمحافظون وامناء الاتحاد الاشتراكى ، بعناصر من اليمين تتجاوب مع عناصر من اليســار فى حملة التشكيك ضــد النظام « فتتستر الاولى وراء حماية الاستقلال الوطنى فى مواجهة ما يسمونه النفوذ السوفيتى . بينما تزعم الثانية اننا مترددون فى الاقدام على المعركة مع أن الاتحاد السوفيتى قــد أمدنا بكل ما نحتاج اليه فى هــذه المعركة .. وكلا الفريقين مخطىء .. » .

وفى ٨ يوليو ــ تموز ١٩٧٢ ، اتخــذ السادات فجاة قرارا « بالانهاء مهمة المستشارين والخبراء السوفيت » ، فى الوقت الذى كان يتزايد فيه تسرب القوى اليمينية والطفيلية الى اجهزة السلطة. وتمارس فى جلسات الاستماع التى يعقــدها مجلس الشعب تحت رئاسة « محمود ابو وافية » حملات تشهير ضــد انجازات ثورة

يوليو — تموز والاشتراكية وجمال عبد الناصر . وبدات تتفجر بشكل ملحوظ بوادر افتعال الفتنة الطائفية بين المسلمين والمسيحيين المصريين .

واندلع الصراع في الشارع ، بين القوى الوطنية والتقدمية وبين قوى الردة التي أخذ نفوذها يتزايد في تحديد خط النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي . وتلاحقت مظاهرات الطلبة والعمال بتأييد ومساندة من قوى اليسار على اختلاف فصائله والنقابات المهنية وجموع المثقفين الوطنيين . وواجه النظام هذا التحرك باجراءات قمعية ادت الى سجن العديد من العناصر اليسارية والوطنية واسقاط عضويتها من الاتحاد الاشتراكي بما في ذلك اللجنة المركزية ، وطردها من عملها في الصحافة واجهزة الاعلام . وذلك من خلال محاكمات سياسية — شكلية ، عرفت باسم « مذبحة لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكي » التي كان يراسها احد فرسان اليمين الجدد « محمد عثمان اسماعيل » .

وظل الصراع يتصاعد حتى اندلعت حرب اكتوبر — تشرين الاول ١٩٧٣ ، فعاد التحالف من جديد بين النظام وبين القوى الوطنية واليسارية . ولكنه لم يلبث أن تفكك ، وتفجر الصراع مرة اخرى حول قضية استمرار حرب اكتوبر — تشرين الاول واستثمار نتائجها بعد ان قرر الرئيس السادات تجميد الحرب والقبول بوقف اطلاق النار في الثاني والعشرين من اكتوبر — تشرين الاول ١٩٧٣ وبدء مفاوضات الكيلو متر ١٠١ مع اسرائيل . الأمر الذي هدد وحدة الحلف القتالي بين مصر وسوريا والثورة الفلسطينية .

المرحلة الثالثة ، وتغطى المسافة الزمنية من نهاية حرب

اكتوبر ــ تشرين الاول ۱۹۷۳ حتى نهاية ۱۹۷٥ . والتى بــدات معها الحركة المخططة للردة عن ثورة يوليو ــ تموز . والجهر بثورة مايو كبديل فعلى معاصر لها ، تحت شعارات جديدة ، تبتعد عن شعارات ثورة يوليو ــ تموز من الحرية والاشتراكية والوحدة . وتصك مقولات عامة مجهلة غير محددة تتحدث عن « دولة العلم والايمان » و « الدولة العصرية ذات المجتمع المفتوح » و « دولة المؤسسات وسيادة القانون » .

وفى هذا الاطار تم استبدال سياسة التنمية الشاملة المخططة بسياسة الانفتاح الاقتصادى التى فتحت المجال أمام استثمار رؤوس الأموال الأجنبية على كل من المستويين العام والخاص . واقامة مدن ومناطق حرة . وتحجيم دور القطاع العام فى الاقتصــاد الوطنى لصالح النمو الطفيلى لعناصر محدودة من القطاع الخاص . وتنويع مصادر التسليح العسكرى ، وذلك بعدم الاقتصار على مصــدر واحد وهو الاتحــاد السوفيتى . وفتح الباب لعلاقات صــداقة وتعاون مع الولايات المتحــدة الأمريكية من خــلال التجاوب مع «دبلوماسية العزيز كيسنجر» التى افرخت اتفاقيات فض الاشتباك بين مصر واسرائيل . الأمر الذى بات يهدد بعزلة مصر عن سوريا والوطن العربى من ناحية .. ويمهد الطريق لخطر فرض صــلح منفرد مع اسرائيل فى صورة او أخرى . وفوق هــذا كله اسقاط كل وثائق ثورة يوليو ــ تموز وخاصة ميثاق العمل الوطنى وبرنامج ۳۰ مارس ــ آذار . والالتزام فقط بالمبادىء الستة لثورة يوليو ــ تموز العــامة والتى تحتمــل بطبيعتها اكثر من ترجمة سياسية واجتماعية . وذلك وفقا لطبيعة القوة الاجتماعية التى تقوم بعملية الترجمة لمصالحها .

ولم يقف الأمر عند اسقاط وثائق ثورة يوليو — تموز بل حتى اسقاط برنامج العمل الوطني الذى وافق عليه السادات ، واصدره فى عـــام ١٩٧١ ، بعد حسم الصراع على السلطة لصالحه ضـــد « محاور يسار النظام » .

وطرح السادات بديلا كاملا هـــو ما عرف باسم « ورقة اكتوبر — تشرين الاول » التى ترسم تصور « ثورة التصحيح » لخريطة الحركة المصرية ، ســياسيا واجتماعيا واقتصـــاديا حتى نهاية القرن العشرين ، على الاستفتاء الشـــعبى فى مايو — ايار ١٩٧٤ . وحصلت الورقة على موافقة ٩٩٫٩٥٪ من أصـــوات الناخبين . وهو الرقم الذى بات مميزا لكل استفتاءات النظـــام بلا نقص او زيادة ، فى كل مرة .

فى حديث الى صحيفة البيرق اللبنانية فى العاشر من ديسمبر — كانون الاول ١٩٧٥ ، قال السادات معبرا عما وصلت اليه « ثورة مايو — ايار » من مواقف : « انا عايز اقول هناك مبادى ٢٣ يوليو — تموز ، وليس هناك ناصرية . الا أن بعضهم يريد تسميتها كذلك . فما دامت الثورة قائمة وما دمنا متمسكين بمواثيق الثورة (يقصد ثورة مايو — ايار) فليسمها أى انسان ما يشاء .. ثورة ناصرية أو ما يريدون . لكنى ارفض تسمية الساداتية .. » .

وهكذا جرت لاول مرة منذ سنوات طويلة ، داخل المجتمع المصرى المعاصر عملية فرز طبيعية وعميقة لجميع القوى الظاهرة والخفية فيـــه . وذلك بصورة سافرة هتكت كل اقنعـــة التخفى والتزييف والترقيـــع ، بعـــد ان طفح اليمين الطفيلى على جلـــد المجتمع .

واخذت حركة وحدة قوى اليسار بمختلف فصائله ، وخاصة الناصرية والماركسية ، تعود للتفاعل من جديد ، بعد ان كانت قد انقطعت فى الفترة الحرجة بين أواخر عهد عبد الناصر وبداية عهد السادات والصراع على السلطة .. وذلك بهدف محاصرة اليمين الطفيلى وتحالفاته فى الداخل وفى الخارج ، وخاصة مع الامبريالية الأمريكية . والعمل على اسقاط هذه التحالفات ، قبل أن تتمكن من تنفيذ مخططها لتصفية انجازات ثورة يوليو — تموز ، والحيلولة دون استمرار التقدم على طريق الحرية والاشتراكية والوحدة ، بنفس جديد ، واهدار الاستقلال السياسى والاقتصادى .. وربما دفع الاتجاه فى الحكم نحو التصالح مع الصهيونية من خلال دبلوماسية المكوك التى يمارسها العزيز كيسنجر ..

وهنا يكمن الخطر .. والقضية معا .

القاهرة : ١٩٧٥ — ١٩٧٦

فهـرس المحتويات

صفحة

كتب للمؤلف

١ ـ الميثاق الوطني : قضايا ومناقشات المكتبة الثقافية ـ دار القلم ـ القاهرة ـ ١٩٦٢ .

٢ ـ دراسات فى الواقع المصرى المعاصر دار الطليعة ـ بيروت ـ ١٩٦٤ .

٣ ـ حوار مع برتراند رسل وجان بول سارتر سلسلة (اقرأ) ـ دار المعارف ـ القاهرة ـ ١٩٦٨ .

٤ ـ يونيو ـ الحقيقة والمستقبل الطبعة الأولى : دار الكاتب المصرى ـ القاهرة ـ ١٩٦٨ . الطبعة الثانية : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ ١٩٧٣ .

٥ ـ عام الانكسار فى العالم الثالث (١٩٦٦ ـ ١٩٦٧) القاهرة للثقافة العربية ـ القاهرة ـ ١٩٧٥ .

٦ ـ ملف عبد الناصر بين اليسار المصرى وتوفيق الحكيم بالاشتراك مع : توفيق الحكيم : خالد محيى الدين ـ فؤاد مرسى ـ لطيفة الزيات ـ د. مراد وهبة ـ أبو سيف يوسف ـ محمد سيد أحمد .

دار القضايا ـ بيروت ـ ١٩٧٥ .

٧ ـ عن الثورة ... فى الثورة ... وبالثورة (حوار مع بومدين) دار القضايا ـ بيروت ـ ١٩٧٥ .

٨ ـ ٤ أوراق من الملف العربى دار المحرر للطباعة والنشر ـ بيروت ـ ١٩٨١ .

أدب

١ ــ **رجال وحديد : (مجموعة قصص)** دار النديم ــ القاهرة ــ ١٩٥٥ .

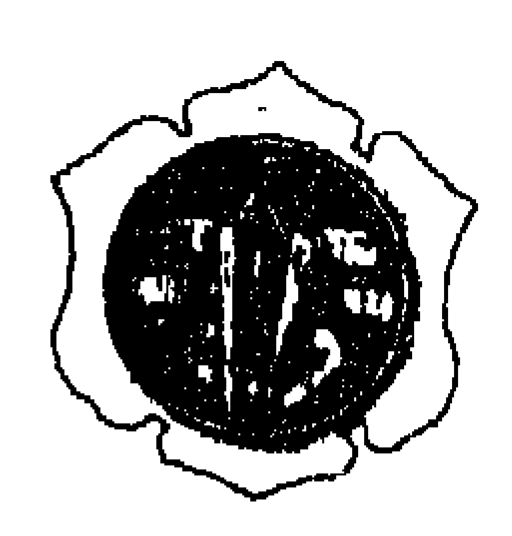
٢ ــ **ياقوت مطحون : (مجموعة قصص)** الكتاب الذهبى ــ روز اليوسف ــ القاهرة ــ ١٩٦٦ .

٣ ــ **المجانين لا يركبون القطار (مجموعة قصص)** مركز الاهرام للترجمة والنشر ــ القاهرة ــ ١٩٨٦ .

٤ ــ **قهوة الملوك : (مسرحية) الطبعة الأولى : الدار المصرية ــ القاهرة ــ ١٩٥٩ . الطبعة الثانية : سلسلة المسرحية ــ مسرح الحكيم ــ القاهرة ــ ١٩٦٢**

٥ ــ **القضية (مسرحية)** : الكتاب الماسى ــ الدار القومية ــ القاهرة ــ ١٩٦٣ .

٦ ــ **الارانب (مسرحية)** : سلسلة المسرحية ــ مسرح الحكيم ــ القاهرة ــ ١٩٦٤ .



شركة الأمل للطباعة والنشر والتوزيع
إخوان مورافتلي سابقا
تأسست سنة ١٨٩٨
١٩ شارع محمد رياض - أرض شريف - عابدين - القاهرة تليفون : ٩٠٤٠٩٦

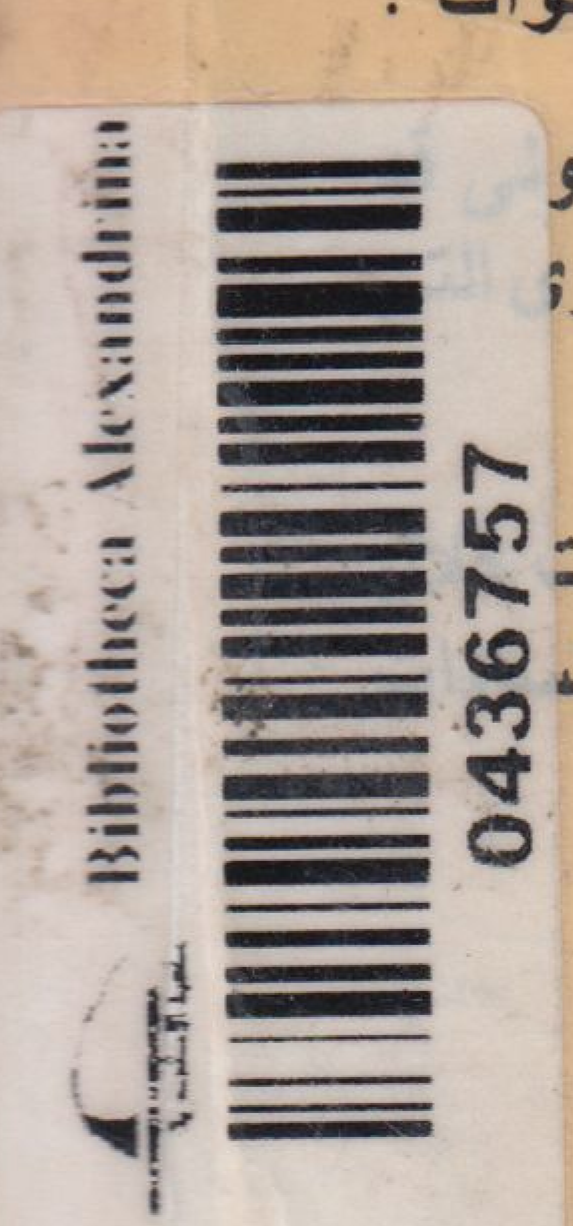
لطفى الخولى احد القادة البارزين لليسار المصرى وهو عضو الامانة المركزية لحزب التجمع التقدمى الوحدوى .

تخرج فى كلية الحقوق عام ١٩٤٩ واشتغل بالمحاماة قبل انتقاله الى الصحافة دفاعا عن قضايا النضال السياسى والنقابى .

اسس « صفحة الرأى » بجريدة « الاهرام » (١٩٦٢) ومجلة « الطليعة » التى تولى رئاسة تحريرها منذ عام ١٩٦٥ حتى صادرها النظام الساداتى بعد مظاهرات الطعام الشهيرة فى يناير ١٩٧٧ .

كتب القصة القصيرة والمسرحية ومارس الكتابة الفكرية والسياسية واثارت اعماله الفنية وافكاره وممارساته السياسية مناقشات واسعة ولقيت وتلقى اهتماما واسعا فى دوائر اليسار المصرى والعربى .

وهذا الكتاب الذى كتبه لطفى الخولى عام ١٩٧٥ وقبل تأسيس التجمع بعام واحد - يقدم توصيفا وتحليلا للخلاف الجذرى بين رؤية السادات السياسية ورؤية اليسار المصرى للقضايا الرئيسية التى تتعلق بمستقبل الشعب والوطن والامة وهو الخلاف الذى اشتعلت نيرانه بعد ذلك حين اتضحت ملامح الاتجاهات السياسية للسادات فيما تلا ذلك من سنوات .



ومع ان الكتاب قد صدر قبل تأسيس التجمع الا ان لطفى الخو
حاول اثناء كتابته ان يحلل الرؤى المشتركة لفصائل اليسار المصر
انضم بعضها فيما بعد للتجمع عند تأسيسه .

يستند الكتاب الى مجموعة لقاءات جمعت بين المؤلف والسادات
العام ١٩٧٤ وما قبلة وهو يعتبر نبوءة مبكرة .. لما آل اليه حال الس
وانتهى بفاجعة المنصة !

الثمن - ١٥٠ قرشا مصريا - دولارين أو ما يعادلهما

رقم الايداع ٨٦/٧٠١٥